

دراسات

دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية
والدولية والطاقة بمملكة البحرين





عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

تأسس مركز "دراسات" بمملكة البحرين في ديسمبر من العام 2009 م، وهو مؤسسة فكرية مستقلة تعنى بإجراء الدراسات في المجالات الاستراتيجية والدولية والمتعلقة بالطاقة؛ بهدف رصد ودراسة وتحليل ومتابعة التطورات الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ بقصد استخلاص المؤشرات على المديين القريب والبعيد، المؤثرة على المصالح الحيوية لمملكة البحرين، بمفهومها الشامل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

السياسة التحريرية

تعتمد سياسة التحرير على التكاليفات المباشرة للباحثين، ويمكن قبول مقترحات من جانب الباحثين والمحللين، لإعداد دراسات وتقارير قابلة للنشر في الدورية، عبر الإرسال أو الاتصال بمدير التحرير.

الإشتراكات السنوية

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان الدورية باسم مدير التحرير.

المراسلات

توجّه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، strategicjournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية "دراسات"

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب 39443، الرفاع، مملكة البحرين

هاتف: 17 752 762 (+973) - فاكس: 17 754 678 (+973)

الترقيم الدولي الموحد للدورية

ISSN 2384-468X

دراسات

دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
بمملكة البحرين، تعنى بنشر الدراسات والتحليلات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة،
ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين
العربية والإنجليزية".

رئيس التحرير

الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الهيئة الاستشارية

الدكتور رائد محمد بن شمس

الدكتور أحمد هاشم اليوشع

الدكتور محمد أحمد عبدالله

هيئة التحرير

الدكتور عمر أحمد العبيدلي

الدكتور أشرف محمد كشك

مدير التحرير

الدكتور أشرف محمد كشك

جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر
الدورية أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

© جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة. ولا يجوز الاقتباس من مواد الدورية دون الإشارة الى
المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "ورقياً أو إلكترونياً" دون اتفاق مسبق
مع المركز.

المحتويات

04	التعريف بالدورية
09	الافتتاحية: فرص وتحديات الثورة التكنولوجية الحديثة بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة
11	القسم الأول: الدراسات
13	تقديم الملف
15	تجربة الاتحاد الأوروبي وتحديات ما بعد (بريكست): الدروس المستفادة لدول الخليج العربي د. أشرف محمد كشك
39	القسم الثاني: ملف العدد: التكنولوجيا ما بين الاستخدامات السلمية والصراعات
41	تقديم الملف
42	1- توظيف التكنولوجيا في المعاملات المالية الحديثة: مبادئ عامة ودراسة حالة عن مملكة البحرين خلال أزمة كورونا د. عمر أحمد العبيدي
85	2- تأثير التكنولوجيا على الحروب الحديثة: طائرات (الدرونز) نموذجاً د. حسنين توفيق إبراهيم
106	3- تحديات نقل التكنولوجيا لدول الخليج العربي د. نادية سعد الدين

135	القسم الثالث: القضايا الإقليمية
137	تقديم الملف
138	- الصراع في شرق المتوسط: دراسة في تداعيات اكتشاف الغاز على تعقيد تفاعلات السياسة الخارجية د. خديجة عرفة
163	القسم الرابع: عروض الكتب والمؤتمرات
165	تقديم الملف
166	أولاً: عروض الكتب
166	1- حكايا القوة الناعمة: الدبلوماسية والعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين عرض: د. وُجدان فهد
172	2- دور الولايات المتحدة في بقاء حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة عرض: أ. أماني عبدالغني
179	ثانياً: المؤتمرات
179	- فاعليات منتدى دراسات الثالث: "دور المراكز الفكرية في دعم الجهود الوطنية: محاربة جائحة كورونا وتداعياتها" عرض: د. أشرف كشك
189	قواعد وإجراءات النشر في الدورية

التعريف بالدورية

- دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة في مملكة البحرين.

- تُعنى الدورية بنشر الدراسات السياسية والاقتصادية والأمنية والدفاعية، وأيضاً المعنية بالطاقة والفضاء الرقمي، من منظور استراتيجي، وتركز على الشائين الخليجي والعربي.

تحتوي الدورية على الأبواب الثابتة التالية:

- 1- افتتاحية العدد: تتناول مختلف القضايا الاستراتيجية الراهنة.
 - 2- الدراسات: تتضمن عدداً من الدراسات التي تتسم بالأصالة والجدية، فضلاً عن تبنيها للمنهج العلمي.
 - 3- ملف العدد: يهدف لدراسة قضية من القضايا الراهنة، سواءً بالنسبة لمملكة البحرين أو القضايا الإقليمية أو الدولية.
 - 4- التطورات الإقليمية: تتضمن دراسة تطورات القضايا الإقليمية التي تنعكس على أمن دول الخليج.
 - يتراوح حجم كافة مساهمات الدورية في الأبواب المشار إليها ما بين 6 إلى 7 آلاف كلمة.
 - 5- مراجعات الكتب والتقارير الاستراتيجية: تتضمن عرض أحدث الإصدارات التي تهتم بالقضايا الإقليمية والعالمية الراهنة وانعكاساتها على منطقة الخليج العربي، ويلتزم الباحث بعرض أبرز الأفكار التي ناقشها الكتاب برؤية نقدية، وترفق معها البيانات الأساسية للكتاب (الكاتب، عنوان الكتاب، سنة النشر، دار النشر، الطبعة)، ويتراوح عرض الكتاب ما بين 1500 إلى 2000 كلمة.
- يُراعى في أولوية النشر ما يلي:
- أ. التوازن في الدراسات التي تعالج الوضع الراهن، والدراسات المتعلقة بآفاق المستقبل.
 - ب. تاريخ تسلّم الدراسة وأسبقية البحوث للنشر، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات اللازمة عليها.
 - ج. تنوع البحوث والباحثين لتحقيق التوازن، بحيث تنشر الدورية لأكبر عدد من الكُتّاب في العدد الواحد.
 - د. القضايا الاستراتيجية ذات الصلة بمملكة البحرين، لسد النقص في هذا المجال.

6- تهدف الدورية إلى:

- أ. نشر الدراسات والتقارير في التخصصات السياسية والدولية، والاقتصادية والأمنية، والمتعلقة بمجالي الطاقة والفضاء الرقمي، وذات الصلة بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل.
- ب. تشجيع وتدعيم البحث العلمي الاستراتيجي بمفهومه الشامل.
- ج. تزويد المكتبات في دول المنطقة والباحثين وصُنَّاع القرار بنتائج الدراسات والتقارير التي يحتاجونها في مجال اختصاصات الدورية.
- د. تحرص الدورية على ترسيخ دور المركز في تناول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي وتحدياتها، على النحو الذي يجعلها دورية رصينة، تقدّم العون للباحثين والمهتمين.

افتتاحية العدد

فرص وتحديات الثورة التكنولوجية الحديثة

بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، رئيس تحرير دورية "دراسات"

نموذجاً واضحاً لذلك ومؤشراً على كيفية توظيف التكنولوجيا في الصراعات الراهنة، وهي القضية التي كانت ضمن اهتمام مؤتمر التكنولوجيا العسكرية في الشرق الأوسط، الذي عُقد تزامناً مع معرض ومؤتمر البحرين الدولي للدفاع في نسخته الثانية خلال الفترة من 28-29 أكتوبر 2019م.

وبناءً على ما تقدم فإن مما لا شك فيه أن الثورة التكنولوجية كان لها أثر كبير في تنفيذ الدول لخططها التنموية، بل والأهم الدور الذي تلعبه التكنولوجيا خلال الأزمات، وهو ما عكسته جائحة كورونا التي كانت كاشفة لمدى اهتمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومن بينها مملكة البحرين بتطوير التكنولوجيا، لإدراك صانعي القرار في هذه الدول لأهمية اللحاق بركب التطورات العالمية في هذا المضمار. فخلال تلك الجائحة قدمت مملكة البحرين نموذجاً يُحتذى به في توظيف التكنولوجيا في المعاملات المالية، وتجربة التعليم عن بُعد، تلك الإجراءات التي كانت كاشفة للبنية التكنولوجية التي تتمتع بها المملكة، والتي حرص حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن

ثمة تطورات مُتسارعة ومُتلاحقة يشهدها العالم في مجال التطور التكنولوجي الذي انعكس على مجالات الحياة كافة، فلا يكاد يمرُّ يومٌ إلا ويتم تداول أخبارٍ عن ابتكاراتٍ جديدةٍ تُعلنها الشركات المعنية بإنتاج التكنولوجيا وتطويرها، والتي تشهد تنافساً محموماً لاستقطاب مُستهلكيها من كافة أنحاء العالم من أقصاه إلى أقصاه.

وعلى الرُغم من الفُرص الهائلة التي أتاحتها الثورة التكنولوجية الحديثة للدول في العديد من المجالات، وخاصة انعكاس تلك التكنولوجيا على قوة الدول في مجالي الأمن والدفاع فإنها لا تخلو من مخاطر في ظل سعي الجماعات الإرهابية لتوظيف تلك التكنولوجيا على نحو يُهدد أمن الدول من خلال الجرائم العابرة للحدود، مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقرصنة المعلوماتية، فضلاً عن قيام الجماعات الإرهابية والدول التي ترعاها بتوظيف تلك التكنولوجيا لاستهداف المنشآت الحيوية في الدول. وكان الهجوم الذي استهدف منشآت (إبقيق) التابعة لشركة أرامكو في المملكة العربية السعودية الشقيقة في عام 2019م

ومع أهمية جهود دول الخليج العربي في الحصول على التكنولوجيا الحديثة في كافة المجالات، فلاشك أنها تواجه تحديات عديدة في سبيل تطوير التكنولوجيا وخاصة في ظل تنفيذ خططها للتنمية المستدامة التي تُعد التكنولوجيا إحدى مُركزاتها الرئيسية، فضلاً عما تشهده الصراعات الإقليمية الراهنة من توظيف للتكنولوجيا على نحو يُهدد الأمن القومي لدول الخليج العربي، مما جعل من الحصول على التكنولوجيا وتطويرها ضرورة استراتيجية للحاضر والمستقبل.

وتأسيساً على ما سبق فلقد ارتأت أسرة تحرير دورية "دراسات" تخصيص ملف هذا العدد لتناول تلك القضية بالدراسة والتحليل في ملف بعنوان "التكنولوجيا ما بين الاستخدامات السلمية والصراعات"، الذي يضم دراسات متنوعة بأقلام عدد من الأكاديميين المتخصصين في تلك القضية، بالإضافة إلى ما يحتويه العدد من دراسات أخرى ذات صلة بالتطورات الإقليمية والعالمية الراهنة.

عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، مسنوداً بجهود ومبادرات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، على تحفيز دول العالم للاهتمام بمجال التكنولوجيا من خلال "جائزة اليونسكو - الملك حمد بن عيسى آل خليفة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التعليم"، إيماناً من جلالته بحتمية توظيف التكنولوجيا في المجالات السلمية بما يُحقق أهداف التنمية المستدامة ورخاء الدول وازدهارها، بالإضافة إلى إصدار جلالته المرسوم الملكي بإنشاء الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء عام 2014م، التي تستهدف وضع مملكة البحرين في المسار العالمي في ذلك المجال؛ فضلاً عن تأسيس المركز الوطني للأمن السيبراني. وجميعها مؤشرات تعكس مُضي مملكة البحرين قدماً في الاستفادة من الثورة التكنولوجية الحديثة، وفي الوقت ذاته اتخاذ التدابير الاحترازية تجاه مخاطر التكنولوجيا المتعددة والمتنامية.

وعلى صعيد مواز كان لدول الخليج العربي اهتمام بالغ بتطوير التكنولوجيا، ففي المملكة العربية السعودية الشقيقة تم تأسيس مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، بالإضافة إلى المؤسسات التعليمية المعنية بتلك القضية، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة تم إطلاق القمر الاصطناعي "مسبار الأمل" في يوليو عام 2020م، للدوران حول المريخ واكتشاف معالم جديدة في ذلك الكوكب لتقدم نموذجاً خليجياً وعربياً عما آل إليه اهتمام دولنا بقطاع التكنولوجيا، بالإضافة إلى تأسيس جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي، وذلك على سبيل المثال لا الحصر فالأمثلة كثيرة في هذا الشأن.

القسم الأول: الدراسات

تجربة الاتحاد الأوروبي وتحديات ما بعد (بريكست):

الدروس المستفادة لدول الخليج العربي

د. أشرف محمد كشك

تقديم الدراسات

تلك التجربة، وكيف نشأت وتطورت تاريخياً، وكيف يمكن تفسيرها، والتحديات التي تواجهها، وصولاً إلى الدروس المستفادة منها لدول الخليج العربي. ولعل الأمر الجدير بالملاحظة هنا هو أن بدايات تلك الفكرة كانت على المستوى الفكري، وتم الترويج لها من خلال مجموعة من المفكرين، بما يعني وجود دعم شعبي واضح لذلك المشروع الاتحادي. وبعيداً عن النظريات والعوامل التي تفسر خصوصية تلك التجربة، نجد أنها تتسم بالعديد من السمات، منها المرونة في إطار الالتزام من جانب الدول الأعضاء، بما يعكس حرص تلك الدول على تطوير تلك المنظومة المشتركة، فضلاً عن عدم الجمود المؤسسي، وهو ما عكسته المعاهدات المتتابعة بشأن تطوير الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى حرص الدول الأعضاء على تأسيس هوية مشتركة دون إغفال الحفاظ على خصوصية كل دولة.

ومع أهمية النتائج التي حققها الاتحاد الأوروبي على مدى تاريخه، إلا أنه ما يزال يواجه العديد من التحديات، منها آليات صُنع القرار والتحديات الاقتصادية والأمنية، إلا أن ذلك لم يحلّ دون وجود مؤشرات لتطوير الاتحاد، منها توقيع 23 دولة أوروبية في عام 2017م على وثيقة التعاون الدفاعي، وتأسيس قوة أوروبية لمواجهة الأزمات في عام 2018م. ولاشك أن هذه التجربة فيها العديد من الدروس المستفادة لدول الخليج العربي، سواءً في ما يتعلق بشأن التوافق حول القرارات أو أسس عمل تنظيمات الأمن الإقليمي عموماً.

نصّ ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن منه (المادة 42) على أنه: "ليس في هذا الميثاق ما يحُول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السّلم والأمن الدولي، ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً، ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها. وتأسيساً على ذلك، ظهر العديد من تنظيمات الأمن الإقليمي، ومنها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الآسيان، والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية؛ تلك التنظيمات التي استهدفت دعم جهود المنظمة الأممية في تنفيذ مقاصدها بشأن حفظ الأمن والسلم الدوليين.

ومع أهمية تلك التنظيمات وتشابُه أدوارها، فإن لكلٍ منها خصوصيته، حيث ارتبط عملها بواقع الدول المكوّنة لها، وخصوصية الإقليم الذي تعمل فيه؛ الأمر الذي انعكس على عملها والنتائج التي حققتها.

وضمن هذا الإطار تتناول دراسة هذا العدد تجربة الاتحاد الأوروبي، خاصةً تحديات ما بعد الخروج البريطاني من هذه المنظومة، فيما عرف بـ"بريكست". ولعل أهم ما يميز هذه التجربة هو كَوْنُ أنها ليست تكتلاً اقتصادياً على غرار منظمة الآسيان، وليست تكتلاً إقليمياً مثل جامعة الدول العربية، لكنها كانت عبارة عن مشروع سياسي أمني، استهدف تغيير واقع العلاقات بين الدول الأوروبية من حالة التناحر إلى التعاون، بهدف تحقيق الازدهار والنمو لكافة دول الاتحاد، وذلك من خلال خطوات تدريجية بدأت بالقضايا الاقتصادية وانتهت بالجوانب الأمنية والسياسية، ومن ثم تستهدف هذه الدراسة التعرّف على ماهية

تجربة الاتحاد الأوروبي وتحديات ما بعد (البريكست): الدروس المستفادة لدول الخليج العربي

د. أشرف محمد كشك⁽¹⁾

ملخص الدراسة

تاريخ تلك المنظومة، استهدفت تأسيس هوية أوروبية مشتركة وفي الوقت ذاته الحفاظ على خصوصية كل دولة.

ثانياً: كغيره من تجارب الأمن الإقليمي الأخرى، يواجه الاتحاد الأوروبي العديد من التحديات بالنظر إلى تباين المصالح بين دوله الأعضاء، من حيث آلية اتخاذ القرارات وقيادة الاتحاد، فضلاً عن التحديات الاقتصادية والأمنية، وليس أقلها الهجرة غير المشروعة، إلا أنه رغم ذلك فإن لدى دول الاتحاد آليات توافقية يمكن من خلالها مواجهة تلك التحديات بروح تضامنية.

ثالثاً: رغم التحديات التي تواجه تلك المنظومة، إلا أنها تشهد تطوراً في التعاون الجماعي، وخاصةً على الصعيد الأمني، ومن ذلك توقيع 23 دولة أوروبية على وثيقة التعاون الدفاعي عام 2017م، بالإضافة إلى تأسيس قوة لمواجهة الأزمات خارج المنظومة الأوروبية عام 2018م، فضلاً عن مقترح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في العام ذاته بتأسيس جيش أوروبي موحد، عدا عن معاهدة التعاون والاندماج بين فرنسا وألمانيا عام 2019م، وكذلك تنامي دور الاتحاد الأوروبي تجاه الأمن البحري، سواءً في البحر الأبيض المتوسط أو منطقة القرن الأفريقي.

تتناول هذه الدراسة تجربة الاتحاد الأوروبي - أحد تنظيمات الأمن الإقليمي التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة في فصله الثامن - من حيث نشأة هذا التنظيم وتطوره وهيكله المؤسسي، وتفسيره ضمن نظريات النظم السياسية، بالإضافة إلى تحليل السمات التي يتميز بها عن غيره من التنظيمات الإقليمية، وصولاً إلى إيضاح أبرز التحديات التي تواجهه، وخاصةً في مرحلة ما بعد الخروج البريطاني "بريكست" من هذه المنظومة، فضلاً عن تناول أهم الدروس المستفادة لدول الخليج العربي ضمن جهودها لتطوير تنظيم مجلس التعاون الذي يجمعها.

وخلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية، هي:

أولاً: تعد تجربة الاتحاد الأوروبي ذات خصوصية من بين تنظيمات الأمن الإقليمي المماثلة. فرغم أنها بدأت من خلال تكتل اقتصادي، إلا أنها استهدفت في الوقت ذاته تحقيق أهداف أمنية وسياسية، وهو ما تحقّق على أرض الواقع من خلال عدة معاهدات متتالية عبر

1 مديّر برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية ومدير تحرير دورية "دراسات".

مقدمة

بعد استفتاء تم إجراؤه عام 2016م، حيث نجد أن بعض دول الاتحاد تفضّل العمل ضمن إطار حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وبغض النظر عن ذلك الدور الأمني العالمي للاتحاد، فإنه يعد أحد أهم التجارب التكاملية المهمة الجديدة بالبحث والدراسة.

وانطلاقاً مما سبق، تثار سبعة تساؤلات رئيسية:

الأول: ما هي المراحل التاريخية لنشأة الاتحاد الأوروبي؟

الثاني: ما هي ماهية الاتحاد الأوروبي ومميزاته كتجربة تكاملية؟

الثالث: ماهي النظريات والعوامل التي تفسر نشأة الاتحاد الأوروبي؟

الرابع: ما هي مميزات الاتحاد الأوروبي كتجربة تكاملية؟

الخامس: ما التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي بعد "بريكست"؟

السادس: ما هو مستقبل الدور الأمني العالمي للاتحاد الأوروبي بعد "بريكست"؟

السابع: ما الدروس المستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي بالنسبة لدول مجلس التعاون؟

أولاً: المراحل التاريخية لتطور نشأة الاتحاد الأوروبي:

في أعقاب الحرب العالمية الأولى دعت عدة حركات فكرية وسياسية إلى فكرة الوحدة الأوروبية، ومن تلك الحركات الرئيسية:

وضع البعض تعريفاً للاتحاد الأوروبي بأنه: "ليس مجرد تكتل اقتصادي، مثل منظمة الآسيان، وليس منظمة إقليمية تستهدف تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات مثل الاتحاد الأفريقي أو جامعة الدول العربية، لكنه مشروع سياسي- أمني استهدف تغيير شكل العلاقات القائمة بين الدول الأوروبية، وتحويلها من "حالة الصراع والتناحر" التي شهدتها خلال قرون طويلة، وأدت إلى كوارث إنسانية لا حدود لها، إلى "حالة من التعاون" تهدف للحد من تلك الحروب والصراعات، وتحقيق التنمية والازدهار المشترك لدولة، بواسطة منهج غير تقليدي في التكامل والاندماج، يقوم على التدرج ليبدأ بالاقتصاد وينتهي بالقضايا السياسية والأمنية"⁽¹⁾.

ووفقاً لهذا التعريف، يعد الاتحاد الأوروبي إحدى التجارب الوحيدة المهمة. فدول الاتحاد لا تربطها وحدة اللغة أو الأصل العرقي أو الثقافة، وإنما كانت لديها رغبة في الاتحاد تمت ترجمتها إلى خطط عملية قابلة للتنفيذ، وفي الوقت ذاته يلاحظ أن الاتحاد استطاع الحفاظ على السيادة السياسية المستقلة لكل دولة من دوله، كما فتح الحدود لكل مواطني دول الاتحاد، واستهدف تحقيق التكامل الاقتصادي بشكل تدريجي.

ورغم النجاحات التي حققها الاتحاد الأوروبي، سواءً الاقتصادية أو السياسية، إلا أن دوره الأمني - وخاصةً على المستوى العالمي - ما يزال محل جدل، وخاصةً في أعقاب خروج بريطانيا من تلك المنظومة

1 د. حسن نافعة. (6 يوليو 2016م). تفكك النظام أم انهيار مشروع الأمن الأوروبي؟ تم الاسترداد من صحيفة (الحياة): <http://www.alhayat.com/Opinion/Writers>

1- الحركة التي قادها الكونت النمساوي ريتشارد كودنهوف كالرجي Richard Coudenhove- Ka- lergi، وقد طُرِحَت خطة لتحقيق الوحدة الأوروبية من خلال أربع مراحل:

الأولى: عقد مؤتمر أوروبي لتأكيد الإيمان بالوحدة. **الثانية:** إبرام معاهدة تستهدف تأسيس نظام أوروبي ملزمٍ للتحكيم، تلجأ إليه الدول الأوروبية لحل خلافاتها.

الثالثة: إقامة اتحاد جمركي بين الدول الأوروبية. **الرابعة:** صياغة دستور أوروبي يعبر عن تلك الوحدة، وقد نجحت تلك الحركة بالفعل في تنظيم أول مؤتمر عن الوحدة الأوروبية في فيينا في أكتوبر 1929م، حضره 2000 مندوب يمثلون 24 دولة، وترأسه رئيس الوزراء النمساوي في ذلك الوقت، بمشاركة وزراء وشخصيات مرموقة من الدول الأوروبية.

2- الحركة التي تَزَعَّمها الطبيب الدانماركي كريستين فريدريك هيرفورت C.F. Herfordt، وظهرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وقد أولت تلك الحركة الجوانب الأمنية للوحدة الأوروبية أهمية كبيرة، حيث لوحظ تركيزها - في الدعاية للوحدة الأوروبية - على المخاوف من اندلاع حرب أوروبية جديدة، وأنَّ تحقيق الوحدة هو السبيل الوحيد لمنع تلك الحرب، وفي ظل سيادة قناعة لدى هيرفورت بأنَّ عُصْبَةَ الأمم آنذاك ليست لديها القدرة على منع نشوب حرب أخرى، فقد رأى أن تفعيل دورها لن يتحقق سوى بتأسيس اتحاد كونفيدرالي يضم كافة الدول الأوروبية. ومن المرجح أن يكون هو أول مَنْ استخدم تعبير "الولايات المتحدة للأمم الأوروبية".

3- اللجنة الألمانية الفرنسية للمعلومات والتوثيق، والتي أسَّسها رجل أعمال معروف من

لوكسمبورغ هو إميل مايريتش Emil Mayrisch، والذي تَمَكَّن من إنشاء تَجَمُّع لصناعة الصلب ضم مسؤولين عنها في كلِّ من فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورج. وقد حَفَّزَت تلك المبادرة على إنشاء لجان ومنابر تضم المسؤولين عن صناعات أوروبية أخرى، بيد أنَّ الكساد العالمي في تلك الفترة كان عائقاً أمام تطورها.

4- مبادرة رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق أرسيتيد بريان: حيث طرح مبادرة بشأن إقامة شكل ما من أشكال الفيدرالية أمام منبر عُصْبَةِ الأمم المتحدة، خلال اجتماع جمعيتها العمومية عام 1929م، وهي تُعد أول مبادرة تُطرح من جانب مسؤول رسمي، حيث قامت وزارة الخارجية الفرنسية في أعقاب ذلك بإرسال مذكرة رسمية إلى الدول الأوروبية وتلقت بشأنها ردوداً وتعليقاتٍ من 26 دولة، وقد اتضح من تلك الردود أن فكرة الوحدة الأوروبية لم تكن تحظى بأولوية لدى تلك الدول، بل إن الأحداث بين الدول الأوروبية قد بدأت تسير في اتجاه معاكس لدعوات الوحدة، وخاصةً في أعقاب وصول أدولف هتلر إلى السلطة في ألمانيا عام 1933م.

وبوجه عام، يمكن تحديد أسباب عدم تحوُّل الفكرة الأوروبية إلى واقع لعدد من الأسباب الداخلية في أوروبا، وهي أنَّ تلك الفكرة ظلت محصورة داخل النُخب دون وصولها إلى الجماهير، فضلاً عن الغموض والثغرات التي اعترَّت تلك الفكرة، بالإضافة إلى الأسباب الخارجية، التي تمثلت في كون البيئتين الإقليمية والدولية غير موائيتين لتحقيقها، حيث تعارضت الفكرة الوحودية الأوروبية مع الأيديولوجية الماركسية آنذاك، والتي تمكَّنت من الانتشار بعد انتصار الثورة البلشفية في روسيا، ومن ثمَّ إقامة أول دولة اشتراكية في التاريخ على حدود أوروبا، وبالتالي بدت الفكرة الأوروبية

أسواق الدول غير الأعضاء، بالإضافة إلى تطوير الفحم والصُّلب. ورغم المضامين الاقتصادية لتلك الاتفاقية، إلا أن الرؤية الفرنسية لتأسيس تلك الهيئة تأسست على قناعة مؤدّاها أن التكامل الصناعي الأوروبي من خلال تلك الجماعة من شأنه أن يحوّل دون اندلاع أية حروب أخرى بين فرنسا وألمانيا.

2- معاهدة روما عام 1957م:

تزامناً مع تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصُّلب، أطلقت فرنسا مشروعاً آخر وهو إنشاء "مجموعة الدفاع الأوروبي"، إلا أن هذه الفكرة لم تَرَ النور بسبب معارضة البرلمان الفرنسي، الأمر الذي حدا بقيادة الدول المؤسّسة لجماعة الصُّلب والفحم للبحث عن آليات تعاونية أكثر تقدماً. وقد عقدت سلسلة مؤتمرات ومفاوضات أفضت إلى عقد معاهدة روما في فبراير 1957م بين الدول الست تلك، والتي نصت على تأسيس الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، بهدف تمويل وتطوير الطاقة النووية لاستخدامها في الصناعة، فضلاً عن تأسيس جماعة السوق الأوروبية المشتركة التي استهدفت تحقيق التعاون في ثلاثة مجالات: المجال الأول: تأسيس السوق الأوروبية من خلال تطوير النشاط الاقتصادي ضمن النطاق الجغرافي للسوق، والعمل على رفع مستوى معيشة الدول الأعضاء، وتنمية علاقات التعاون بين دول الاتحاد وتعزيز أربع حريّات وهي: حرية انتقال الأشخاص والمنتجات والأموال والخدمات، وقد حدّدت تلك الاتفاقية المدة الزمنية للتطبيق بـ 12 عاماً.

أما المجال الثاني، فهو إقامة وحدة جمركية بين الدول الأعضاء. ويتمثل المجال الثالث في انتهاز سياسات اقتصادية مشتركة، وتم تحديدّها في

بشأن الوحدة وكأنّها ترويج للأفكار الرأسمالية، بما يعني معاداة الطبقات الكادحة، سواءً في أوروبا أو في العالم⁽¹⁾.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي كانت لها آثار كارثية على الدول الأوروبية على المستويات العسكرية والاقتصادية، بدأت تلك الدول التفكير في إيجاد آلية مشتركة لمواجهة تلك الآثار من ناحية، والحيلولة دون انفجار الخلافات الحدودية التي كانت أحد أسباب تلك الحرب من ناحية ثانية، وإيجاد دور ما للدول الأوروبية ضمن النظام الدولي آنذاك من ناحية ثالثة؛ ذلك النظام الذي كان يتزعمه كلّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، نتيجةً لنموهما الاقتصادي والصناعي السريع، ومن ثم زيادة نفوذهما على المستوى العالمي، وقد وجدت الأفكار الأوروبية التي أثّرت من قبل بشأن الوحدة طريقها إلى التنفيذ، عبر عدة مراحل تاريخية مختلفة يمكن إيجازها على النحو التالي:

1- تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصُّلب عام 1951م:

وتعد فكرة تلك الجماعة مقترحاً فرنسياً، وتم التوقيع عليها في 18 أبريل 1951م في العاصمة الفرنسية باريس، ودخلت حيز التنفيذ في 25 يوليو 1952م، وكانت بين ست دول هي: فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ، وكانت لتلك الجماعة صلاحيات ملزمة في مواجهة الدول الأعضاء. وتضمّنت الاتفاقية المؤسّسة لها عدة بنود، منها تزويد فرنسا وألمانيا بمادتي الفحم والصُّلب بشروط متساوية ودون تمييز بين الدولتين، ووضع نظام مشترك لتصدير الفحم والصُّلب إلى

1 د. حسن ناعفة. (2004). الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مجالات الزراعة والتجارة والنقل. والجدير بالذكر أن اتفاقية روما تركت المجال متاحاً لهيئات السوق الأوروبية المشتركة لاعتماد أية سياسات تراها مناسبة، شرط أن تُعرض على المؤسسات الأوروبية المشتركة، وبالفعل عقدت قمة في أكتوبر 1972م لاعتماد بعض السياسات الاقتصادية الإضافية بشأن تحسين الظروف المعيشية للعمالة الأوروبية واستغلال موارد اقتصادية جديدة.

3- معاهدة ماسترخت 1992م:

وتعد تلك المعاهدة التي تم التوقيع عليها في 7 فبراير 1992م هي الاتفاق المؤسس للاتحاد الأوروبي بين 12 دولة أوروبية، وقد دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993م، وجاءت تلك المعاهدة نتيجة للتطورات الداخلية في الدول الأوروبية، وأهمها عملية الإصلاح المؤسسي الذي نفذته تلك الدول بشكل تراكمي، فضلاً عن التطورات الخارجية آنذاك، والتي تمثلت في انهيار المنظومة الاشتراكية وإعادة توحيد الألمانيتين عام 1989، مما حدا بالدول الأوروبية للبحث عن دورٍ ما على الساحة الدولية، وتقوم الوحدة الأوروبية المرجوة وفقاً لمعاهدة ماسترخت على ثلاثة أُسُس:

أ- البناء على الجماعات الأوروبية التي تم تأسيسها سابقاً.

ب- تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية.

ج- تحقيق الوحدة السياسية. ويعد الاتفاق بين الدول الأوروبية على تحقيق العملة النقدية الموحدة بين دول الاتحاد - في موعد أقصاه عام 1999م تحت إشراف البنك الأوروبي - من النقاط الأساسية في معاهدة ماسترخت.

4- اتفاق أمستردام 1997م:

أبرم قادة الدول الأوروبية اتفاقاً جديداً بشأن الاتحاد الأوروبي في مدينة أمستردام في 2 أكتوبر 1997م، وكانت لذلك الاتفاق أربعة أهداف أساسية؛ الأول: منح أهمية للعمل وحقوق المواطنين داخل الاتحاد، والثاني: إزالة آخر معوقات حرية التنقل وتعزيز الأمن، والثالث: تعزيز السياسة الخارجية لأوروبا، والرابع: إصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وقد دخلت تلك الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1999م، وتعد مراجعة لاتفاق ماسترخت.

5- اتفاق نيس عام 2001م:

ويعد ذلك الاتفاق خطوة جديدة للتوسع في عضوية الاتحاد الأوروبي، من خلال إتاحة الفرصة أمام دول أوروبا الشرقية والوسطى ودول البلطيق للانضمام للاتحاد. وفي عام 2001م، توصلت الدول الأعضاء إلى توزيع جديد للمقاعد داخل البرلمان الأوروبي، والتصويت بالأغلبية داخل مجلس الوزراء، وزيادة عدد أعضاء اللجنة الأوروبية، وقد دخل ذلك الاتفاق حيز التنفيذ عام 2003م⁽¹⁾.

6- معاهدة لشبونة 2007م:

في عام 2001م، انطلق مشروع الدستور الأوروبي الموحد، بهدف إصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبي وجعلها أكثر فاعلية، إلا أن ذلك الدستور لم يرَ النور بالرغم من استمرار المفاوضات بشأنه عدة سنوات، حيث عارضته كل من فرنسا وهولندا عام 2005م، بدعوى أنه يمثل انتزاعاً لإرادة

1 أنس المرزوقي. (13 يناير، 2014). مراحل بناء الاتحاد الأوروبي. تم الاسترداد من الحوار المتمند: <http://www.ahewar.org/de-bat/show.art.asp?aid=395593>

والتفاعلات بين الوحدات المكوّنة للاتحاد من أجل تحقيق التكامل.

2- النظرية الوظيفية (Functionalism)، ومن أبرز رؤاها ديفيد ميتراني (David Mitraný)، ومضمونها أنه من أجل تحقيق التكامل يجب الابتعاد عن القضايا السياسية، والتركيز على التعاون في المجالات الفنية المتخصصة ولا سيّما الاقتصادية منها، لكونها أقل حساسية، مثل قضايا الدفاع.

3- النظرية الوظيفية الجديدة (New Functionalism)، ومن أبرز رؤاها إرنست هاس وجوزيف ناي (Joseph Nye Ernst B. Haas and)، ومضمونها أن الإرادة السياسية لا تنفصل عن الاقتصاد، انطلاقاً من كون تلك الإرادة هي التي تصنع التكامل، لذلك لا بد من إنشاء مؤسسات فوق قومية بشكل تدريجي لتقود عملية الاندماج الأوروبي.

4- النظرية عبر الحكومية (Intergovernmentalism)، ومن أبرز رؤاها أندرو مورافتشيك (Andrew Moravcsik)، ومضمونها أن الحكومات الوطنية هي من تحدد مسار التكامل.

5- النظرية البنائية الاجتماعية (Social Constructivism)، ومضمونها أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي لا تشكل السلوك الأوروبي فحسب، بل تشكل هوية المواطن الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد، وذلك من خلال إعادة تشكيل تفضيلات الأفراد والدول على حدٍ سواء، ومن أهم رؤاها بيتر كاتزنستاين ونيكولاس أونوف (Peter Katzenstein and Nicholas Onuf).

وبغض النظر عن مدى الاتفاق أو الاختلاف بين تلك النظريات، يمكن تحديد ثلاثة عوامل من شأنها تفسير نشأة الاتحاد الأوروبي، وهي:

العامل الأول: هو إدراك الدول التي سعت لتأسيس ذلك الاتحاد بأن المكاسب التي سوف تحصل عليها -

الدول المنفردة لتدوب في الكيان الأوروبي الموحد. وكبديل عن ذلك الدستور، تبّى الاتحاد الأوروبي معاهدة لشبونة عام 2007م، وتم التصويت عليها عام 2009م، وقد منحت تلك المعاهدة البرلمان الأوروبي صلاحيات جديدة، وتم الاتفاق بين الدول الأوروبية على أن تكون تلك المعاهدة تعديلاً وتطويراً للاتفاقيات السابقة التي تم التوقيع عليها بين الدول الأعضاء، وليس إلغائها، وتضمنت المعاهدة عدة أمور أخرى مهمة، منها الإشارة إلى المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان كمصدر إلزامي للتشريعات الخاصة بحقوق الإنسان في القانون الأوروبي، والإشارة إلى الاتحاد الأوروبي بوصفه كياناً واحداً وله شخصية قانونية واحدة، وتعديل نظام التصويت في الاتحاد، ومنح مواطني الاتحاد حق المشاركة بشكل مباشر في طرح مشروعات القوانين وتعديلاتها، من خلال آلية جديدة أُطلق عليها مبادرة المواطنين⁽¹⁾.

ثانياً: النظريات والعوامل التي تفسر نشأة الاتحاد الأوروبي:

تناولت العديد من النظريات تفسير نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي، حيث تطورت النظريات المفسرة لمفهوم الاندماج مع تطور الاتحاد ذاته، ومن تلك النظريات على سبيل المثال لا الحصر:

1- النظرية التفاعلية (Transnationalism)، ويعد كارل دويتش (Karl Deutsch) من أبرز رؤاها، من خلال تطويره لنظرية الاتصال والربط بينها وبين تحقيق التكامل، وكان جُلُّ تركيزها على الاتصالات

1 يسرا الشرقاوي. (2 أغسطس، 2011). معاهدة لشبونة: الدستور الأوروبي سابقاً. تم الاسترداد من السياسة الدولية: <http://www.siyassa.org/NewsQ/1662.aspx>

حيث سيادة قناعة لديها مفادها بأن محاولات كل من نابليون وهتلر لتوحيد أوروبا بالقوة قد باءت بالفشل؛ بالإضافة إلى دور العوامل الخارجية، حيث دعمت الولايات المتحدة إعادة بناء الدول الأوروبية بعد الحرب فيما عرف بـ "مشروع مارشال"، إذ أرادت الولايات المتحدة آنذاك تحقيق تلك الوحدة لمواجهة الخطر الشيوعي حينها⁽³⁾، وبالتالي فقد عملت الولايات المتحدة على تقديم الدعم المالي لأوروبا من خلال "مشروع مارشال"، والدعم الأمني من خلال "حلف الناتو"، ولولا ذلك الدعم الاقتصادي والأمني لما كان للمشروع الأوروبي أن يظهر إلى حيز الوجود.

ثالثاً: ماهية الاتحاد الأوروبي وأهدافه ومؤسساته:

الاتحاد الأوروبي هو أحد أشكال التنظيم الإقليمي الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية والخمسين (الفقرة الأولى) منه بالقول: "ليس هناك في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، ما دام العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً، وما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها"⁽⁴⁾.

سواءً كانت مكاسب سياسية أو اقتصادية - سوف تفوق التكلفة التي تتحملها، وهي فقدان جزء من سيادتها الوطنية لصالح مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وأنه لا يمكن تحقيق تلك المكاسب بدون الدخول مع دول أخرى ضمن هيكل اندماجي⁽¹⁾.

العامل الثاني: هو أن نشأة الاتحادات لا تكون بقرار سياسي فقط. صحيح أن الإرادة السياسية تعد أمراً مهماً، ولكن يجب أن يتوازى مع تلك الإرادة اهتمام فكري بتلك القضية وذلك بشكل دائم، حيث إن فكرة الاتحاد الأوروبي ذاتها هي نتاج مشروع فكري في الأساس، أثاره الفلاسفة ورجال السياسة والقانون من مختلف الدول الأوروبية، ومن هؤلاء مفكرون فرنسيون منهم بيير دوبوا P.Dubois، ومكسمليان سولي M.sully، والقس سان بيير Abbe de Sanit Pierre؛ بالإضافة إلى مفكرين هولنديين، ومنهم ديزديرس إيراسموس D.Erasmus؛ ومفكرين ألمان، منهم فيلهلم ليبنيتز W.Leibnitz؛ فضلاً عن مفكرين بريطانيين، منهم وليام بن W.Penn، وجبري بنثام J.Bentham، وغير هؤلاء ممن ينتمون إلى دول أوروبية عديدة⁽²⁾.

العامل الثالث: لا يمكن إغفال الظروف التي كانت تشهدها الدول الأوروبية مع بزوغ فكرة تأسيس ذلك الاتحاد. فانطلاقاً من أن التحدي يخلق الاستجابة، تضافرت العوامل الداخلية والخارجية معاً للدفع نحو تأسيس ذلك الاتحاد. فعلى صعيد الداخل، كانت آثار الحرب العالمية الثانية مازال ماثلة في أذهان أبناء تلك الدول، وبالتالي فقد حرصت أولاً على إنهاء الخصومة بين فرنسا وألمانيا، بالإضافة إلى استفادة الدول الأوروبية من تجاربها التاريخية، من

3 لجنة جديدة. (25 أكتوبر، 2004). السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة: تشابه المقدمات واختلاف النتائج. تم الاسترداد من الموقع الرسمي لجامعة تشرين السورية: http://files/default/sites/sy.edu.tishreen.www/20%20Economics%20of%20Faculty/letter_researchpdf.20thesis2004_2%20Master

4 الأمم المتحدة. (15 مارس، 2017). تم الاسترداد من ميثاق الأمم المتحدة: <http://www.un.org/ar/charters-united-nations/in-dex.html>

1 محمد مطاوع. (1 يناير، 2016). تعقيدات العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي مجلة السياسة الدولية، الصفحات 44-43.

2 د. حسن نافعة. (2004). الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

احترام التشريعات والقوانين الخاصة بالاتحاد.
5- ديوان المحاسبة، وهو جهاز رقابي يشرف على مراقبة ميزانية الاتحاد.
كما أنشأ الاتحاد عدة أجهزة أخرى، منها المجلس الأوروبي الذي يتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي⁽¹⁾.
ويتم العمل داخل الاتحاد وفقاً لنظام الرئاسة الدورية، حيث تتعاقب الدول الأعضاء على رئاسته لمدة ستة أشهر.

رابعاً: مميزات الاتحاد الأوروبي ك تجربة تكاملية:

1- تحقيق أهداف سياسية وأمنية ضمن إطار اقتصادي:
مع التسليم بأن بداية تأسيس الاتحاد الأوروبي قد اتخذت شكلاً اقتصادياً من خلال اتحاد الفحم والحديد والصلب، إلا أنها كانت بدوافع سياسية وأمنية، إذ ساد اعتقاد لدى كل من فرنسا وألمانيا مفاده أن الدخول في هيكل تعاوني جماعي من شأنه خلق مصالح مشتركة، ومن ثم إنهاء العداء بينهما. فمن خلال تحليل ميثاق ذلك الاتحاد، نجد أنه تضمن عدم استخدام الدول الأعضاء لمواردها من الفحم والحديد لأغراض التصنيع العسكري، وكانت لتلك المنظمة سلطة فرض

ووفقاً للأشكال الاندماجية المتعارف عليها في النظم السياسية، يمكن القول إنه يُعتبر تنظيمًا كونفدرالياً، حيث إنه اتحاد مكون من دول أعضاء تتمتع بالسيادة الكاملة، ولكنها قامت بتفويض بعض الصلاحيات لهيئة أو هيئات تم الاتفاق على إنشائها بهدف تنسيق سياساتها في عدد من المجالات، لكن ذلك التفويض لا يعني أن الاتحاد هو دولة واحدة، وذلك تمييزاً له عن الاتحاد الفيدرالي، الذي يتكون من دولة واحدة مكونة من دويلات صغيرة، تتحد بموجب دستور عام يتضمن توزيعاً للسلطة بين الولايات والحكومة المركزية، بحيث يضمن للولايات حكم وإدارة غالبية شؤونها الداخلية بينما تتولى الحكومة المركزية المشتركة إدارة العلاقات الخارجية.

وتتمثل الأهداف الأساسية للاتحاد في تحقيق مفهوم المواطنة الأوروبية، التي من شأنها ضمان الحقوق الأساسية للمواطن الأوروبي، سواءً بالنسبة لحرية التنقل والحقوق المدنية والسياسية، أو تحقيق الأمن من خلال التعاون بين الدول الأعضاء، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال السوق المشتركة والعملية الموحدة، فضلاً عن تعزيز دور أوروبا في العالم من خلال سياسة خارجية وأمنية موحدة.

ويتضمن الاتحاد خمس هيئات أساسية، هي:

- 1- البرلمان الأوروبي، ويتم انتخاب أعضائه مباشرة من قبل ناخبي الدول الأعضاء، وله دور تشريعي.
- 2- المفوضية الأوروبية، وهي الجهاز التنفيذي للاتحاد وتعتبر أهم جهاز فيه.
- 3- مجلس الاتحاد الأوروبي، وهو الجهاز التشريعي للاتحاد ويضم مجالس الوزراء حسب التخصص وممثلي الدول الأعضاء.
- 4- محكمة العدل، وهي جهاز قضائي يشرف على

1 الاتحاد الأوروبي. (24 يونيو، 2016). تم الاسترداد من موقع الجزيرة: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2010/12/23>

حصص للإنتاج وتحديد الأسعار⁽¹⁾، وضمن هذا السياق تجدر الإشارة إلى تصريح روبرت شومان، وزير الخارجية الفرنسي الأسبق، في بيانه الأول للإعلان عن تأسيس منظمة الفحم والصلب عام 1950م، حيث قال: "إن أية حرب بين فرنسا وألمانيا أصبحت غير واردة بل ومستحيلة عملياً". ولم يأت ذلك الخطاب من فراغ، حيث شهدت فرنسا وألمانيا ثلاثة حروب بينهما خلال العقود الثمانية ما قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، التي دارت بين سنتي 1939 و1945م. أما عن كيفية تحقيق ذلك الاتحاد، فقد قال شومان: "لن تُصنع أوروبا دفعة واحدة، بل ستُبنى من خلال إنجازات ملموسة، تخلق أولاً تضامناً واقعياً"⁽²⁾. والجدير بالذكر أن أول من دعا لتأسيس تلك المجموعة هو جان مونييه، رجل الأعمال والسياسي الفرنسي، الذي قاد حركة توحيد أوروبا، ولُقّب بـ"أبي المجموعة الأوروبية"، حيث تولّى رئاسة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب في الفترة 1952-1955م.

2- الجمع بين المرونة والالتزام في التطبيق:

لوحظ أن تطور الاتحاد الأوروبي لم يكن وفق نصوص جامدة تمت صياغتها وإلزام الدول بها، بل نجد أنه في كل مرحلة تشهد مناقشة قضية ما، وعند احتدام الآراء، كان المخرج هو إما إجراء استفتاء داخل الدول الأعضاء، أو تأجيل القضية لمرحلة لاحقة، ومن أمثلة ذلك أن معاهدة لشبونة التي تم التوقيع عليها عام 2007م، ونظّمت الإطار

التشريعي للاتحاد، كانت البديل لمشروع الاتحاد الأوروبي الموحد، الذي أخفقت دول الاتحاد في الحصول على تأييد مواطنيها له في الفترة بين عامي 2001-2007م، حيث تضمن عدة تعديلات، منها إعطاء البرلمان الأوروبي الموحد المزيد من الصلاحيات بشأن تحديد الميزانية، وأن يكون شريكاً للحكومات الوطنية في وضع التشريعات للعديد من القضايا السياسية، فضلاً عن استحداث منصب وزير خارجية الاتحاد وتأسيس جهاز دبلوماسي أوروبي⁽³⁾. ومن ناحية ثانية، حرصت الدول الأعضاء على استمرار الاتحاد الأوروبي ككيان له هوية مختلفة عن الكيانات الأخرى في العالم، مع تعزيز الهويات الوطنية لكل دولة في الوقت ذاته، حتى على المستوى الاقتصادي. فرغم إقرار عملة أوروبية موحدة، إلا أن معاهدة ماسترخت في الوقت ذاته أتاحت للدول الاحتفاظ بعملاتها الوطنية إذا أرادت ذلك، ومما يؤكد ذلك أن الدول الأوروبية لا تتعامل جميعها بالعملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، إذ إن هناك 19 دولة فقط من أصل 28 دولة تتعامل بهذه العملة الموحدة. وقد لوحظ أنه لم يكن هناك تاريخ أو شكل محدّد للوحدة الأوروبية المطلوبة. من ناحية ثالثة، ولوحظ أن المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بالاتحاد لم تضع تفاصيل للتطبيق، وإنما تركتها وفقاً للظروف الداخلية في دول الاتحاد، وكذلك للتطورات الإقليمية والدولية، أخذاً في الاعتبار الاعتماد المتبادل، خاصة في المجال الاقتصادي بين دول العالم، فضلاً عن اقتناع صانعي القرار الأوروبيين بصعوبة تحقيق تلك الوحدة دفعة واحدة، وإنما على مراحل تم تقسيمها بالفعل

1 جمال الدين زروق. (7 نوفمبر، 2011). مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة. تم الاسترداد من صندوق النقد العربي: <http://www.amf.org.ae/sites/default/files/Re-search>

2 جون بيندر وسامون أشرود. (2015). الاتحاد الأوروبي. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

3 الدستور الأوروبي الموحد: نهضة جديدة لأوروبا أم العكس؟ (28 مايو، 2005). تم الاسترداد من جريدة (المستقبل): <http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=123126>

الدول المكوّنة للاتحاد، بما يمنحه المرونة اللازمة لعمله⁽²⁾.

4- تأسيس هوية أوروبية موحّدة مع احتفاظ الدول بهوياتها:

عند تحليل جوهر هذا الاتحاد، نجد أنه عبارة عن اتفاق مجموعة من الدول ارتضت القبول بشروط ومعايير محدّدة، منها (السلام، والحرية، والديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان)، وهي مصدر قوة لتماسك الاتحاد ذاته. بعد ذلك اتفقت الدول الأعضاء على تأسيس كيان اقتصادي وسياسي. ومع أن تلك الهويات المتعددة تمثل عائقاً أمام لعب الاتحاد دوراً قيادياً في النظام الدولي، إلا أنها في الوقت ذاته تحفظ كيان الاتحاد من الانفراط، لكن في الوقت ذاته يبقى تأثيرها محدوداً بالقوة الناعمة، فلا يمكن للاتحاد استخدام القوة الصلبة، وكمثال: عدم قدرته على التصرف حيال روسيا خلال الأزمة الأوكرانية، مع أن أوكرانيا تعد دولة جوار مباشر للاتحاد الأوروبي. ومن ناحية ثانية، الجفاظ على هويات وحقوق مواطني الدول. فمثلاً نجد أن معاهدة أمستردام قد أتاحت للمواطنين الأوروبيين مقاضاة الأنظمة ومؤسسات الاتحاد التي لا تحترم حقوقهم، كما أكدت على مبدأ عدم التفرقة بين مواطن وآخر على أساس الدين أو العرق أو الجنس⁽³⁾.

والاتفاق عليها، مع وضع حد أقصى لكل مرحلة وانتهاج مبدأ المرونة في التطبيق. ومن ناحية رابعة، نجد أنه كان هناك حرص على إنشاء مؤسسات للاتحاد مثل البرلمان الأوروبي، فضلاً عن التدجّج في تطوير آليات عمل الاتحاد الأوروبي ذاته. فعندما تطور الاتحاد بما يكفي، نشأ توجّه داخل الاتحاد نحو المزيد من إلزام الدول، ومن ذلك تغيير نظام التصويت من الإجماع إلى الأغلبية، بحيث تصبح قرارات الاتحاد ملزمة لكل الدول الأعضاء، حتى وإن لم توافق عليها بعض دول الاتحاد⁽¹⁾.

3- المرونة المؤسسية:

شهد الاتحاد الأوروبي العديد من التطورات على الصعيد المؤسسي، منها اعتماد الاتحاد لمعاهدة لشبونة عام 2007م، التي دخلت حيز التنفيذ عام 2009م، حيث استحدثت منصب رئيس الاتحاد لمدة عامين ونصف، يتم تجديده مرة واحدة فقط، بالإضافة إلى استحداث منصب الممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كما تضمنت تلك المعاهدة توسيع صلاحيات البرلمان الأوروبي وزيادة عدد أعضائه، فضلاً عن التدجّج على المستوى الاقتصادي، حيث إن تحقيق الوحدة النقدية لم يكن سابقاً لإقامة السوق الأوروبية المشتركة. وتم تحديد شروط يجب أن تستوفها الدولة من أجل الانضمام للوحدة النقدية، منها التقارب في معدلات التضخّم، وتحديد نسبة الدين العام من إجمالي الناتج المحلي، ونسبة عجز الموازنة، فضلاً عن تحقيق استقلالية البنك المركزي عن بقية

2 محمد كمال أبوعمشة. (25 أكتوبر، 2016). التجربة الأوروبية في الاتحاد النقدي والعملة الأوروبية الموحّدة. تم الاسترداد من (أراء حول الخليج): http://araa.sa/index.php?view=article&id=530:2014-06-22-09-05-06&Itemid=172&option=com_content

3 سلى عبدالله نجم. (26 أكتوبر، 2016). الاتحاد الأوروبي: مستقبل التجربة وإشكالاتها. تم الاسترداد من مجلة (الديمقراطية): <http://democracy.ahram.org.eg/UI/InnerPrint.aspx?NewsID=108>

1 محمود بيومي. (1 أكتوبر، 2014). قيود التكامل وحدود دور أوروبا الدولي. السياسة الدولية، الصفحات 11-12.

خامساً: التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي بعد "بريكست"

هناك ثمانية تحديات أساسية تواجه الاتحاد الأوروبي، هي:

1- آلية صُنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي: حيث إن الاتحاد تم تأسيسه على أساس التوافق بين الدول الأعضاء، وقد عملت معاهدة لشبونة على معالجة تلك المشكلة من خلال التفرقة بين القضايا السيادية والقرارات الأقل أهمية، التي يمكن أن يُبْتَّ فيها بالأغلبية البسيطة، وإلغاء الاعتراض (الفيتو) في بعض القضايا، كما أتاحت المعاهدة الفرصة لبعض الدول للامتناع عن التصويت. ومن ناحية ثانية، فإن آلية اتخاذ القرارات ماتزال مثاراً للجدل والاختلاف داخل الاتحاد، وخاصةً مع تطور التصويت من الإجماع إلى الأغلبية، بالإضافة إلى مسألة الوزن النسبي لكل دولة في التصويت، وهي أن يكون لكل دولة عدد أصوات يتناسب وحجم تلك الدولة، بما يعني أن الدول الكبرى يكون لها أكثر من صوت عند التصويت، وهو ما تعارضه الدول الصغرى، حيث إن هناك حوالي 321 صوتاً موزعةً على كل الدول، وقد تم تعديل ذلك بزيادة عدد الأصوات للدول الصغيرة التي تضررت من ذلك النظام.

2- المشكلات الهيكلية: حيث توجد تجمعات فرعية داخل الاتحاد مثل اتحاد "البنيلوكس"، الذي يضم كلاً من بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج منذ 1955م؛ وتجمّع دول البلطيق، الذي يضم إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، فضلاً عن ظهور الحركات الانفصالية والقومية داخل بعض الدول الأوروبية،

ومنها إسبانيا وأسكتلندا، وأحزاب اليمين الفرنسي واليوناني، والتمايز الإثني والمذهبي في شرق أوروبا، بالإضافة إلى تفضيل بعض دول الاتحاد التنسيق مع منظمات أخرى بعيداً عن الاتحاد ذاته، مثل حلف شمال الأطلسي "الناتو".

3- مشكلة قيادة الاتحاد: وتعد قضية جدلية، حيث إن الدولة المؤهلة لذلك هي ألمانيا، إلا أن العديد من الدول الأوروبية ترى أن دور ألمانيا يعد مهماً لإنقاذ بعض دول الاتحاد من أزمتها الاقتصادية، لكن على صعيد القيادة السياسية فإن قيادة ألمانيا للاتحاد ربما تعيد إلى الأذهان الاعتبارات التاريخية وما تتضمنه من نزعات قومية.

4- التحديات الاقتصادية: حيث يوجد تفاوت اقتصادي كبير بين دول الاتحاد، أو ما يطلق عليه "الاقتصادات الطرفية"، ومنها بولندا والمجر واليونان، ومن ثم هجرة سكان تلك الدول إلى الدول الأكثر ثراءً، ومنها بريطانيا في السابق، في محاولة للاستفادة من أنظمتها الاقتصادية، ومنها الضمان الاجتماعي. والجدير بالذكر أنه مع الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008م، ومع زيادة الفجوة بين البلدان الأوروبية الشمالية الصناعية التي تقودها ألمانيا، وبين دول جنوب أوروبا الأكثر فقراً، بدأت مساعدات الاتحاد الأوروبي الممنوحة للدول الأضعف بالانسحاب تدريجياً، وكانت النتيجة أن وصلت دول مثل اليونان وإسبانيا إلى حافة الإفلاس. الجدير بالذكر أن مشكلة البطالة قد تفاقت في كلٍّ من اليونان وإسبانيا عام 2013م، وبلغت حوالي

25%⁽¹⁾، إلا أن تلك المعدلات تراجعت وفقاً لبيانات هيئة الإحصاء بالاتحاد الأوروبي لعام 2020م، حيث بلغت في إسبانيا 13.7% وفي اليونان 16.6%⁽²⁾.

5- الخلافات بشأن الهوية الدينية للاتحاد: وخاصة الصراع بين التيار العلماني والتيار المحافظ، ومن ذلك مطالبة كلٍّ من إسبانيا وبولندا والبرتغال خلال قمة عقدت في اليونان عام 2003م بضرورة تضمّن الدستور المقترح للاتحاد الأوروبي إشارة إلى الجذور المسيحية لأوروبا، كما انتقد الفاتيكان عدم إشارة مسودة الدستور إلى الديانة المسيحية⁽³⁾. ومن ناحية أخرى، فإن ازدياد عدد المسلمين في الاتحاد الأوروبي يعد تحدياً له. فرغم كَوْن تلك النسبة الآن لا تتجاوز 2%، إلا أن هناك بعض التقديرات تشير إلى توقُّع زيادة عدد المسلمين في الدول الأوروبية بحلول عام 2050م إلى نحو 40 مليون فرد، عدا عن تعداد سكان تركيا الذي يتجاوز 80 مليون نسمة، في حالة قبول منحها عضوية الاتحاد، حيث تقدمت تركيا بطلب للانضمام للاتحاد الأوروبي عام 1987م، وبدأت مسيرة تفاوضٍ ممتدة في هذا الشأن.

6- مشكلة الهجرة غير الشرعية: فرغم الأبعاد الإنسانية فإنها تُعدُّ جزءاً أساسياً للسياسة

الخارجية للاتحاد الأوروبي، إلا أن تدفُّق المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد، خاصةً بعد عام 2011م، قد أثار الجدل بين دول الاتحاد، التي اختلفت في آلية التعامل مع تلك القضية، سواءً من خلال وضع تشريعات داخلية لمنع القادمين بطرق غير شرعية من الحصول على حق الإقامة، أو تشديد الإجراءات الأمنية على الحدود فيما بينها، حيث تشير بعض التقارير إلى أن دول الاتحاد الأوروبي استقبلت خلال عامي 2015 و2016م حوالي 1.4 مليون مهاجر عن طريق البحر المتوسط، إلا أن ثمة تقارير حديثة تشير إلى تراجع معدلات الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية. فوفقاً لتقرير الوكالة الأوروبية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية، تراجعت أعداد المهاجرين غير الشرعيين خلال عام 2019م إلى نسبة 6%، بمعدل سنوي يصل إلى 139 ألف شخص خلال العام المشار إليه، ويعد هذا الرقم هو الأدنى للهجرة غير الشرعية منذ 6 سنوات، بما يمثل تراجعاً بنسبة 92% عن الرقم الذي تم تسجيله عام 2015م، ويعكس ذروة تلك الهجرة آنذاك⁽⁴⁾. وقد انتهجت دول الاتحاد آليات جماعية لمواجهة تلك الظاهرة، وهي:

- أ- إبرام اتفاق مع تركيا للحد من تدفُّق هؤلاء اللاجئين في مارس عام 2016م.
- ب- تنمية الدول الأفريقية الفقيرة، وفي هذا الإطار اتفق قادة الدول الأوروبية خلال اجتماعهم في بروكسل في 20 أكتوبر 2016م على توقيع اتفاقيات تجارية وضخ استثمارات في خمس دول أفريقية هي: نيجيريا والنيجر ومالي والسنغال وإثيوبيا، وذلك للحد من الهجرة

1 أمانى سليمان. (1 يوليو، 2015). مستقبل أوروبا في مواجهة تحديات التفكك. ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، الصفحات 17-18

2 موقع يورو نيوز. 2020. منطقة اليورو: انخفاض قياسي في معدل البطالة إلى أدنى مستوى منذ 12 عاماً. 30 يناير. تاريخ الوصول 4 يناير، 2021. <https://arabic.euronews.com/2020/01/30/re-cord-low-unemployment-rate-in-the-eurozone-area-fell-to-its-lowest-level-in-12-years>

3 أحمد سعيد نوفل. (2 يناير، 2011). حزب الاستقلال. تم الاسترداد من (متحدون في التنوع): الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات: <http://estqlal.com/article.php?id=29994>

4 موقع يورو نيوز. 2020. منطقة اليورو: انخفاض قياسي في معدل البطالة إلى أدنى مستوى منذ 12 عاماً. 30 يناير. تاريخ الوصول 4 يناير، 2021. <https://arabic.euronews.com/2020/01/30/re-cord-low-unemployment-rate-in-the-eurozone-area-fell-to-its-lowest-level-in-12-years>

من الدول الأفريقية، على أن يتم توسيع تلك الخطة مستقبلاً لتشمل عدداً أكبر من الدول الأفريقية⁽¹⁾.

ج- تشكيل قوة بحرية تسمى "صوفيا" للحد من الهجرة غير الشرعية، تم الاتفاق على تشكيلها في عام 2015م، بعد غرق قارب كان يقل حوالي 850 مهاجراً غير شرعي، وتتمثل مهمة تلك القوة في أمرين:

الأول: تدريب خفر السواحل والبحارة الليبيين على التصدي لمحاولات الهجرة غير الشرعية.

الثاني: تطبيق احترام الحظر المفروض على إرسال شحنات أسلحة إلى ليبيا عبر البحر، بالاتفاق مع الأمم المتحدة⁽²⁾.

د- إصدار المفوضية الأوروبية للميثاق الجديد للهجرة واللجوء في سبتمبر 2020م، والذي ترك الحرية للدول الأوروبية، في حالة وجود موجات كبيرة من الهجرة، لاختيار أشكال الدعم للدول الحدودية؛ إذ يمكن لدول الاتحاد إرسال إمدادات ومعدات طبية بدلاً من استضافة هؤلاء المهاجرين، أو تمويل مراكز الاستقبال، أو اختيار ما يسمى "رعاية العودة"، ويتمثل في تولي مسؤولية عمليات ترحيل طالبي اللجوء المرفوضين إلى بلدانهم الأصلية⁽³⁾.

7- الاختلاف بشأن السياسة الخارجية للاتحاد: حيث يشكل الاتفاق على نهج واحد للسياسة الخارجية أحد أهم التحديات التي تواجه الاتحاد، ويلاحظ أن سياسات الدول بشكل فردي لها الأولوية على سياسة الاتحاد بشكل جماعي. ومن ناحية أخرى، نجد تبايناً في السياسة الخارجية للاتحاد ذاته كمؤسسة⁽⁴⁾، وتوجد أسباب تفسر ذلك، منها أن غالبية دول الاتحاد الأوروبي ذاتها هي أعضاء في تنظيمات أخرى مثل حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وبالتالي لديها خيارات تعاونية أخرى.

8- تحدي اليمين المتطرف والإرهاب: حيث يلاحظ أن هناك مخاوف من توجهات الأحزاب اليمينية المعادية للأجانب في كل من فرنسا وألمانيا، والتي تشكك في جدوى الوحدة الأوروبية، بالإضافة إلى تحدي الإرهاب، حيث تعرضت الدول الرئيسية في الاتحاد - ألمانيا وفرنسا وبلجيكا بالإضافة إلى بريطانيا - لهجمات إرهابية؛ الأمر الذي يتطلب من دول الاتحاد المزيد من التعاون للتصدي لهذا الخطر الداهم.

ومع أهمية ما سبق، فإن التجمعات الإقليمية عموماً دائماً ما تنتهج المرونة في عملها، بما يمنحها القدرة على التكيف مع التحديات التي تواجهها. وفي هذا السياق، أعلن رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر عن خطة لإنقاذ أوروبا، وذلك من خلال "كتاب أبيض حول مستقبل أوروبا"، يتضمن خمسة سيناريوهات أمام دول الاتحاد الأوروبي في أعقاب الخروج البريطاني، حيث طرحها خلال القمة الخاصة التي عقدها قادة دول الاتحاد في روما في 25

1 استثمارات أوروبية في خمس دول أفريقية للحد من الهجرة. (21 أكتوبر، 2016). تم الاسترداد من <http://www.saharamedias.net>

2 أوروبا تراهن على تدريب قوة ليبية للحد من الهجرة السرية. (21 أكتوبر، 2016). تم الاسترداد من <http://www.alghad.com/arti-cles>

3 ميشيلا بوليبيزي. 2020. الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة يعزز إجراءات الحكومات المناهضة للمهاجرين. 5 أكتوبر. تاريخ الوصول 4 يناير، 2021. <https://euromedmonitor.org/ar/arti-cle/3913>

4 السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. (2 مايو، 2015). تم الاسترداد من <http://www.beirutme.com/?p=11422>

من الدول داخل الاتحاد، من التي ترغب في تعميق شراكاتها الاستراتيجية ضمن ما يطلق عليه "تحالف الراغبين"، بين مجموعات من الدول داخل الاتحاد تهدف لتعميق الشراكة فيما بينها في مجالات محدّدة، ويحقق هذا السيناريو هدفين في آنٍ واحد، وهما الحفاظ على وحدة الاتحاد و منح مواطني دول "تحالف الراغبين" المزيد من الحقوق.

السيناريو الرابع: بذل جهد أقل وتحقيق كفاءة أقل

ضمن هذا السيناريو، يمكن لدول الاتحاد اتخاذ قرار بشأن عدة مجالات ذات أولوية، ويمكنها تعميق التعاون ومنح صلاحيات أكبر للاتحاد، وخاصةً على الصعيد التنفيذي، إلا أنه في بعض المجالات الأخرى سيكون دور الاتحاد محدوداً، بما يعني أنه في المجالات التي سوف يتم الاتفاق بشأنها سيكون بمقدور الاتحاد الوفاء بها مقارنة بالوضع الراهن، الذي يصعب فيه إجماع الدول على التعاون بشأنها.

السيناريو الخامس: بذل جهود أكبر بشكل تعاوني ضمن هذا السيناريو، يتم وضع تصور لعملية تكامل متسارعة بين الدول الأعضاء؛ الأمر الذي من شأنه أن يضيفي على الاتحاد المزيد من القوة، وخاصةً على صعيد صُنع القرار وتبادل الموارد على مستوى الاتحاد ككل، وبالتحديد على الصعيد الدفاعي، ويتيح هذا السيناريو آلية أسرع وأكثر فاعلية لصُنع القرار، وربما يتعارض ذلك مع رغبة مواطني بعض الدول تعزيز عملية صُنع القرار الوطني على حساب الاتحاد ككل.⁽²⁾

مارس 2017م، للاحتفال بالذكرى الستين لمعاهدة روما، التي وضعت أسس الإطار الأوروبي. حينها قال يونكر: "مهما كان (بريكست) مؤلماً ومؤسفاً، إلا أنه لا يمكن أن يوقف مسيرة الاتحاد الأوروبي نحو المستقبل"⁽¹⁾. وتمثل تلك السيناريوهات فيما يلي:

السيناريو الأول: استمرار الاتحاد

في هذا السيناريو، يستمر الاتحاد الأوروبي في مساره الراهن، مع التركيز على تنفيذ الأجندة الإصلاحية الخاصة به، والاستعداد لحل المشكلات الجديدة التي قد تلوح في الأفق، مع الحفاظ في الوقت ذاته على وحدة الاتحاد، حتى في ظل وجود بعض الخلافات بين الدول الأعضاء، والتي ربما تحوّل دون التعاون فيما بينها.

السيناريو الثاني: الاقتصار على السوق الأوروبية الموحدّة

في هذا السيناريو، يتم إلغاء المركزية في الاتحاد الأوروبي، والتخلص من القواعد المنظّمة لعمل الاتحاد في المجالات السياسية، والإبقاء فقط على وحدة السوق الأوروبية المشتركة، وإنهاء التعاون في مجالات الهجرة والأمن والدفاع، ويكون لدى دول الاتحاد المزيد من الحرية في اتخاذ القرارات الفردية، مع تراجع العمل الجماعي المشترك.

السيناريو الثالث: المزيد من المنافع مقابل المزيد من الجهد

يتيح هذا السيناريو المزيد من التعاون بين عدد

2 البيان. (5 مارس، 2017). تم الاسترداد من خمسة سيناريوهات لمستقبل الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا: <http://www.al-bayan.ae/one-world/overseas/2017-03-02-1.2874499>

1 الاتحاد الأوروبي يحدد 5 خيارات لمستقبله. (2 مارس، 2017). تم الاسترداد من صحيفة (الشرق الأوسط): <http://aawsat.com/home/article/867096>

وبعض النظر عن أيٍّ من تلك السيناريوهات، سيكون هو المسار المستقبلي لدول الاتحاد الأوروبي، حيث تباينت رؤى دول الاتحاد بشأن تلك السيناريوهات، ما بين القبول والرفض والتَّحَقُّظ، حتى عبَّرَ رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر عن ثقته في أن "الدول الـ 27 سوف تبقى في عضوية الاتحاد وستحتفل بمئويته"، وذلك تزامناً مع احتفال قادة الدول الأوروبية في روما (25 مارس 2017م) بمناسبة الذكرى الستين لتأسيس الاتحاد الأوروبي.⁽¹⁾

سادساً: مستقبل الدور الأمني العالمي للاتحاد الأوروبي بعد "بريكست"

لاشك أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد أثار الكثير من الجدل حول الدور الأمني لتلك المنظومة الإقليمية، وخاصةً على الصعيد الخارجي. وصحيح أن غالبية دول الاتحاد تعد أعضاء في حلف شمال الأطلسي "الناتو" في الوقت ذاته، لكن يلاحظ أن هناك أصواتاً من داخل الاتحاد الأوروبي تنادي من أن لآخر بضرورة وجود هوية أمنية أوروبية خارج حلف الناتو، ومن ثم فإن التساؤل الذي يثار عما إذا كان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمثل فرصة أم تحدياً للدور الأمني للاتحاد. بدايةً ينبغي التأكيد على أنه رغم كون الاتحاد الأوروبي قد تأسس منذ البدء من منظور اقتصادي، متميّلاً في إعلان الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1950م، فإن الجوانب الدفاعية قد حظيت باهتمام متنامٍ من جانب الاتحاد الأوروبي، حتى بعد

إعلان بريطانيا الانسحاب منه، وتؤكد ذلك أربعة مؤشرات تهدف لتعزيز التكامل الأوروبي في المجال العسكري، وتتمثل فيما يلي:

المؤشر الأول: توقيع 23 دولة أوروبية وثيقة للتعاون الدفاعي في نوفمبر 2017م، وتتضمن 20 التزاماً من شأنها إرساء تعاون منظم في المجال الدفاعي، وتشمل في مراحلها الأولى مشروعات دفاعية مشتركة، مثل تطوير معدات مثل الدبابات والطائرات بلا طيار، والأقمار الاصطناعية، وطائرات النقل العسكري والمستشفيات الميدانية، ومع أهمية ذلك الاتفاق إلا أنه يواجه ثلاث عقبات: الأولى: إنه اتفاق لا يشمل كل الدول الأوروبية، إذ لم تنضم إليه إيرلندا والبرتغال ومالطا.

الثانية: إن الهدف من ذلك الاتفاق يعد خطوة سوف تلها خطوات أخرى، وهي تأسيس صناعة أوروبية موحدة، مقارنة بنظيرتها الأمريكية، تكون مركزاً للمشاركة الأمنية الأوروبية في الخارج، إلا أن عدم حماس بعض الدول الأوروبية لإرسال جنود ضمن تلك المهام خارج الأراضي الأوروبية يحد من نجاح تلك الجهود الأوروبية.

الثالثة: الطبيعة الإلزامية لذلك الاتفاق من شأنها أن تُملِي على الدول الأوروبية زيادة نفقاتها الدفاعية بنسبة 2% على الأقل من الناتج القومي الإجمالي، وهي قضية مازال محل جدل وخلاف بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين داخل حلف شمال الأطلسي "الناتو".⁽²⁾

المؤشر الثاني: تأسيس قوة أوروبية لمواجهة الالتزامات خارج الأراضي الأوروبية (يونيو 2018م)

2 موقع فرانس 24. 23 بلداً عضواً في الاتحاد الأوروبي يوقعون وثيقة للتعاون الدفاعي. 14 نوفمبر، 2017. تاريخ الوصول 18 ديسمبر، 2020. <https://www.france24.com/ar/20171114>

1 الاتحاد الأوروبي يجدد التزامه في الذكرى الـ 60 لتأسيسه بمستقبل مشترك. (26 مارس، 2017). تم الاسترداد من صحيفة (الشرق الأوسط): <http://aawsat.com/home/article/886551>

المظلة الدفاعية الأهم بالنسبة للدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.⁽¹⁾

المؤشر الثالث: مقترح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بتأسيس الجيش الأوروبي الموحد (نوفمبر 2018م)

اقترح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تأسيس جيش أوروبي موحد بقوله: "حان الوقت للأوروبيين لتشكيل جيش أوروبي حقيقي"، و"يجب أن تكون أوروبا أكثر قوة وأوفر سيادة"، وذلك في 15 نوفمبر 2018م، قبيل حفل إحياء ذكرى انتهاء الحرب العالمية الأولى.

ورغم واقعية المقترح، فإن المسألة لا تقاس بالقوة والعتاد، وبمعنى آخر إن القرارات الاستراتيجية لا تكون ترجمة تلقائية للقوة فحسب، حيث توجد أربعة تحديات تواجه تنفيذ ذلك المقترح، هي:

أولاً: تباين ردود أفعال دول الاتحاد تجاه المقترح الفرنسي، سواءً بالرفض الصريح أو التأييد الصريح وما بينهما من مواقف ضبابية، ولاشك أن لكلٍ من تلك التيارات حججها وهواجسها الأمنية التي لا تعكس بالضرورة حاجساً أمنياً أوروبياً مشتركاً.

ثانياً: لا يمكن الفصل بين السياق الدولي وإثارة تلك الفكرة، فهدف الدول الأوروبية هو السعي لتحقيق قدر من الاستقلالية للسياسات الأوروبية، إذ ربما ترى الدول الأوروبية أن غياب إطار أوروبي للدفاع له تأثير على مصالحها الاستراتيجية، وخاصةً في مسائل السياسة الخارجية التي بدت فيها الولايات المتحدة أكثر افتراقاً عن المصالح الأوروبية، وبالتحديد خلال حقبة الرئيس السابق دونالد ترمب.

في يونيو 2018م، أعلنت فرنسا تأسيس قوة أوروبية لمواجهة الأزمات في الخارج، وتضم 9 دول أوروبية هي فرنسا وألمانيا وبلجيكا والدنمارك وإستونيا وهولندا وأسبانيا والبرتغال، بالإضافة إلى بريطانيا من خارج المنظومة الأوروبية، وقد أطلق عليها "مبادرة التدخل الأوروبية"، وذلك لمواجهة الأزمات التي قد تقع بالقرب من حدود الدول الأوروبية، خارج إطار حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة.

ومع أهمية تلك القوة، وترحيب ينس ستولتنبرج، الأمين العام لحلف شمال الأطلسي "الناتو"، بها بقوله إنه: "سوف يدعم تحديث جيوش أوروبا وجعلها أكثر قدرة على الحشد السريع، إلا أنها تواجه ثلاثة تحديات:

التحدي الأول: إن تلك القوة لم تشمل كل الدول الأوروبية، حيث كان من المقرر أن تنضم إيطاليا لتلك القوة، لكنها انسحبت بعد انتخاب ممثلي أحزاب اليسار واليمين فيها المناهضة لفكرة التجمعات الدولية.

التحدي الثاني: عدم وجود اتفاق بين الدول التي انضمت لتلك القوة. ففي حين تعارض ألمانيا فكرة المهام العسكرية الخارجية والتدخل السريع، تؤيد فرنسا ذلك الأمر، على غرار تدخلها العسكري في مالي عام 2012م لمواجهة الجماعات المتشددة هناك. ومن ناحية ثانية ترى ألمانيا أن يكون تطوير مثل هذه القوة داخل منظومة الاتحاد الأوروبي، بينما ترى فرنسا أن يتم تطوير مثل هذه القوة خارج إطار الاتحاد الأوروبي، لأنه معنيّ بشكل أكبر بتطوير الأسلحة والعتاد.

التحدي الثالث: تردّد بعض الدول الأوروبية بسبب اعتبارها أن حلف شمال الأطلسي "الناتو" ما يزال

1 موقع وكالة رويترز. 2018. فرنسا تدشن قوة عسكرية مع بريطانيا ودول أخرى لمواجهة الأزمات. 25 يونيو. تاريخ الوصول 18 ديسمبر، 2020. <https://fr.reuters.com/article/idARAKBN1JL1H1>

ثالثاً: إن فكرة وجود جيش أوروبي مستقل سوف تصبّغ بالتزامات الدول الأوروبية داخل حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وبافتراض تأكيد مسؤولي الدول الأوروبية على استمرار الحفاظ على التزاماتها داخل الحلف، إلا أنه في الواقع يصعب وجود كيانيين دفاعيين، كما عبّر عن ذلك صراحة الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرج، الذي أيّد توجّه أوروبا إلى تعزيز دفاعاتها ضمن إطار دفاعي تنتظم فيه قواتها المسلحة، لكن ليس بديلاً عن حلف الناتو. وكان ملف الدفاع مثار جدل في ظل مطالبة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بهذا الأمر.

رابعاً: عدم وجود تصوّر واضح لتلك الفكرة.. هل ستكون جيشاً أم قوة أمنية؟ وما المدة الزمنية التي سوف يستغرقها تنفيذ ذلك المقترح؟ مروراً بألية عمل الاتحاد ذاته، فربما تكون لدى بعض برلمانات الدول الأوروبية تحفّظات على مشاركة جيوش الدول الأوروبية في الخارج ضمن كيان دفاعي جديد، وانتهاءً باختلاف السياسات الدفاعية والعقيدة القتالية بين الدول الأوروبية.⁽¹⁾

المؤشر الرابع: معاهدة التعاون والاندماج بين فرنسا وألمانيا (يناير 2019م)

في 22 يناير 2019م، وقّعت فرنسا وألمانيا معاهدة جديدة تسمى "التعاون والاندماج"، وتتكون تلك المعاهدة من 7 فصول و28 مادة، تم نشر تفاصيلها على الموقع الإلكتروني لقصر الإليزيه، وتتعدد المضامين المهمة لتلك المعاهدة، حيث تضمّنّت التعاون بين البلدين في مجالات الأمن

الداخلي والخارجي وكذلك السياسة الخارجية، فضلاً عن تعزيز التضامن فيما بينهما، وأهميتها لكونها بين دولتين لهما ثقل وتأثير داخل منظومة الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى إمكانية إسهامها في تأسيس رؤية مشتركة بشأن مقترح الجيش الأوروبي الموحد، وهو ما أشارت إليه المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عشية توقيع تلك المعاهدة بقولها: "إن التعاون الدفاعي المشترك المعزز، كما تنص عليه المعاهدة الجديدة، يمكن اعتباره إسهاماً من أجل إنشاء الجيش الأوروبي"، فضلاً عن كونها ليست المرة الأولى للاتفاق بين الدولتين، إذ جاءت مكّلة للمعاهدة الموقّعة بينهما في عام 1963م، كما تضمّنّت المعاهدة الجديدة أطراً مهمة للتعاون الدفاعي، تتمثل في إنشاء المجلس الفرنسي - الألماني للدفاع والأمن، والذي سوف يضطلع بصياغة وتنفيذ البرامج الدفاعية المشتركة بين الجانبين، إلا أنه ربما تكون هناك عدة إشكاليات بشأن انعكاسها على الاتحاد الأوروبي، ومنها:

أولاً: مدى تأثير ذلك التقارب الفرنسي - الألماني على مسألة تأسيس هوية دفاعية مستقلة للاتحاد الأوروبي، في ظل تدخّل عضوية دول الاتحاد مع عضوية حلف الناتو. فهناك 22 دولة من الاتحاد الأوروبي هي في الوقت ذاته أعضاء في حلف الناتو، بل إن العديد من دول الاتحاد الأوروبي مازال تفضل المظلة الأطلسية كخيار دفاعي مهم، وخاصةً تلك التي على مقربة من الحدود مع روسيا. ولعل تصريح الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرج تعليقاً على توقيع ذلك الاتفاق يعكس بوضوح رؤية الحلف لمقترح الجيش الأوروبي الموحد، حين قال: "إن التعاون الفرنسي-الألماني كان منذ عقود من أجل أمن واستقرار أوروبا"، وذلك من دون الإشارة إلى مقترح الجيش الأوروبي الموحد، وهو الذي أشار

1 أشرف محمد كاشك. 2018. الدول الأوروبية ومقترح الجيش الموحد.. ضرورة استراتيجية أم ممانعة أوروبية؟ 3 ديسمبر. تاريخ الوصول 18 ديسمبر، 2020. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1146240>

تلك المقترحات بشكل كامل، فإن ذلك لم يحلّ دون أن يكون للاتحاد الأوروبي دور أمني على الصعيد العالمي، وقد تمثل ذلك في ثلاث آليات مهمة:

الآلية الأولى: عملية صوفيا لمكافحة تهريب البشر قبالة السواحل الليبية (2015م)

وهي عملية عسكرية أوروبية تم إطلاقها عام 2015م، بهدف مكافحة تهريب اللاجئين عبر البحر المتوسط، وتتكون من ثلاث مراحل؛ الأولى: مراقبة وتقييم شبكات تهريب البشر والإتجار بهم في البحر المتوسط، والثانية: البحث عن السفن المشبوهة وإعادة توجيهها إذا لزم الأمر، والثالثة: تهدف للتخلص من السفن والأصول ذات الصلة. وقد قدرت الميزانية المشتركة الأولى لتلك العملية بحوالي 11.82 مليون يورو لمدة عام، فضلاً عن توفير الأصول والأفراد العسكرية. وبحلول عام 2016م، كان قد تم إنقاذ أكثر من 13 ألف مهاجر من البحر، وتم تجديد مهمة تلك البعثة حتى نهاية عام 2018م، ثم توقفت خلال عام 2019م. وفي يناير 2020م، أعلن الاتحاد الأوروبي تجديد مهمة تلك البعثة مرة أخرى، لكن مع التركيز على تجارة الأسلحة بعيداً عن الطرق التي تسلكها قوارب المهاجرين في البحر المتوسط.⁽²⁾

الآلية الثانية: عملية مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال "أتلانتا عام 2008م"

في ديسمبر 2008م، اتفق أعضاء الاتحاد الأوروبي على شن عملية بحرية للتصدي للقرصنة قبالة السواحل الصومالية، شاركت فيها سفن حربية

صراحةً غير ذي مرة إلى أنه لن يكون بديلاً لحلف الناتو، بل وحذر من ازدواجية المؤسسات الدفاعية الأوروبية بين الناتو والاتحاد الأوروبي.

ثانياً: إن جوهر العمل العسكري المشترك ضمن أية تنظيمات إقليمية يكون محدداً بآليات واضحة، ومنها مسألة إرسال قوات عسكرية من الدول الأعضاء للخارج، كما هو الحال بالنسبة إلى حلف الناتو. وصحيح أن تلك القوات تعد جزءاً من البنية العسكرية للحلف كمنظمة دفاعية، إلا أن فكرة إرسال قوات للقتال خارج الحدود ربما تواجه قيوداً دستورية داخل ألمانيا، بل إن ثمة جهداً آخر مطلوباً لتعزيز فكرة الهوية الدفاعية المستقلة لأوروبا، سواءً أكانت من خلال جيش موحد أو غيرها من الصيغ التي يتم تداولها، والتي كشفت عن ثلاثة تيارات داخل الاتحاد الأوروبي؛ بين أقصى التأييد وأقصى الرّفْض وما بينهما من مواقف ضبابية.

ثالثاً: المدى الزمني الذي قد يستغرقه تنفيذ مثل تلك المقترحات، والتي تحتاج إلى توافقات على الأقل بين الدول المحورية داخل الاتحاد، مما يسهل خلق الإجماع وعدم الانزلاق نحو إيجاد محورين بشكل تنافسي لا تكاملي، وهو الأمر الذي يحدث من ترجمة تلك المقترحات على أرض الواقع، في ظل المرونة التي تميّز عمل الاتحاد كتنظيم إقليمي؛ فهي وإن كانت سمة مهمة فإنها أحد أسباب تطور الاتحاد، منذ أن بدأ كتجمّع للصُّلب والفحم عام 1951م، وصولاً إلى الوضع الراهن، إلا أن الأمر يبدو مختلفاً في المسائل الدفاعية التي تتطلب الالتزام ضمن أي إطار دفاعي جديد.⁽¹⁾

ورغم عدم اتفاق كافة الدول الأوروبية على أيٍّ من

2 شبكة العين الإخبارية. 2020. العملية "صوفيا".. أوروبا ترمم جدارها بوجه مهربي البشر في برلين. 20 يناير. تاريخ الوصول 19 ديسمبر، 2020. <https://al-ain.com/article/operation-sofia-> naval-power-mediterranean

1 أشرف محمد كشك. 2019. معاهدة التعاون والاندماج: أي تأثير على مقترح الجيش الأوروبي الموحد؟ 4 فبراير. تاريخ الوصول 18 ديسمبر، 2020. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1153507>

وطائرات من عدة دول، وتعد أول عملية لإدارة أزمات قام بها الاتحاد الأوروبي منذ عام 2003م.⁽¹⁾ وفي نوفمبر 2016م، أعلن الاتحاد الأوروبي عن تمديد تلك المهمة لعامين آخرين، والتي استهدفت منذ إطلاقها ردع القراصنة في منطقة بحرية تمتد لغاية 500 ميل بحري قبالة سواحل الصومال والدول المجاورة.⁽²⁾

سابعاً: الدروس المستفادة لدول
مجلس التعاون الخليجي من تجربة
الاتحاد الأوروبي:

رغم أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد أثار العديد من التساؤلات حول مستقبل تلك التجربة، إلا أن هناك العديد من الدروس التي يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي الاستفادة منها، ضمن جهودها للتحويل من "حالة التعاون" إلى "حالة الاتحاد"، وهي:

الآلية الثالثة: البعثة الأوروبية لحماية الملاحه في الخليج العربي، يناير 2020م:

في 30 يناير 2020م، أعلنت فرنسا قيادة مهمة بحرية أوروبية في مضيق هرمز، تهدف لضمان حرية الملاحة في الخليج العربي، بدعمٍ من سبع دول أوروبية هي: ألمانيا وبلجيكا والدنمارك، واليونان وإيطاليا وهولندا والبرتغال. ووفقاً لبيان وزارة الخارجية الفرنسية، فإن مقر هذه البعثة هو إمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتسعى - وفقاً لذلك البيان - إلى "ضمان بيئة آمنة للملاحة البحرية، والإسهام في تخفيف التوتر في المنطقة"⁽³⁾. ورغم إطلاق الولايات المتحدة للتحالف العسكري البحري الذي يضم 6 دول، إلا أن عمل البعثة الأوروبية يتكامل مع الجهود الأمريكية للغرض ذاته، وهو ما أكدته وزيرة الجيوش الفرنسية

- 1- تأسيس آلية توافقية بشأن اتخاذ القرارات وذلك من خلال التفرقة بين القضايا السيادية والقرارات الأقل أهمية، التي يمكن اتخاذ القرار فيها بالأغلبية البسيطة، وإلغاء الفيتو في بعض القضايا، بالإضافة إلى أهمية إتاحة الحق للدول في الامتناع عن التصويت، وأن يتطور التصويت من

1 وكالة الأنباء الألمانية. 2008. الاتحاد الأوروبي يبدأ عملية بحرية ضد القرصنة في القرن الأفريقي. 12 أغسطس. تاريخ الوصول 19 ديسمبر، 2020. <https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7>

2 موقع وكالة الأنباء الألمانية. 2016. الاتحاد الأوروبي يمدد مهمة مكافحة القرصنة في القرن الأفريقي. 28 نوفمبر. تاريخ الوصول 19 ديسمبر، 2020.

3 وكالة الأنباء الروسية. 2020. بعثة أوروبية إلى الخليج.. الطبيعة والمهام وأثرها على المنطقة. 24 يناير. تاريخ الوصول 19 ديسمبر، 2020. https://arabic.sputniknews.com/arab_world/202001241044178516-%

4 موقع صحيفة (الشرق الأوسط). 2019. أوروبا تتخذ أوبولي مقراً لقيادتها لمراقبة الملاحة في الخليج. 25 نوفمبر. تاريخ الوصول 19 ديسمبر، 2020. <https://aawsat.com/home/article/2007237>

إمكانية البدء بالإجماع والتطور إلى الأغلبية.

4- العمل وفق روح النصوص المؤسّسة للاتحاد:

حيث يلاحظ أنه في كل المعاهدات، التي تطورت مع تطور الاتحاد الأوروبي ذاته، لم تتضمن تفاصيل للتطبيق، وإنما تُركت للظروف الداخلية في دول الاتحاد، وأيضاً للتطورات الإقليمية والدولية، فضلاً عن سيادة قناعة لدى صانعي القرار الأوروبيين مفادها إنه من الصعوبة بمكان تحقيق تلك الوحدة دفعة واحدة، وإنما على مراحل تم تقسيمها بالفعل والاتفاق عليها، مع وضع حدٍ أقصى لكل مرحلة وانتهاج مبدأ المرونة في التطبيق.

5- تأسيس مؤسسات جماعية مرنة تعمل على تحقيق أهداف الاتحاد

ومن ذلك على سبيل المثال، أنه رغم الاتفاق على معاهدة لشبونة كإحدى أهم مراحل تطور الاتحاد الأوروبي عام 2007م، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ سوى في عام 2009م، حيث استحدثت منصب رئيس الاتحاد لمدة عامين ونصف تُجَدّد مرة واحدة فقط، بالإضافة إلى استحداث منصب الممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كما تضمّنت تلك المعاهدة زيادة صلاحيات البرلمان الأوروبي وزيادة عدد أعضائه، فضلاً عن التدجُّج على المستوى الاقتصادي، حيث إن تحقيق الوحدة النقدية لم يكن سابقاً لإقامة السوق الأوروبية المشتركة، وهو أمر مهم بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ يمكن لدول المجلس بحثُ إنشاء جهاز خليجي ضمن المجلس للإشراف على تكوين أُطر جماعية (مفوضية خليجية عليا) ضمن مسيرة الاتحاد الخليجي.

2- معالجة مشكلة التفاوتات الاقتصادية بين دول المجلس

والتي ربما تكون سبباً مستقبلياً يهدد أيّ كيان اتحادي خليجي متوقّع، حيث كان العامل الاقتصادي أحد أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتي كانت تستقبل آلاف المهاجرين سنوياً، في محاولة من هؤلاء للاستفادة من نظام الضمان الاجتماعي، وهو العامل ذاته الذي كان يهدد بخروج اليونان من الاتحاد، حيث يشمل الاتحاد الأوروبي اقتصادات أكثر نمواً، مثل ألمانيا، وأخرى أقل نمواً يطلق عليها "الاقتصادات الطرفية"، مثل بولندا وبلغاريا واليونان. ومن أجل تماسك الاتحاد، يجب تحقيق التوازن في الأداء الاقتصادي لدولّه، لتجنّب هجرة المواطنين من الدول ذات المستوى الاقتصادي المنخفض إلى الدول ذات الاقتصادات القوية، مما يمثل عبئاً عليها، على غرار الحالة البريطانية. وما سبق يعني أنه إذا كانت قوة التجمّع الإقليمي تنبع من قوة الوحدات المكوّنة له، فيجب أن يكون هناك توازن للقوة الاقتصادية فيما بينها.

3- مراعاة التوازن بين سلطات المؤسسات الاتحادية المنتخبة وغير المنتخبة:

فعند النظر إلى تجربة الاتحاد الأوروبي، نجد تدمراً كبيراً من جانب المجتمع البريطاني تجاه الصلاحيات الواسعة للمفوضية الأوروبية غير المنتخبة، التي تضع قوانين تفوق - في سطوتها ونفاذها - قوانين البرلمان الأوروبي المنتخب من الشعوب الأوروبية مباشرة.

6- دراسة الاختلاف بين السوق الأوروبية المشتركة والسوق الخليجية المشتركة

هناك اختلافان جوهريان بين السوق الأوروبية المشتركة والسوق الخليجية المشتركة، هما:

الأول: هو أن الأجهزة الاقتصادية التي تم تأسيسها بشكل جماعي ضمن الاتحاد الأوروبي كانت لها صلاحيات أوسع من أجهزة الدولة ذاتها، وبالتالي كان لها دورٌ مهمٌ للغاية في تفعيل اتفاقيات السوق؛ لكننا نجد أن دول مجلس التعاون قد احتفظت بصلاحياتها في المجالات الاقتصادية، مما شكّل عائقاً أمام تفعيل السوق الخليجية المشتركة.

الثاني: هو أن السوق الأوروبية قامت على أسس اقتصادية لتحقيق أهداف سياسية، بينما قام مجلس التعاون على أسس سياسية لتحقيق أهداف اقتصادية - على حد وصف البعض⁽¹⁾.

7- دراسة متطلبات إقامة الاتحاد الخليجي:

وذلك من خلال ثلاثة أمور:

الأول: أهمية أن تقدّم كافة مراكز البحوث والدراسات في دول مجلس التعاون رؤاها حول موضوع الاتحاد ذاته، من أجل إيضاح أهدافه ومراحل، وتحديد الأهداف التي يجب إنجازها في الوقت الراهن من تلك القابلة للتأجيل، بهدف إيجاد الصيغة الخاصة بها، وفقاً لخصوصيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أن التدجُّج الزمني يعد أمراً بالغ الأهمية، على أن تُرفع تلك الرؤى لصانعي القرار في دول المجلس.

الثاني: رغم أن مجلس التعاون يعد أحد التجمُّعات الإقليمية المتميّزة، إذ تأسّس بين دول متجانسة

على الصُّعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية؛ وهي أسس يمكن البناء عليها، إلا أنه يثار تساؤل مهم وهو: هل مجلس التعاون ذاته كتنظيم إقليمي بحاجة إلى تطوير قبل الانتقال إلى مرحلة الاتحاد؟ بمعنى آخر: هل لدى المجلس القدرة على تنفيذ الاتحاد ضمن هيكله الحالي؟ أم أن هناك حاجة لتطوير المجلس ذاته؟ وإذا كانت هناك حاجة للتطوير، فكيف سوف تستغرق عملية التطوير وما ألياتها ومضامينها؟

الثالث: من المهم إيجاد جهود مجتمعية خليجية تتوازي مع الجهود الرسمية، خاصةً من خلال دور وسائل الإعلام والنُخب الفكرية الخليجية في التعريف بالأبعاد الاستراتيجية للاتحاد الخليجي. نتائج الدراسة في ضوء تساؤلاتها:

1- رغم نشوء الاتحاد الأوروبي في البداية كتكتل اقتصادي، وتطوره لاحقاً ليشمل أهدافاً أمنية ودفاعية، إلا أن الحركات الفكرية والسياسية قد لعبت دوراً مهماً في نشأة ذلك الاتحاد، بما يعنيه ذلك من وجود نُخب فكرية دعت ورُوِّجت لتلك الفكرة على نحو كبير، قبل تحوُّلها إلى واقع ملموس.

2- مع تعدُّد العوامل التي تفسر نشأة الاتحاد الأوروبي، فإن أهمها يتمثل في قناعة أعضائه بأن المكاسب التي سوف تحصل عليها تفوق التكلفة التي سوف تحمّلها، فضلاً عن دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء ذلك الاتحاد على الصعيدين الاقتصادي والأمني، بالإضافة إلى كُؤن فكرة الاتحاد ذاتها هي نتيجة اهتمام فكري يمتد عبر جُقب مختلفة من التاريخ الأوروبي. ومن ناحية ثانية، يعد الاتحاد الأوروبي تجربة تكاملية إقليمية تتسم بعدة مميزات، منها الجُمع بين المرونة والالتزام في آن واحد. ففي الوقت الذي توجد فيه هوية أوروبية موحّدة،

1 جمال الدين زروق، (1 مارس، 2011). مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة. تم الاسترداد من صندوق النقد العربي: <http://www.amf.org.ae/ar/content>

7- يقدّم الاتحاد الأوروبي العديد من الدروس المستفادة، سواءً بالنسبة لتجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو للدول العربية بوجه عام، يمكن الاستفادة منها في تنفيذ تجارب اتحادية معينة، حيث إن المشكلة لا تكمن في الفكرة ذاتها، ولا في الهياكل المؤسسية التي وُضعت لها، وإنما في التطبيق ذاته، وفي الوقت ذاته لا يعني أنه يجب تطبيق التجربة الأوروبية بشكل كامل، سواءً في الاتحاد الخليجي أو أية اتحادات إقليمية أخرى، وإنما محاولة الاستفادة من أوجه النجاح واستيعاب دروس الإخفاق في مسيرة ذلك الاتحاد. وتبقى لكل تجربة خصوصيتها التي تنبع من بيئتها المحلية، وتلبي تطلعات أبنائها بما يتوافق مع إرث الماضي ومستجدات الحاضر وتطلعات المستقبل.

ماتزال الدول الأوروبية تحتفظ بهوياتها، فضلاً عن التدرج في تطبيق أهداف الوحدة الأوروبية.

3- يعدّ الاتحاد الأوروبي أحد أشكال التنظيم الإقليمي الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية والخمسين منه، ويعدّ تنظيمًا كونفدرالياً ويتضمّن خمس هيئات، وهي: البرلمان الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، ومجلس الاتحاد، ومحكمة العدل، وديوان المحاسبات.

4- للاتحاد الأوروبي مميزات كتجربة تكاملية تتمثل في تحقيق أهداف سياسية وأمنية ضمن إطار اقتصادي، والجمع بين المرونة والالتزام في التطبيق، والمرونة المؤسسية، وتأسيس هوية أوروبية موحّدة مع احتفاظ الدول بهوياتها.

5- يواجه الاتحاد الأوروبي عدة تحديات، منها الحاجة إلى الإصلاح المؤسسي، فضلاً عن التحديات الاقتصادية، إذ يتعيّن على الاتحاد الأوروبي الإسراع بالهوض باقتصادات الدول التي تواجه أزمات حادة، للحد من التباينات الكبيرة في اقتصادات تلك الدول، بالإضافة إلى تحديّ اليمين المتطرف والإرهاب. وربما يكون الاتحاد الأوروبي في حاجة لمشروع فكري إعلامي جديد، لإعادة استنهاض الوعي الأوروبي بأهمية الاتحاد.

6- رغم أن الاتحاد الأوروبي قد تأسّس منذ البداية من منظور اقتصادي، إلا أن الجوانب الدفاعية حظيت باهتمام ملحوظ من جانب دُوله، ومن ذلك توقيع 23 دولة أوروبية لوثيقة للتعاون الدفاعي في عام 2017م، وتأسيس قوة أوروبية لمواجهة الأزمات خارج الأراضي الأوروبية في عام 2018م، ومقترح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بتأسيس الجيش الأوروبي الموحد عام 2018م، ومعاهدة التعاون والاندماج بين فرنسا وألمانيا في عام 2019م.

The European Union's Experience and Post-Brexit Challenges Lessons learned for the Arab Gulf states

Dr. Ashraf Mohammed Keshk ⁽¹⁾

English Abstract

This study deals with the experience of the European Union, one of the regional security organizations stipulated in the United Nations Charter in Chapter VIII, in terms of the emergence, development, institutional structure and its interpretation within the theories of political systems. In addition to analyzing the features, that distinguishes it from other regional organizations, and illuminating some of the main challenges facing it, especially in the post-Brexit phase, as well as addressing the most important lessons learned for the Arab Gulf states as part of their efforts to develop the Cooperation Council for the Arab Gulf States.

The study concluded with three main findings:

First: The experience of the European Union is unique among similar regional security organizations. Although it started as an economic bloc, it was aiming at the same time

to achieve security and political goals. Which were achieved through several successive treaties throughout the history of that system, eventually resulting in establishing a common European identity, while preserving the sovereignty of each country.

Second: Like other regional security experiences, the European Union faces many challenges given the divergence of interests among its member states in terms of the decision-making mechanisms and the leadership of the union, as well as economic and security challenges, not the least of which is the illegal immigration. However, despite this, the Union possesses mechanisms that helps in facing these challenges with a spirit of solidarity within its member states.

Third: Despite the challenges facing that system, it is witnessing an evolution regarding collective cooperation, especially on the security level. Such as the defense cooperation document signed in 2017 by 23 European countries, the establishment of a force to confront crises outside the European system in 2018, as well as the proposal of French President Emmanuel Macron for the establishment of a unified European army. Furthermore, the treaty of cooperation and integration between France and Germany in 2019, as well as the growing role of the European Union towards maritime security, whether in the Mediterranean or the Horn of Africa.

1 Director of the Strategic and International Studies Program and Editor-in-Chief of DERASAT journal

القسم الثاني: ملف العدد

التكنولوجيا ما بين الاستخدامات السلمية والصراعات

- تقديم الملف

1- توظيف التكنولوجيا في المعاملات المالية الحديثة: مبادئ عامة
ودراسة حالة عن مملكة البحرين خلال أزمة كورونا
د. عمر أحمد العبيدلي

2- تأثير التكنولوجيا على الحروب الحديثة: طائرات (الدرونز) نموذجاً
د. حسنين توفيق إبراهيم

3- تحديات نقل التكنولوجيا لدول الخليج العربي
د. نادية سعد الدين

تقديم الملف

لاشك أن تسارع وتيرة التطور التكنولوجي قد أسهم في تطور الحياة البشرية في نواح شتى، على المستويات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، إلى الحد الذي يمكن معه القول إننا نعيش في قرية صغيرة، إذ بإمكان أي فرد في العالم أن يكون جزءاً من تفاعلات أي حدث في العالم لحظةً بلحظة.

ومع أهمية ما سبق، فإن التطور التكنولوجي – بقدر ما جاء به للعالم من فرص للتطور والحضارة – إلا أنه في الوقت ذاته قد حمل بين طياته مخاطر جمة، ليس أقلها ابتداءً تسريب وثائق ذات صلة بالأمن القومي للدول، مروراً بمحاولات بعض الجماعات الإرهابية والدول التي ترعاها توظيف التكنولوجيا في هجمات إرهابية على المنشآت الحيوية للدول، وانتهاءً بالهجمات السيبرانية التي تستهدف عمل المؤسسات المختلفة للدول.

وما بين هذا وذاك، يبقى التساؤل المحوري: كيف يمكن لدول العالم الاستمرار في تطوير التكنولوجيا في كافة المجالات بما يدعم أهداف التنمية، وفي الوقت ذاته إيجاد آليات لمواجهة تداعياتها السلبية؟ ولا تخلو الإجابة عن هذا التساؤل من التعقيد، بقدر تعقيد تلك القضية ذاتها، إذ يرتبط الأمر بقدرات الدول المختلفة في هذا المجال، بما يعني أننا أمام ترتيب لدول العالم ضمن تلك القدرات، بعيداً عن الترتيب التقليدي الذي كانت القدرات العسكرية أبرز ملامحه. ولعل جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وما أوجدته من تحديات – سواءً فيما يتعلق بقدررة الدول على إنتاج لقاحات لمواجهتها، أو العمل على تجنّب وقوع هجمات بيولوجية – تعد ضمن تلك التحديات التكنولوجية.

وتأسيساً على ما سبق، فقد أرتأت هيئة تحرير دورية "دراسات" تخصيص ملف هذا العدد لتلك القضية، بعنوان: (التكنولوجيا ما بين الاستخدامات السلمية والصراعات)، في محاولة للتعرف على فوائد وتحديات التطور التكنولوجي من خلال ثلاث دراسات متكاملة: الدراسة الأولى بعنوان: (توظيف التكنولوجيا في المعاملات المالية الحديثة: مبادئ عامة ودراسة حالة عن مملكة البحرين خلال أزمة كورونا)، ويقدمها الدكتور عمر العبيدي، ويتناول فيها تأثير التطور التكنولوجي على التعاملات المالية، وما تتيحه من فرص في هذا المجال، مع التركيز على تجربة مملكة البحرين إبّان جائحة كورونا. أما الدراسة الثانية فيقدمها الدكتور حسنين توفيق، بعنوان: (تأثير التكنولوجيا على الحروب الحديثة: طائرات الدُّونز نموذجاً)، ويتناول فيها التطور الذي شهدته هذه الصناعة واستخداماتها، سواءً من جانب الدول أو الجماعات دون الدول، وتأثير ذلك على العقيدة العسكرية للدول مستقبلاً. والدراسة الثالثة من تقديم الدكتورة نادية سعد الدين، بعنوان: (تحديات نقل التكنولوجيا إلى دول الخليج العربي)، وتتناول فيها أسباب الاهتمام بتطوير التكنولوجيا في دول الخليج العربي وتحدياتها. وتتكامل الدراسات الثلاث لتقدم رؤية علمية حول الأبعاد المختلفة لتلك القضية.

1- توظيف التكنولوجيا في المعاملات المالية الحديثة: مبادئ عامة ودراسة حالة عن مملكة البحرين خلال أزمة كورونا

د. عمر أحمد العبيدي⁽¹⁾

ملخص الدراسة

غير مشروعة، بالإضافة إلى كُون البيانات المصرفية عُرضة لدرجة كبيرة من المخاطر لسهولة اختراقها من جانب تلك الجماعات الإرهابية، رغم الإجراءات الاحترازية التي تتخذها العديد من الدول.

ثانياً: في الوقت الذي تشهد فيه كافة دول العالم - ومنها دول الخليج العربي - تحولاً متسارعاً نحو رقمنة كافة أوجه الحياة بما فيها المعاملات المالية، فقد برزت الحاجة للمزيد من التشريعات التي تنظم تلك المعاملات، بما يحقق التوازن بين الحفاظ على خصوصية بيانات المواطنين وفي الوقت ذاته الحفاظ على الأمن القومي للدول، والذي أصبح مهدداً بدرجة كبيرة بسبب الثورة التكنولوجية الحديثة، فضلاً عن ضرورة إتاحة الفرصة لكافة الشرائح العمرية للمواطنين لاستخدام تلك التكنولوجيا.

ثالثاً: رغم زيادة وتيرة المعاملات المالية الإلكترونية في مملكة البحرين خلال جائحة كورونا، إلا أن تلك الأزمة لم تكن منشأ ذلك الأمر، بل كاشفة لأهمية تأسيس بنية تحتية إلكترونية متميزة، ليس فقط كمتطلب لتنفيذ خطط التنمية المستدامة، بل لتوظيفها في مثل هذه الأزمات.

تهدف هذه الدراسة لتحليل أحد أبرز مجالات توظيف التكنولوجيا في المجالات السلمية، وهي المعاملات المالية، من خلال دراسة طبيعة التوجهات العامة للتكنولوجيا والمعاملات المالية في العديد من دول العالم، وكيف تطورت عبر التاريخ وصولاً إلى وقتنا الراهن، في المجالات ذات الصلة بالمعاملات المالية، مع معرفة أسباب ذلك التحول ونتائجه، بالإضافة إلى تناول تجربة مملكة البحرين كدراسة حالة لكيفية توظيف التكنولوجيا في المعاملات المالية إبان الأزمات على غرار جائحة كورونا.

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية وهي:

أولاً: رغم ما أتاحتها التكنولوجيا من فرص هائلة لرقمنة المعاملات المالية - وهو ما أوضحتته الدراسة بشكل تفصيلي - إلا أنها في الوقت ذاته لا تخلو من مخاطر، ليس أقلها إمكانية ما تتيحه للجماعات الإرهابية من توظيف التكنولوجيا ذاتها لممارسات

1 مدير إدارة الدراسات والبحوث بمركز "دراسات".

مقدمة

لقد تطور مفهوم النقد والمال عبر آلاف السنين، ولعب النقد دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية في جميع الحضارات القديمة والحديثة كونه قد أتاح للبشر ممارسة التجارة والاستثمار. وتاريخياً يعتقد خبراء النقد أن البشر بدأوا باستخدام النقود المعدنية منذ قرابة خمسة آلاف عام قبل الميلاد، وكانت هذه المعادن تحمل قيمة ذاتية خارج إطار استخدامها كوسيلة لتجارة السلع، ما يعني أنها كانت نقوداً سَلْعِيَّة (commodity money). بعد ذلك انتقلت البشرية إلى استخدام النقود الرمزية (fiat money) في القرون الوسطى مع إصدار نقود ورقية من قِبَل السلطات المالية.

وبشكل عام، فإنه في الفترة ما قبل القرن التاسع عشر الميلادي، كان التطور التكنولوجي في المعاملات المالية بطيئاً للغاية، إلا أنه بعد ثورة الاتصالات والحاسوب والإنترنت في القرن العشرين، أضى هناك مجالاً كبيراً لتطوير مفهوم النقد والمال عبر التكنولوجيات الجديدة. ففي بداية عام 2020م، وقبل نشوء أزمة (جائحة) كورونا، توقّر أمام المستهلك عدد كبير من الخيارات عند إجراء المعاملات المالية المتمثلة في النقد، والشيكات، وبطاقات الخصم، وبطاقات الائتمان، والبطاقات مُسَبَّقة الدَفْع، والتحويلات الإلكترونية المباشرة، والاستقطاع المباشر من الراتب أو الحساب المصرفي؛ فضلاً عن الدخيل الجديد، وهو العملات المشفّرة (cryptocurrency)، وأشهرها (البيتكوين Bitcoin).

ومع انتشار الهاتف الذكي في الفترة ما بعد عام 2010م، أصبحت المعاملات المالية قابلة للتنفيذ بواسطته، مما وفّر عدداً من المزايا، منها السرعة والمرونة. ومع بداية أزمة كورونا في مطلع عام 2020م، ازدادت أهمية وفوائد الهاتف الذكي كأحد أهم وسائل المعاملات المالية، وهو تمكين الدافع من إنجاز المعاملة دون اللمس (-contactless pay ment). فرغم شرح الأدلة العلمية المباشرة حول دور العملات في انتشار الفيروسات، فإن الأدلة غير المباشرة - ومن بينها إثبات قدرة الفيروسات على العيش في المواد الصلبة كالورق والمعادن لعدد من الساعات - قد أدت إلى صدور إنذارات من بعض المصارف المركزية حول مخاطر استخدام النقد، مع التوجيه باستخدام الوسائل غير اللمسية قدر الإمكان.

وانطلاقاً من تلك التطورات المتسارعة والجذرية في مجال المعاملات المالية، تهدف هذه الورقة للإجابة على أربعة تساؤلات رئيسية:

أولاً: خلال الفترة الراهنة، كيف تؤثر التكنولوجيا على المعاملات المالية؟

ثانياً: هل تتجه المجتمعات العالمية نحو التخلي نهائياً عن النقد والاعتماد الكلي على المال الإلكتروني؟

ثالثاً: ما الفرص والتحديات التي تتيحها التطورات التكنولوجية الراهنة في المعاملات المالية؟

رابعاً: ما أهم ملامح تجربة مملكة البحرين بشأن توظيف التكنولوجيا في المعاملات المالية خلال جائحة كورونا؟

القسم الأول: طبيعة التوجهات العامة للتكنولوجيا والمعاملات المالية

يسلّط هذا القسم الضوء على خمسة توجهات رئيسية في مجال التكنولوجيا والمعاملات المالية، وهي: ⁽¹⁾ الانتقال إلى الأنظمة الإلكترونية في الإدارة المصرفية، ⁽²⁾ زيادة استخدام بطاقات الخصم والائتمان وغيرها من وسائل إلكترونية على حساب النقد، ⁽³⁾ زيادة استخدام الهواتف، ⁽⁴⁾ زيادة استخدام الوسائل غير اللامسية، ⁽⁵⁾ زيادة استخدام العملات المشفرة.

أولاً: الانتقال إلى الأنظمة الإلكترونية في الإدارة المصرفية

قبل عصر الحاسوب، كانت المصارف مضطرة لإنجاز وتدوين المعاملات ورقياً، كما كانت جميع سجلاتها ورقية، فإن انتشار الحاسوب قدّم عدداً من الفرص الجديدة للمصارف لتعزيز الإنتاجية وخفض التكاليف، وبدأت عملية اغتنام هذه الفرص بالأساس في ثمانينيات القرن العشرين، ثم تسارعت بشكل كبير في التسعينيات.

1- بدأت المصارف بإنشاء نُسخ إلكترونية من سجلاتها، ولكن مع الاحتفاظ بالنسخ الورقية⁽¹⁾. وكانت ميزة هذا التطور أنه يملئن الموظف من استرجاع المعلومات بشكل أسرع عن طريق الحاسوب، بدلاً من البحث شخصياً في الملفات المتعددة في الأرشيف، كما يسمح لأكثر من شخص بالاستفادة من بيانات معينة في الوقت نفسه.

ومع تطور التشريعات الحكومية حول حفظ البيانات، بدأت المصارف بالاستغناء عن الورق تدريجياً، فمثلاً قامت المملكة المتحدة في عام 2007م بتحويل السجلات في جميع القطاعات – ومنها القطاع المصرفي – إلى نُسخ إلكترونية حصرياً بمستوى فاق نسبة 95% من مجموع السجلات، وأصبح الموظف قادراً على إنشاء وتحرير السجلات لا مركزياً عبر حاسوب شخصي، دون الحاجة للذهاب إلى مستودع مركزي للسجلات.

2- بدأت المصارف بإنجاز المعاملات المالية إلكترونياً دون الحاجة لأوراق معتمدة من قِبل الموظفين أو العملاء. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة المعاملات غير النقدية المنجزة إلكترونياً في الدول الأوروبية في عام 1987م 43%؛ بينما بلغت النسبة في عام 1999م 79%، ما يعني ارتفاع المعاملات الإلكترونية بنسبة 84% خلال 12 عاماً⁽²⁾، ومن ناحية العدد ارتفعت المعاملات الإلكترونية من 25 مليار في عام 1987م إلى 47 مليار في عام 1999م، وهو ارتفاع بلغت نسبته 89%، وكان هذا الارتفاع أعلى بشكل كبير من الارتفاع في عدد السكان، تأكيداً للنمو الكبير الذي شهده القطاع المصرفي خلال آخر 40 سنة.

ومع الانتقال إلى المعاملات الإلكترونية، تمكنت المصارف من تحديث نمط تسوياتها المالية، فقبل عقد الثمانينيات كانت المصارف التجارية تحتسب مستحقاتها الصافية مع المصارف الأخرى على أساس يومي، ثم تصفّي الحسابات في نهاية اليوم بواسطة المصرف المركزي، ولكن في الثمانينيات بدأت المصارف المركزية بتبني نظام التسويات الإجمالية الفورية (real-time gross settlements).

2 Humphrey, David, Magnus Willeesson, Göran Bergendahl, and Ted Lindblom. "Benefits from a changing payment technology in European banking." *Journal of Banking & Finance* 30, no. 6 (2006): 1631-1652.

1 Arden, C. "Moving from paper to electronic records," *The Global Treasurer*, <https://www.theglobaltreasurer.com/2008/03/11/moving-from-paper-to-electronic-records/> (accessed 26/12/2020), (2008).

3- كنتيجة فرعية للتطورين المذكورين آنفاً، نشأت خدُمت الصيرفة الإلكترونية (online banking)، التي تسمح للعميل بالحصول على معلومات حول حساباته المصرفية من خلال الإنترنت، فضلاً عن إنجاز المعاملات عن طريق الواجهة الإلكترونية نفسها. وبدأت المصارف بتقديم هذه الخدمات في عقد التسعينيات، وفي عام 2003م امتلكت حوالي نصف المصارف الأمريكية واجهة إلكترونية للعملاء⁽²⁾، وتجاوزت النسبة 80% في عام 2007م. وبالإضافة إلى ذلك اعتُمدت تكنولوجيا خدمات الصيرفة الإلكترونية مجالاً لإنشاء مصارف افتراضية، لا تبني فروعاً، وتتعامل مع عملائها عبر الهاتف والبريد الإلكتروني حصرياً. مع ذلك، لم يتم استخدام خدمات الصيرفة الإلكترونية بنفس سرعة توفر الخدمة لأسباب مختلفة سيتم تحليلها لاحقاً. ولكن في مسح أُجري عام 2019م في الولايات المتحدة، تبين أن 30% من المواطنين الأمريكيين فتحوا حسابات في مصارف افتراضية، أو أنهم يخططون لفتح حساب في أحد هذه المصارف⁽³⁾، بينما في مسح أُجري في دولة الإمارات العربية المتحدة في السنة ذاتها، اتضح أن ثلاثة أرباع المقيمين أصبحوا يفضلون الخدمات الإلكترونية على الزيارات التقليدية للفروع لإنجاز المعاملات، كما أصبح نصف العملاء يزورون الفروع أقل من ثلاث مرات سنوياً⁽⁴⁾.

(RTGS)، ما يعني أنه بدلاً من جمع مستحقات المصارف تجاه المصارف الأخرى على مدى اليوم ثم تصفير الحسابات الصافية، أصبحت المستحقات تُسدّد فورياً⁽¹⁾، ففي عام 2000م، ومن بين الـ 176 مصرفاً مركزياً في العالم، تبني 49 مصرفاً مركزياً هذا النظام. بينما في عام 2016م، لم يبق إلا عدد بسيط من المصارف المركزية العالمية التي لم تبني بعد نظام التسويات الإجمالية الفورية.

ويشمل نظام التسويات الإجمالية الفورية المعاملات بالجملة (wholesale transactions)، بينما مازال المعاملات بالتجزئة (retail transactions) خاضعة لنظام تراكم الحسابات ثم تسويتها في نهاية اليوم أو حتى بعد عدة أيام بشكل عام. ولكن مع التطور التكنولوجي، ولأسيما مع انتشار الإنترنت عند المستهلكين عبر الهواتف المحمولة، نما الطلب لنظام معاملات فورية (fast payments) يشمل جميع المعاملات، ومنها المعاملات بين المستهلكين، وبين البائع والمستهلك.

وفي عام 2001م أصبحت كوريا الجنوبية أول دولة في العالم تطلق نظام معاملات مالية فورية، وانتقل النظام تدريجياً إلى دول أخرى. وفي نهاية عام 2016م تم تفعيل نظام معاملات مالية فورية في 20 دولة، وتستمر حالة النمو لهذا العدد. وتجدر الإشارة إلى أن انتشار هذا النظام لا يقتصر على الاقتصادات المتقدمة، بل يوجد توازن بين الاقتصادات النامية والمتقدمة في وتيرة تبني النظام، وهذا على عكس نظام التسويات الإجمالية الفورية، الذي وصل إلى الاقتصادات المتقدمة قبل وصوله إلى الاقتصادات النامية بشكل عام.

2 Sullivan, Richard, and Zhu Wang. "Technology Diffusion: The Case of Internet Banking." *Economic Quarterly* 106, no. 1 (2020): 19-41.

3 Kneuen, L. "Online Banking Isn't Just for Millennials Any more — It's Quickly Becoming the Norm." *Business Insider*, <https://www.businessinsider.com/personal-finance/online-banking-gaining-popularity-united-states> (accessed 26/12/2020) (2019).

4 Bridge, S. "Revealed: How Popular is Online Banking in the UAE?" *Arabian Business*, <https://www.arabianbusiness.com/banking-finance/428588-revealed-how-popular-is-online-banking-in-the-uae> (accessed 26/12/2020) (2019).

1 Bech, Morten L., Yuuki Shimizu, and Paul Wong. "The quest for speed in payments." *BIS Quarterly Review* March (2017).

والخلاصة هي أنه خلال آخر 40 سنة من الخدمات المصرفية، انتقلت جميع حلقات سلسلة الإنتاج من نمط ورقي ملموس إلى نمط إلكتروني تدريجياً، منها السجلات والتحويلات والمعاملات والاتصالات وغيرها، وأصبحت الأنظمة الإلكترونية مهيمنة على القطاع المالي في كل أنحاء العالم.

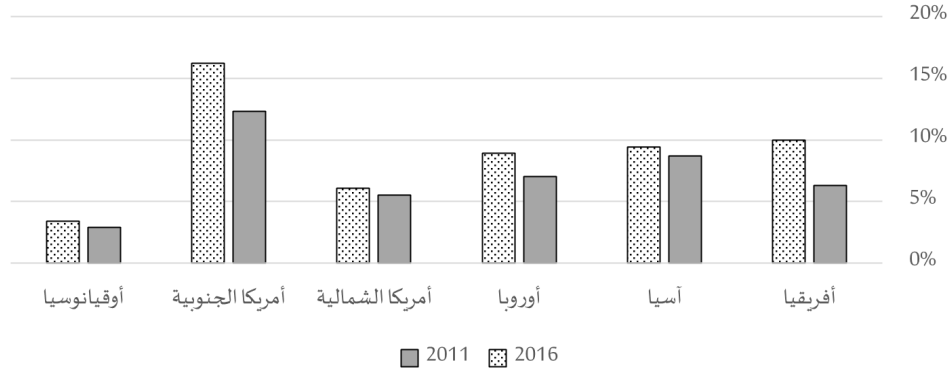
ثانياً: الارتفاع في استخدام البطاقات على حساب النقد

فيما يخص المعاملات المالية في قطاع التجزئة، توجد خيارات عدة للبائعين والعملاء، ولكن أهم أربعة خيارات هي النقد، والشيكات، وبطاقات الخصم (debit cards)، وبطاقات الائتمان (credit cards). وما يميز بطاقة الخصم عن بطاقة الائتمان هو أنه عند استخدام بطاقة الخصم تُسحب قيمة المعاملة فوراً من الحساب الجاري لدى الدافع، وبالتالي يتوجب عليه ضمان سيولة كافية قبل إجراء المعاملة (أو سيتم رفضها)؛ بينما عند استخدام بطاقة الائتمان، يمدُّ مصرف الدافع قرضاً مؤقتاً يتوجب تسديده في الأشهر اللاحقة، وبالتالي تقل الحاجة للسيولة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه خلال آخر خمسة عشر عاماً أصبحت وسيلة توثيق استخدام البطاقتين الإلكترونية تتم (عن طريق جهاز عند البائع مربوط بشبكة الاتصالات)، و(عن طريق إدخال رقم سري)، بينما النقد غير موثّق، والشيك موثّق عن طريق النظر في الاعتماد لدى الدافع فقط ودون استخدام وسيلة إلكترونية أو شبكة الاتصالات.

وبشكلٍ عام فإنه عند البحث عن إحصائيات عن مدى استخدام الوسائل المختلفة، يضطر الباحثون للاعتماد على مؤشرات جزئية أو غير مباشرة، لأن بيانات استخدام النقد غير متوفرة، ونسبة كبيرة من المعاملات النقدية غير مسجلة. والبيانات غير المباشرة هي كمية النقود المتداولة (الشكل 1)، وهي تعطي صورة ذات دقة محدودة لأن النقود لا تُستخدم حصرياً لإجراء المعاملات، بل يتم استخدامها فحسب كوسيلة توفير وحفظ القيمة (store of value). بينما البيانات الجزئية هي نتائج استبيانات يملأها المستهلكون عاديون حول عاداتهم الاستهلاكية، وهذه عملية بطيئة ومكلفة ونادرة، وغير قابلة للتنفيذ على الصعيد الوطني؛ كما أنها تستثني الاستخدامات غير المشروعة التي تعد من أهم أسباب أفضلية النقود عند بعض المستهلكين (ستتم مناقشة هذه النقطة لاحقاً).

وانطلاقاً من الأدلة غير المباشرة، على الصعيد العالمي، نجد أن كمية النقود المتداولة في حالة تزايد. ويعرض (الشكل 1) قيمة إجمالي النقود المتداولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (cash in circulation as a percentage of GDP) حسب القارة للعامين 2011 و2016م. ورغم وجود تباين كبير في هذا الرقم بين القارّات، إلا أنه نما بشكلٍ ملحوظ ضمن كل قارة خلال فترة العيّنة.

الشكل 1: قيمة إجمالي النقود المتداولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2011 و2016م



المصدر 2018م: World Cash Report

وقد يتصور القارئ أن الارتفاع في تداول النقد يعني ارتفاعاً في استخدام النقد للمعاملات المالية، لكن لم يحدث ذلك، بل إن استخدام النقد للمعاملات المالية في حالة تراجع في أغلب الاقتصادات ولاسيما المتقدمة. فعلى سبيل المثال، في المملكة المتحدة⁽¹⁾، بلغ استخدام النقود للمعاملات المالية 223 مليار جنيه في عام 2011م، ثم تراجع إلى 218 مليار جنيه في عام 2016م. بينما في السويد⁽²⁾، وفي الفترة من 2010 إلى 2020م، تراجع تمثيل النقد في المعاملات المالية بنسبة كبيرة لجميع أحجام المعاملات: للمعاملات ذات قيمة أقل من 100 كرونا سويدية، انخفضت من 59% إلى 12%؛ وللمعاملات ذات قيمة 100 إلى 500 كرونا سويدية، انخفضت من 22% إلى 5%؛ وللمعاملات ذات قيمة أعلى من 500 كرونا سويدية، انخفضت من 11% إلى 3%.

وللتعمق في طبيعة التوجهات العامة، يعرض الشكل 2 بيانات استهلاكية تفصيلية مأخوذة من سلسلة متاجر أمريكية كبيرة في الفترة من 2010 إلى 2013م⁽³⁾. وتعكس هذه البيانات ترتيباً خاصاً واستثنائياً بين مجموعة من الباحثين ومتجر معين، وبالتالي فهي لا تمثل الاقتصاد الكلي، ولكنها مازال مفيدة لاستيعاب التغيرات العامة. وفي بداية هذه الفترة، بلغت مساهمة النقد 82%؛ وبعد مرور ثلاث سنوات فقط، تراجعت هذه المساهمة إلى 74%. وكانت مساهمة الشيكات ثابتة عند 1%، بينما ارتفعت مساهمة البطاقات الائتمانية من 3% إلى 5%، وبالتالي كان السبب الرئيس لتراجع مساهمة النقد هو الارتفاع في مساهمة

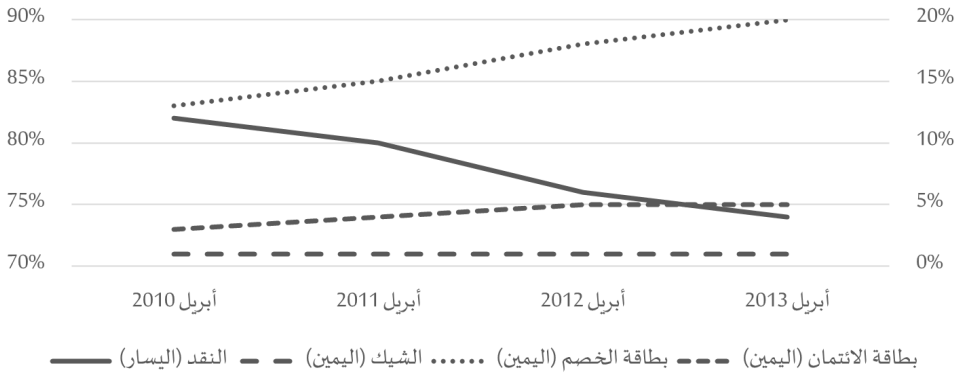
1 De Best, R. "Forecast of cash usage in the United Kingdom (UK) 2001-2021." Statista, <https://www.statista.com/statistics/788704/estimated-cash-usage-united-kingdom/> (accessed 27/12/2020) (2020).

2 De Best, R. "Cash usage in Sweden from 2010 to 2020, by payment size." Statista, <https://www.statista.com/statistics/674315/cash-usage-in-sweden-by-payment-size/> (accessed 27/12/2020) (2020).

3 Wang, Zhu, and Alexander L. Wolman. "Payment choice and currency use: Insights from two billion retail transactions." Journal of Monetary Economics 84 (2016): 94-115.

بطاقات الخصم، التي ارتفعت من 13% إلى 20%. وبذلك يتضح أنه في مجال عمل هذا المتجر الكبير، مايزال خيار النقد مفضلاً عند المستهلكين، إلا أن أهميته تتراجع بوتيرة متسارعة مع توجُّه المستهلكين لاستخدام البطاقات.

الشكل 2: مساهمة وسائل دفع مختلفة في المعاملات المالية في سلسلة متاجر أمريكية، 2010-2013م



المصدر: (Wang and Wolman (2016)

وقد أجرى مصرف الاحتياطي الفيدرالي في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية مسحاً للمستهلكين في السنوات الثلاث 2016 - 2018م، وبناءً على النتائج، اتضح أن التوجه العام الذي ظهر في الشكل 2 استمر في السنوات الأخيرة⁽¹⁾، وتمثل في تراجع تمثيل النقد في المعاملات المالية من 31% في عام 2016م إلى 26% في عام 2018م، وتشكيل الشيكات لنسبة 1% من تلك المعاملات في الفترة نفسها؛ بينما زاد استخدام كلاً من بطاقات الخصم بنسبة 1%، وبطاقات الائتمان بنسبة 5%. وتقدم البيانات المتوفرة في الدول الأخرى – سواءً الاقتصادات المتقدمة أو النامية – صورة شبيهة لتراجع استخدام النقد في المعاملات المالية. ومن ناحية الاختلافات في استخدام الوسائل حسب الفئة الديموغرافية، توجد بعض الظواهر العامة⁽²⁾.

أ- الشيكات هي وسيلة لا يستخدمها إلا كبار السن، إذ غدت وسيلة مهددة بالانقراض.

ب- كلما زاد دخل أو ثروة الشخص، كلما ارتفع استخدامه لبطاقات الائتمان، وتراجع استخدامه للنقد.

1 Kumar, R. and S. O'Brien. "2019 Findings from the Diary of Consumer Payment Choice." Fednotes, <https://www.frbsf.org/cash/publications/fed-notes/2019/june/2019-findings-from-the-diary-of-consumer-payment-choice/> (accessed 28/12/2020) (2019).

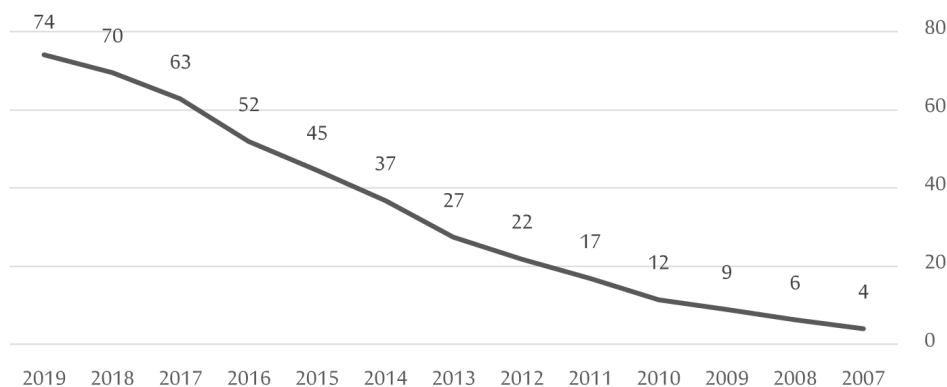
2 Koulayev, Sergei, Marc Rysman, Scott Schuh, and Joanna Stavins. "Explaining adoption and use of payment instruments by US consumers." The RAND Journal of Economics 47, no. 2 (2016): 293-325.

ج- توجد علاقة شبيهة أيضاً بين المؤهلات العلمية واستخدام بطاقات الائتمان⁽¹⁾، إذ يفضل أصحاب المؤهلات العلمية المتقدمة بطاقات الائتمان نسبياً، بينما يفضل من تكون مؤهلاته العلمية محدودة النقد. والخلاصة هي أن العالم يشهد ظاهرتين متناقضتين شكلياً: ارتفاعاً في كمية النقود المتداولة، وتراجعاً في استخدام النقد لإجراء المعاملات المالية، مع الانتقال إلى بطاقات الخصم والائتمان، ولكن لا يوجد تناقض فعلي، وسيتم تفسير ذلك لاحقاً.

ثالثاً: الارتفاع في استخدام الهواتف

في عام 2012م، بلغ عدد الهواتف الذكية في العالم 1.1 مليار، بينما في عام 2019م، بلغ العدد 3.2 مليارات، الأمر الذي يمثل ارتفاعاً بنسبة 201% خلال سبع سنوات. ومن المتوقع أن يصل معدل انتشار الهواتف المحمولة في عام 2021م، لحد وجود هاتف ذكي لكل نسمة في العالم تقريباً⁽²⁾. وبشكل مواز لهذا التقدم في انتشار الهواتف الذكية، شهد العالم أيضاً ارتفاعاً كبيراً في سرعة الاتصال اللاسلكي بالإنترنت. ويعرض الشكل 3 عدد الاشتراكات الفاعلة لإنترنت النطاق العريض على الهاتف المحمول لكل 100 نسمة في العالم. وارتفع العدد من 4 في عام 2007م إلى 74 في عام 2019م، تأكيداً على انتشار خدمة الإنترنت السريعة على الهاتف المحمول في كل أنحاء العالم.

الشكل 3: عدد الاشتراكات الفاعلة لإنترنت النطاق العريض على الهاتف المحمول لكل 100 نسمة في العالم، 2007-2019م



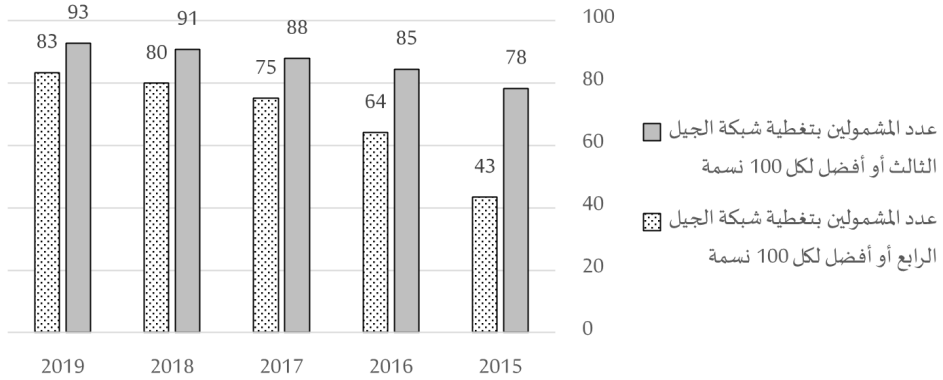
المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات

1 Borzekowski, Ron, and Elizabeth K. Kiser. "The choice at the checkout: Quantifying demand across payment instruments." *International Journal of Industrial Organization* 26, no. 4 (2008): 889-902.

2 O'Dea, S. "Number of smartphone users worldwide from 2016 to 2021." Statista, <https://www.statista.com/statistics/330695/number-of-smartphone-users-worldwide/> (accessed 28/12/2020) (2020).

ويعرض الشكل 4 عدد المشمولين بتغطية شبكة الجيلين الثالث والرابع أو الأفضل لكل 100 نسمة في العالم. ففي أربع سنوات فقط (2015-2019م)، ارتفعت التغطية للجيل الرابع من 43 إلى 83 لكل 100 نسمة في العالم.

الشكل 4: انتشار شبكتي الجيل الثالث والرابع عالمياً، 2015-2019م

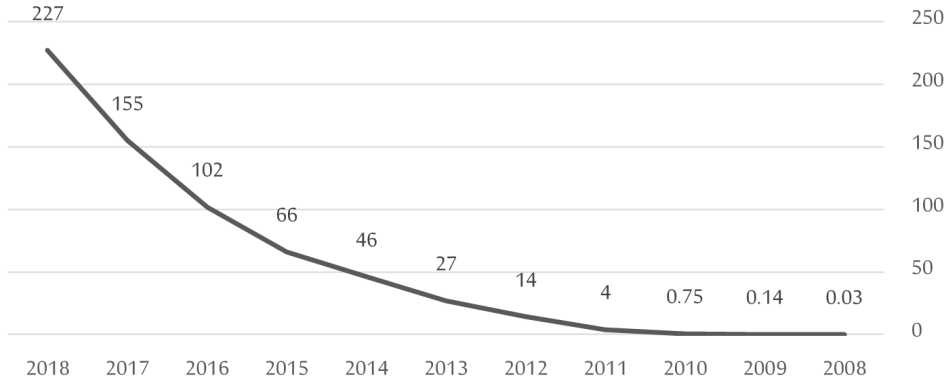


المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات

ومع هذا التطور في قدرات الهواتف المحمولة وسرعات اتصالها بالإنترنت، أضحت هناك مجالاً كبيراً لاستخدام الهاتف لإنجاز المعاملات المالية، سواء التحويلات المصرفية، أو عمليات الدفَع للبضائع والخدمات، أو تسديد الفواتير. ويوجد عدد كبير من تطبيقات الخدمات المالية على الهواتف، منها التطبيقات المصنّفة تحت مظلة خدمات الصيرفة الإلكترونية المذكورة آنفاً، وأبرزها Apple Cash، وCash App، وGoogle Pay، وPayPal، وVenmo، وZelle.

ويعرض الشكل 5 مجموع المعاملات المالية لدى تطبيق PayPal في الفترة 2008-2018م، إذ ارتفع المجموع من 30 مليون إلى 227 مليار دولار أمريكي (معدل نمو سنوي يساوي 144%) خلال 10 سنوات؛ مما يؤكد سرعة انتشار هذه الخدمات، وحجم الإقبال عليها.

الشكل 5: مجموع المعاملات المالية السنوية لدى تطبيق PayPal (مليار دولار)، 2008-2018م



المصدر: Statista Digital Shopping Behaviour

وفي الاقتصادات المتقدمة اعتمد انتشار استخدام الهاتف المحمول للمعاملات المالية على انتشار الهواتف الذكية والإنترنت السريع. لكن في الدول النامية، حيث يوجد شحٌّ مزمن في الخيارات لإنجاز المعاملات المالية، بدأ انتشار استخدام الهاتف المحمول للمعاملات المالية في وقت مبكر⁽¹⁾. ولعل المثال الأبرز لذلك هو خدمة M-PESA في دولة كينيا، التي أُطلقت في عام 2007م، وفي حدود سنتين كسبت ستة ملايين مشترك، واستُخدمت لإنجاز معاملات مالية بلغت قيمتها الإجمالية 1.6 مليار دولار⁽²⁾. وتسمح هذه الخدمات البدائية للمشارك بالدفع للسلع وتحويل الأموال للآخرين عبر رسائل نصية لا تتطلب اتصالاً بالإنترنت، ويتم استبدالها حالياً بنسخ متقدمة نظراً لتوفر خدمة الإنترنت السريعة بسعر منخفض حتى في الدول النامية. والخلاصة هي أنه كجزء من التطور التكنولوجي العام في القطاع المالي، أصبحت المعاملات المالية قابلة للتنفيذ عبر الهاتف المحمول، ونما الإقبال على هذه الخدمات بسرعة كبيرة، وما يزال ينمو حالياً.

رابعاً: الارتفاع في استخدام الوسائل غير اللامسية

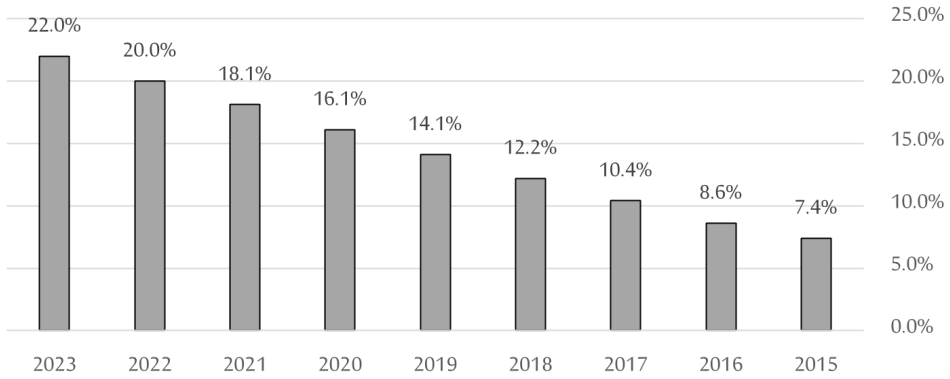
قبل ثورة الإنترنت، كانت أغلبية المعاملات الاستهلاكية تعتمد على الدفع المباشر وجهاً لوجه، سواءً عن طريق النقد أو الشيكات أو البطاقات. وكانت هناك سوق محدودة الحجم تغطي المشتريات عن بُعد (سوق الطلبات البريدية) كالأزياء والأثاث والمكياج، قائمة على المعاملات المالية غير اللامسية (الشيك أو بطاقة الائتمان عبر البريد)، ولكن تمثيل هذه المشتريات في مجموع المشتريات كان صغيراً للغاية، ما يعني أن المعاملات المالية المتعلقة بشراء البضائع والخدمات كانت تعتمد بشكل شبه مطلق على وسائل الدفع اللامسية.

1 Aker, Jenny C., and Isaac M. Mbiti. "Mobile phones and economic development in Africa." Journal of economic Perspectives 24, no. 3 (2010): 32-207.

2 Mas, Ignacio, and Olga Morawczynski. "Designing mobile money services lessons from M-PESA." Innovations: Technology, Governance, Globalization 4, no. 2 (2009): 77-91.

ومع بداية ثورة الإنترنت في عقد التسعينيات، تأسس مفهوم التجارة الإلكترونية (e-commerce)، الذي يمثل نسخة مطوّرة من التجارة البريدية. ونظراً لتعدد الفرص الجديدة، تنبأ العديد من المحللين بأن التجارة الإلكترونية سوف تنمو بوتيرة متسارعة، إلى أن تهيمن على الأسواق؛ وأنها ستهيئ المتاجر التقليدية. ومن أهم المنظمات التي قادت الانتقال التدريجي من التجارة التقليدية إلى الإلكترونية هي شركة (أمازون Ama-zon) العملاقة، التي بدأت ببيع الكتب عبر الإنترنت وبواسطة بطاقات الائتمان في عام 1995م، ثم انتقلت إلى بيع شريحة واسعة من البضائع والخدمات، أحدثها الأفلام والمسلسلات. ولم تنم التجارة الإلكترونية بالسرعة التي كان يتوقعها بعض المحللين، لكنها أصبحت تمثل نسبة كبيرة من مجموع التجارة. ويعرض الشكل 6 تمثيل التجارة الإلكترونية من إجمالي مبيعات قطاع البيع بالتجزئة عالمياً في الفترة 2015-2019م، فضلاً عن التنبؤات للفترة 2020-2023م. ففي عام 2019م بلغت نسبة التمثيل 14%، ويتوقع المحللون أن يصل هذا الرقم إلى 22% خلال ثلاث سنوات، وأن النمو سيستمر بعد ذلك. ويعود جزء من هذا النمو إلى نظام هجين للشراء، وهو التسوق والدفع عبر الإنترنت، ثم الذهاب للمتجر (أو المستودع) لتسليم السلع (store pickup)، بدلاً من الانتظار للتوزيع عبر إحدى خدمات البريد.

الشكل 6: التجارة الإلكترونية كنسبة من إجمالي مبيعات قطاع البيع بالتجزئة عالمياً، 2015-2023م



المصدر: Statista Key Figures of e-Commerce

وبالإضافة إلى هذا النمو المستدام في الأنشطة التجارية عن بُعد، نشأت حركة جديدة خلال الأعوام 2015 الأخيرة، وهي الدفع غير اللّمسّي القريب. وتُجرى المعاملة التجارية بشكل تقليدي، حيث يزور المستهلك متجر البائع، وعند الدفع يوقّر البائع جهازاً يسمح بإنجاز المعاملة دون لمس، سواءً اللّمس المتعلق بالنقود، أو اللّمس المتعلق بإدخال الرمز السري لبطاقة الائتمان (أو اعتماد وصل بطاقة الائتمان)، إذ توجد تقنيتان

الرمز السري في وقت المعاملة، وبالتالي تصبح جميع المعاملات قابلة للإنجاز دون مُس.

وكجزء من تقنية استخدام الهاتف المحمول لإنجاز المعاملات المالية دون مُس، طُوِّرت تطبيقات جديدة باسم "المحفظة الإلكترونية". وقد تكون هذه البرامج مربوطة مباشرة بالحساب المصرفي لصاحب الهاتف، ويتم خصم المبالغ من حسابه عند شراء بضاعة أو خدمة؛ وفي هذه الحالة، فإن الشركة التي تطور التطبيق قد تكون شركة غير مالية، لأنها لا تدير أموالاً، بل تلعب دور وسيط إلكتروني بين المصرف الأصلي والمتجر، وقد تكون الشركة مؤسسة مالية، حيث ينقل المستخدم أموالاً من حسابه المصرفي التقليدي إلى حساب خاص بهذه الشركة، ثم يستخدم هذه الأموال المنقولة عند شراء البضائع والخدمات.

ولقد نما استخدام المعاملات غير اللّمسية عند نقاط البيع (Points of Sale) بشكل ملحوظ خلال السنوات الخمس الأخيرة، وهي عملية مدعومة بانتشار الهواتف الذكية والإنترنت السريع، كما ذُكر سلفاً. ويعرض الشكل 7 تمثيل المعاملات غير اللّمسية في المعاملات المالية عند نقاط البيع في دول أوروبية مختارة لعام 2018م، إذ بلغ المعدل الأوروبي نسبة 48%، كما سجلت جمهورية التشيك - التي تحتل المرتبة الأولى في أوروبا - 93% للمعاملات غير اللّمسية عند نقاط البيع، وهو ما يدل على إقبال المستهلكين على هذه التقنية. ومؤخراً وفي ظل جائحة كورونا، نما الطلب على هذه الوسائل لأسباب صحية، وستتم تغطية هذا الموضوع أدناه في دراسة حالة مملكة البحرين.

رئيسيتان لذلك، مبنيتان على نظام الاتصال قريب المدى⁽¹⁾ (near field communication, NFC) أو الاتصال بالإنترنت، هما:

1- تحمل بطاقة الائتمان أو بطاقة الخصم وسيلة اتصال، وعندما توضع البطاقة بالقرب من المستشعر المربوط بجهاز الدفع تتم المعاملة، شرط ألا يتجاوز المبلغ سقفاً تحدّده المصارف (بالتنسيق مع المصرف المركزي)، لحماية المستهلك من السرقة في حالة فقدان البطاقة (يكون السقف عادةً حوالي 100 دولار). وفي حالة ما إذا تم تجاوز هذا السقف، يضطر المستهلك لإدخال الرقم السري يدوياً، ما يعني عودة المعاملة إلى نمط البطاقات التقليدية، حيث يوجد مُس.

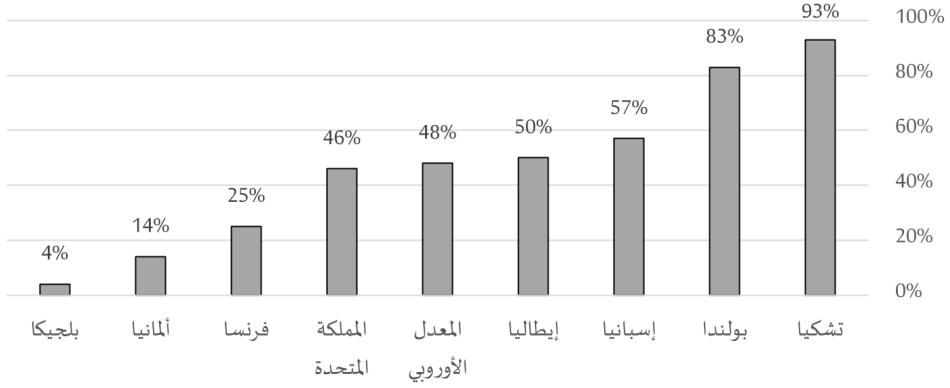
وفي بعض الخدمات الخاصة، قد يوفر بائع الخدمة بطاقة خاصة بالخدمة لاستخدام الدفع غير اللّمس، وأبرز مثال لذلك هو قطاع النقل العام، الذي يسعى لتوفير وسيلة دفع سريعة لا تستدعي وساطة موظف⁽²⁾.

2- يستخدم المستهلك هاتفه المحمول لإنجاز المعاملة، إمّا عن طريق تقنية الاتصال قريب المدى بطريقة مماثلة لبطاقتي الائتمان والخصم المذكورة آنفاً؛ أو عن طريق الاتصال بالإنترنت، بواسطة برنامج يقرأ وصل الدفع إلكترونياً يصدر من محطة الدفع، كرمز الاستجابة السريعة (QR code). وتوجد ميزة لاستخدام الهاتف المحمول بدلاً من البطاقة، وهي أنه يمكن التأكد من هوية المستهلك عبر الهاتف، عن طريق البصمة أو إدخال

1 MacLeod, Calum. "Contactless payment: curse or blessing?" Computer Fraud & Security 2012, no. 12 (2012): 10-12.

2 Blythe, Philip T. "Improving public transport ticketing through smart cards." In Proceedings of the Institution of Civil Engineers-Municipal Engineer, vol. 157, no. 1, pp. 47-54. Thomas Telford Ltd, 2004.

الشكل 7: تمثيل المعاملات غير اللامركزية في المعاملات المالية عند نقاط البيع (Points of Sale) في دول أوروبية مختارة، 2018م



المصدر: Statista Financial Services

والخلاصة هي أنه مع الانتقال من النقد إلى بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم، ومع الارتفاع في استخدام الهواتف لإنجاز المعاملات المالية، تم تطوير برامج وتقنيات جديدة تسمح بالدفع دون لمس، سواءً عن طريق البطاقة أو الهاتف المحمول. وتكثف هذه التطورات التقدم المزمع!! في السوق عن بُعد، الذي بدأ مع ثورة الإنترنت في عقد التسعينيات. وبذا تتجه المجتمعات عموماً نحو معاملات مالية دون لمس، سواءً عن بُعد أو وجهاً لوجه.

خامساً: الارتفاع في استخدام العملات المشفرة

وأخر تطور ستتناوله هذه الدراسة هو الارتفاع في استخدام العملات المشفرة، لاسيما العملات القائمة على تقنية الكتل المتسلسلة (blockchain). ولاستيعاب هذه العملات ينبغي أولاً استيعاب معضلة قواعد البيانات متعددة المستخدمين. وفي أنشطة عدة، توجد حاجة لتدوين المعلومات بدقة مطلقة، ومشاركة هذه المعلومات مع المستخدمين. وبالإضافة إلى ذلك، يتفاعل المستخدمون مع بعضهم بطريقة تستدعي تحديث قاعدة البيانات، مثل متطلبات السجلات المالية، والسجلات العقارية، والسجلات الصحية، إلخ. وعند رسم آلية إنشاء وتحديث قاعدة البيانات، تكون المعضلة الأساسية هي: هل ينبغي إدارة قاعدة البيانات مركزياً أو لا مركزياً؟ عادةً يُفضل استخدام الحل المركزي، ما يعني تكليف جهة واحدة بمهمة إدارة قاعدة البيانات، وذلك لأن الحلول اللامركزية تفتح مجالاً لأكثر من مستخدم بتحديث قاعدة البيانات في الوقت نفسه، ولكن بطريقة تناقض تحديثات الآخرين. فعلى سبيل المثال، في حالة السجل العقاري، إذا باع المالك أرضه للمشتري وتسلم سعر الأرض منه، قد يسجل المشتري أنه اشترى الأرض، ولكن قد يسجل البائع أنه لم يبيعها. فعندما يحاول المشتري أن يبين على الأرض ويطلب رخصة بناء من الحكومة، تقوم الأخيرة بفتح السجل فتكتشف تناقضاً ولا تعلم من هو صاحب الحق الفعلي، وتفادياً لذلك تقوم الحكومة

وبالتالي انعدام الجهة المركزية المسؤولة عن العملة. وتتسم هذه العملات بتقنية تشفير تحمي إلى حدٍ ما هوية مالك النقود الافتراضية (ستتم مناقشة هذه الموضوع لاحقاً)، وأصبحت هذه العملات تستخدم للمعاملات المالية - لاسيما شراء البضائع والخدمات - وأيضاً كأصل للاستثمار.

ويعرض الشكل 8 القيمة السوقية لمجموع نقود البيتكوين المتداولة بالدولار الأمريكي. وكانت القيمة محدودة إلى عام 2016م، حيث بدأت القيمة بعدها بالارتفاع. وفي عام 2018م بلغ المجموع 310 مليارات دولار تقريباً، وهو نصف القيمة السوقية لبعض البورصات الكبيرة كالبورصة الروسية والمكسيكية، ثم تراجعت القيمة، ولكن في عام 2020م تجاوزت 500 مليار دولار، وهو ما يعادل ثلث القيمة السوقية للبورصة السويدية والبورصة الكورية.

استباقياً بإنشاء جهاز السجل العقاري المركزي، الذي يمتلك النسخة الوحيدة لقاعدة البيانات، ويكون هذا الجهاز هو الجهة الوحيدة القادرة على تحرير قاعدة البيانات.

لكن الحل المركزي ليس مثالياً، إذ توجد نقطتا ضعف في الإدارة المركزية لقواعد البيانات، هما: 1- إذا تعرضت تلك الجهة لثغرة أمنية، أو مرت بصعوبة تشغيلية، قد يفشل النظام كله، ما يعني أن الأنظمة المركزية غير قادرة على امتصاص الصدمات.

2- قد تستغل الجهة المركزية سلطتها لابتزاز المستخدمين، أو فرض رسوم اشتراك غير معقولة، وهذه مشكلة كبيرة في الدول التي تعاني من فساد حكومي، كالاقتصادات النامية.

وتفادياً لهاتين الثغرتين، طوّر عدد من الخبراء في مجال تقنية المعلومات حلاً لا مركزياً بديلاً للحل المركزي لإدارة قواعد البيانات، استناداً إلى الوسائل التكنولوجية التي تتيحها شبكة الإنترنت، والتي لم تكن متوفرة في السابق، وسميت هذه التكنولوجيا بـ"الكتل المتسلسلة"، وفتحت مجالاً لإعادة هندسة قواعد البيانات المهمة بطريقة لا مركزية، تنافس الحلول المركزية السائدة.

وفي عام 2009م أطلق فريق من رواد الأعمال المجهولين عملة (البيتكوين) الافتراضية بناءً على هذه التكنولوجيا⁽¹⁾. وفي السنوات اللاحقة، أُطلقت عملات أخرى تنافس (البيتكوين)، مثل (ريبل Ripple) في عام 2013م، و(إثيريوم-Ethereum) في عام 2015م، بالإضافة إلى استخدام هذه العملات الافتراضية لتكنولوجيا الكتل المتسلسلة،

1 Böhm, Rainer, Nicolas Christin, Benjamin Edelman, and Tyler Moore. "Bitcoin: Economics, technology, and governance." Journal of Economic Perspectives 29, no. 2 (2015): 213-38.

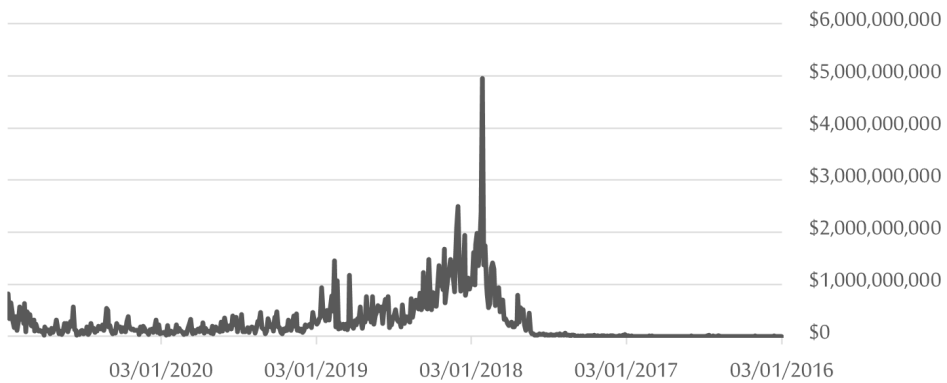
الشكل 8: القيمة السوقية لمجموع نقود البيتكوين المتداولة بالدولار الأمريكي، 2016-2020م



المصدر: Blockchain.com

ويعرض الشكل 9 بيانات المعاملات المالية للبيتكوين، التي تدلل على حجم استخدام العملة لشراء البضائع والخدمات. وكان المبلغ محدوداً إلى منتصف عام 2017م، حيث تجاوز 100 مليون دولار، ثم انطلق في عام 2018م، حيث بلغت المعاملات المالية خمسة مليارات دولار في ظل موجة مضاربة. ثم تراجعت القيمة بعد ذلك، وفي عام 2020م، بلغ المعدّل اليومي حوالي 200 مليون دولار، وهو ما يؤكد أن هذه العملة بدأت تنافس العملات التقليدية تدريجياً.

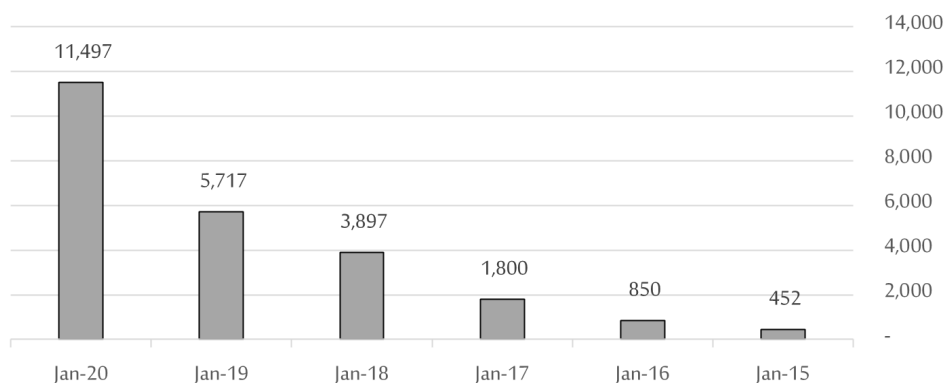
الشكل 9: قيمة إجمالي المعاملات المالية للبيتكوين بالدولار الأمريكي، 2016-2020م



المصدر: Blockchain.com

وتأكيداً على الصورة الواردة في الشكلين 8 و9، يعرض الشكل 10 عدد أجهزة الصرف الآلي لعملة البيتكوين، الذي ارتفع من 452 جهازاً في عام 2015م، إلى ما يزيد عن 11 ألفاً في عام 2020م، ما يعني نمواً سنوياً بنسبة 91%. وسيتم تحليل أسباب هذه المستجدات في القسم الثالث لاحقاً.

الشكل 10: عدد أجهزة الصرف الآلي لعملة البيتكوين عالمياً، 2020-2015م



المصدر: Statista Financial Instruments and Investments

وعند نشوء هذه العملات، تجاهلتها السلطات الرسمية، ومنها المصارف المركزية، سواءاً لأنها اعتبرت أن هذه العملات غير مهمة، أو لأنها رغبت في تهميش هذا المنافس المحتمل، لكن مع ذلك، كما اتضح في الأشكال من 8 إلى 10، نمت هذه العملات المشفرة، وأجبر ذلك الحكومات والمصارف المركزية على أن تعترف بها رسمياً، من خلال وضع ضوابط وأنظمة لإدارتها⁽¹⁾. ففي عام 2018م كانت هناك ضوابط تحكم استخدام العملات المشفرة بشكل مباشر أو غير مباشر في 130 دولة⁽²⁾.

والخلاصة هي أنه خلال آخر 10 سنوات، نشأ منافس جديد للعملات التقليدية هو العملات المشفرة، وأهم اختلاف بين نوعي العملة هو لا مركزية العملات المشفرة، إذ لا تشرف عليها أو تديرها أية جهة معينة، ويمثل ذلك تطوراً غير مسبوق، أصبح واقعياً بعد ثورة الإنترنت.

1 Nabilou, Hossein. "How to regulate bitcoin? Decentralized regulation for a decentralized cryptocurrency." International Journal of Law and Information Technology 27, no. 3 (2019): 266-291.

2 Law Library of Congress. "Regulation of Cryptocurrency around the World." <https://www.loc.gov/law/help/cryptocurrency/cryptocurrency-world-survey.pdf> (accessed 30/12/2020) (2018).

الخلاصة

أولاً: تحليل عام

بدايةً، تجدر الإشارة إلى أن القطاع المصرفي هو قطاع تنافسي تاريخياً، وذلك حسب المؤشرات التي يستخدمها خبراء الاقتصاد لقياس التنافسية⁽¹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه خلال آخر 40 سنة عززت العولمة مستوى التنافس في القطاع المصرفي، إذ أصبحت المصارف المحلية تنافس بعضها إلى جانب المصارف الدولية⁽²⁾. وفي جميع القطاعات الاقتصادية يشكل التنافس أحد أهم الحوافز للابتكار⁽³⁾، إذ يسعى المنتجون للحصول على أفضلية تجارية من خلال تطوير تقنيات جديدة، وينطبق هذا المبدأ العام على القطاع المصرفي، وبالتالي تعكس جميع التطورات المذكورة آنفاً حالة طبيعية من التقدم التكنولوجي في القطاع المصرفي، فتتنافس المصارف على العملاء وعلى رؤوس الأموال، وتولّد هذه الابتكارات. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بشكل عام وحسب منظور العميل (فرداً كان أو مؤسسة)، جميع التطورات التكنولوجية تخدم مصلحته، وما يضمن ذلك هو أن الابتكارات لا تقدّم للعميل بشكل إلزامي، بل تُعرض عليه، وله الحق في الاستفادة منها إن رغب في ذلك أو عدمها، نظراً للتنافس في القطاع المصرفي، وبالتالي فإن التقنيات التي تستمر هي تلك التي تكسب رضا المستهلك، ولا يمكن ذلك إلا عن طريق تقديم منتج يخدم مصلحته.

بناءً على التوجهات الخمسة المتعلقة بتوظيف التكنولوجيا في المعاملات المالية المذكورة آنفاً، ذكرت الورقة ثماني ظواهر محدّدة تستدعي التحليل، وهي:

1. رقمنة السجلات.
 2. رقمنة المعاملات المالية.
 3. توفير الخدمات المصرفية الإلكترونية.
 4. التراجع في استخدام النقود والارتفاع في استخدام بطاقات الخصم والائتمان.
 5. الزيادة في استخدام الهواتف المحمولة.
 6. الزيادة في استخدام التجارة الإلكترونية.
 7. الزيادة في استخدام الوسائل غير اللّمسية.
 8. الزيادة في استخدام العملات المشفّرة.
- ويحلل القسم القادم هذه التطورات.

القسم الثاني: التوجهات العامة للتكنولوجيا والمعاملات المالية: الأسباب والتداعيات

نظراً لوجود تداخل كبير بين الموضوعات، يحلّل هذا القسم التطورات في إطارين. أولاً: تحليل عام، يركز على النقاط المشتركة. ثانياً: تحليلات تفصيلية خاصة بكل تطور ذُكر سابقاً. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تحليل دور جائحة كورونا في هذا القسم، إذ سيتم تناولها في دراسة حالة مملكة البحرين لاحقاً.

1 World Bank. "Banking competition." <https://www.world-bank.org/en/publication/gfdr/gfdr-2016/background/banking-competition> (accessed 31/12/2020) (2020).

2 Vives, Xavier. "Competition in the changing world of banking." Oxford Review of Economic Policy 17, no. 4 (2001): 535-547.

3 Aghion, Philippe, Nick Bloom, Richard Blundell, Rachel Griffith, and Peter Howitt. "Competition and Innovation: An Inverted-U Relationship." The Quarterly Journal of Economics 120, no. 2 (2005): 701-728.

وفي هذا المجال هناك ثلاثة أنواع من التطور التكنولوجي، هي:

1- الابتكارات التي تسمح للمصرف بتقديم الخدمة نفسها ولكن بتكلفة إنتاج أقل، ومن ثم بسعر أدنى (بسبب التنافس)، وأبسط مثال لذلك هو رقمته السجلات المالية، وهي عملية توفر موارد ملحوظة على المصارف، ولاسيما في عمليات التدوين والاسترجاع.

2- الابتكارات التي تعزز جودة المنتج الحالي، وبالتالي يحصل العميل على منتج أفضل بنفس السعر، فعلى سبيل المثال، عندما تقدّم المصارف خدمات مصرفية إلكترونية عبر الإنترنت على الحاسوب الثابت (desktop computer)، ثم تقدم نسخة من هذه الخدمات مناسبة للهاتف المحمول وبشكل مجاني، تمثل هذه الخطوة الأخيرة تحسين الجودة. وبالإضافة إلى ذلك، تندرج تحت مظلة الابتكارات المعززة لجودة المنتج والتي ترفع بدورها مستوى الحماية الأمنية لمستخدم بطاقة الائتمان، كرقم إثبات البطاقة (card verification value, CVV) المدون خلف البطاقة.

3- الابتكارات التي تمثل منتجاً جديداً، تخدم العميل بشكل غير مسبوق. فعلى سبيل المثال، يمثل السماح بإجراء معاملات شراء البضائع والخدمات عبر الهاتف المحمول قفزة تقنية ملحوظة، تفتح الباب لشريحة واسعة من الأنشطة التي لم تكن متوفرة سابقاً، ومن بينها الشراء غير اللّمسّي. والعملات المشفّرة أيضاً هي منتج جديد، ولها خصائص غير مسبوقة في القطاع المصرفي.

كما توجد ثلاثة أدلة تؤكد فوائد التقنيات المالية المدروسة في هذه الورقة حسب منظور العميل.

1- بيانات الاستخدام المقدمة آنفاً، حيث قُدمت معظم الابتكارات بشكل اختياري للعميل، وبالتالي فإن زيادة الاستخدام تدل على استفادة العميل.

2- بيانات رضا المستهلك المبنية على استطلاعات الرأي. فعلى سبيل المثال، يُجري اتحاد المصرفيين الأمريكي مسحاً سنوياً حول رضا العملاء، يكشف عن زيادة رضا العملاء كل سنة عن الخدمات المصرفية الإلكترونية على حساب الخدمات التقليدية في الفروع العادية⁽¹⁾. وكذلك تدل استطلاعات الرأي على تفضيل العملاء إجراء المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول على الوسائل القديمة⁽²⁾.

3- بيانات ربحية القطاع المصرفي، المتمثلة في مؤشرات البورصات الدولية للقطاع المصرفي، فعلى سبيل المثال يُعتبر المؤشر الرئيس للقطاع المصرفي في الولايات المتحدة هو مؤشر (إس أند بي 500 للقطاع المالي S&P 500 Financials Sector Index). وفي مطلع عام 2010م، بلغ المؤشر 201 نقطة، بينما في نهاية عام 2020م، بلغ 490 نقطة⁽³⁾، ما يعني معدل نمو سنوي بنسبة 8%. وهذا دليل واضح على أن القطاع المصرفي في حالة تطور ونمو، ويعود ذلك جزئياً إلى الابتكارات التكنولوجية التي ذكرت سلفاً.

1 American Bankers Association. "Survey: Bank Customers Preference for Digital Channels Continues to Grow." <https://www.aba.com/about-us/press-room/press-releases/survey-bank-customers-preference-for-digital-channels-continues-to-grow> (accessed 01/01/2021) (2019).

2 Streeter, B. "The Mobile Experience Now More Important Than In-Person Banking." The Financial Brand, <https://the-financialbrand.com/85768/mobile-banking-app-consumers-branches-millennials/> (accessed 01/01/2021) (2019).

3 MarketWatch. "S&P 500 Financials Sector Index". <https://www.marketwatch.com/investing/index/sp500.40?countrycode=xx> (accessed 01/01/2021) (2020).

وفي العصر الراهن أصبحت كمية المعلومات كبيرة للغاية، وغير قابلة للإدارة عن طريق أرشيف تقليدي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الحاسوب المنظمات من إعادة هندسة سلسلة الإنتاج بشكل جذري، وبما يؤدي إلى ارتفاع كبير في الإنتاجية؛ لأن الحاسوب يطور وسائل التواصل بين الموظفين، ويعزز مرونة الموظف ومرونة الإنتاج... إلخ؛ بالإضافة إلى سهولة حفظ واسترجاع المعلومات.

هذا وتوجد أدبيات اقتصادية كبيرة حول أثر الرقمنة والحاسوب على الإنتاجية⁽¹⁾. وبشكل عام استنتج خبراء الاقتصاد أن استثمار دولار واحد في تقنية المعلومات يخلق مردوداً سنوياً مقداره \$0.6، وهو مبلغ يتجاوز المردود المتعلق بالاستثمارات البديلة التقليدية⁽²⁾.

وقد أجريت في القطاع المصرفي دراسة⁽³⁾ في عام 2003 م عنت بتحليل مساهمة تقنية المعلومات في نمو كفاءة الإنتاج في القطاع في الفترة 1977-1998 م، وتوصلت الدراسة إلى أن 45% من النمو في كفاءة الإنتاج كان بسبب تقنية المعلومات، وهي نسبة أكبر كثيراً من مساهمة المدخلات التقليدية الأخرى، كالعمالة ورأس المال غير المرتبط بتقنية المعلومات.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه رغم هذه الفوائد، فإن ثورة تقنية المعلومات أفرزت مخاطر جديدة، ولاسيما التهديدات السيبرانية. ففي عام 2020 م، خصصت

لكن رغم فائدة التطور التكنولوجي للمصارف والعملاء، إلا أنه قد يتسبب في إحداث بعض الأضرار على مستوى المجتمع، لا يأخذها في عين الاعتبار المصرف المنفرد عند التدشين أو العميل المنفرد عند الاستخدام. فعلى سبيل المثال، عندما تنتقل نسبة ملحوظة من السجلات المالية إلى النمط الإلكتروني، يخلق ذلك مخاطر أمنية على الصعيد الوطني، لأن تلك السجلات قابلة للاختراق عن بُعد، وفي هذه الحالة، يكون هناك دور مهم للإشراف الصحيح من قبل الحكومات والمصارف المركزية. وستناول الورقة هذه القضايا بشكل تفصيلي في القسم القادم.

ثانياً: التحليل التفصيلي

1- رقمنة السجلات: فتح اختراع وانتشار الحاسوب مجالاً لرقمنة السجلات في جميع قطاعات الاقتصاد، ومنها القطاع المصرفي. والقيمة المضافة الرئيسية من هذا التطور في القطاع المصرفي هي في تكلفة تخزين وتحرير واسترجاع المعلومات، كما ذكر آنفاً. فقبل عصر الحاسوب كان يتوجب على الموظف أن يتعامل مع مستودع مركزي عند إنشاء أو تحرير أو استرجاع ملف، ولم يكن أكثر من موظف لديه القدرة على التعامل مع الملف نفسه في الوقت ذاته. وبالإضافة إلى ذلك فإن أسعار إدارة الأرشيف بالطريقة التقليدية تنمو بشكل أُسيّ (exponential growth) بعد تجاوز حجم المستودع لمستوى معين.

وكبديل للأرشيف التقليدي تتطلب أنظمة الحاسوب استثمارات ملحوظة في الأجهزة والبرمجيات والتدريب، ولكن مع ارتفاع حجم الإنتاج، يصبح المردود الاقتصادي أعلى بشكل كبير من التكلفة.

1 Jorgenson, Dale W. "Information Technology and the US Economy." American Economic Review 91, no. 1 (2001): 1-32.

2 Brynjolfsson, Erik, and Lorin M. Hitt. "Beyond computation: Information Technology, Organizational Transformation and Business Performance." Journal of Economic Perspectives 14, no. 4 (2000): 23-48.

3 Klein, R., Cynthia Saltzman, and Vijaya G. Duggal. "Information Technology and Productivity: The Case of the Financial Sector." (2003).

الشركات المالية 11% من ميزانية تقنية المعلومات للأمن السيبراني، مقارنة بنسبة 10% في عام 2019؛ وكان ذلك يساوي 2,700 دولار سنوياً لكل موظف ذي دوام كامل⁽¹⁾. ففي عام 2016م - حسب تقرير صحيفة (وول ستريت جورنال الأمريكية Wall Street Journal)، تسببت الجرائم السيبرانية في أمريكا بخسائر بقيمة 100 مليار دولار، بينما في عام 2015م، وحسب تقدير شركة التأمين البريطانية (لويذر Lloyd's)، بلغت تكلفة الجرائم السيبرانية حول العالم 400 مليار دولار سنوياً⁽²⁾.

لكن حتى وإن وُلدت تقنية المعلومات مشكلات غير مسبقة في القطاع المصرفي، إلا أن بيانات الربحية وأسعار الأسهم المذكورة آنفاً تؤكد أن الأثر الصافي كان إيجابياً، لأن الفوائد الناتجة عن هذه التكنولوجيات الجديدة هي أكبر من الخسائر المتعلقة بالجرائم السيبرانية والإنفاق الوقائي المطلوب لتحسين المؤسسات المالية.

2- رقمنة المعاملات المالية: أسفر تبني النمط الإلكتروني للمعاملات المالية عن تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة للقطاع المصرفي ومن ثم للاقتصاد الكلي. وقد استنتجت ورقة اقتصادية أن هذا الانتقال قد يوفّر على الاقتصاد مبلغاً تتجاوز نسبته 1% من الناتج المحلي الإجمالي، ووذالك بسبب

خُفض استخدام الموارد البشرية والإدارية⁽³⁾. وبالإضافة لهذه المكتسبات العامة المتعلقة بالرقمنة، يوجد مردود إضافي خاص بالقطاع المصرفي، الذي شكّل سبباً رئيسياً لحماس المصارف المركزية لنقل المصارف التجارية من نظام التحويلات الورقية إلى التحويلات الإلكترونية. فقبل الأنظمة الإلكترونية، كانت المصارف مجبرة على جمع تسوياتها وقيام المصرف المركزي بتصفيتها، إما في نهاية اليوم أو ربما في نهاية الأسبوع. والمشكلة في هذا النظام هي تعريض النظام المصرفي إلى مخاطر (التسويات settlement risks)، بمعنى أنه إذا أفلس مصرف ما قبل تصفية تسوياته، وبُنيت معاملات مالية إضافية على المصرف المفلس، بعدما يكشف المصرف المركزي عن حالة إفلاس هذا المصرف بشكل متأخر، فحينها قد تكون بدأت سلسلة من حالات الإفلاس بسبب عدم احتواء المصرف الأول⁽⁴⁾.

وفي عقد الثمانينيات بدأ عدد المعاملات المالية يتزايد بشكل ملحوظ بسبب النمو الاقتصادي والعملة، وبالتالي تزايدت مخاطر التسويات، فرأت المصارف المركزية أن نظام التسويات الفورية سيحدّ من هذه المخاطر، لأن التسويات تُصقّى فوراً، وبالتالي فإن أي مصرف غير قادر على تسديد ديونه ينكشف دون تأخير وقبل انطلاق سلسلة تعثرٍ إثر تعثر هذا المصرف. وكان تدشين العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) خطوة مهمة في انتشار

3 Humphrey, David, Magnus Willeson, Göran Bergendahl, and Ted Lindblom. "Benefits from a Changing Payment Technology in European Banking." *Journal of Banking & Finance* 30, no. 6 (2006): 1631-1652.

4 Bech, Morten L., Yuuki Shimizu, and Paul Wong. "The Quest for Speed in Payments." *BIS Quarterly Review* March (2017).

1 Deloitte Center for Financial Services. "Reshaping the Cybersecurity Landscape." Deloitte Insights. file:///C:/Users/omar/AppData/Local/Temp/DI_2020-FS-ISAC-Cybersecurity.pdf (accessed 02/01/2020) (2020).

2 Akinbowale, Oluwatoyin Esther, Heinz Eckart Klingelhöfer, and Mulatu Fikadu Zerihun. "Analysis of Cyber-Crime Effects on the Banking Sector Using Balance Score Card: A Survey of Literature." *Journal of Financial Crime* (2020).

بشكل كبير على توزيع استبيانات حول الإيرادات والتكاليف وغيرها على كبار المدراء في الشركات، وفي حالة ازدهار الاقتصاد، لا يعيق هذا التأخر عملية صُنع القرار بشكل ملحوظ، لأنه لا توجد حاجة للتدخل في الاقتصاد. ولكن في حالة الركود أو الأزمات الاقتصادية، يصبح أصحاب القرار في وزارة المالية والمصرف المركزي بحاجة إلى بيانات فورية عن الحركة الاقتصادية ليمكنوا من توجيه الدعم المالي والنقدي للقطاع الأمثل. ومع رقمنة المعاملات المالية، أصبح بمقدور أصحاب القرار قياس الحركة الاقتصادية بشكل شبه فوري، لأن الحواسيب ترصد المعاملات وتصدر تقارير حولها في عدة ثوانٍ بدلاً من أشهر⁽²⁾. وكلما انتشرت الرقمنة، كلما زادت دقة أدوات القياس، ومن ثم ازدادت كفاءة القرارات الحكومية.

والخلاصة هي أن الانتقال إلى نظام التحويلات الإلكترونية أتى بفائدتين: الفوائد الاقتصادية المتعلقة برقمنة سلسلة الإنتاج. وتحسين النظام المصرفي بتمكين المصارف من تصفية تسوياتها فوراً. ورغم بروز المخاطر السيبرانية المشار إليها آنفاً إلا أنها مازال محدودة الحجم مقارنة بالفوائد الاقتصادية.

3- توفير الخدمات المصرفية الإلكترونية: تتميز الخدمات المصرفية الإلكترونية بعدد من الإيجابيات حسب منظور العميل⁽³⁾ وهي:

هذا النظام، لأن المصرف المركزي الأوروبي وضع هذا النظام كشرط للانضمام إلى اليورو. ومع دعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، انتشر النظام بسرعة بعد ذلك، كما أظهرته الأرقام المذكورة آنفاً. وينطبق نفس المبدأ على التحويلات السريعة، التي تنتشر الآن. ولكن نظام التحويلات السريعة يغطي التحويلات الصغيرة عموماً، والتي لا تهدد النظام المالي بنفس شدة التسويات الكبيرة التي تقع تحت نظام التسويات الإجمالية الفورية.

وكما ذكر سلفاً فقد كان انتشار نظام التسويات الإجمالية الفورية منحازاً إلى الاقتصادات المتقدمة، وتأخر في الاقتصادات النامية، بينما ظلت سرعة انتشار نظام المعاملات السريعة متجانسة ولم تتأثر بمستوى تقدم الاقتصاد. وسبب ذلك هو أنه بشكل عام، لم تتميز الاقتصادات النامية ببنية تحتية مسبقة للتحويلات الإلكترونية، وهو ما جعل الفوائد المتعلقة بنظام المعاملات الفورية أكثر نفعاً للاقتصادات النامية مما هي للاقتصادات المتقدمة⁽¹⁾.

وبالإضافة إلى ما تقدم، تجدر الإشارة إلى فائدة أخرى متعلقة برقمنة المعاملات المالية، وهي بعيدة عن الاعتبارات المالية التي تمت مناقشتها، وتتمثل في تمكين الإحصائيين الحكوميين من قياس الحركة الاقتصادية الحالية بشكل شبه فوري، وتمكينهم أيضاً من التنبؤ بالحركة الاقتصادية المستقبلية بدقة أعلى. فأهم مؤشر للنشاط الاقتصادي هو (الناتج المحلي الإجمالي - gross domestic product)، الذي يتم قياسه على أساس ربع سنوي، وعادة ما تستغرق عملية جمع البيانات وإعدادها شهرين إلى ثلاثة أشهر، لأنها تعتمد

.Ibid 1

2 Galbraith, John W., and Greg Tkacz. "Nowcasting GDP with Electronic Payments Data." No. 10. ECB Statistics Paper. 2015.

3 Koskosas, Ioannis. "The Pros and Cons of Internet Banking: A Short Review." Business Excellence and Management 1, no. 1 (2011): 49-58.

لكن للخدمات المصرفية الإلكترونية بعض السلبيات أيضاً، هي:

أ- مع انقطاع العلاقة المباشرة بين موظفي المصرف والعملاء، تتراجع الثقة بين الطرفين⁽¹⁾، وقد يقلل ذلك من جودة الخدمة حسب منظور العميل، كما أنها قد تُصعّب عملية تقديم بعض الخدمات الخاصة بعميل معين. فقبل عصر الإنترنت، كانت العلاقات الشخصية بين مدير الفرع والعملاء تسمح للمدير بتقديم الاستثناءات أو المنتجات المميزة لعملاء مختارين، بناءً على تقديره الشخصي⁽²⁾، ولكن أصبح لا يمكن تقديم مثل هذه الخدمات في عصر الصيرفة الإلكترونية.

ب- نقطة الضعف المشتركة بجميع الخدمات الإلكترونية هي الأمن السيبراني. ففي المملكة المتحدة بلغت قيمة الخسائر المتعلقة بالجرائم السيبرانية في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية في عام 2010 مبلغاً مقداره 85 مليون دولار، ثم 100 مليون دولار في عام 2014، و140 مليون دولار في عام 2019⁽³⁾.

أ- راحة المستهلك، الذي يصبح قادراً على استخدام غالبية الخدمات المصرفية على مدى 24 ساعة في اليوم، وحتى في الإجازات، وفي أي مكان. وهذه مزايا مهمة للغاية لمن يعاني من إعاقة بدنية، أو لمن يعيش في الأرياف بعيداً عن المراكز الحضرية حيث توجد فروع المصارف، وبالتالي تسهم هذه الخدمات في مكافحة اللامساواة المجتمعية، بالإضافة إلى تعزيز جودة الخدمات المصرفية للجميع.

ب- سمحت الخدمات المصرفية الإلكترونية للمصارف بتوفير الأموال التي تنفقها على الفروع وعلى الموظفين، كما سمحت بتأسيس مصارف افتراضية. وبسبب التنافس، تنعكس هذه المبالغ التي وقّرتها المصارف على هيئة أسعار أفضل أمام العميل، وأصبحت المصارف تقدّم أسعار فائدة أعلى لودائع العملاء، وأسعار فائدة أدنى على القروض التي تقدّمها لهم.

ج- مع خفّض كمية المدخلات الملموسة المطلوبة للخدمات المصرفية، أصبحت المصارف الحديثة أكثر صداقة للبيئة، إذ تراجع حجم بصمتها الكربونية. فلا يحتاج العميل للانتقال بالسيارة لزيارة الفرع لإنجاز المعاملة، ولا يحتاج المصرف لتوفير إنارة أو تكييف للعملاء في فروعه... إلخ.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الفائدتين الأولى والثالثة تتماشيان مع أهداف التنمية المستدامة، التي تنص على مكافحة اللامساواة وأيضاً حماية البيئة.

1 Rocco, Elena. "Trust Breaks Down in Electronic Contexts but can be Repaired by Some Initial Face-to-Face Contact." In Proceedings of the SIGCHI Conference on Human Factors in Computing Systems, pp. 496-502. 1998.

2 Koskosas, Ioannis. "The Pros and Cons of Internet Banking: A Short Review." Business Excellence and Management 1, no. 1 (2011): 49-58.

3 Clark, D. "Value of Annual Online Banking Fraud Losses in the United Kingdom (UK) from 2010 to 2019." Statista. <https://www.statista.com/statistics/326169/united-kingdom-uk-online-banking-losses/> (accessed 02/01/2021) (2020).

قابلة للفساد)، يمكنها بيع تلك السلع مقابل نقود، والاحتفاظ بالنقود، ثم استخدام النقود مستقبلاً، لأن تخزين النقود غير مكلف بشكل عام، كما أنها تحافظ على قيمتها السوقية عموماً.

وفي الدور الأول، هنالك عدة بدائل ذُكرت آنفاً، أبرزها الشيك وبطاقة الخصم وبطاقة الائتمان، ومؤخراً الدَّفع عبر الهاتف، وكل وسيلة لها إيجابيات وسلبيات خاصة⁽³⁾ فيقيم المستهلك الخيارات بناءً على المعايير التالية:

- الأمن: إلى أي مدى تعرّض هذه الوسيلة المستهلك للسرقه؟
- التثبيت: ما تكلفة البدء باستخدام هذه الوسيلة، التي تشمل الحاجة لشراء أجهزة معينة، والوقت المطلوب لاستكمال الإجراءات الإدارية وتعلّم كيفية استخدام الوسيلة؟
- القبول: إلى أي مدى يقبل البائعون هذه الوسيلة عندما يرغب المستهلك باستخدامها لشراء بضائع أو خدمات؟
- التكلفة: ما تكلفة استخدام هذه الوسيلة، التي تشمل أسعار فوائد أو رسوم، أو الحاجة للذهاب إلى محطة معينة عند استنفاد الوسيلة للحصول على وحدات إضافية؟
- التدوين: ما الأسهل للمستهلك لمتابعة استخدامه لهذه الوسيلة بدقة؟
- السرعة: ما هي سرعة إنجاز المعاملة المالية عن طريق هذه الوسيلة؟
- السهولة: ما مقدار تعقيد إجراءات استخدام هذه الوسيلة؟

4- التراجع في استخدام النقود وزيادة استخدام بطاقات الخصم والائتمان: بعض التطورات التكنولوجية تعكس زيادة واضحة في جودة المنتج، وبالتالي يتأكد الانتقال من المنتج القديم إلى الجديد على المدى الطويل، وقد يتأخر على المدى القصير فقط بسبب تردّد المستهلكين في تغيير عاداتهم⁽¹⁾، أو بسبب نقص المعلومات عن مزايا المنتج الجديد. وكذلك فإنه في مجال الوسائل المختلفة المتاحة لإنجاز المعاملات المالية، ليست الخيارات الجديدة أفضل دائماً من القديمة بشكل مطلق، بل هي تقدم إيجابيات تنطبق على بعض المستهلكين وليس كلهم، أو على جميع المستهلكين لكن في بعض سيناريوهات الدَّفع فقط.

ولتوضيح ذلك ينبغي فهم الدور الذي تلعبه النقود في الاقتصادات الحديثة. فهناك استخدامان رئيسيان للنقود⁽²⁾:

- أ- وسيلة تجارة (medium of exchange)، ما يعني أنها تمكّن جهة ما (المشتري) من شراء بضائع أو خدمات من جهة أخرى (البائع) دون الحاجة لتقديم سلعة ذات قيمة مماثلة، وهذا هو الاستخدام الأكثر ألفةً عند عامة الناس.
- ب- (وسيلة لحفظ القيمة store of value)، ما يعني أنه عندما ترغب جهة ما في نقل موارد قيّمة من الفترة الحالية إلى فترة مستقبلية، فبدلاً من تخزين تلك الموارد (الذي قد يكون مكلفاً أو مستحيلاً، كالفواكه مثلاً) والتي هي

1 Liébana-Cabanillas, Francisco, Juan Sánchez-Fernández, and Francisco Muñoz-Leiva. "Antecedents of the Adoption of the New Mobile Payment Systems: The Moderating Effect of Age." Computers in Human Behavior 35 (2014): 464-478.

2 Goodhart, Charles A., and Jonathan Ashworth. "Coronavirus panic fuels a surge in cash demand." (2020).

3 Koulayev, Sergei, Marc Rysman, Scott Schuh, and Joanna Stavins. "Explaining Adoption and Use of Payment Instruments by US Consumers." The RAND Journal of Economics 47, no. 2 (2016): 293-325.

وبناءً على هذه المعايير، يسجل النقد نتيجة عالية في التكلفة والتثبيت والسرعة والقبول؛ بينما يسجل نتيجة سيئة في الأمن والتدوين، في حين إن الشيكات آمنة وغير مكلفة وجيدة في مجال التدوين، ولكنها بطيئة ولها تكلفة تثبيت ملحوظة (فتح حساب مصرفي، إصدار دفتر شيكات)، كما أنها ليست مقبولة في كل المتاجر، فيما بطاقات الخصم والائتمان آمنة (لاسيما مع الحماية والضمانات الأمنية التي تقدمها المصارف للمستهلك)، وفيها تدوين ممتاز، لكن مستواها في القبول أدنى من النقد (باستثناء التجارة الإلكترونية)، كما أنها أبطأ وأصعب استخداماً أحياناً من النقود نسبياً. وتختلف البطاقتان فقط في بُعد التكلفة، إذ تفرض المصارف رسوماً وفوائد على مستخدمي بطاقات الائتمان، مقابل مدّ المستهلك بسهولة قد لا تكون متوفرة له إذا اعتمد على أمواله الخاصة، كما قد يواجه عند استخدام بطاقة الخصم.

وقد بنى خبراء الاقتصاد نماذج رياضية⁽¹⁾ لدراسة ظروف تفضيل المستهلكين لاستخدام النقود بدلاً من الوسائل الأخرى. وبشكل عام فإن تكلفة استخدام النقود ترتفع مع حجم المعاملة المالية؛ فعندما يسحب المستهلك النقود من حسابه المصرفي، يستغني عن الفوائد التي يدفعها المصرف للودائع؛ وفي حالة السرقة، يفقد المستهلك جميع النقود التي كان يحملها. وعلى عكس ذلك، فإن تكلفة استخدام بطاقة الخصم/الائتمان لا ترتفع مع حجم المعاملة، وتظل الرسوم ثابتة شهرياً/سنوياً، والتهديد الأمني يتمثل في سرقة الهوية (identity theft)، الذي ليس متعلقاً بحجم المعاملة

وبالتالي فإنه بناءً على هذا النموذج، سيميل المستهلك لاستخدام النقود للمعاملات الصغيرة، وعندما يتجاوز حجم المعاملة مستوى محددًا (نقطة التحول)، سيستخدم البطاقة. وتعتمد نقطة التحول على عدة عوامل، هي:

أ- التنافس بين المصارف يعزز الفوائد المعروضة على المستهلك عند إيداع الأموال، ويقلل من الفوائد التي يدفعها عند الاقتراض، وبالتالي يدفع التنافس المصرفي المستهلك نحو البطاقات بدلاً من النقود.

ب- زيادة معدل جرائم السرقة، وتراجع معدل السرقات الإلكترونية، يدفعان المستهلك إلى استخدام البطاقات بدلاً من النقود.

ج- زيادة نسبة المستهلكين الذين لم يفتحوا حساباً مصرفياً بعد يعزّز استخدام النقود، لأن استخدام بطاقة يتطلب فتح حساب.

د- الكثافة السكانية تعزّز استخدام البطاقات، لأنها تشجع المتاجر على تحمّل تكلفة شراء أجهزة نقاط البيع المطلوبة لإنجاز المعاملات المالية عبر البطاقة.

هـ- انتشار التجارة الإلكترونية يعزّز استخدام البطاقات لأنه، بشكل عام، لا يمكن استخدام غير البطاقة لشراء السلع عبر الإنترنت (يوجد خيار الدّفع عبر النقود عند تسلّم السلعة، ولكنه خيار محدود الاستخدام بسبب الرسوم التي يفرضها البائع عند استخدام هذه الوسيلة).

وبناءً على هذه المعايير والعوامل، تتضح أسباب التراجع في استخدام النقود التي ذُكرت آنفاً، وأسباب انتقال المستهلكين لبطاقات الخصم والائتمان. ولعبت التكنولوجيا بالتحديد دوراً محورياً في هذا الشأن. وفي إطار النموذج السالف،

1 Wang, Zhu, and Alexander L. Wolman. "Payment Choice and Currency Use: Insights from Two Billion Retail Transactions." *Journal of Monetary Economics* 84 (2016): 94-115.

و- مع التطور التكنولوجي وانتشار الهواتف الذكية المحمولة، أصبحت بعض معاملات البطاقات أسرع وأسهل. فمثلاً عند استخدام بطاقة الخصم بدون لمس عند نقطة الدفع، أو عند برمجة الهاتف لاستخدام بطاقة الائتمان بشكل فوري عند قراءة البصمة، دون الحاجة لإدخال الرمز السري. وسيتم تحليل هذه الموضوعات بشكل تفصيلي لاحقاً.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إذا كان المستهلكون قد قلّلوا استخدامهم للنقود، لماذا إذن تزداد كمية النقود المتداولة؟ هل هاتان الظاهرتان متناقضتان؟ الإجابة هي "كلا"، ويعود ذلك لسببين رئيسيين؛

أ- عند استخدام النقود كوسيلة للتجارة، توجد استخدامات غير مرصودة في البيانات الرسمية. ب- شهد النقد ارتفاعاً كبيراً في استخدامه كوسيلة لحفظ القيمة.

وبدايةً، تجدر الإشارة إلى أنه في فترة الأزمة المالية العالمية (2007-2010م)، نفذت الحكومات العالمية سياسة تسهيل نقدي (quantitative easing) غير مسبقة الحجم. فعلى سبيل المثال، أصدر مصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عملة بقيمة تريليون دولار واستخدمها لشراء أصول متعددة مختلفة دعماً للقطاع المالي؛ واتخذت المصارف المركزية في منطقة اليورو والمملكة المتحدة واليابان إجراءات مماثلة⁽¹⁾. ومنذ تلك الأزمة، انتشر استخدام هذه السياسة، التي أفضت إلى ارتفاع كبير في كمية النقود المتداولة في الاقتصادات المتقدمة.

تسببت بعض التطورات التكنولوجية وغيرها في تراجع نقطة التحول بين استخدام النقود واستخدام البطاقة، ومنها:

أ- مع العولمة، ارتفعت تنافسية المصارف، وتسبب ذلك في تطور جودة خدمات البطاقات التي تعرضها المصارف على العملاء. فتراجعت أسعار الفائدة والرسوم المتعلقة باستخدام البطاقات، كما بدأت المصارف بتقديم مزايا إضافية كنقاط السفر (airmiles) والعروض الخاصة.

ب- رغم الارتفاع في مجموع السرقات الإلكترونية الذي أشير إليه آنفاً فإن احتمال تعرض مستهلك ما لجريمة إلكترونية قد تراجع بسبب التطور في التقنيات الدفاعية. وبشكل مواز، ومع مرور الزمن، أخذت تتحسن التصورات حول احتمال السرقة، لأن الفئة الديموغرافية التي تتخوف من استخدام البطاقات هي كبار السن عموماً، بينما فئة الشباب لديها استعداد كبير لاستخدام البطاقات.

ج- في جميع اقتصادات العالم، ارتفعت نسبة الشعوب التي فتحت حسابات مصرفية، وأصبحت قادرة على استخدام البطاقات.

د- مع الارتفاع في استخدام الخدمات المصرفية، والارتفاع في عدد سكان العالم والكثافة السكانية (في الاقتصادات النامية، يواصل الناس هجرة الأرياف والانتقال إلى المدن)، وبذلك ارتفع قبول البطاقات، لارتفاع قبولها في عدد أكبر من المتاجر، حتى للمعاملات الصغيرة التي كانت محظورة في الماضي.

هـ- أفضى النمو المستمر في التجارة الإلكترونية في الانتقال من النقود إلى البطاقات، وسيتم تحليل أسباب هذا النمو لاحقاً.

1 Fawley, Brett W., and Christopher J. Neely. "Four Stories of Quantitative Easing." Federal Reserve Bank of St. Louis Review 95, no. 1 (2013): 51-88.

الفائدة إلى صفر (وحتى تحت الصفر في حالة اليابان)، كجزء من سياسة التسهيل النقدي، سعياً لدعم الاقتصاد. فعندما تقترب أسعار الفائدة من الصفر، لا يتسبب حمل النقود بنمط ورقي في خسائر مالية، مقارنةً بإيداع هذه المبالغ في المصرف. والثاني: بدأ بعض المستثمرين بالتشكيك في مصداقية الحكومات والمصارف المركزية، فهم لا يثقون ثقةً كاملة في النظام المالي، وبالتالي نقلوا بعض استثماراتهم من النمط الإلكتروني إلى النمط الورقي كإجراء احتياطي، ويمثل هذا نوعاً من الاكتناز (hoarding) للأصول النقدية.

إذن، وبناءً على ما سبق، يمكن الاستنتاج بأن استخدام النقود للمعاملات المالية الشرعية هو في حالة تراجع مزمن، وقد يتجه نحو الصفر، فهل هذا تطورٌ مرغوب فيه؟ وهل ينبغي على الحكومات والمصارف المركزية أن تتخذ إجراءاتٍ لإنهاء استخدام النقود الملموسة، والانتقال إلى المعاملات الإلكترونية بشكلٍ نهائي؟

هذا هو موضوع ورقة للاقتصادي الشهير الدكتور كينيث روجوف الأستاذ بجامعة هارفارد⁽⁴⁾، وأورد روجوف فائدتين متعلقتين بإلغاء استخدام النقود الورقية والمعدنية، هما:

أ- تسهيل عملية القضاء على الأنشطة غير المشروعة كالتهرب من الضرائب والجرائم المنظمة، لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الخطة قد تفشل بسبب العملات المشفرة التي تشكل بديلاً لا مركزياً للعملات التقليدية؛ وسيتم تناول هذا الموضوع لاحقاً.

ب- في تاريخ المصارف المركزية، قبل الأزمة المالية العالمية، لم تبرز الحاجة لوضع سعر فائدة

ورغم صدور هذه النقود بنمطٍ إلكتروني، إلا أنه قد تم سحب بعض هذه المبالغ من الحسابات التي أودعت فيها وتحويلها إلى النمط النقدي الملموس، وسبب عدم انعكاس هذا الارتفاع على سلوكيات المعاملات المالية لدى المستهلكين هو أن نسبة كبيرة - قد تتجاوز 50% - من المعاملات المالية النقدية هي غير مرصودة عن عمد من قِبل الجهات المشاركة فيها، لأنها غير شرعية⁽¹⁾. وتتمحور هذه الاستخدامات حول نوعين من الأنشطة: التهرب من الضرائب (tax evasion)، والجرائم المنظمة (organized crime).

وفي آخر 20 سنة، صار هناك ما يدل على وجود تزايد نسبي ومطلق في هذه الأنشطة غير الشرعية، وبالتحديد ارتفع تداول الأوراق النقدية ذات القيمة الأعلى (highest denomination) في كل عملة، وهي ليست عملية للاستخدام للمعاملات المالية الشرعية، مثل أوراق فئة الـ 500 يورو. وفي الهند صدر عام 2016م قرار مفاجيء من رئيس الجمهورية بإلغاء الفوري لاستخدام أوراق الفئات الكبيرة (500 و 1,000 روبية)، وكان أحد دوافع هذه السياسة هو مكافحة الفساد⁽²⁾.

وبالإضافة إلى ذلك ارتفع استخدام النقود الورقية كوسيلة توفير، بدلاً من النمط الإلكتروني في الحسابات المصرفية، ويعود ذلك لسببين⁽³⁾. الأول: تدني أسعار الفائدة منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008م، إذ خفّضت المصارف المركزية أسعار

1 Rogoff, Kenneth. "Costs and Benefits to Phasing Out Paper Currency." NBER Macroeconomics Annual 29, no. 1 (2015): 445-456.

2 Mali, Vedashree. "Demonetization: A Step Towards Modified India." International Journal of Commerce and Management Research 2, no. 12 (2016): 35-36.

3 Goodhart, Charles A., and Jonathan Ashworth. "Coronavirus Panic Fuels a Surge in Cash Demand." (2020).

4 Rogoff, Kenneth. "Costs and Benefits to Phasing Out Paper Currency." NBER Macroeconomics Annual 29, no. 1 (2015): 445-456.

إذا صدر أمرٌ بإنهاء استخدام العملات الورقية والمعدنية، فسيؤدي ذلك إلى تهميش نسبة ملحوظة من المجتمع اقتصادياً، وهو ما يخالف مبدأ إشراك الجميع الذي تنص عليه أهداف التنمية المستدامة. وبعبارة عن الاعتبارات الاقتصادية والأمنية، هناك حجج متعلقة بحقوق الخصوصية. فعندما تصبح الحكومة قادرة على رصد جميع المعاملات المالية في الاقتصاد، تحصل أيضاً على كمية كبيرة من المعلومات الحساسة عن كل شخص، وربما يمكن في هذه الحالة استغلال هذه المعلومات بشكل يخالف حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تسببت التجربة السلبية التي مر بها شعب ألمانيا الشرقية مع جهازها الاستخباراتي (شتازي Stasi) – في الفترة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وقبل انهيار الاتحاد السوفيتي – في تحويل الشعب الألماني إلى شعب لا يقبل رصد أنشطته بدقة من قبل الحكومة المركزية، وهذا أحد أسباب استمرار الاعتماد على النقود الورقية وعدم استخدام بطاقات الخصم والائتمان في ألمانيا إلى اليوم. لذا، هناك اعتراض مدني شديد على سياسة الانتقال الكلي إلى العملات الإلكترونية في عدد كبير من الدول.

والخلاصة هي أن التطور التكنولوجي يدفع المستهلكين إلى إجراء المعاملات إلكترونياً، وإلى خفض استخدام النقود الورقية والمعدنية، لكن في الوقت الراهن، لن تكتمل عملية الانتقال بسبب وجود بعض الثغرات المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية، وأهمها أن نسبة ملحوظة من المجتمع غير قادرة على استخدام العملات الإلكترونية، سواء لأسباب فنية أو اقتصادية أو فكرية.

سالب، مع عددٍ من الاستثناءات. لكن مؤخراً، ولاسيما في ظل أزمة كورونا، أصبحت بعض المصارف المركزية تنظر في مسألة استخدام أسعار الفائدة السالبة بانتظام كأداةٍ لإنعاش الاقتصاد. إلا أن وجود حقٍ مطلق لتحويل النقود الإلكترونية إلى ورقية يضع حداً لذلك، بحيث لا يمكن أن تقل أسعار الفائدة عنه، وبالتالي يشكل استمرار النقود الورقية عائقاً أمام أصحاب القرار في مجال السياسة النقدية. ورغم هذه الفوائد، إلا أنه توجد خسائر ومخاطر يسببها إلغاء النقود الورقية منها مضاعفة الاعتماد المطلق على العملات الإلكترونية من التهديدات الأمنية المتعلقة بالجرائم والاختراقات الإلكترونية؛ فمن هذا المنظور، تلعب العملات الورقية دوراً تنويعياً، ومن باب التنوع وخفض المخاطر، تحافظ المصارف المركزية على أصولها بأنماطٍ مختلفة، من بينها النقود الإلكترونية والورقية، والذهب وسائر المعادن الثمينة.

وبالإضافة إلى ذلك، ماتزال النقود الورقية الخيار الوحيد أو الأمثل لنسبة ملحوظة من المستهلكين والتجار. فهناك من لا يملك حساباً مصرفياً، أو من ليس لديه اتصالٌ بالإنترنت، أو من لا يمتلك مهارات تقنية المعلومات اللازمة (لاسيما كبار السن أو أصحاب بعض الإعاقات البدنية كالمكفوفين). ففي الولايات المتحدة، قبل بدء أزمة كورونا، كان خيار المعاملات الإلكترونية غير متوفرٍ أو متوفر بصعوبة إلى نسبة 40% من السكان⁽¹⁾. ولابد أن يكون هذا الرقم أعلى في الاقتصادات النامية، وخصوصاً في الدول التي تقيم نسبة كبيرة من سكانها في الأرياف مع بنية اتصالات ضعيفة. بالتالي،

1 Toh, Ying Lei, and Thao Tran. "How the COVID-19 Pandemic May Reshape the Digital Payments Landscape." Payments System Research Briefing (2020): 1-10.

الأمنية تشكل حاجزاً أمام المستخدمين⁽³⁾. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجو المجتمعي له دور مهم في قرار الفرد استخدام التكنولوجيات الجديدة كالهاتف المحمول⁽⁴⁾. وإقبال فئة الشباب على هذه التكنولوجيا عموماً (في الترفيه والتواصل... إلخ) ساهم في تشجيع المجتمع على تبنيها كوسيلة لشراء البضائع والخدمات.

وفي الدول التي توجد فيها كثافة سكانية محدودة، أصبح الهاتف خياراً مفضلاً عند المستهلكين، بسبب ضعف البنية التحتية. فعندما تقيم نسبة كبيرة من الناس في الأرياف، تكون شبكة المواصلات ضعيفة، ومن ثم تصعب عملية زيارة فروع المصارف لسحب النقود أو لإجراء تحويلات مالية، كما يصعب على المصرف تزويد العملاء ببطاقة خصم أو ائتمان لأن شبكة البريد ضعيفة وغير آمنة. فليجأ المستهلكون للهاتف المحمول، لأن شبكة الاتصالات اللاسلكية قد تكون قوية حتى ولو كانت البنية التحتية ضعيفة عموماً، وهذه من أسباب انتشار الهاتف المحمول في الدول الأفريقية، مثل كينيا⁽⁵⁾.

ومن هذا المنظور، فإن انتشار الهاتف المحمول كوسيلة لإجراء المعاملات المالية هو تطور إيجابي، لأنه يساهم في التنمية الاقتصادية، ويعزز المشاركة في الاقتصاد الحديث، لكن ينبغي الاستثمار في تطوير هذه الوسيلة دون تحويلها إلى الخيار

5- زيادة استخدام الهواتف المحمولة: توجد أدبيات كبيرة تدرس انتقال المستهلكين للهواتف المحمولة لإجراء المعاملات المالية⁽¹⁾. وبشكل عام فإن أسباب استخدام الهواتف مماثلة لأسباب استخدام بطاقات الخصم والائتمان، فانتشار الهواتف الذكية وخدمات الإنترنت السريع؛ والتنافس بين المصارف على العملاء؛ والتراجع في معدلات السرقات الإلكترونية؛ والارتفاع في نسبة السكان الذين لديهم حساب مصرفي؛ والارتفاع في عدد السكان وفي الكثافة السكانية ومن ثم زيادة قبول البائعين للمعاملات المالية الهاتفية؛ والارتفاع في التجارة الإلكترونية التي يمكن ممارستها عبر الهاتف المحمول؛ والتطور التكنولوجي جعل هذه الوسيلة سريعة وبدون لمس للمبالغ الصغيرة.

وتدل الدراسات حول تبني الهاتف المحمول للمعاملات المالية على أن المستهلكين أصبحوا واعين بإيجابيات الهاتف المحمول⁽²⁾. بينما في الماضي كان هناك تردد عند بعض المستهلكين بسبب الشعور بأن الهاتف وسيلة غير آمنة، لأن الهاتف قابل للسرقة ولل اختراق؛ ولكن مع تقدّم الزمن وانتشار التجارب الناجحة، أصبح المستهلك يركز على الإيجابيات التقنية، ولم تعد التهديدات

3 Oliveira, Tiago, Manoj Thomas, Goncalo Baptista, and Filipe Campos. "Mobile Payment: Understanding the Determinants of Customer Adoption and Intention to Recommend the Technology." *Computers in Human Behavior* 61 (2016): 404-414.

4 Liébana-Cabanillas, Francisco, Juan Sánchez-Fernández, and Francisco Muñoz-Leiva. "Antecedents of the Adoption of the New Mobile Payment Systems: The Moderating Effect of Age." *Computers in Human Behavior* 35 (2014): 464-478.

5 Aker, Jenny C., and Isaac M. Mbiti. "Mobile Phones and Economic Development in Africa." *Journal of Economic Perspectives* 24, no. 3 (2010): 207-32.

1 Kalinic, Zoran, Veljko Marinkovic, Sebastián Molinillo, and Francisco Liébana-Cabanillas. "A Multi-Analytical Approach to Peer-to-Peer Mobile Payment Acceptance Prediction." *Journal of Retailing and Consumer Services* 49 (2019): 143-153.

2 Yang, Shuiqing, Yaobin Lu, Sumeet Gupta, Yuzhi Cao, and Rui Zhang. "Mobile Payment Services Adoption Across Time: An Empirical Study of the Effects of Behavioral Beliefs, Social Influences, and Personal Traits." *Computers in Human Behavior* 28, no. 1 (2012): 129-142.

هذه التكاليف تكون أدنى مما يتحمله البائع التقليدي.

وبسبب التنافس الشديد في قطاع البيع بالتجزئة – بالنمطين التقليدي والإلكتروني – تؤدي هذه الأفضلية في تكاليف الإنتاج إلى انخفاض في الأسعار، إذ أصبحت السلع أقل كلفة للمستهلك عبر الإنترنت مما هي في المتاجر التقليدية، وهذا سبب محوري للنمو في التجارة الإلكترونية، ومن ثم في المعاملات المالية الإلكترونية.

ب- بخلاف المتاجر التقليدية، فإن المتاجر الإلكترونية مفتوحة دائماً، ويتمكن المستهلك من التسوق في أي وقت ومن أي مكان. فمن جانب البائع، تفتح التجارة الإلكترونية مجالاً للبيع دولياً وعدم الاكتفاء بالسوق المحلي.

ج- في التسوق الإلكتروني، هناك مرونة كبيرة في سبل عرض السلع مقارنة بالمتاجر التقليدية، إذ يمكن تغيير السلع التي يراها المستهلك عند "الدخول" إلى المتجر في ثوانٍ ودون تكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، بمقدور المتاجر الإلكترونية تفصيل السلع التي تُعرض على المستهلك حسب احتياجاته الخاصة (customization)، مما يعزز كفاءة عملية التسوق. لكن ليست هذه الأفضلية مطلقة، لحرص العديد من المتسوقين على تجربة السلع قبل شرائها، كما أن التسوق عبر الإنترنت يتطلب صبراً من المستهلك في فترة شحن السلع عبر شبكة البريد.

ومع ذلك، وبشكل عام، يرى المستهلكون – لاسيما فئة الشباب⁽³⁾ – أن التسوق الإلكتروني أفضل من

الوحيد، نظراً لوجود بعض الفوائد الخاصة بالنقود الورقية والمعدنية التي ذكرت آنفاً، تنطبق عندما تتنافس النقود مع الهواتف المحمولة.

6- الارتفاع في استخدام التجارة الإلكترونية: الارتفاع في استخدام المعاملات المالية الإلكترونية والارتفاع في استخدام التجارة الإلكترونية هما وجهان للعملة نفسها. ومن أهم العوامل التي عززت الظاهرتين هي انتشار الإنترنت السريع (الشكل 3)، وانتشار الأجهزة المربوطة بالإنترنت (الشكل 4)، ولاسيما الهواتف المحمولة. ففي عام 2017م، كانت التجارة الإلكترونية المنجزة عبر الهاتف المحمول تمثل نسبة 35% من مجموع التجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة. وفي عام 2019م، ارتفعت النسبة إلى 45%، ويتوقع الخبراء أنها ستبلغ 54% خلال العام الحالي 2021م⁽¹⁾.

ومع ذلك لا يكفي الاتصال بالإنترنت لوحده لإقناع المستهلكين بالانتقال من التسوق التقليدي إلى نظيره الإلكتروني؛ إذ يجب أن تكون هناك مزايا خاصة بالتسوق الإلكتروني تعطيه أفضلية لكي يجتذب المستهلكين؛ وبالفعل، توجد فوائد عدة⁽²⁾، هي:

أ- التكاليف التي يتحملها البائع الإلكتروني أدنى من تلك المتعلقة بالبيع التقليدي بالتجزئة، لأن المبيعات الإلكترونية لا تحتاج معرضاً، أو معدات للبيع، أو موظفي مبيعات، أو إعلاناتٍ إرشادية... إلخ، ورغم وجود بعض التكاليف التي يتحملها البائع الإلكتروني كبديل، مثل كلفة تصميم وتشغيل موقع إلكتروني، إلا أن

1 Coppola, D. "U.S. Mobile Retail Commerce Sales as Percentage of Retail e-Commerce Sales from 2017 to 2021." Statista, <https://www.statista.com/statistics/249863/us-mobile-retail-commerce-sales-as-percentage-of-e-commerce-sales/> (accessed 04/01/2020) (2020).

2 Reynolds, Jonathan. "e-Commerce: A Critical Review." International Journal of Retail & Distribution Management 28, no. 10 (2000): 417-444.

3 Datta, Pratim. "A preliminary study of ecommerce adoption in developing countries." Information systems journal 21, no. 1 (2011): 3-32.

جداً. فالقدرة على العمل عن بُعد والتسوق عن بُعد والترفيه عن بُعد - وهي قدرات تعتمد على المعاملات المالية الإلكترونية - تسمح للأفراد بالخروج من المدن كثيفة التعداد والانتقال إلى الضواحي والأرياف⁽²⁾. وهذا التوجه له عدة إيجابيات بيئية واقتصادية، وقد يكون له أثر عميق ومستدام على طبيعة العلاقات الاجتماعية، لكننا مانزال في مرحلة مبكرة من هذا التحول.

7- الارتفاع في استخدام الوسائل غير اللمسية: في الفترة التي سبقت أزمة كورونا كان هناك سبب واحد فقط مشجع للانتقال للوسائل غير اللمسية، سواءً عبر بطاقات الخصم/ الائتمان أو البطاقات الخاصة أو الهواتف المحمولة، وهو سرعة إنجاز المعاملة⁽³⁾. وهذه فائدة مهمة في المتاجر التي تشهد عدداً كبيراً من المعاملات اليومية، كالبقالات، وتحديد وسائل النقل العام⁽⁴⁾. لذا، يمكن تحليل أسباب زيادة استخدام هذه الوسيلة - وتداعيات هذه الزيادة - بنفس الطريقة التي بواسطتها تم تحليل الارتفاع في استخدام الهواتف المحمولة المشار إليه آنفاً. وسيتم تناول موضوع دور الاعتبارات الصحية - وهي سبب مستجد - في دراسة حالة مملكة البحرين لاحقاً.

التسوق التقليدي، ويدعم ذلك ظاهرة الانتقال من المعاملات المالية النقدية إلى مثيلاتها الإلكترونية. وعلى الصعيد الوطني، يجدر الانتباه إلى وجود فوائد تتجاوز الفوائد على صعيد البائع والمستهلك التي ذكرت آنفاً، وتحديد ما توفره عملية التسوق عبر الإنترنت من جهود على المستهلك، لأنه لا يحتاج للانتقال بالسيارة أو النقل العام للوصول إلى المتجر، ولأن أدوات البحث الإلكترونية أسرع وأعلى كفاءة من أدوات البحث في المتاجر التقليدية. ونتيجة لذلك، يوفر المستهلك ساعات تسوق أسبوعياً، وهو ما يسمح له بممارسة وظيفة ثانوية ربما بدوام جزئي مثلاً عن طريق منصات التوظيف عبر الإنترنت مثل UpWork.

وبحسب تقدير دراسة⁽¹⁾ أجريت في هذا المجال في الولايات المتحدة في الفترة 2007-2017م، تراجع عدد الوظائف في قطاع البيع بالتجزئة التقليدي بواقع 140 ألف وظيفة، بينما خلقت أكثر من 400 ألف وظيفة في المتاجر الإلكترونية. ويعود الفائض في الوظائف جزئياً إلى استغلال المستهلكين للأموال والساعات التي وفروها، وإعادة تدويرها في الاقتصاد. واستنتجت الدراسة أيضاً أن هذه الوظائف الجديدة تميزت برواتب أعلى بنسبة 31% من الوظائف التي ألغيت في المتاجر التقليدية، وبالتالي ساهمت ثورة التجارة الإلكترونية في خفض اللامساواة.

وعلى المدى الطويل، إذا استمر الانكماش في الاعتماد على الأسواق التقليدية، فقد يؤدي ذلك إلى إعادة هندسة المدن الحديثة، التي تتمحور حول منطقة تسوق مركزية تضم أراضي ثمينة

2 Nathan, Max, and Henry Overman. "Will Coronavirus Cause a Big City Exodus?" Environment and Planning B: Urban Analytics and City Science 47, no. 9 (2020): 1537-1542.

3 MacLeod, Calum. "Contactless Payment: Curse or Blessing?" Computer Fraud & Security 2012, no. 12 (2012): 10-12

4 Liébana-Cabanillas, Francisco, Sebastian Molinillo, and Miguel Ruiz-Montañez. "To Use or Not to Use, That is the Question: Analysis of the Determining Factors for Using NFC Mobile Payment Systems in Public Transportation." Technological Forecasting and Social Change 139 (2019): 266-276.

1 Mandel, Michael. "How ecommerce creates jobs and reduces income inequality." Progressive Policy Institute (2017): 1-28.

الأسعار الاستهلاكية، التي تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة المالية من الأشخاص الذين وقروا أموالاً في السابق (لاسيما الطبقة الفقيرة التي لا تملك أراضي أو سلعاً ثمينة) إلى السلطة المالية، فمثلاً في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية اضطرت الحكومة الألمانية لإصدار كميات كبيرة من العملات، لتسديد ديونها المتعلقة بعقوبات الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي تسبّب في موجة تضخّم، ومن ثم إلى تراجع كبير في مستوى المعيشة لدى المواطنين العاديين⁽³⁾، وأدى ذلك إلى ردة فعل قوية عند الشعب الألماني، فبعد الحرب العالمية الثانية، أصبح المصرف المركزي الألماني أفضل سلطة عالمياً في مجال مكافحة التضخّم في الأسعار الاستهلاكية. وتوجد أمثلة شبيهة أخرى لموجات تضخّم خرجت عن سيطرة السلطات المالية، كاليونان (1941-1946م)، والبرازيل (1985-1994م)، وزمبابوي (2001-2008م)، وحالياً في فنزويلا؛ والمتضرر الأكبر هو دائماً المواطن العادي.

ومرّت الاقتصادات المتقدمة بموجة تضخّم محدودة في سبعينيات القرن الماضي بسبب أزمات أسعار النفط⁽⁴⁾، مما أسفر عن التركيز على ضبط التضخّم في عقد الثمانينيات، واستمرت حالة الاستقرار في الأسعار وفي كمية النقود المتداولة إلى فترة الأزمة المالية العالمية في العام 2008م. ومع إطلاق سياسات التسهيل النقدي غير المسبوقة التي تطرقنا إليها آنفاً، عادت حالة القلق عند الشعوب من أن هذه السياسة قد تتسبب في أزمة

8- زيادة استخدام العملات المشفرة: على عكس أغلبية التوجهات التي تم تحليلها آنفاً، لا تعدّ الزيادة في استخدام العملات المشفرة أمراً اقتصادياً فحسب، بل لها أبعاد سياسية وفلسفية أيضاً، تتداخل أحياناً وليس دائماً مع الأبعاد الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى مركزية إدارة العملات تاريخياً. فتوجد بعض الحالات والفترات الاستثنائية، كالحالة في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر (فترة الصيرفة المفتوحة⁽¹⁾ open banking)، حيث كان المجال مفتوحاً لأي مصرف لإصدار وإدارة عملته الخاصة، ولم تكن هناك حالة احتكار للعملة الرسمية عند المصرف المركزي. لكن بشكل عام، تكون الحكومة أو المصرف المركزي الجهة الوحيدة التي يحق لها إصدار وتوثيق العملة، وهي الحالة الراهنة في جميع دول العالم.

وكما أسلفنا بشأن إطار قواعد البيانات عموماً، فإنه عندما تتحكم جهة واحدة في نشاط، قد تستغل تلك الجهة نفوذها لمصلحتها على حساب المصلحة العامة. وتاريخياً، هناك حالات كثيرة لهذا السيناريو في مجال العملات. فعلى سبيل المثال، اشتهر في القرن السادس عشر الملك الإنجليزي هنري الثامن بـ(تخفيض العملة currency de-basement) عدة مرات⁽²⁾، وهي عملية تؤدي إلى خفض قيمة العملات التي يملكها المستثمرون والمستهلكون، لمصلحة الملك ودائرته.

وفي القرن العشرين، في عصر العملات الورقية، تمثلت العملية نفسها في ظاهرة التضخّم في

3 Frenkel, Jacob A. "The Forward Exchange Rate, Expectations, and the Demand for Money: The German Hyperinflation." The American Economic Review 67, no. 4 (1977): 653-670.

4 Chen, Shiu-Sheng. "Oil Price Pass-through into Inflation." Energy Economics 31, no. 1 (2009): 126-133.

1 Rolnick, Arthur J., and Warren E. Weber. "New Evidence on the Free Banking Era." The American Economic Review 73, no. 5 (1983): 1080-1091.

2 Glassman, Debra, and Angela Redish. "Currency Depreciation in Early Modern England and France." Explorations in Economic History 25, no. 1 (1988): 75-97.

ولكن توجد فئتان تريان أن هذا التطور سلبي، هما: أولاً: الإرهابيون والمجرمون المنظمون والمهربون من الضرائب⁽⁴⁾، الذين يحتاجون الخصوصية للقيام بأنشطتهم غير الشرعية؛ وثانياً: المواطنون العاديون الذين يهتمون بالخصوصية مبدئياً ويخشون عليها⁽⁵⁾، ربما لأنهم يتخوفون من استغلال هذه البيانات من قِبَل صُنَّاع القرار لتحويل الدولة إلى دولة بوليسية، كما حدث في ألمانيا الشرقية. وبالتالي يعود نمو العملات المشفرة جزئياً إلى اهتمام هاتين الفئتين بالخصوصية النسبية التي تمنحها العملات المشفرة. ولا يمكن تحديد أهمية كل فئة في مجموع المعاملات المالية المتعلقة بالبيتكوين والعملات المشفرة الأخرى بشكل دقيق، ولكن بناءً على محاكاة برمجية، استنتجت دراسة بأن نسبة تتراوح ما بين 5 إلى 10% من نقود البيتكوين تملكها جهات قائمة بأعمال غير شرعية⁽⁶⁾.

وهناك فئة فرعية من مستخدمي العملات المشفرة تنتمي لـ (التيارات السياسية الفوضوية)⁽⁷⁾ anar-chists)، من الذين يدعمون استخدام هذه العملات سعياً لزعزعة سلطة الحكومات، لأنهم يشعرون أن الحكومات أصبحت قوية للغاية. ويمكن تصنيف

تضخُّم جديدة، مضرّة تحديداً بالمواطنين العاديين. ويشكّل هذا التخوف أحد أهم أسباب نمو العملات المشفرة، لأنها لا تخضع لهذه المخاطر، إذ لا تتحكم فيها سلطة مركزية، وكمية النقود المتداولة تتبع معادلة رياضية لا يمكن لأي صانع قرار أن يغيّرها أو يتلاعب بها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تنافس مفتوح في سوق العملات المشفرة، إذ يحق لأي فرد أو منظمة أن تطلق عملة جديدة، ويساهم ذلك في تجنّب أضرار الاحتكار التي عانت منها شعوب عدة في التاريخ. فهذا هو سبب اقتصادي في الأساس لنشوء هذه الحركة. وفي فنزويلا في الوقت الراهن والتي تمر فيه بأزمة اقتصادية مطوّلة، لجأ المستثمرون والمستهلكون للبيتكوين بسبب التضخُّم المفرط في الأسعار الاستهلاكية، والذي خرج عن سيطرة الحكومة⁽¹⁾، بينما في الاقتصادات المتقدمة، يهتم المستثمرون بالعملات المشفرة من باب تنوع الاستثمارات⁽²⁾.

وبالإضافة إلى هذا المنطلق الاقتصادي، هناك دور لاعتبارات الخصوصية. فقد تسبّبت موجة رقمنة المعاملات المالية – بالتوازي مع تشريعات جديدة حول الرقابة المالية كجزء من جهود مكافحة الإرهاب⁽³⁾ – في تراجع في خصوصية المعاملات المالية. ولنسبة كبيرة من المجتمع، هذا أمر غير مهم؛

4 Choo, Kim-Kwang Raymond. "Cryptocurrency and Virtual Currency: Corruption and Money Laundering/Terrorism Financing Risks?" In Handbook of Digital Currency, pp. 283-307. Academic Press, 2015.

5 Conti, Mauro, E. Sandeep Kumar, Chhagan Lal, and Sushmita Ruj. "A Survey on Security and Privacy Issues of Bitcoin." IEEE Communications Surveys & Tutorials 20, no. 4 (2018): 3416-3452.

6 Yin, Haohua Sun, and Ravi Vatrpu. "A First Estimation of the Proportion of Cybercriminal Entities in the Bitcoin Ecosystem Using Supervised Machine Learning." In 2017 IEEE International Conference on Big Data (Big Data), pp. 3690-3699. IEEE, 2017.

7 Karlström, Henrik. "Do libertarians dream of electric coins? The material embeddedness of Bitcoin." Distinktion: Scandinavian Journal of Social Theory 15, no. 1 (2014): 23-36.

1 Kliber, Agata, Paweł Marszałek, Ida Musiałkowska, and Katarzyna Świerczyńska. "Bitcoin: Safe Haven, Hedge or Diversifier? Perception of Bitcoin in the Context of a Country's Economic Situation—a Stochastic Volatility Approach." Physica A: Statistical Mechanics and its Applications 524 (2019): 246-257.

2 Guesmi, Khaled, Samir Saadi, Ilyes Abid, and Zied Ftiti. "Portfolio Diversification with Virtual Currency: Evidence from Bitcoin." International Review of Financial Analysis 63 (2019): 431-437.

3 Cassella, Stefan D. "Reverse Money Laundering." Journal of Money Laundering Control 7, no. 1 (2003): 92.

يصعب عملية إدارة النظام المالي، ويعرض الاقتصاد لحالة عدم استقرار.

ج- المنافسة في المجال المالي. فمنذ بداية القرن العشرين، أصبحت السياسة النقدية المحلية أمراً سيادياً عند الحكومات، بسبب أهمية النظام المالي للاقتصاد الكلي، وأيضاً لأن التحكم بالعملة يقدم للحكومة/ المصرف المركزي فرصة لحصد المدخول المتعلق بإصدار العملة. لذا ترى بعض الحكومات أن العملات المشفرة تهدد هذه المزايا المتعلقة باحتكارها للعملة.

ولكن على الرغم من هذه التَحَفُّظَات أدركت الحكومات أنها غير قادرة على منع استخدام العملات المشفرة، كما أن بعض الحكومات الرائدة أدركت أن هذه العملات تقدم فرصة اقتصادية إذا تمت إدارتها بشكل صحيح، لذلك لابد من التأكيد على أن إدارة العملات المشفرة والتشريعات اللازمة موضوع كبير، ويقع خارج إطار هذه الورقة⁽²⁾ التي تشير إلى وجود تباين كبير في المنظومات التي تبنتها الحكومات المختلفة.

ختاماً، تجدر الإشارة إلى قضية أخرى متعلقة بالعملات المشفرة، وهي استهلاكها للطاقة. إذ تقوم عملات كالببتكوين على معادلات رياضية يتوجب على الحواسيب حلها باستمرار كوسيلة لتحسين العملات أمنياً. وفي وقت إنشاء هذه العملات، كانت عملية حل المعادلات بسيطة نسبياً، ومن ثم كان الاستهلاك اللازم للطاقة الكهربائية محدوداً. ولكن مع الزمن، ازدادت المعادلات صعوبة، وبالتالي ارتفع بشكل ملحوظ استهلاك الطاقة الكهربائية المطلوب لتشغيل العملات. فعلى سبيل المثال، حسب تقدير

هذا السبب لنمو العملات المشفرة كسبب فلسفي، لأنه يعكس رفض بعض مستخدمي العملة لمفهوم الحكومات الحديثة مبدئياً.

وهذا ما يدعو للتساؤل: ما هي ردة فعل الحكومات نحو العملات المشفرة؟ في البداية، لم تظهر ردة فعل لأن التكنولوجيا الجديدة (سلسلة الكتل) كانت غير مألوفة عند السلطات المالية. ولكن بعد انتشار علم سلسلة الكتل، ثم ارتفاع استخدام هذه العملات، بدأت الحكومات بتكوين رأي حول العملات المشفرة⁽¹⁾. وبشكل عام، اتخذت الحكومات مواقف سلبية نحو العملات المشفرة لثلاثة أسباب:

أ- ترى الحكومات أن العملات المشفرة هي عامل مساعد لمن يود ارتكاب جرائم، أو يمارس الإرهاب، أو غسل أموال، أو التهرب من الضرائب، لأن هذه العملات تمكّن مستخدميها من إجراء معاملات مالية دون الكشف عن هويته.

ب- الثغرات التقنية التي لم تنكشف بعد، والتي قد تهدد استقرار النظام المالي، ومن ثم الاقتصاد الكلي. والنقود التقليدية هي مفهوم قديم، كما أنه تمت دراستها بشكل عميق وشامل، وأصبح خبراء الدراسات المالية واعين لأفضل السبل لإدارة الأنظمة المالية القائمة على العملات التقليدية. بينما العملات المشفرة هي مفهوم حديث، وخبرة المجتمع الدولي مع استخدامها محدودة للغاية، وقد تكون هناك ثغرات لم تنكشف بعد. وفي حالة تحول هذه العملات إلى لاعب رئيسي في النظام المالي، تصبح هذه الثغرات المخفية مهدداً خطيراً ومجهولاً، ما

1 Tsukerman, Misha. "The block is hot: A survey of the state of Bitcoin regulation and suggestions for the future." Berkeley Technology Law Journal 30, no. 4 (2015): 1127-1170.

2 Ibid.

أولاً: التوقعات النظرية

أول توقع – وربما أبرز توقع في الساحة الإعلامية العامة – هو حرص البائعين والمستهلكين على الانتقال إلى التجارة غير الملمسية، بسبب وجود تصور أن استخدام النقود – أو أجهزة إدخال الأرقام السرية لدى بطاقات الخصم والائتمان – يعرض المستخدم لفايروس كورونا.

وتجدر الإشارة بشكل عام إلى أن خبراء علم الأوبئة لا يرون أن مثل هذه المعاملات الملمسية هي سبب في انتشار الفايروس، أو أنها تعرض المستهلكين للخطر. يعود خوف عامة الناس إلى عدد من الدراسات العلمية⁽³⁾ التي أثبتت أن فايروس كورونا قادر على العيش في الهواء لمدة ثلاث ساعات، ولمدة 24 ساعة على (الورق المقوى cardboard)، ولمدة تتجاوز يوماً واحداً على المواد الصلبة الأقوى من الورق المقوى، كالبلستيك والحديد. وقبل جائحة كورونا، أُجريت دراسات أثبتت أن بعض الفايروسات قادرة على العيش على النقود الورقية لعدة أيام⁽⁴⁾ تحديداً، لأن هذه الأوراق (غير مسامية non-porous). ولكن على الرغم من هذه الأدلة غير المباشرة، لا توجد أية أدلة مباشرة على انتشار فايروس كورونا عن طريق استخدام النقود الورقية أو المعدنية.

ومع ذلك، سادت حالة هلع في العالم حول مخاطر استخدام النقود للمعاملات المالية وللتجارة، بناءً على التصور بأنها تعرض المستخدم للفايروس، مهما كانت الاستنتاجات العلمية الصحيحة حول

ورقة نُشرت عام 2014م، كان استهلاك الطاقة لدى منتجي عملة (البيتكوين) في ذلك الوقت يساوي استهلاك الطاقة لدى جمهورية إيرلندا⁽¹⁾. وبالتالي هناك تساؤلات حول استدامة هذه العملات، لاسيما في ظل الحركة العالمية نحو مكافحة التغير في المناخ بالتركيز على خفض استهلاك الطاقة، ولكن بدأ مصممو العملات المشفرة يعون هذه الثغرة المهمة، ويغيرون المعادلات التي تقوم عليها العملات لخفض استهلاكها للطاقة⁽²⁾، ومن أهم العوامل التي دفعت المنتجين للاهتمام بهذه النقطة وجود تنافس مفتوح وشديد بين العملات المشفرة المختلفة، فكما حصل في قطاع المصارف يدفع التنافس المنتجين نحو تعزيز الجودة.

القسم الثالث: تجربة مملكة البحرين في توظيف التكنولوجيا في المعاملات المالية خلال أزمة كورونا

التوجهات التي تم وصفها وتحليلها آنفاً طويلة المدى وسبقت أزمة كورونا، لكن في بعض الحالات، تسببت أزمة كورونا في زيادة وتيرة الانتقال. ويتناول هذا القسم التوقعات لدى المحليين في بداية الأزمة، ثم يتم تحليل حدث فعلي في مملكة البحرين، بناءً على الإحصائيات المتوفرة.

3 Auer, Raphael, Giulio Cornelli, and Jon Frost. Covid-19, cash, and the future of payments. No. 3. Bank for International Settlements, 2020.

4 Orcutt, M. "No, coronavirus is not a good argument for quitting cash." MIT Technology Review. <https://www.technologyreview.com/2020/03/12/905341/coronavirus-contaminated-cash-quarantine/> (accessed 06/01/2021) (2020).

1 O'Dwyer, Karl J., and David Malone. "Bitcoin mining and its energy footprint." (2014): 280-285.

2 Hughes-Cromwick, E. "Cryptocurrency Energy Consumption." University of Michigan Energy Institute. <https://energy.umich.edu/news-events/energy-economics-weekly-briefings/story/cryptocurrency-energy-consumption/> (accessed 06/01/2021) (2020)>

تعد أكثر أماناً من التجارة التقليدية، والمدعومة بالشراء غير الملمسي، لأن الاحتكاك بين البشر يصبح أقل ويقارب الصفر. وبالتحديد، لا حاجة للمستهلك إلى مزاحمة المستهلكين الآخرين في المتجر أو المعرض أو عند نقطة البيع⁽²⁾. وفي هذا السياق من المتوقع حدوث قفزة كبيرة في شراء الوجبات عن بُعد، لأن تناول الوجبات في المطاعم إما محظور إطلاقاً أو خاضع لقيود صارمة؛ كما أن إغلاق المدارس والانتقال للتعليم عن بُعد يخلق ضغطاً على وقت الآباء، وقد يؤدي ذلك إلى استفادة أكبر من شراء الوجبات بدلاً من إعدادها في المنزل، توفيراً للوقت.

ثانياً: إحصائيات حول ما حدث في مملكة البحرين سوف يركز هذا الجزء على بداية جائحة كورونا (فبراير 2020م) ولغاية ذروتها الأولى (يونيو 2020م) في مملكة البحرين؛ وكانت هناك ذروة ثانية في شهر سبتمبر 2020م، لكنها لم تكتمل بعد البيانات عن تلك الفترة. ويستند التحليل اللاحق إلى دراسة أجراها مركز (دراسات) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مملكة البحرين⁽³⁾، يعرض الشكل 10 بيانات الحالات والوفيات الجديدة اليومية لفايروس كورونا.

هذا الموضوع. فعلى سبيل المثال، في بداية عام 2020م، ارتفع عدد مرات استخدام محرك البحث (جوجل) للبحث عن كلمتي (النقد الفايروس cash virus) ضعفاً تقريباً مقارنة بعام 2019م، وبـ30 ضعفاً مقارنة بما جرى أثناء أوبئة سابقة كإنفلونزا الخنازير وإيبولا⁽¹⁾، وانعكست حالة الهلع أيضاً على عدد الاستفسارات التي تلقتها المصارف المركزية من الإعلاميين حول هذا الموضوع.

وكان أحد أسباب الخوف هو صدور توجيهات رسمية من بعض المصارف المركزية بعدم استخدام النقود. فعلى سبيل المثال، حثت المصارف المركزية الهندية والإندونيسية والجورجية شعوب دولها على استخدام الوسائل غير الملمسية لشراء البضائع والسلع، بينما قامت المصارف المركزية الصينية والكورية الجنوبية والكويتية بتعقيم النقود الورقية علناً. وعلى عكس ذلك، صدرت تصريحات عن بعض المصارف المركزية، منها البريطاني والألماني والكندي، بأن استخدام النقود الورقية والمعدنية ليس خطيراً. غير أن مثل هذه البيانات الأخيرة تأتي عكس التيار العام، وبالتالي ليس من المتوقع أن يكون لها أثر كبير.

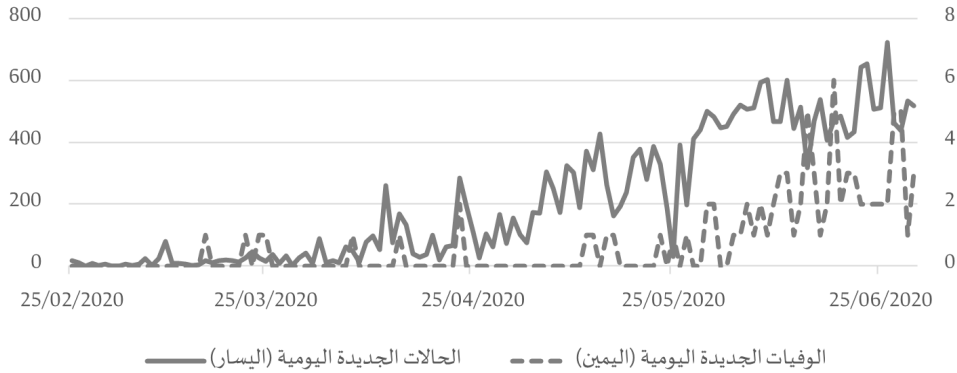
وتجدر الإشارة إلى أنه عادةً ما يزداد في الأزمات كالحروب والعواصف استخدام النقود الورقية والمعدنية، أولاً لأن ثقة الناس في المصارف تقل، إذ تسعى لاستخدام النقود لحفظ أصولها؛ وثانياً كإجراء احتياطي لضمان تمكّنها من التجارة في المستقبل إذا استمرت الأزمة. ولكن جائحة كورونا تخالف هذه القاعدة بسبب البُعد البيولوجي للأزمة. وثاني توقع هو الانتقال إلى التجارة الإلكترونية، التي

2 Brem, Alexander, Eric Viardot, and Petra A. Nylund. "Implications of the coronavirus (COVID-19) outbreak for innovation: Which technologies will improve our lives?" Technological forecasting and social change (2020): 120451.

3 Al-Ubaydli, O. and Al-Sebaie, F. "The impact of Covid-19 on financial transactions." Derasat-UNDP Paper. (2020).

1 Auer, Raphael, Giulio Cornelli, and Jon Frost. Covid-19, cash, and the future of payments. No. 3. Bank for International Settlements, 2020.

الشكل 10: الحالات والوفيات الجديدة اليومية لفايروس كورونا في مملكة البحرين،
فبراير - يونيو 2020م



ومقارنة بالمعدلات العالمية، كانت الحالات مرتفعة في مملكة البحرين (كنسبة من السكان)، ولكن يعود ذلك جزئياً إلى أن مملكة البحرين كانت تجري تحاليل حول فايروس كورونا بمعدل يفوق بكثير معظم دول العالم. بينما من ناحية معدل الوفيات، كانت مملكة البحرين أقل من المعدل العالمي بشكل ملحوظ، وذلك بسبب جودة البنية التحتية الصحية، والاستعدادات لدى القطاع الصحي في بداية عام 2020م قبل تسجيل أول حالة في المملكة. ويعرض الجدول 1 أبرز القرارات التي اتخذتها الحكومة للحد من انتشار الوباء، علماً بأن الحكومة لم تفرض حظراً كاملاً للتجول، ولكن في بعض الفترات كانت هناك قيود ملحوظة على طبيعة الأنشطة المسموح بممارستها.

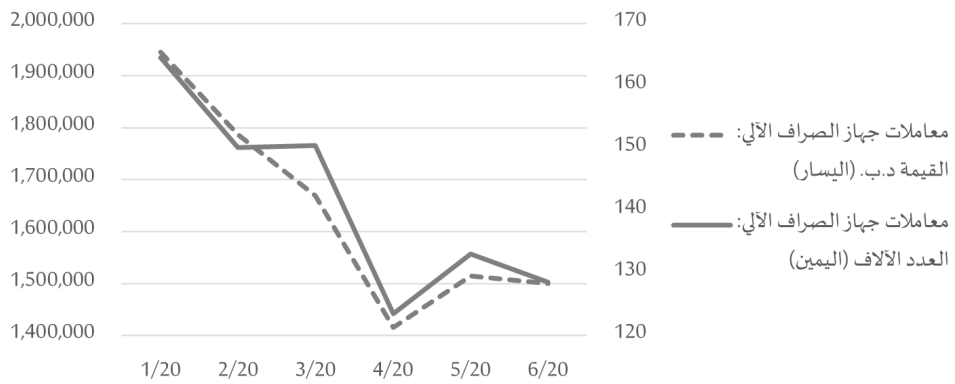
الجدول 1: أبرز قرارات الصحة العامة المتعلقة بجائحة كورونا في مملكة البحرين

التاريخ	القرار
2/25/2020	إغلاق المؤسسات التعليمية لمدة أسبوعين (ثم تم تجديد القرار دون نهاية محدد في 5/3/2020)
3/17/2020	منع المطاعم والمنشآت السياحية من خدمة العملاء إلا عن طريق خدمات الاستلام أو التوصيل
3/17/2020	إغلاق الأنشطة الترفيهية (سينمات، أندية رياضية، الخ.)
3/17/2020	منع التجمعات لأكثر من 20 شخصاً
3/22/2020	بدء نظام العمل عن بعد لموظفي القطاع العام
3/23/2020	منع صلاة الجماعة في المساجد
3/25/2020	فرض قيود على الدخول إلى مملكة البحرين
3/26/2020	منع التجمعات لأكثر من 5 أشخاص
3/26/2020	إغلاق المتاجر غير الضرورية لمدة أسبوعين
4/9/2020	فرض ارتداء الكمام خارج البيت
5/7/2020	رفع بعض القيود على الأنشطة التجارية

المصدر: وزارة الصحة بمملكة البحرين

وللنظر في وسائل الدفع التي استخدمها المستهلكون البحرينيون، تجدر الإشارة إلى انعدام البيانات حول مدى استخدام النقود الورقية والمعدنية، ولكن توجد مؤشرات غير مباشرة، كاستخدام جهاز الصراف الآلي. ويعرض الشكل 11 عدد وقيمة معاملات جهاز الصراف الآلي في مملكة البحرين في الفترة يناير - يونيو 2020م.

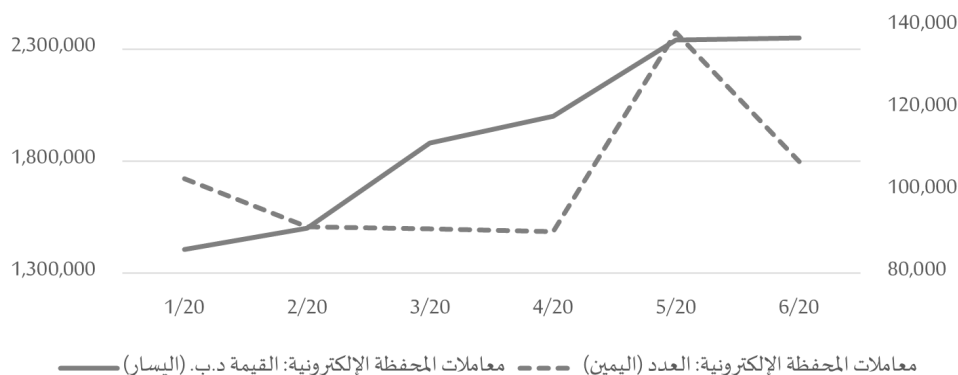
الشكل 11: عدد وقيمة معاملات جهاز الصراف الآلي في مملكة البحرين، يناير- يونيو 2020م



المصدر: مصرف البحرين المركزي

وتشير هذه البيانات إلى تراجع ملحوظ في استخدام أجهزة الصراف الآلي خلال فترة جائحة كورونا، إذ تراجع عدد المعاملات بنسبة 25% في الفترة من يناير إلى أبريل 2020م، كما تراجعت قيمة المعاملات بنسبة 27% في الفترة نفسها. ولكن قد يعكس ذلك تراجعاً عاماً في النشاط الاقتصادي بدلاً من الانتقال من استخدام النقود إلى الوسائل غير اللمسية، ففي الربع الثاني من عام 2020م وحسب الإحصائيات الرسمية لدى الحكومة، انكمش الاقتصاد بنسبة 8.9%، كما انكمشت جميع اقتصادات العالم بنسب مماثلة في تلك الفترة. وللتأكد من هذه النقطة، يعرض الشكل 12 عدد وقيمة معاملات المحفظة الإلكترونية في مملكة البحرين للنصف الأول من عام 2020م. وتمثل معاملات المحفظة الإلكترونية مختلف تطبيقات الدفع الإلكتروني على الهاتف المحمول، مثل (بنيفت باي BenefitPay) و(بي واليت B-Wallet)، وجميع هذه الوسائل غير لمسية.

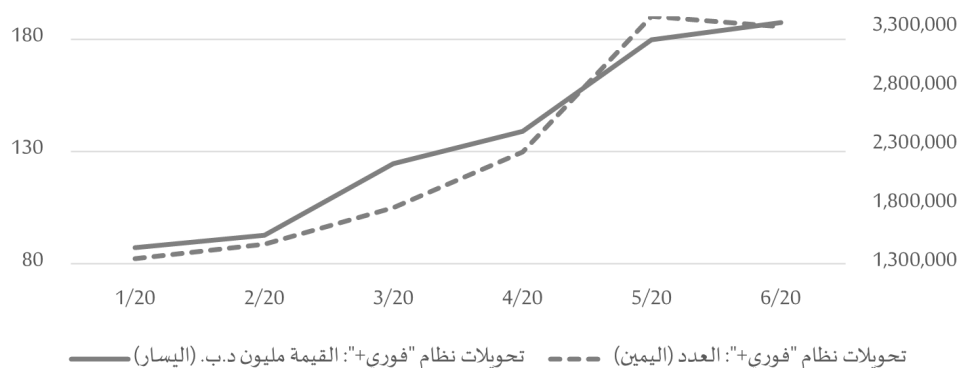
الشكل 12: عدد وقيمة معاملات المحفظة الإلكترونية في مملكة البحرين، يناير – يونيو 2020م



المصدر: مصرف البحرين المركزي

وفي الفترة من فبراير إلى مايو 2020م، زاد استخدام هذه الوسائل بنسبة 52% عدداً و56% قيمة، على الرغم من الانكماش الذي حصل في الاقتصاد البحريني. وبالتالي يشكل ذلك دليلاً واضحاً على أن المستهلكين البحرينيين قللوا استخدامهم للنقد، ليس فقط بسبب التراجع العام في النشاط الاقتصادي، بل بسبب شعورهم بالقلق حول المخاطر الصحية المتعلقة بالنقد، حتى وإن كانت هذه المخاوف غير مبنية على أسس علمية.

الشكل 13: عدد وقيمة تحويلات نظام "فوري+" في مملكة البحرين، يناير – يونيو 2020م



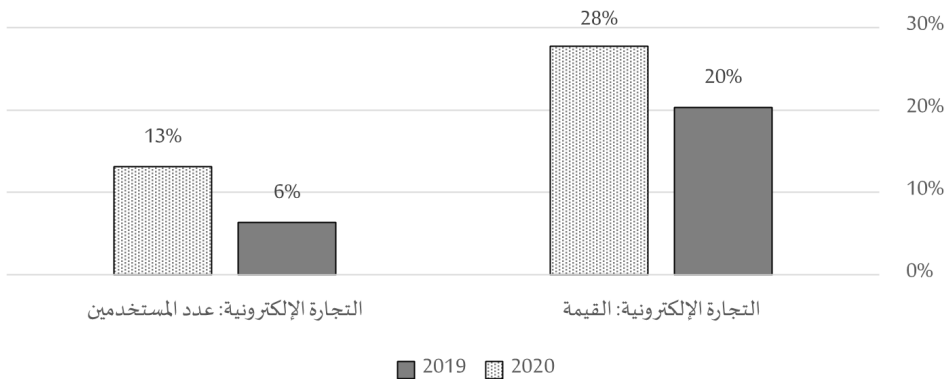
المصدر: مصرف البحرين المركزي

وكدليل إضافي على هذا الموضوع، يعرض الشكل 13 عدد وقيمة تحويلات نظام "فوري+" في مملكة البحرين في النصف الأول من عام 2020م. ونظام "فوري+" هو نظام تحويلات مالية سريعة (فورية فعلاً) – وهذا سبب التسمية)، للمبالغ التي لا تتجاوز 1,000 د.ب. (حوالي \$2,650). ويمكن تنفيذ هذه التحويلات عبر الحاسوب العادي أو كعمالة ورقية في فرع للمصرف، لكنها قابلة للتنفيذ أيضاً عبر تطبيقات المصارف والمُحافظ الإلكترونية على الهواتف المحمولة. ومن أهم الاستخدامات لهذه الوسيلة دفع الفواتير وإيجار السكن. ومرة أخرى، تشير البيانات إلى ارتفاع كبير في هذا النمط، على الرغم من الانكماش العام في النشاط الاقتصادي. ففي الفترة من يناير إلى يونيو 2020م، ارتفعت هذه التحويلات بنسبة 147% عدداً و115% قيمة.

وبالإضافة إلى استخدام الهاتف المحمول للمعاملات المالية، يمكن أيضاً استخدام بطاقات الخصم والائتمان التي تحمل تكنولوجيا الدفع غير اللمسي المذكورة سلفاً. وبحلول نهاية عام 2020م في مملكة البحرين، لم تصدر بعد بيانات معتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي حول استخدام هذه الوسيلة، ولكن من المتوقع أن تصدر هذه البيانات خلال العام الحالي 2021م.

وفيما يخص التجارة الإلكترونية في مملكة البحرين، فإن كمية البيانات المتوفرة بشأنها محدودة مقارنة ببيانات استخدام المحافظ الإلكترونية، ولكن توجد بعض التقديرات. ويعرض الشكل 14 الزيادة السنوية في قيمة التجارة الإلكترونية في مملكة البحرين وفي عدد المستخدمين للعامين 2019 و2020م. وتشير هذه البيانات إلى وجود تسارع كبير في نمو التجارة الإلكترونية في عام 2020م، من ناحية القيمة وعدد المستخدمين، مقارنة بالنمو الذي حصل في عام 2019م، وهذا دليل على دور جائحة كورونا في تطوّر التجارة الإلكترونية، فقد بلغت قيمة هذا القطاع 367 مليون دولار في عام 2020م، كما بلغ عدد المستخدمين في مملكة البحرين 950 ألف نسمة، وهو ما يمثل أكثر من نصف عدد السكان.

الشكل 14: الارتفاع السنوي في قيمة التجارة الإلكترونية وعدد المستخدمين في مملكة البحرين، 2020-2019م

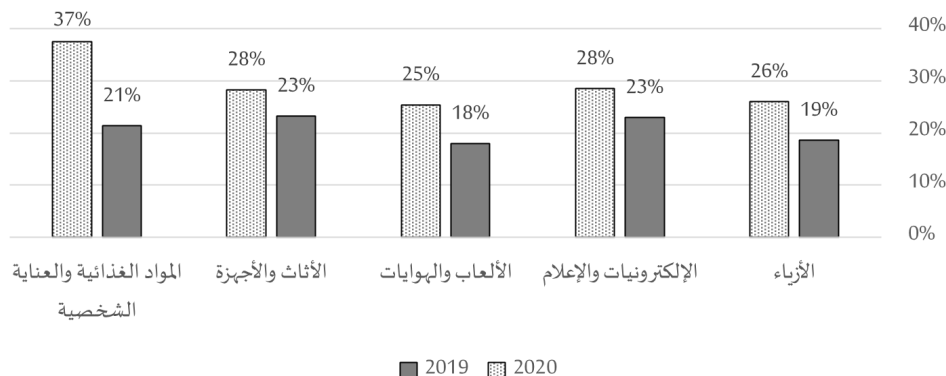


المصدر: Statista eCommerce Bahrain

وللتعمق في معرفة طبيعة الإنفاق في قطاع التجارة الإلكترونية، يعرض الشكل 15 الزيادة السنوية في التجارة الإلكترونية في مملكة البحرين حسب القطاع الفرعي للعامين 2019 و2020م. وشهدت جميع القطاعات

الفرعية زيادة في سرعة النمو، ولكن أكبر قفزة كانت في قطاع المواد الغذائية والعناية الشخصية، اللذين يشملان أغلب مشتريات المستهلك من البقالة، كما تمثل أكبر فئة إنفاق بعد إيجار السكن.

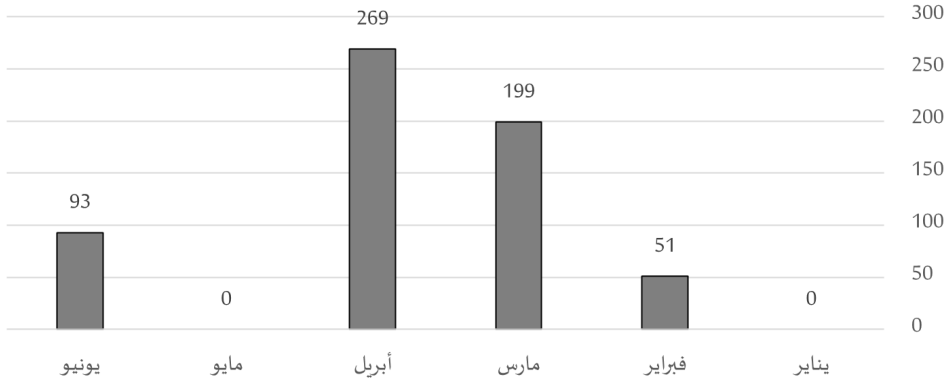
الشكل 15: الزيادة السنوية في التجارة الإلكترونية في مملكة البحرين حسب القطاع، 2019-2020م



المصدر: Statista eCommerce Bahrain

ونظراً لأهمية المواد الغذائية من ناحية المساهمة في الباقية الاستهلاكية للأسرة، وأيضاً من ناحية عدد المعاملات المالية الأسبوعية للأسرة، فإن النمو الكبير في التجارة الإلكترونية في هذا القطاع الفرعي والذي بلغت نسبته (37%) يدل على وجود تغيير جذري في عادات المستهلك البحريني خلال فترة جائحة كورونا. ولابد أن المخاوف الصحية المتعلقة بالتسوق والدفع بالطرق التقليدية لعبت دوراً مهماً في ذلك. ختاماً، يعرض الشكل 16 عدد مرات البحث عن كلمتي "money coronavirus" عبر محرك البحث (جوجل Google) في مملكة البحرين حسب الشهر للنصف الأول من عام 2020م. وتشكل هذه البيانات دليلاً على تفكير ومخاوف المستهلكين في مملكة البحرين.

الشكل 16: عدد مرات استخدام محرك البحث (جوجل) للبحث عن كلمتي "moneycoronavirus" في مملكة البحرين في الفترة يناير – يونيو 2020م



المصدر: Google Trends

وفي شهر يناير لم يبحث أي شخص في البحرين عن هذا الموضوع، بينما ارتفع العدد إلى 51 في شهر فبراير مع تسجيل أول حالة إصابة، ثم زاد العدد إلى 199 في مارس، و269 في أبريل، قبل تراجعته إلى 0 في مايو. وتدل هذه البيانات على وعي المستهلكين البحرينيين باحتمال انتقال الفيروس عبر النقود الورقية والمعدنية. والخلاصة، أن جائحة كورونا في مملكة البحرين تسببت في زيادة الإقبال على الوسائل غير اللمسية لإجراء المعاملات المالية، ومنها التجارة الإلكترونية، وذلك لتخوف المستهلكين من قدرة الفيروس على التواجد والعيش على النقود الورقية والمعدنية، فضلاً عن الرغبة في التسوق دون تقارب جسدي ولاسيما في فترات التزام بعض فئات المتاجر بالإغلاق مراعاة للصحة العامة. وهناك توجهات مماثلة في جميع دول العالم. وفي الختام تتناول الورقة التوجهات المستقبلية المتوقعة بناءً على ما كان يحدث عالمياً قبل الجائحة، وبناءً على ما حدث أثناءها.

الختام: الخلاصة والتوجهات المستقبلية

كانت المعاملات المالية قبل القرن العشرين قليلة التأثير بالابتكارات التكنولوجية، إذ كانت وسائل الدفع تتطور ببطء شديد، ولكن خلال الخمسين سنة التي بدأت اعتباراً من عام 1970م، تم تطوير خمس تقنيات جديدة كان لها تأثير عميق على المعاملات المالية، وهي: الحاسوب، والإنترنت، والهاتف المحمول، والاتصال قريب المدى، وسلسلة الكتل. ووُلدت هذه التطورات ثماني ظواهر في القطاع المصرفي، هي:

1. رقمنة السجلات المصرفية.
2. رقمنة المعاملات المالية.
3. توفير الخدمات المصرفية الإلكترونية.
4. التراجع في استخدام النقود والارتفاع في استخدام بطاقات الخصم والائتمان.
5. زيادة استخدام الهواتف المحمولة لإنجاز المعاملات المالية.
6. زيادة الاعتماد على التجارة الإلكترونية في شراء البضائع والسلع.
7. زيادة استخدام الوسائل غير اللامسية لإجراء المعاملات المالية.
8. زيادة استخدام العملات المشفرة.

وفي الوقت الراهن (مطلع عام 2021م)، لم تصل أيٌّ من هذه التطورات إلى نهاية مسيرتها، إذ إنها آخذة في الاستمرار، باستثناء رقمنة السجلات المصرفية، والتي أصبحت مطلقة. وبالإضافة إلى ذلك، عززت جائحة الكورونا من سرعة بعض هذه التوجهات العامة ولاسيما رقمنة التجارة، والانتقال إلى الوسائل غير اللامسية، والتراجع في استخدام النقود الورقية والمعدنية.

وتجدر الإشارة إلى أن كبار السن الذين لا يُتقنون استخدام التقنيات الحديثة، وأصحاب الدُّخُل

المحدود الذين ليست لديهم حسابات مصرفية أو اتصال سريع بالإنترنت، لم يشاركوا في بعض هذه التوجهات لأسباب خارجة عن إرادتهم، لذا فإنه على الرغم من أن التكنولوجيات الجديدة تخدم البشرية بشكل عام، إلا أنه ينبغي على الحكومات من باب العدالة الاجتماعية ضمان عدم تهميش هذه الفئات اقتصادياً. ولكن هذه اعتبارات آنية إلى حد ما، ولن يكون لها أثر على المدى الطويل، لأن هذه التقنيات باتت مألوفة عند جميع من هم في مرحلة الشباب، كما أن أسعارها في حالة تراجع مستمر، وبالتالي ستصل إلى جميع مرتبات السلم الاقتصادي في السنوات المقبلة.

على أنه خلال آخر 10 سنوات مضت، نشأت بذور حركة مضادة لحركة رقمنة المعاملات المالية، تشمل فئتين: المجرمون الذين يؤذون إجراء معاملات مالية غير شرعية دون التعرض لرقابة حكومية؛ والناس العاديون الذي يخشون من تحكُّم الحكومات والشركات في بياناتهم الخاصة، نظراً لاهتمامهم المبدئي بالخصوصية. ولعبت الفئة الثانية هذه دوراً محورياً في تأسيس وانتشار استخدام العملات المشفرة بشكل شرعي وببساطة، بينما تستغل الفئة الأولى هذه التكنولوجيا لتنفيذ أجندتها غير المشروعة المضرة اجتماعياً.

لذلك تجد الحكومات نفسها أمام معضلة: فهي من جهة تؤمن بحق المواطن في خصوصية بياناته المالية، لكنها من جهة أخرى ترفض تمكين المجرمين والإرهابيين وغيرهم من انتهاك حقوق المجتمع. لذا لم يُجمع بعدُ خبراء الصيرفة والشؤون المالية على أفضل السبل لإدارة المعاملات الرقمية والعملات المشفرة، وسيشكل الصراع الفكري حول هذا الموضوع محوراً مهماً في الساحة العامة خلال السنوات المقبلة.

Employing technology in modern financial transactions: general principles, and a case study on the Kingdom of Bahrain during the Corona virus crisis

Dr. Omar Al-Ubaydli⁽¹⁾

English Abstract

This study aims to analyze one of the most prominent areas of technology employment in peaceful areas, namely financial transactions, by studying the nature of general trends in technology and financial transactions in many countries in the world and how they have developed throughout history up to the present time in areas related to financial transactions, while providing reasons for explaining that transformation and its results, in addition to focusing on the experience of the Kingdom of Bahrain as a case study on how technology can be used in financial transactions during crises such as the corona pandemic.

The study concluded with three main findings:

First: Despite the tremendous opportunities provided by technology in terms of digitizing financial transactions, which the study explained in detail, at the same time it is not without risks, not the least of which is the potential for terrorist groups to employ the

same technology for illegal practices, in addition to the fact that bank data remains vulnerable to a large degree of risk, as it can be easily penetrated by these terrorist groups, despite the precautionary measures taken by many countries.

Second: At a time when all countries of the world, including the Arab Gulf states, are witnessing an accelerated shift towards digitizing all aspects of life, including financial transactions, there may be a need for more legislation that regulates these transactions to achieve a balance between preserving the privacy of citizens' data while at the same time preserving the national security of countries, which has become greatly threatened by the modern technological revolution. In addition, it is necessary to provide the opportunity for citizens of all age groups to use this technology.

Third: Despite the increase in the frequency of electronic financial transactions in the Kingdom of Bahrain during the Corona pandemic, this crisis did not start this change. Rather, the crisis revealed the importance of establishing a distinct electronic structure not only as a requirement for implementing sustainable development plans, but for employing it during similar crises.

1 Director of studies and research department in Derasat

2- تأثير التكنولوجيا على الحروب الحديثة: طائرات الدرونز نموذجاً

د. حسنين توفيق إبراهيم⁽¹⁾

ملخص الدراسة

متسارعة، بالنظر إلى إمكانية توظيفها في الصراعات دون تحديد المسؤولية عن ذلك، بل إنها ستكون أحد مجالات التنافس العسكري بين الدول الكبرى خلال العقود القليلة القادمة.

ثالثاً: مع أهمية تلك الطائرات لكونها نتيجة للتطور التكنولوجي وانعكاس ذلك على المجال العسكري، فإن كافة دول العالم سوف تكون مدعوة لإعادة النظر في عقيدتها العسكرية، وإيلاء ما يعرف بـ"الحروب اللا متماثلة" أهمية بالغة، لأنها تعدّ حروب المستقبل التي تتطلب أفراداً أقل وتكنولوجيا حديثة.

مقدمة

يشير تاريخ الحروب بوضوح إلى أن التغيّر الذي حدث في طبيعتها وأشكالها - سواءً من حيث حسابات وموازين القوة، أو نوعيات الأسلحة المستخدمة، أو أساليب القتال - قد اقترن في جانب مهم منه بالتغيّر في التكنولوجيا بصفة عامة، والتكنولوجيا العسكرية على نحو خاص. ومن هنا، فإن أيّ سباق للتسلّح - سواءً على مستوى النظام الدولي أو النظم الإقليمية، وبغض النظر عن سياقه التاريخي - هو في جوهره سباق لتوظيف أحدث التكنولوجيات المتاحة في إنتاج وتطوير أسلحة حديثة تعزّز من القدرات العسكرية للدولة من

تهدف هذه الدراسة لتحليل توظيف التكنولوجيا الحديثة في المجال العسكري، ودلالات ذلك على مسار الصراعات الإقليمية الراهنة، وخاصةً أنها كانت مجالاً لاستخدام تلك التكنولوجيا من خلال الطائرات المسيّرة بدون طيار، والتي لم تعد تحدياً أمنياً هائلاً للأمن القومي للدول فحسب، بل أضحت أحد مكونات قوة الدول العسكرية، في ظل تسارع تطوير أجيال إنتاج هذا النوع من الطائرات، وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية، وهي:

أولاً: في الوقت الذي يزداد فيه استخدام الطائرات المسيّرة بدون طيار في الصراعات الراهنة - سواءً من جانب الدول أو الجماعات دون الدول - توجد صعوبة في تحديد المسؤولية عن الخسائر والأضرار التي تسببها تلك الطائرات، وخاصةً تجاه الضحايا المدنيين والمنشآت الحيوية؛ الأمر الذي يستلزم من المجتمع الدولي ضرورة إيلاء ذلك الأمر أهمية بالغة، من خلال إقرار تشريعات تُجرّم استخدام هذا النوع من الطائرات.

ثانياً: تؤكد كافة المؤشرات أن إنتاج هذا النوع من الطائرات سوف يزداد مستقبلاً وبوتيرة

1 أستاذ العلوم السياسية بجامعة زايد والقاهرة

الصناعية، التي باتت تمتلكها بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين والهند. لكن بالإضافة إلى كل هذه الأسلحة والمنظومات العسكرية الحديثة، فقد برز بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة دور الطائرات المسيّرة (بدون طيار)، والمعروفة بـ(الدرونز Unmanned Aerial Vehicles – UAVs/Drones)، حيث باتت تمثل مكوناً مهماً ضمن منظومات التسليح لعشرات الدول، وخاصةً في ظل تعدّد مزاياها وتنوّع استخداماتها العسكرية⁽²⁾.

ولا يقتصر استخدام طائرات الدرونز في الأغراض العسكرية على الدول فحسب، حيث استخدمها – ويستخدمها – فاعلون مسلحون من غير الدول، مثل التنظيمات الجهادية والإرهابية، والمليشيات المسلحة، وعصابات الجريمة المنظّمة. ويمثل هذا الأمر أحد أبرز التحديات التي تواجه الدول في الوقت الراهن، حيث إن مثل هذه الطائرات منخفضة التكلفة ومتعدّدة الاستخدامات العسكرية باتت تمثل وسيلة سهلة، يمكن أن تستخدمها تنظيمات جهادية وإرهابية أو عصابات جريمة منظّمة لإلحاق الضرر بأهداف ومصالح حيوية للدول⁽³⁾.

ناحية، وتؤدي إلى زيادة حصتها من التجارة الدولية للأسلحة من ناحية أخرى. ولا تقتصر تأثيرات التحوّلات التكنولوجية – وخاصةً العسكرية منها – على أشكال الحروب فحسب، بل أثرت وتؤثر كذلك في العوامل والمتغيّرات السياسية والاقتصادية والقانونية والأخلاقية المحيطة بالحروب. ومن ذلك على سبيل المثال، تأثيراتها على هيكل توزيع القوة في النظام الدولي، وطبيعة العلاقات الدولية، وقضايا السلام والأمن والرّدع، ومصادر الخطر والتهديد. ومن هذا المنطلق، فإن تصنيف الحروب زمنياً إلى خمسة أجيال – حسب بعض الدراسات المتخصصة – يعتمد في جانب مهم منه على رصد التحوّلات التكنولوجية وتطور استخداماتها في المجالات العسكرية⁽¹⁾.

وفي ظل الطفرة التكنولوجية الهائلة التي يشهدها العالم في الوقت الراهن، تتمثل أبرز الأسلحة والمنظومات العسكرية التي تعكس هذه الطفرة في المقاتلة الأمريكية (إف 35)، والتي تمثل الجيل الخامس من الطائرات المقاتلة، ونظام الدفاع الجوي الروسي (إس 400)، وأنظمة الصواريخ الفُرط صوتية (Hypersonic)، التي تفوق سرعتها سرعة الصوت بأكثر من خمسة أضعاف، مثل "صاروخ أفانغارد" الذي تنتجه روسيا، فضلاً عن أسلحة الليزر المتقدمة، والأسلحة المضادة للأقمار

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. شادي عبدالوهاب منصور. 2019. حروب الجيل الخامس: أساليب "التفجير من الداخل" على الساحة الدولية. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

Qureshi, Waseem Ahmad. 2019. "Fourth- and Fifth-Generation Warfare: Technology and Perceptions." San Diego International Law Journal 187 – 215; Patel, Asmaa. 2019. "Fifth Generation Warfare and the Definitions of Peace." The Journal of Intelligence, Conflict, and Warfare 1 - 12.

3 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Rossiter, Ash. 2018. "Drone Usage by Militant Groups: Exploring Variation in Adoption." Defense & Security Analysis 113 - 126.

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. شادي عبدالوهاب منصور. 2019. حروب الجيل الخامس: أساليب "التفجير من الداخل" على الساحة الدولية. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

Qureshi, Waseem Ahmad. 2019. "Fourth- and Fifth-Generation Warfare: Technology and Perceptions." San Diego International Law Journal 187 – 215; Patel, Asmaa. 2019. "Fifth Generation Warfare and the Definitions of Peace." The Journal of Intelligence, Conflict, and Warfare 1 - 12.

أدى إلى ظهور نماذج وأجيال عديدة من هذه الطائرات، مختلفة من حيث الحجم والشكل والمهام والإمكانيات التقنية. كما أن إنتاج وتطوير أسلحة مضادة لهذه الطائرات بات ضمن أولويات التصنيع العسكري في العديد من دول العالم، لاسيما وأن الأسلحة والأنظمة التقليدية المضادة للطائرات ليست فعالة دوماً في التصدي لطائرات الدرونز صغيرة الحجم. وحتى عندما تكون بعض هذه الأنظمة فعالة بهذا الخصوص، إلا أن تكلفة استخدامها لإسقاط طائرات درونز تُعد مرتفعة للغاية بالمعايير الاقتصادية، ولذلك فهي لا تمثل حلاً دائماً لمواجهة التهديد الذي باتت تمثله هذه الطائرات. وعلى سبيل المثال، قد يصل ثمن صاروخ "باتريوت" الذي يتم إطلاقه لإسقاط طائرة درونز صغيرة إلى ثلاثة ملايين دولار، فيما لا تتجاوز أسعار أنواع عديدة من طائرات الدرونز عدة آلاف أو عشرات الآلاف من الدولارات حسب نوع الطائرة وإمكانياتها⁽²⁾.

وفي ضوء ما سبق، فإن الهدف من هذه الدراسة هو رصد وتحليل واستشراف بعض انعكاسات التكنولوجيا على الحروب الحديثة، وذلك انطلاقاً من دراسة حالة طائرات الدرونز، باعتبارها باتت تمثل مكوناً مهماً في المنظومات التسلحية للكثير من الدول في الوقت الراهن. وفي هذا الإطار، سوف تسلط الدراسة الضوء على مظاهر الطفرة في تصنيع طائرات الدرونز، وتنوع استخداماتها

وجاءت بعض الأحداث والتطورات خلال عامي 2019 و2020م لتؤكد طبيعة المهام العسكرية المؤثرة التي يمكن أن تؤديها طائرات "الدرونز" حالياً وفي المستقبل. ففي سبتمبر عام 2019م، تم استهداف منشأتي (بقيق وخريص) النفطيتين التابعتين لشركة أرامكو السعودية. وتُعد المنشأة الأولى أكبر معمل لتكرير النفط في العالم. وقد اتهمت كلٌّ من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهما من الدول والمنظمات الدولية إيران بالوقوف وراء هذه الهجمات. فطبقاً للمتحدث باسم وزارة الدفاع السعودية، تم تنفيذها بواسطة 7 صواريخ كروز (يا علي) و18 طائرة مسيرة من طراز (دلتا-وينغ) جاءت من الشمال وليس من الجنوب حيث اليمن، وأن إيران تمتلك هذه النوعية من الأسلحة⁽¹⁾. كما صعد الحوثيون من هجماتهم بالطائرات المسيّرة المفخّخة تجاه المملكة العربية السعودية خلال العامين المذكورين. ورغم تمكّن الدفاعات الجوية السعودية من إسقاط الكثير من هذه الطائرات قبل وصولها إلى أهدافها، إلا أن استخدامها بهذه الكثافة هو أمر له دلالاته بالنسبة للحروب الحديثة.

وقد شهدت السنوات الأخيرة سباقاً محموماً بين العديد من الدول لتطوير طائرات الدرونز والتكنولوجيات الخاصة بها، وهو الأمر الذي

1 لمزيد من التفاصيل، انظر: =

2019. "السعودية تعرض أدلة قاطعة على تورط إيران في هجوم أرامكو". جريدة (الوطن). 18 سبتمبر 2020. تاريخ الوصول 28 نوفمبر، 2020. <https://alwatannews.net/article/846260>. 2019. "تركي المالكي: إيران تقف وراء هجمات أرامكو". جريدة (البيان). 18 سبتمبر 2020. تاريخ الوصول 7 أكتوبر، 2020. <https://www.albayan.ae/one-world/abs/2019-09-18-1.3652153>.

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Michel Holland. 2018. "Counter-Drone Capabilities in the Middle East and Beyond: A Primer." The Washington Institute . December 3. Accessed October 12, 2020. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/counter-drone-capabilities-in-the-middle-east-and-beyond-a-primer>.

وبناءً على ما سبق، سوف تتضمن الدراسة النقاط التالية:

أولاً: طائرات الدرونز.. طفرة التصنيع وسرعة الانتشار عالمياً.

ثانياً: الاستخدامات العسكرية لطائرات الدرونز.. أمثلة ونماذج من منطقة الشرق الأوسط.

ثالثاً: طائرات الدرونز والعقائد العسكرية للجيش.. إعادة النظر في بعض الثوابت والمعادلات التقليدية.

رابعاً: طائرات الدرونز وحروب المستقبل.. نحو أشكال جديدة من الحروب.

وتعرض الدراسة لكل من النقاط السابقة بشيء من التفصيل.

أولاً: طائرات الدرونز.. طفرة التصنيع وسرعة الانتشار عالمياً

هناك العديد من الكتب والدراسات السابقة التي تناولت التطور التاريخي لصناعة طائرات الدرونز، وانتشار هذه الطائرات، وذلك عبر محطات تاريخية مختلفة، عاد بها البعض إلى بدايات القرن العشرين⁽¹⁾. والمهم في هذا السياق هو التأكيد على أن المراحل المفصلية في تطور صناعة طائرات الدرونز واستخداماتها العسكرية

في الأغراض العسكرية – سواءً من قبل الدول أو الفاعلين المسلحين من غير الدول، وخاصةً في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن تحليل وتقييم انعكاسات التوسع في استخدام هذه الطائرات، وسرعة انتشارها عالمياً على العقائد العسكرية للجيش من ناحية، وعلى شكل حروب المستقبل من ناحية أخرى.

وتنطلق الدراسة في مقاربتها للموضوع من مقولتين أساسيتين. الأولى: إن التنافس بين العديد من دول العالم في مجال تطوير طائرات الدرونز وتطوير الأسلحة المضادة لها سوف يستمر بوتيرة متسارعة خلال المستقبل، وأن ذلك سوف يكون من بين العوامل المهمة ذات التأثير، ليس فقط على عقائد الجيوش وشكل الحروب وأساليبها، بل أيضاً على خرائط مصادر الخطر والتهديد، وموازين القوة بين الدول، ومن ثم هيكل النظام الدولي، وطبيعة العلاقات الدولية.

والثانية: إن محاولات الكثير من الفاعلين المسلحين من غير الدول لتصنيع طائرات درونز أو على الأقل الحصول عليها بأشكال مختلفة سوف تستمر، وهو ما يعزز من قدرتها على تحدي الدول وتهديد أمنها بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، وخاصةً في منطقة الشرق الأوسط. ويصبح التساؤل الجوهرى هنا هو: كيف يمكن منع هؤلاء الفاعلين من الحصول على هذه النوعية من الأسلحة، أو على الأقل تحجيم قدراتهم على القيام بذلك؟

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

الدكتور المهندس حسين الساعدي والدكتور المهندس وائل الوائلي. 2014. الطائرات المسيّرة وتطبيقاتها العسكرية. بغداد: بدون دار نشر.

=Benjamin, Medea. 2013. Drone Warfare: Killing by Remote Control. New York: Verso.

وإيران ونيجيريا، وتركيا وأذربيجان وغيرها⁽²⁾. عدا عن استخدام هذه الطائرات من قبل كثير من الفاعلين المسلحين من غير الدول، مثل حزب الله في لبنان، وتنظيم "داعش" العابر لحدود الدول، والحوثيين في اليمن، على نحو ما سيأتي ذكره.

وعلى الرغم من تعدد أنظمة طائرات الدرونز وتنوعها، فإنه من حيث القيادة يتم التمييز بين نوعين من هذه الطائرات. يضم النوع الأول الطائرات التي يتم التحكم فيها عن بُعد من خلال مراكز التحكم الأرضية مثل طائرة (MQ-9 Reaper الأمريكية، فيما يضم النوع الثاني الطائرات ذاتية التحكم، ولا يتم التحكم فيها عن بُعد، بل تستخدم بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات واتخاذ القرارات مثل طائرة (إكس 45) التي تنتجها شركة بوينغ⁽³⁾. وفي جميع الحالات تتعدد الاستخدامات العسكرية لهذه الطائرات على نحو ما سيأتي بيانه.

وهناك عدة دول تحتل الصدارة في مجال صناعة طائرات الدرونز وتطوير التكنولوجيات الخاصة بها في الوقت الراهن. وتأتي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والصين في مقدمة هذه الدول. فالولايات المتحدة الأمريكية لها السبق في صناعة طائرات الدرونز وتطوير استخداماتها العسكرية، وخاصةً منذ مطلع الألفية الثالثة. واقرن ذلك بتخصيص ميزانيات كبيرة للبحث والتطوير

في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد اقترنت بالحروب والمواجهات المسلحة. ومن ذلك على سبيل المثال: حرب فيتنام، والحروب المرتبطة بالصراع العربي - الإسرائيلي، وحرب تحرير دولة الكويت عام 1991م. بعد ذلك تم التوسع في استخدام هذه الطائرات في حرب أفغانستان عام 2001م، والحرب على العراق في عام 2003م. ومنذ بدايات الألفية الثالثة، حدثت طفرة هائلة في صناعة هذه الطائرات، وتنوعت استخداماتها المدنية والعسكرية، لدرجة أنها أصبحت تمثل مكوناً مهماً ضمن المنظومات التسليحية للعديد من الدول، على نحو ما سبق ذكره. ولذلك راح البعض يتحدث عن "عصر الدرونز"، في إشارة إلى القفزة الهائلة في صناعة هذه الطائرات، وسرعة انتشارها على الصعيد العالمي⁽¹⁾.

وطبقاً لبيانات نُشرت في أوائل عام 2019م، فإن هناك 150 نظاماً على الأقل لطائرات الدرونز العسكرية، يتم استخدامها من قبل العشرات من الدول على مستوى العالم. ومن المتوقع زيادة عدد هذه الأنظمة مع استمرار عمليات البحث والتطوير في تكنولوجيات طائرات الدرونز المنخرطة فيها دول عديدة على مستوى العالم. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من استخدم الدرونز في مهام قتالية عام 2001م، فإن هذه الطائرات باتت ضمن المنظومة العسكرية لجيوش دول أخرى كثيرة، وأن بعض هذه الدول قد استخدمها بالفعل في عمليات عسكرية، ومن ذلك على سبيل المثال: إسرائيل وبريطانيا وباكستان، والعراق

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Walker, Jon. 2019. Unmanned Aerial Vehicles (UAVs) – Comparing the USA, Israel, and China. February 3. Accessed October 11, 2020. <https://emerj.com/ai-sector-overviews/unmanned-aerial-vehicles-uavs/>; Joshi, Shashank and Aaron Stein. 2013. "Emerging Drone Nations." Survival pp. 53–78.

3 لمزيد من التفاصيل، انظر:

أحمد عبد الحكيم. 2019. "حروب الدرونز".. هل تغير الطائرات المسيرة التوازنات العسكرية في الشرق الأوسط؟ " إندبندت عربية. 20 سبتمبر 2020. تاريخ الوصول 17 أكتوبر، 2020. <http://www.independentarabia.com/node/57656>.

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Boyle, Michael J. 2020. The Drone Age: How Drone Technology Will Change War and Peace. Oxford: Oxford University Press; Jackman, Anna. 2019. "Consumer Drone Evolutions: Trends, Spaces, Temporalities, Threats." Defense & Security Analysis 362-383.

الأخيرة كثال منافس قوي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في مجال تصنيع طائرات الدرونز وتصديرها، واقترن ذلك بالطفرة الهائلة التي حققتها الصين في مجال تطوير التكنولوجيا الخاصة بهذه الطائرات، حيث توجد حوالي 1000 شركة صينية تعمل في هذا المجال. كما دأبت الصين على تخفيف القيود على الصادرات إلى أقصى حد ممكن، مما مكّنها من سد الفجوة الناجمة عن القيود الأمريكية على صادرات الدرونز⁽³⁾. وتُعد طائرة (Caihong) بأجيالها المتعاقبة من أبرز الطائرات المسيّرة التي تنتجها الصين. ويشار في هذا المقام إلى طائرة (Caihong 5) القتالية الأكثر تطوراً، لاسيما وأنها تُعتبر منافسة قوية لطائرة (MQ-9 Reaper) الأمريكية، وطائرة (Heron TP) الإسرائيلية من حيث الإمكانيات. وتتجه معظم صادرات الصين من الدرونز إلى بلدان شرق أوسطية وأفريقية وآسيوية، علماً بأن الأسعار المنخفضة نسبياً للطائرات الصينية تعزز من قدرتها التنافسية⁽⁴⁾. وبالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية

والتصنيع في هذا المجال. وعليه، فقد تم تصنيع وتطوير أنواع مختلفة وأجيال متعددة من هذه الطائرات، من أبرزها الطائرة (MQ-9 Reaper) الأكثر تطوراً، والتي تُعد الطائرة المسيّرة الهجومية الرئيسية المستخدمة في الجيش الأمريكي. كما قام سلاح الجو الأمريكي في منتصف عام 2014م بتدريب عدد من طياري طائرات الدرونز يفوق عدد طياري الطائرات المقاتلة والقاذفة معاً، وهذا مؤشر واضح على مستقبل هذه الطائرات في بنية المنظومة التسليحية للولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾. أما بالنسبة لإسرائيل، فقد انخرطت في هذا المجال بشكل مبكر، حيث طورت أجيالاً من طائرات الدرونز من أبرزها سلسلة طائرات (Her-on). ويستخدم الجيش الإسرائيلي أنواعاً من هذه الطائرات في عملياته، كما يتم تصدير العديد منها إلى دول أخرى. لذلك برزت إسرائيل خلال الفترة بين عامي 1985 و2014م كأكبر مُصدّر لطائرات الدرونز على مستوى العالم، بما نسبته حوالي 61% من إجمالي صادرات هذه الطائرات، ومما ساعدها على ذلك هو الطفرة الكبيرة التي حققتها في التصنيع من ناحية، والقيود الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تصدير بعض أنواع طائرات الدرونز من ناحية أخرى⁽²⁾. وبخصوص الصين، فقد برزت خلال السنوات

3 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Horowitz, Michael C., Joshua A. Schwartz, and Matthew Fuhrmann. 2020. "China Has Made Drone Warfare Global: The United States Must Join the Market or Be Left Behind." Foreign Affairs. November 20. Accessed November 21, 2020. <https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2020-11-20/china-has-made-drone-warfare-global>.

4 لمزيد من التفاصيل، انظر:

China Power Team. 2018. "Is China at the Forefront of Drone Technology?" ChinaPower. May 29. Accessed October 11, 2020. <https://chinapower.csis.org/china-drones-unmanned-technology/>; Weinberger, Sharon. 2018. "China Has Already Won the Drone Wars." Foreign Policy. May 10. Accessed October 12, 2020. <https://foreignpolicy.com/2018/05/10/china-trump-middle-east-drone-wars/>; Reimann, Jakob. 2019. "China is Flooding the Middle East With Cheap Drones." Foreign Policy in Focus. February 18. Accessed October 11, 2020. <https://fpif.org/china-is-flooding-the-middle-east-with-cheap-drones/>.

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

محمد منصور. 2019. "الطائرات المسيّرة: وجه الحروب الجديدة في المنطقة العربية." منتدى السياسات العربية. 27 يونيو 2020. تاريخ الوصول 10 أكتوبر، 2020. <https://www.alsiasat.com>.

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Nacouzi, George et al. 2018. Assessment of the Proliferation of Certain Remotely Piloted Aircraft Systems. Santa Monica, Calif.: RAND Corporation. https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR2369.html; Peck, Michael. 2019. "Israel =Wanted a Global Hawk Drone, So It Is Building Its Very Own." The National Interest. July =12. Accessed November 21, 2020. <https://nationalinterest.org/blog/buzz/israel-wanted-global-hawk-drone-so-it-building-its-very-own-66576>.

الاتصالات اللاسلكية، وتشويش أنظمة تحديد المواقع العالمية، والانتحال (تقنية للسيطرة على طائرة بدون طيار من خلال الاستحواذ على رابط الاتصالات الخاص بها)، وأجهزة الليزر، والموجات الكهرومغناطيسية، وأنظمة الارتباط الشبكي الأخرى، والمقذوفات الحركية. ورغم هذه الإمكانيات المتعددة، فإن تكنولوجيا الأنظمة الجوية المضادة للطائرات المسيّرة بدون طيار ماتزال لا توفر بأي حال من الأحوال رداً كاملاً على تهديدات الطائرات الصغيرة بدون طيار⁽²⁾.

ثانياً: الاستخدامات العسكرية لطائرات الدرونز.. أمثلة ونماذج من منطقة الشرق الأوسط

يجري حالياً استخدام طائرات الدرونز على نطاق واسع في المجالات المدنية والعسكرية، وكذلك في الأنشطة الإرهابية والإجرامية. ففي المجالات المدنية، تؤدي هذه الطائرات مهامً عديدة، تتعلق بالأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية، والإعلامية، والرياضية والسياحية والصحية... إلخ. وعلى سبيل المثال، عندما ضربت جائحة كورونا العالم منذ أواخر عام 2019م، لجأت دول عديدة إلى استخدام طائرات الدرونز في مكافحة الفيروس، عبر قيامها بمهام عديدة، منها: عمليات تطهير وتعقيم المؤسسات والمرافق العامة، والشوارع

وإسرائيل والصين، هناك دولٌ أخرى حققت إنجازات ملموسة في مجال صناعة طائرات الدرونز وتصديرها للخارج. ومن هذه الدول على سبيل المثال: بريطانيا وروسيا وجنوب أفريقيا وإيران وتركيا وغيرها. وتستخدم هذه الدول أنواعاً من الطائرات المسيّرة ضمن جيوشها. كما أن بعض هذه الدول تزود حكومات وتنظيمات مسلحة موالية لها بأنواع من هذه الطائرات، وذلك على غرار حكومة الوفاق الوطني في ليبيا بالنسبة لتركيا، والحوثيين في اليمن، وحزب الله في لبنان بالنسبة لإيران⁽¹⁾.

ونظراً لكون تكلفة مواجهة طائرات الدرونز رخيصة الثمن، إلا أن أنظمة الدفاع الجوي التقليدية المضادة للطائرات ليست فعّالة ضدها على الدوام، كما أن تكلفتها مرتفعة جداً بالمعايير الاقتصادية على نحو ما سبق التطرق إليه، فقد انخرطت الدول الرائدة في مجال تصنيع طائرات الدرونز في تطوير أنظمة جوية مضادة لهذه الطائرات. ويوجد حالياً أكثر من مائتي نوع من هذه الأنظمة، تركّز على وسائل اكتشاف هذه الطائرات واعتراضها وإسقاطها، وذلك من خلال مجموعة واسعة من التقنيات، حيث "تعتمد عناصر الكشف والتتبع على الرادار، ورصد الترددات اللاسلكية، والكاميرات المتطورة، وأجهزة الاستشعار بالأشعة تحت الحمراء، وأجهزة الاستشعار الصوتية التي تكشف الصوت المميّز الذي يُصدره النوع الشائع من الطائرات دون طيار، أو تعتمد في الكثير من الأحيان على الجمع بين هذه المصادر. وبالمثل، تشمل طرق التصديّ تشويش

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Michel, Holland. 2018. "Counter-Drone Capabilities in the Middle East and Beyond: A Primer." The Washington Institute . December 3. Accessed October 12, 2020. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/counter-drone-capabilities-in-the-middle-east-and-beyond-a-primer>; Michael, Hollan. 2018. Counter-Drone Systems. New York: The Center for the Study of the Drone at Bard College.

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Farley, Robert. 2015. "The Five Most Deadly Drone Powers in the World." The National Interest . February 16. Accessed October 12, 2020. <https://nationalinterest.org/feature/the-five-most-deadly-drone-powers-the-world-12255?page=2>.

العسكرية، بحيث تقدم المعلومات بشأنها أولاً بأول للجهات المعنية⁽²⁾. وتتمتع طائرات الدرونز بعدد من المزايا عند استخدامها في المجالات العسكرية، منها سهولة الحصول عليها، حيث توجد سوق رائجة لهذه الطائرات، وخاصةً في ظل تزايد أعداد الدول المُصنّعة والمصدّرة لها، وعدم وجود قيود ذات شأن على عمليات بيعها وشراؤها وتجميعها في حالة شرائها كأجزاء. كما أن انخفاض أسعار طائرات الدرونز مقارنةً بأسعار الطائرات الحربية التقليدية، يسمح باقتناء أعداد كبيرة منها، وسرعة تعويض الخسائر في حالة حدوثها. أضف إلى ذلك أن سهولة تحويل طائرات درونز تجارية إلى الاستخدام العسكري تمثل ميزة لهذه الطائرات، ونظراً لانتشار العديد من الطائرات المسيّرة ذات الاستخدام العسكري بصغر الحجم، والقدرة على التحليق على ارتفاعات منخفضة، والطيران بسرعات جوية بطيئة، فإن ذلك يجعل إمكانية اكتشاف هذه الطائرات من جانب الرادارات أمراً في غاية الصعوبة، حيث إنها مصمّمة في الغالب للكشف عن الطائرات الحربية الكبيرة عالية السرعة. كما أن استخدام طائرات الدرونز في العمليات العسكرية يقلل من الخسائر البشرية، حيث تؤدي أنواع من هذه الطائرات مهامّ قتالية مؤثّرة دون المخاطرة بحياة الطيارين. وبالإضافة إلى ذلك تتمتع طائرات الدرونز في كثير من الحالات بميزة السرعة والسهولة في الحصول على المعلومات، مقارنة بالوحدات العسكرية على

والميادين الرئيسية، وتوصيل الأدوية والمستلزمات الطبية وبعض الاحتياجات الأساسية إلى المناطق الموبوءة والنائية، فضلاً عن استخدامها في عمليات المراقبة وتعزيز عمل أجهزة الشرطة والأمن في فرض إجراءات السلامة والوقاية من الجريمة... إلخ. كما تستخدم بعض عصابات الجريمة المنظمة أنواعاً من الدرونز في ممارسة بعض أنشطتها الإجرامية مثل تهريب المخدرات⁽¹⁾. أما على الصعيد العسكري، فيتم استخدام طائرات الدرونز في أداء مهام عديدة، من أبرزها أعمال الاستطلاع والمراقبة، حيث تقوم بالتصوير وجمع المعلومات من خلال التجسس على الاتصالات في مناطق العمليات المستهدفة. وتساعد هذه المعلومات القادة المعنيين على اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب. كما تُستخدم أنواع من طائرات الدرونز في تقديم الدعم اللوجستي للوحدات المقاتلة في مسارح العمليات، حيث تنقل كميات من الأسلحة والمعدات والمستلزمات لهذه الوحدات. وبالإضافة إلى ذلك تقوم بعض طائرات الدرونز بأدوار قتالية، مثل تنفيذ هجمات صاروخية أو هجمات بقنابل ضد أهداف محدّدة. كما يمكن تفخيخ الطائرة وتفجيرها في الأماكن المستهدفة. وفي هذه الحالة تُستخدم الطائرة المفخخة ذاتها كذيفة موجّهة ضد الهدف المقصود. كما يمكن تزويد طائرات الدرونز بالأجهزة الخاصة برصد حالة الطقس في مناطق العمليات

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Hudson, Bernard, Faine Greenwood and Christopher Hewlett. 2020. Public Policy Roles for Drones During the COVID-19 Crisis. Cambridge, MA: Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School; Yaacoub, Jean-Paul, Hassan Noura, Ola Salman and Ali Chehab. 2020. "Security Analysis of Drones Systems: Attacks, limitations, and Recommendations." Internet of Things 1 - 39.

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

إيهاب خليفة (محرر). 2018. فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي في السنوات العشر القادمة. أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة؛ د. عماد علو. 2019. "حروب الطائرات المسيّرة بدون طيار في الشرق الأوسط: التهديد والمعالجات." المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات. 21 سبتمبر 2020. تاريخ الوصول 23 أكتوبر، 2020. <https://www.europarabct.com>

الأرض. ونظراً للصعوبات المتعلقة بقدرات العديد من الدول على توفير التأمين الكامل لكثير من المرافق والأهداف الحيوية، مثل الموانئ والمطارات والمناطق الصناعية والتجارية الشاسعة ومحطات المياه والكهرباء وغيرها، فإن ذلك يجعل طائرات الدرونز تمثل تهديداً جوهرياً للبنى والهيكل التحتية الاستراتيجية للدولة، وهو أمر له أهميته الحاسمة في أوقات الصراعات والحروب⁽¹⁾.

وقد شكّل الشرق الأوسط، بصراعاته الممتدة وحروبه المتعددة، ساحة رئيسية لاستخدام طائرات الدرونز في مهام عسكرية خلال العقدين الأخيرين، بل شكّلت حروب الشرق الأوسط مجالات لاختبار أجيال جديدة من هذه الطائرات، سواءً من جانب دول أو فاعلين مسلحين من غير الدول. وقد اقترن هذا الأمر في جانب مهم منه بتعدد الفاعلين المحليين المنخرطين في صراعات المنطقة من ناحية، وتدويل هذه الصراعات من ناحية أخرى، حيث انخرطت في العديد منها قوى إقليمية ودولية كثيرة، على غرار الوضع في كل من سوريا وليبيا واليمن. لذلك بات الاستخدام المتزايد لطائرات الدرونز العسكرية يمثل أحد الملامح المستقبلية للصراعات المسلحة في الشرق الأوسط⁽²⁾.

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Crino, Scott and Andy Drebb. 2020. Drone Attacks Against Critical Infrastructure: A Real and Present Threat. Washington, DC : Atlantic Council.

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

محمد منصور. 2020. "الدرونز العسكرية.. تجارب الحاضر وتوقعات المستقبل". المرصد المصري. 14 أكتوبر 2020. تاريخ الوصول 27 نوفمبر، 2020. <https://marsad.ecsstudies.com/42291>. (رجيم 2018)=

--Chulov, Martin, Oliver Holmes and Mohammed Rasool. 2019. "Drone Attacks in Middle East Raise Fears of Escalating Conflict." The Guardian . August 28. Accessed October 31, 2020. <https://www.theguardian.com/world/2019/aug/28/drone-attacks-in-middle-east-raise-fears-of-escalating-conflict>.

ويمثل الصراع في سوريا حالة نموذجية لاستخدام طائرات الدرونز في مهام عسكرية، سواءً من جانب الدول أو الفاعلين المسلحين من غير الدول، إذ تم استخدام أنواع مختلفة من هذه الطائرات من قبل مختلف الأطراف الإقليمية والدولية التي انخرطت في هذا الصراع، والمتمثلة في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيران وتركيا وإسرائيل، وجميعها دول مصبّعة ومصدّرة لطائرات الدرونز. كما استخدم النظام السوري أنواعاً من هذه الطائرات، وكذلك استخدمها فاعلون مسلحون انخرطوا في الحرب، مثل تنظيم "داعش" و"حزب الله" و"قوات سوريا الديمقراطية"، وفصائل أخرى للمعارضة السورية. ويكفي في هذا المقام الإشارة إلى أن قاعدة "خميميم" الجوية العسكرية الروسية، والتي تمثل الرمز الأبرز للوجود العسكري الروسي في سوريا، قد تعرضت لهجمات متكررة بواسطة طائرات بدون طيار منذ عام 2017م، وذلك على الرغم من كل الإمكانيات العسكرية التي تمتلكها روسيا. لذلك راح البعض يصف الحرب في سوريا بأنها "حرب الدرونز"⁽³⁾.

هذا وتُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول استخداماً لطائرات الدرونز في صراعات الشرق الأوسط، ومما ساعد على ذلك أنها من أكبر المُصنّعين والمطوّرين لهذه الطائرات. ففي عام 1991م، استخدمتها في عمليات الاستطلاع والمراقبة خلال حرب تحرير دولة الكويت، وفي عام 2001م، استخدمتها في حربها ضد أفغانستان،

3 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Urcosta, Ridvan Bari. 2020. "The Revolution in Drone Warfare: The Lessons from the Idlib De-Escalation Zone." JEMEA. August 31. Accessed October 30, 2020. <https://www.airuniversity.af.edu/JEMEA/Display/Article/2329510/the-revolution-in-drone-warfare-the-lessons-from-the-idlib-de-escalation-zone/>; Gettinger, Dan. 2016. Drones Operating in Syria and Iraq. New York: Center for the Study of the Drone.

والجهاد الإسلامي في غزة، فضلاً عن استخدامها في ضرب مواقع داخل سوريا، وخاصةً مع بروز دور كلٍّ من إيران وحزب الله في الحرب السورية. ومما يساعد إسرائيل على ذلك هو القفزة الهائلة التي حققتها في مجال صناعة طائرات الدرونز، والتي جعلتها من أكبر المستخدمين والمصدّرين لها على مستوى العالم⁽²⁾.

وبالإضافة إلى ما سبق، صعّدت تركيا خلال السنوات الأخيرة من استخدامها لطائرات الدرونز، وبخاصة تلك المعروفة بـ"بيرقدار"، في عملياتها العسكرية سواءً في داخل تركيا (ضد حزب العمال الكردستاني)، أو في شمال العراق، أو في شمال غربي سوريا. وفي إطار الاتفاقيات الأمنية والعسكرية والاقتصادية التي أبرمتها تركيا مع حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج في ليبيا، فقد زوّدت أنقرة الأخيرة بعدد من الطائرات المسيّرة، وذلك ضمن صفقات أكبر من الأسلحة والمعدات العسكرية، وهو الأمر الذي أسهم في إطالة أمد الصراع في ليبيا. وانخرطت إيران كذلك في صناعة الدرونز منذ سنوات، واستطاعت أن تنتج عدة أنواع من هذه الطائرات، متفاوتة من حيث القدرات والتجهيزات والمهام، منها على سبيل المثال: شهيد 129، ومهاجر 6، وهدهد 4، وأبabil وغيرها. وقد استخدمت - وتستخدم - إيران هذه الطائرات في عمليات الاستطلاع والمراقبة في الخليج ومضيق هرمز وبحر عُمان، فضلاً عن استخدامها في عملياتها العسكرية في كلٍّ من سوريا والعراق.

والتي انتهت بالإطاحة بنظام طالبان، الذي كان يستضيف تنظيم القاعدة على الأراضي الأفغانية. وخلال ولاية الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما (2009م - 2017م)، قامت واشنطن بتنفيذ مئات الضربات بواسطة طائرات الدرونز ضد قيادات وعناصر إرهابية في كل من اليمن والصومال وباكستان وأفغانستان والعراق. وقد استمرت إدارة الرئيس الأمريكي السابق ترامب على النهج نفسه، حيث عمدت إلى تصعيد وتيرة استخدام الدرونز في مكافحة الإرهاب. ومن أبرز العمليات التي تم تنفيذها باستخدام طائرات درونز في عهد ترامب هي عملية اغتيال قاسم سليمان، القائد السابق لفيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، والتي تمت في 3 يناير 2020م، وذلك أثناء خروج موكبه من مطار بغداد. وقد قُتل معه في هذه العملية حوالي تسعة أشخاص، من بينهم أبو مهدي المهندس، النائب السابق لرئيس هيئة الحشد الشعبي في العراق⁽¹⁾.

كما تصاعد استخدام إسرائيل لأجبال من طائرات الدرونز في عملياتها وأنشطتها العسكرية في المنطقة. فخلال عام 2019م، نفذت طائرات الدرونز حوالي 80% من ساعات طيران سلاح الجو الإسرائيلي، مما يعكس التحول الكبير الذي تشهده إسرائيل بشأن استخدام طائرات الدرونز ضمن منظومتها التسلّحية. وقد دأبت إسرائيل على استخدام هذه الطائرات في عمليات الاستطلاع والمراقبة في كل من سوريا ولبنان وغزة والضفة الغربية. كما تستخدمها في ضرب مواقع تابعة لحركتي حماس

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Egozi, Arie. 2019. "Exclusive: Drones Now Dominate Israeli Flying Operations." Breaking Defense. September 27. Accessed October 24, 2020. <https://breakingdefense.com/2019/09/exclusive-drones-now-dominate-israeli-flying-operations/>.

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Warrell, Helen. 2020. "From Desert Storm to Soleimani: How US Drone Warfare has Evolved." Financial Times . January 9. Accessed October 24, 2020. <https://www.ft.com/content/6346dd78-322d-11ea-9703-eea0cae3f0de>.

كما اتُهمت إيران من قبل كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والأمم المتحدة وغيرهم بالضلوع في الهجوم الذي استهدف منشآت شركة أرامكو السعودية في سبتمبر 2019م، والذي أعلن الحوثيون في اليمن تبنيهم له، حيث كانت طائرات الدرونز وصواريخ كروز المستخدمة في الهجمات إيرانية المنشأ، كما أن الهجوم انطلق من الشمال وليس من الجنوب حيث اليمن، على نحو ما سبق ذكره. كما زودت إيران التنظيمات الموالية لها في المنطقة، مثل "حزب الله" في لبنان، و"الحوثيين" في اليمن بهذه الطائرات، وزودتها كذلك ببعض تكنولوجيات تصنيعها وتطويرها⁽¹⁾.

أما بخصوص الفاعلين المسلحين من غير الدول، فقد أصبحت طائرات الدرونز في حوزة الكثيرين منهم، نظراً لسهولة الحصول عليها، سواءً بشرائها من الأسواق أو تصنيعها أو تجميع مكوناتها. لذلك باتت تمثل سلاحاً مؤثراً استخدمه -ويستخدمه- الكثيرون من هؤلاء الفاعلين، وخاصةً في ظل انخفاض تكلفته مقارنةً بأنواع الأسلحة التقليدية⁽²⁾.

ويعد الحوثيون الذين يخوضون حرباً منذ مارس عام 2015م ضد القوات اليمنية، المدعومة من جانب تحالف دعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية، من أكثر التنظيمات المسلحة استخداماً لطائرات الدرونز خلال

السنوات الأخيرة، حيث يعتبرونها أحد أسلحتهم الرئيسية لضرب أهداف حيوية داخل اليمن أو المملكة العربية السعودية. لذلك أصبح استخدام الحوثيين لهذه الطائرات، إلى جانب الصواريخ الباليستية، يمثل أحد الملامح البارزة للصراع الدائر في اليمن. وعلى مدى العامين الماضيين، دأب تحالف دعم الشرعية في اليمن على الإعلان بشكل شبه روتيني عن اعتراض وتدمير طائرات مسيرة مفخخة أطلقها الحوثيون تجاه بعض المناطق داخل المملكة العربية السعودية، وذلك قبل أن تصل إلى أهدافها. ونظراً لأن الحوثيين حصلوا - بوسائل مختلفة - على الكثير من هذه الطائرات من إيران، كما أنهم أعلنوا عن تمكّنهم من تصنيع أنواع منها، مثل طائرة "قاصف 1"، التي هي نسخة معدلة من طائرة "أبabil" الإيرانية، وذلك بعد الحصول على التكنولوجيا والخبرة اللازمتين لذلك بدعم من طهران وحزب الله، وعليه فقد عمدت قوات التحالف إلى تدمير ما تعتبره ورشاً ومراكز تستخدمها جماعة الحوثي في تخزين هذه الطائرات⁽³⁾.

وبالإضافة إلى "الحوثيين"، فقد دأب "حزب الله" اللبناني على استخدام طائرات مسيرة، سواءً على جبهة الصراع مع إسرائيل، أو خلال تدخّله في الصراع السوري. كما استخدم تنظيم "داعش" أنواعاً من طائرات الدرونز خلال المواجهات المسلحة التي خاضها في كلٍّ من سوريا والعراق بين عامي 2013 و2018م. ومن جانبها استخدمت حركة (حماس) بعض هذه الطائرات في إطار

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Tabrizi, Aniseh Bassiri and Justin Bronk. 2018. Armed Drones in the Middle East: Proliferation and Norms in the Region. London: Royal United Services Institute for Defence and Security Studies.

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Bunker, Robert J. 2015. Terrorist and Insurgent Unmanned Aerial Vehicles: Use, Potentials, and Military Implications. Carlisle, PA: Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press.

3 لمزيد من التفاصيل، انظر:

وحدة الاستراتيجيات. 2019. الانتحار المسير.. سلاح الحوثيين الاستراتيجي. اليمن: مركز أبعاد للدراسات والبحوث.
Samaan, Jean-Loup C. 2020. "Missiles, Drones, and the Houthis in Yemen." Parameters 51 - 64.

الثانية، إن الطفرة في تصنيع طائرات الدرونز وانتشارها عالمياً تأتي في سياق التوسّع المتسارع الذي يشهده العالم في الوقت الراهن على صعيد نُظُم الأسلحة ذاتية التشغيل (Autonomous Weapons Systems)، والمعروفة بـ(الروبوتات القاتلة - Kill Robots)، والتي تتميز بدرجات من الاستقلالية في أداء وظائفها على صعيد الرصد واختيار الأهداف ومهاجمتها. وقد بات لهذه الأسلحة بعض تطبيقاتها البرية (الدبابات المسيّرة)، والبحرية (السفن ذاتية القيادة والغواصات المسيّرة)، والجوية (طائرات الدرونز بمختلف أنواعها وأجيالها). وهكذا، فإن إنتاج أسلحة ذكية ذاتية التشغيل بات توجّهاً عالمياً، انخرط فيه دول عديدة، وذلك بفضل بعض التكنولوجيات المتقدمة المتاحة مثل الطابعة ثلاثية الأبعاد والنانوتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. ومن المتوقع أن يستمر السباق في هذا المجال بوتيرة متسارعة في المستقبل⁽²⁾.

الثالثة، تزايد الاتجاه نحو توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز إمكانيات طائرات الدرونز وغيرها من الأسلحة ذاتية التشغيل، سواءً على المستوى العمليّ أو الاستراتيجي. ويعكس هذا الوضع توجّهاً عالمياً نحو "عسكرة" الذكاء الاصطناعي. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة قدرات الدرونز والأنماط الأخرى من الأسلحة ذاتية التشغيل على القيام بعمليات من قبيل التعرف

المواجهات مع إسرائيل. كما استخدمت "قوات سوريا الديمقراطية" وبعض فصائل المعارضة السورية طائرات درونز خلال الحرب الممتدة التي تشهدها سوريا. كما شكلت طائرات الدرونز أحد الأسلحة المستخدمة في الحرب الليبية، وخاصةً من جانب الميليشيات والفصائل المسلحة الموالية لحكومة الوفاق برئاسة فايز السراج⁽¹⁾.

ثالثاً: طائرات الدرونز والعقائد العسكرية للجيش.. إعادة النظر في بعض الثوابت والمعادلات التقليدية

ثمّة ثلاث ملاحظات يتعيّن أخذها في الاعتبار عند رصد وتحليل الانعكاسات القائمة والمحتملة لطائرات الدرونز على العقائد العسكرية للجيش، والتي هي بدورها وثيقة الارتباط بطبيعة الحروب وأشكالها، وهي:

الأولى، إن هناك نمواً متسارعاً في تصنيع أنواع مختلفة وأجيال جديدة من طائرات الدرونز ذات الاستخدامات العسكرية. كما أن هناك زيادة مستمرة في عدد مستخدمي هذه الطائرات، سواءً من جانب الدول أو الفاعلين المسلّحين من غير الدول على نحو ما سبق ذكره.

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Walker, John. 2019. "Military Robotics Innovation – Comparing the US to Other Major Powers." EMERJ. November 22. Accessed November 1, 2020. <https://emerj.com/ai-sector-overviews/military-robotics-innovation/>; Hammes, T. X. 2016. Technologies Converge and Power Diffuses: The Evolution of Small, Smart, and Cheap Weapons. Washington, DC: CATO Institute; Haner, Justin and Denise Garcia. 2019. "The Artificial Intelligence Arms Race: Trends and World Leaders in Autonomous Weapons Development." Global Policy 331 - 337.

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. إيهاب خليفة. 2017. "من الاغتيال إلى التفجير: كيف حول الإرهابيون "الدرونز التجارية" إلى سلاح قاتل؟" مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 17 يوليو 2020. تاريخ الوصول 24 أكتوبر، 2020.

<https://futureuae.com/ar-AR/Mainpage/Item/3003/>.

Rositer, Ash. 2018. "Drone Usage by Militant Groups: Exploring Variation in Adoption." Defense & Security Analysis 113 – 126; Chávez, Kerry and Dr. Ori Swed. 2020. "Off the Shelf: The Violent Nonstate Actor Drone Threat." Air & Space Power Journal 29 - 43.

على الصوت والوجه، والتَّصَنُّع الصوتي، والتسلل الآلي، وانتحال الهوية، واستخدام الخوارزميات في تنفيذ عمليات عسكرية مستقلة عن التدخل البشري. وسوف يشكل كل ذلك تحديات جديدة للأنظمة المضادة الحالية. وتنخرط دول عديدة بقوة في هذا المجال، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والصين وإسرائيل، وروسيا والاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية⁽¹⁾.

وعلى ضوء ما سبق، من المتوقع أن يؤدي انتشار طائرات الدرونز وغيرها من الأسلحة ذاتية التشغيل إلى تغيُّرات ملموسة في العقائد العسكرية للجيش. والعقيدة العسكرية لأي جيش هي بمنزلة إطارٍ استراتيجيٍّ عام، يحدد المهام الملقاة على عاتقه، والتحديات التي يتعين عليه مواجهتها، وحجم القوات وأنواعها، ونُظُم التسليح، ومصادر السلاح، والخطط العسكرية وبرامج التدريب... إلخ. وفي ضوء ذلك، فإن انتشار طائرات الدرونز سوف يدفع دولاً عديدة لإعادة النظر في بعض الثوابت والمعادلات التقليدية من منظورات جديدة. ومن ذلك على سبيل المثال أن طائرات الدرونز باتت تمثل سلاحاً مهماً ومؤثراً، مع ميزة انخفاض تكلفته مقارنةً بالطائرات الحربية. لذلك ستسعى المزيد من الدول للحصول عليه بشكلٍ أو بآخر. ولكن في الوقت ذاته، تشكل الدرونز نوعاً من التهديد غير التقليدي، وخاصةً مع الاتجاه لإنتاج طائرات أصغر حجماً قادرة على حمل أسلحة فتاكة تستطيع الطيران لمسافات

ولمسافات أبعد. من هنا ستجد أية دولة نفسها مضطرة للحصول على أسلحة مضادة للدرونز لتعزيز أمنها. وهنا لابد وأن يتكيف أي جيش مع معادلة كُؤن الدرونز وسيلة للأمن والحماية ومصداً للخطر والتهديد في آنٍ واحد.

ومن المتوقع أن يؤدي التوسع في استخدام طائرات الدرونز، وغيرها من الأسلحة والمعدات العسكرية ذاتية التشغيل، ضمن المنظومات التسليحية للعديد من الدول، إلى تقليص الاعتماد على العنصر البشري في أداء بعض المهام القتالية، خاصةً في العمليات الخطرة التي تنطوي على تهديد لحياة الجنود، سواءً في الجو أو البحر أو البر. وسوف يسهم ذلك في تغيير بيئات القتال مقارنةً بالبيئات التقليدية. كما أن زيادة الاعتماد على طائرات الدرونز في مهام عسكرية سوف يقلل من أهمية عدد الجنود كأحد معايير قياس قوة الجيش، حيث ستؤدي هذه الطائرات كثيراً من العمليات والمهام القتالية التي يقوم بها الجنود، دون أن تكون هناك خسائر بشرية. وبالتالي سوف تتولد الحاجة للمزيد من الدرونز والطيارين المدربين لتشغيلها من محطات أرضية، وليس للمزيد من الجنود العاديين. كما أنه سيكون في استطاعة دول صغيرة من حيث حجم السكان تعويض النقص في القوة البشرية العسكرية، من خلال زيادة ترساناتها من طائرات الدرونز الحديثة وغيرها من الأسلحة ذاتية التشغيل⁽²⁾.

وهناك من يرى أن حصول العديد من الدول على

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Johnson, James. 2019. "Artificial Intelligence & Future Warfare: Implications for International Security." Defense & Security Analysis 147 – 169; Haner, Justin and Denise Garcia. 2019. "The Artificial Intelligence Arms Race: Trends and World Leaders in Autonomous Weapons Development." Global Policy 331 – 337; Sisson, Melanie et al. 2019. The Militarization of Artificial Intelligence. New York: United Nations.

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

محمد منصور. 2019. "الطائرات المسيّرة: وجه الحروب الجديدة في المنطقة العربية." منتدى السياسات العربية. 27 يونيو 2020. تاريخ الوصول 10 أكتوبر، 2020. <https://www.alsiasat.com>. Chen, Angela. 2018. "A Retired Navy Captain Explains How Drones Will Shape the Future of War." <https://www.theverge.com/2018/12/5/18127785/one-nation-under-drones-john-jackson-military-war-weapons-interview>. December 5. Accessed November 11, 2020.

التجديد والتدريب. فاستخدام هذه الأسلحة يحتاج إلى أعداد أقل من الجنود والضباط ذوي المهارات التقنية العالية. وسينعكس ذلك على خطط وبرامج التدريب والتأهيل في الأكاديميات والكليات العسكرية، وكذلك على الخطط التدريبية السنوية للجيش.

رابعاً: طائرات الدرونز وحروب المستقبل.. نحو أشكال جديدة من الحروب

في ضوء بعض المحدّدات سالفة الذكر، تتمثل أهم التأثيرات المحتملة لطائرات الدرونز على حروب المستقبل فيما يلي:

1- زيادة انتشار ظاهرة الحروب غير التقليدية تزايدت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ظاهرة الحروب غير التقليدية. وهي تختلف عن الحرب التقليدية التي تقوم على مواجهات بين جيوش نظامية، تستخدم أسلحة ومعدات عسكرية متنوعة في ساحات المعارك. فالحروب غير التقليدية، والتي تُطلق عليها مسميات عديدة مثل (حروب الجيل الخامس - Fifth Generation War)، (fare)، و(الحروب الهجينة Hybrid Warfare)، و(الحرب غير المتماثلة Asymmetric Warfare)، و(الحروب غير المقيدة Unrestricted Warfare) ... إلخ، تتميز بعدة ملامح، منها أنها تجمع بين بعض وسائل الحرب التقليدية ووسائل الحرب غير النظامية، حيث يتم استخدام أسلحة متنوعة في هذه الحروب مثل الأدوات الاقتصادية، والحروب المعلوماتية والإلكترونية، ووسائل الحرب البيولوجية، وحروب المخدرات وغيرها. كما أن

قدرات عسكرية عابرة للقارات سوف ينهي حصانة الهجوم بالنسبة لأيّة دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. فالطائرات من دون طيار بعيدة المدى وغيرها من الأسلحة ذاتية التشغيل توفر القدرة على ضرب الموانئ الجوية والبحرية وغيرها من الأهداف. وقد يفضي ذلك إلى هيمنة ما يُسمى بـ"التكتيكات الدفاعية"، حيث ستجعل أسراب الدرونز الدفاع هو الشكل السائد للحرب، سواءً في البر أو البحر أو الجو أو الفضاء، وهذا تطوّر سوف تكون له انعكاساته على العقائد العسكرية للجيش⁽¹⁾.

وبالإضافة إلى ما سبق، سيسهم استخدام الدرونز في الحروب في معالجة بعض المشكلات اللوجستية التقليدية التي تواجه الجيش، وخاصةً تلك المتعلقة بتأمين وصول الإمدادات، مثل الذخائر والوقود والطعام والمعدات وغيرها إلى الوحدات المقاتلة في مسارح العمليات. فاستخدام الدرونز في مهام عسكرية استطلاعية وقنالية لا يتطلب كل ذلك، ما يعني من الناحية العملية توفيراً في هذه المواد والمستلزمات⁽²⁾.

كما أن التوسع في استخدام طائرات الدرونز وغيرها من الأسلحة الحديثة ذاتية التشغيل سوف يغير من استراتيجيات وبرامج الجيش بشأن عمليات

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Hammes, T. X. 2016. Technologies Converge and Power Diffuses: The Evolution of Small, Smart, and Cheap Weapons. Washington, DC: CATO Institute.

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Walker, John. 2019. "Military Robotics Innovation - Comparing the US to Other Major Powers." EMERJ. November 22. Accessed November 1, 2020. <https://emerj.com/ai-sector-overviews/military-robotics-innovation/>; Brose, Christian. 2019. "The New Revolution in Military Affairs: War's Sci-Fi Future." Foreign Affairs 122 - 134.

معظم الحروب غير التقليدية هي حروب داخلية، أي تتم داخل الدول، حيث تتمحور حول مواجهات بين دول وفاعلين مسلحين من غير الدول، أو بين فاعلين مسلحين داخل الدولة الواحدة. وكثيراً ما تتدخل أطراف إقليمية ودولية في هذه الحروب، فتضفي عليها طابع "الحروب بالوكالة" كما هو الحال بالنسبة للكثير من الحروب التي يشهدها الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد "الربيع العربي"⁽¹⁾. وفي هذا السياق، يأتي دور طائرات الدرونز في تغذية هذه النوعية من الحروب، ولاسيما أنه بات من السهل على الدول والفاعلين المسلحين من غير الدول الحصول على هذه الطائرات. فعلى سبيل المثال، تمثل الدرونز أحد الأسلحة الرئيسية التي يستخدمها الحوثيون في اليمن. كما أن معظم الدول والفاعلين المسلحين من غير الدول الذين انخرطوا في الحرب السورية استخدموا أنواعاً من الدرونز في العمليات العسكرية على نحو ما سبق ذكره. ومع سرعة انتشار هذه الطائرات على مستوى العالم، فإنه من المتوقع تزايد استخدامها في الحروب غير النظامية، حيث يمكن أن تُسهم في تحقيق أهداف المستخدم بدرجة أو بأخرى دون المخاطرة بتكبُّد خسائر مادية أو بشرية كبيرة، وكذلك دون المخاطرة بالدخول في حرب تقليدية مفتوحة.

كما أن التوسُّع في استخدام طائرات الدرونز وغيرها من الأسلحة ذاتية التشغيل، سواءً من قِبَل الدول أو الفاعلين المسلحين من غير الدول،

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. شادي عبدالوهاب منصور. 2019. حروب الجيل الخامس: أساليب "التفجير من الداخل" على الساحة الدولية. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

Martyanov, Andrei. 2019. The (Real) Revolution in Military Affairs. Atlanta, GA: Clarity Press, Inc.

سيجعل إمكانية شن الحروب أسهل مستقبلاً، حيث لن تكون هناك حاجة لتجيزات كبيرة مسبقة، مثل نقل الجنود والأسلحة والذخائر والمؤن إلى ساحات القتال. كما أن هذه النوعيات من الأسلحة التي تقوم على توظيف بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي ستؤدي إلى تسارع معدلات إطلاق النار، حيث سيتم اختصار الفترة الزمنية بين تحديد الأهداف ومهاجمتها⁽²⁾. ولكن التحدي الحقيقي هنا هو أن هذه النوعيات من الأسلحة، والتي تعزز حالة عدم اليقين، سوف تقود إلى سرعة التصعيد في عمليات المواجهة، مما يعني غياب أو تقلُّص الوقت المتاح للدبلوماسية لمعالجة الأزمات، واحتوائها قبل أن تتطور إلى مواجهات مسلحة وربما حروب مدمرة⁽³⁾.

2- خُفُض تكلفة الحروب بشرياً ومالياً وسياسياً إن التوسع في تصنيع طائرات الدرونز وتنوُّع استخداماتها في المجال العسكري سيؤديان إلى خُفُض تكلفة الحروب، سواءً من الناحية البشرية أو المالية أو السياسية بالنسبة للفاعلين المنخرطين في هذه الحروب. فزيادة الاعتماد على الدرونز سيقُلل من أعداد القتلى والجرحى، باعتبارها لا تحتاج إلى أطقم بشرية لقيادتها في الجو. كما أن انخفاض أسعارها مقارنةً بأسعار

2 لمزيد من التفاصيل، انظر: =

Brose, Christian. 2019. "The New Revolution in Military Affairs: War's Sci-Fi Future." Foreign Affairs 122 - 134 ; Kaspersen, Anja, Espen Barth Eide and Philip Shetler-Jones. 2016. 10 Trends for the Future of Warfare. New York: World Economic Forum.

3 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Davis, Zachary S. 2019. Artificial Intelligence on the Battlefield: An Initial Survey of Potential Implications. Livermore, CA: Center for Global Security Research, Lawrence Livermore National Laboratory.

ومن المعروف أن بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي أسهمت في تطوير طائرات درونز صغيرة الحجم، قادرة على تنفيذ مهام قتالية من خلال الانتشار والتحرك معاً بصورة آلية. وقد طورت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين آلية استخدام أسراب من الدرونز في مهام قتالية. وبذلك يمكن خوض حرب عن بُعد دون حدوث التحام مباشر بين قوات نظامية في مسارح عمليات مكشوفة. ويضم السرب الواحد لطائرات الدرونز أكثر من مائة طائرة تعمل بالتنسيق الذاتي فيما بينها. ويمكن للسرب أن ينفذ هجمات مؤثرة يصعب على نظم الدفاع الجوي التقليدية التعامل معها، إذ إنه ليس من السهل إسقاط الدرونز صغيرة الحجم، حيث لا ترصدها في العادة أجهزة الرادار. كما أن إسقاط عدد من طائرات السرب لا يعطل عمل الطائرات الأخرى، حيث تعيد ترتيب نفسها تلقائياً لمواصلة تنفيذ مهامها القتالية. أضف إلى ذلك إمكانية استخدام بعض طائرات السرب في خداع العدو، بحيث تستهدف أنظمتها الدفاعية طائرات فارغة لا تحمل أسلحة. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة هذا التطور في المستقبل بكل ما يحمله من تحديات لنظم الدفاع الجوي التقليدية⁽²⁾.

الطائرات الحربية التقليدية يسمح بسهولة استبدالها وتعويضها بتكلفة مالية بسيطة، حيث لا يتطلب ذلك ميزانيات ضخمة تُرهق الدول أو الفاعلين المسلحين من غير الدول. ومما يساعد على ذلك أن الكثير من طائرات الدرونز تُعد ثنائية الاستخدام، حيث يسهل إجراء بعض التعديلات عليها وتحويلها من الاستخدام المدني إلى العسكري. ومن الناحية السياسية، تستطيع الدولة التنصل ببساطة من مسؤولية تداعيات استخدام الدرونز في قصف بعض الأهداف في دول أخرى. وكثيراً ما تُنسب مثل هذه العمليات إلى "طائرات مجهولة". كما أن وجود خسائر في طائرات الدرونز رخيصة الثمن لا يكلف النظام الحاكم الكثير من الناحية السياسية، مثلما تكلفه الخسائر في أرواح الجنود والضباط، وخاصةً إذا ما اقترن ذلك بعدم النجاح في تحقيق الأهداف المعلنة للحرب⁽¹⁾.

3- الحروب عن بُعد: تنفيذ هجمات كبيرة بأسراب من طائرات الدرونز

جاءت عملية استهداف منشآت (بقيق وخُريص) النفطيتين التابعتين لشركة أرامكو السعودية في سبتمبر عام 2019م لتكشف عن توجه جديد في استخدام طائرات الدرونز في عمليات عسكرية، مفاده تنفيذ هجمات مؤثرة بأسراب من هذه الطائرات على أهداف حيوية، بما يضمن إصابة الأهداف المقصودة. ومن المتوقع أن يتزايد اللجوء إلى هذا المسلك بصورة أكثر تطوراً في المستقبل، سواءً من جانب الدول أو الفاعلين المسلحين من غير الدول.

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Zegart, Amy. 2020. "Cheap Fights, Credible threats: The Future of Armed Drones and Coercion." *The Journal of Strategic Studies* 6 - 46.

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. شادي عبد الوهاب منصور (محرر). 2017. عشرة أسلحة: أبرز المنظومات التسلّحية المثيرة للجدل في الفترة الأخيرة. أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز المستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة.

McMullan, Thomas. 2019. "How Swarming Drones will Change Warfare." *BBC News*. March 16. Accessed November 20, 2020. <https://www.bbc.com/news/technology-47555588>.

4- تطوير نظم تسليح طائرات الدرونز: مخاطر كبيرة محتملة

يتم حالياً تسليح طائرات الدرونز التي تقوم بمهام قتالية بأنواع من الصواريخ أو القنابل أو المتفجرات، لكن من غير المستبعد في المستقبل قيام فاعلين مسلحين من غير الدول بتطوير فايرسات وأوبئة أو أسلحة كيميائية ومواد إشعاعية، أو الحصول عليها بشكل أو بآخر، واستخدام طائرات الدرونز في نشرها في المناطق المستهدفة. ويمثل هذا الأمر في حالة حدوثه تحديات أمنية جديدة، وخاصةً مع سهولة الحصول على طائرات الدرونز، وسهولة تعديل أنشطتها من الاستخدامات المدنية إلى العسكرية. ومن غير المستبعد استخدام طائرات الدرونز في مهاجمة الأقمار الاصطناعية، الأمر الذي سيشكل تطوراً جديداً لاستخدام الدرونز في المجالات العسكرية⁽¹⁾.

كما أن التسابق على تطوير طائرات الدرونز وغيرها من الأسلحة ذاتية التشغيل سيعزز من قدرتها على مهاجمة الملاذات الآمنة، ما يعني أنه لن تكون هناك ملاذات آمنة في حروب المستقبل، حيث سيكون بمقدور طائرات صغيرة تحمل أسلحة فتاكة الوصول إلى مثل هذه الملاذات. وما يجعل الأمر أكثر تعقيداً هو صعوبة توقع الهجمات المعادية بواسطة طائرات الدرونز، حيث يمكن استخدامها لمهاجمة طائفة واسعة جداً من الأهداف المدنية أو العسكرية على امتداد مساحة الدولة المستهدفة، بما في ذلك استهداف

حاملات الطائرات، والطائرات المقاتلة الرابضة على الأرض⁽²⁾.

5- التسابق في مجال تطوير الأسلحة المضادة للدرونز

باتت طائرات الدرونز تشكل تحديات أمنية غير تقليدية خطيرة. ومن المعروف أن نُظُم الدفاع الجوي التقليدية غالباً ما تكون غير فعّالة في التعامل مع طائرات الدرونز صغيرة الحجم التي تحلق على ارتفاعات منخفضة. وحتى في حالة وجود نُظُم تتسم بالفاعلية في هذا الشأن، فإن كلفة استخدامها لإسقاط طائرات رخيصة الثمن تُعد عالية بالمعايير الاقتصادية على نحو ما سبق توضيحه. ومن هنا، فقد بدأت دول عديدة تتسابق، ليس فقط في مجال تطوير تكنولوجيات الدرونز، بل أيضاً في إنتاج وتطوير أسلحة مضادة لمواجهة المخاطر والتهديدات التي باتت تمثلها هذه الطائرات. وفي هذا الإطار، فإن تطوير أساليب الهجمات الإلكترونية التي تستهدف برمجيات ونُظُم تشغيل طائرات الدرونز وغيرها من الأسلحة ذاتية التشغيل باتت لا تقل أهمية عن مهاجمة الأهداف العسكرية ذاتها، إن لم تكن أكثر⁽³⁾.

وطبقاً لتقرير صادر عن "مركز دراسة الدرونز" بكلية بارد الأمريكية عام 2019م، هناك حوالي 537 منتجاً من الأنظمة المضادة للدرونز، قامت ببيعها 277 شركة موجودة في أكثر من 38 دولة على مستوى العالم، وهو ما يكشف

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Brose, Christian. 2019. "The New Revolution in Military Affairs: War's Sci-Fi Future." Foreign Affairs 122 - 134.

3 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Brose, Christian. 2019. "The New Revolution in Military Affairs: War's Sci-Fi Future." Foreign Affairs 122 - 134.

1 لمزيد من التفاصيل، انظر: =

= محمد عزت رحيم. 2018. "توظيفات متعددة: أسباب تصاعد استخدام الدرونز في الصراعات الداخلية." مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 22 يناير 2020. تاريخ الوصول 27 نوفمبر، 2020.

<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3644/>.

الذين راحوا ضحايا لهجمات تم تنفيذها بطائرات الدرونز خلال السنوات العشر الأخيرة، عدا عن تصاعد مخاطر استمرار فاعلين مسلحين من غير الدول في الحصول على الأجيال الأحدث من الدرونز وغيرها من الأسلحة ذاتية التشغيل، وما ينطوي عليه ذلك من تهديدات جوهرية لأمن الدول والمجتمعات⁽²⁾.

وبهذا الخصوص، يطرح البعض الكثير من القضايا والتساؤلات، منها على سبيل المثال: صعوبات تحديد المسؤولية عن هجمات الدرونز وغيرها من الأسلحة ذاتية التشغيل التي يكون ضحاياها مدنيون، وصعوبات المساءلة عن هذه الهجمات، وحدود الخصوصية في عمليات التجسس وجمع المعلومات التي يتم تنفيذها بواسطة الدرونز. وفي هذا السياق، هناك اقتراحات وأفكار مطروحة بشأن عدة مسائل، منها وضع تشريعات دولية تتضمن ضوابط وإجراءات لتنظيم إنتاج واستخدام وتصدير طائرات الدرونز، وخاصة في ظل انخراط شركات خاصة في تصنيع هذه الطائرات وتطوير التكنولوجيات الخاصة بها. ومن هذه المسائل أيضاً سبل الحد من وصول طائرات الدرونز وتكنولوجياتها إلى الفاعلين المسلحين من غير الدول، وإمكانية حظر الأسلحة ذاتية التشغيل الفتاكة على الصعيد العالمي، وسبل إلزام جميع الدول بهذا الحظر في حالة التوصل إليه، ومتطلبات تطوير القانون الدولي الإنساني ليتماشى مع جيل جديد من الحروب، يغلب عليه

عن الطفرة الكبيرة في هذا المجال. وتعدُّ عملية مواجهة الدرونز معقدة، وتمر بعدة مراحل تبدأ بالاكشاف، ثم تحديد نمط الاستجابة المطلوبة، تلي ذلك مرحلة الاعتراض والإسقاط. ولكل مرحلة من هذه المراحل خطواتها ووسائلها. وقد أشار التقرير المذكور إلى جملة من التحديات التي تواجه النظم الحالية المضادة لطائرات الدرونز، سواء فيما يتعلق بحدود فاعليتها، أو سرعة الاستجابة، أو المخاطر البيئية والبشرية التي قد تترتب على اعتراض طائرات الدرونز وإسقاطها، أو التكلفة المالية لتطوير النظم المضادة للدرونز وتشغيلها. وكل ذلك يعني أن عملية تطوير أسلحة مضادة للدرونز ستظل ضمن الأولويات العسكرية للعديد من الدول في المستقبل، وخاصة تلك الدول التي تتسابق في مجال تطوير طائرات الدرونز ذاتها. وهذا سيمثل جزءاً من سباق أوسع للتسلح يشمل الأسلحة ذاتية التشغيل⁽¹⁾.

6- استمرار وتصاعد الجدل حول الأبعاد القانونية والأخلاقية لاستخدام طائرات الدرونز العسكرية وغيرها من الأسلحة ذاتية التشغيل مع تزايد انتشار طائرات الدرونز وغيرها من الأسلحة ذاتية التشغيل، سيستمر الجدل والنقاش حول الجوانب القانونية والأخلاقية لاستخدام مثل هذه الأسلحة، التي تنطوي في جانب مهم منها على منح الآلات أو الروبوتات قرار القتل. وهو أمر يعتبره الكثيرون منافياً للقانون الدولي الإنساني، ولاسيما في ظل أعداد المدنيين

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Jackson, John E. 2018. One Nation Under Drones: Legality, Morality, and Utility of Unmanned Combat Systems. Maryland: Naval Institute Press; Scahill, Jeremy and the Staff of the Intercept. 2017. The Assassination Complex: Inside the Government's Secret Drone Warfare Program. New York: Simon & Schuster.

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Michael, Holland. 2019. Counter-Drone Systems - 2nd Edition. New York: Center for the Study of the Drone at Bard College; Francois, Camille. 2015. "Robots, War, and Society." Defense Dossier 11 - 15.

أطول ولمسافات أبعد، وهو الأمر الذي سيعزز من أهمية الدرونز كسلاح فعال من ناحية، وكمصدر غير تقليدي للخطر والتهديد من ناحية أخرى. وفي هذا الإطار، فإنه من المتوقع أن تتسارع وتيرة السباق بين عدد من الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وإسرائيل وكوريا الجنوبية ودول الاتحاد الأوروبي وغيرها، ليس فقط في مجال تطوير طائرات الدرونز، بل أيضاً في مجال تطوير النظم المضادة لها.

2. إن الطفرة الكبيرة في إنتاج طائرات الدرونز العسكرية وانتشارها على الصعيد العالمي سيكون لهما انعكاساتهما القاتمة والمحتملة على العقائد العسكرية للجيش، وذلك من جوانب عديدة، منها على سبيل المثال: الاستعداد للتعامل مع تهديدات وحروب غير تقليدية (غير متماثلة)، وتقليل الاعتماد على العنصر البشري في أداء بعض المهام القتالية من خلال اقتناء المزيد من طائرات الدرونز المتطورة، وإعادة النظر في الحجم العددي للجيش كأحد معايير قوته وكفاءته القتالية، وفقدان الحصانة الهجومية لأية دولة بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، مما يعني التركيز أكثر على التكتيكات الدفاعية. كما سيؤثر التطور الكبير في طائرات الدرونز وغيرها من الأسلحة ذاتية التشغيل على عقائد الجيوش من حيث برامج التدريب في الكليات والأكاديميات العسكرية، وخطط التدريب والتأهيل. فاستخدام الأسلحة الذكية صغيرة الحجم يتطلب أعداداً أقل من الضباط والجنود الذين يمتلكون مهارات عالية.

طابع الأتمتة، ويطلق عليه البعض (حروب ما بعد العنصر البشري (Post - Human Wars)⁽¹⁾. ومن المعروف أن هناك جهوداً مبذولة على صعيد منظمة الأمم المتحدة منذ سنوات بشأن بعض هذه المسائل وغيرها، إلا أنها لم تسفر عن نتائج ملموسة حتى الآن⁽²⁾.

خاتمة

في ضوء ما سبق، يمكن التأكيد على الملاحظات الختامية التالية:

1. تشير المعطيات الراهنة بوضوح إلى أن المستقبل سيشهد طفرة جديدة في تصنيع طائرات الدرونز ذات الاستخدامات العسكرية، وتطوير التكنولوجيات الخاصة بها، فضلاً عن سرعة انتشارها على المستوى العالمي. فالأجيال الجديدة من هذه الطائرات ستكون أصغر حجماً، وأكثر قدرة على حمل أسلحة فتاكة مع الطيران لساعات

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

سارة عبدالعزيز سالم. 2018. "السلاح القاتل: اتجاهات ردع تهديدات "الدرونز" لأمن الدول". مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 8 أغسطس 2020. تاريخ الوصول 27 نوفمبر، 2020. <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4133>

Scharre, Paul. 2018. Army of None: Autonomous Weapons and the Future of War. New York : W. W. Norton & Company; Rusch, Filippo. 2020. "The Rise of Drones and the Transformation of Warfare: A View from Philosophy of International Law." Revista de Estudos Constitucionais, Hermenêutica e Teoria do Direito (RECHTD) 147 - 161.

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Felt, Coley. 2020. "Autonomous Weaponry: Are Killer Robots in Our Future?" The Henry M. Jackson School of International Studies, University of Washington. February 14. Accessed November 24, 2020. <https://jsis.washington.edu/news/autonomous-weaponry-are-killer-robots-in-our-future/>.

التي قد تتفجر في حالة عدم معالجتها، عدا عن تمدد ظاهرة الفاعلين المسلحين في المنطقة، وقيام الكثير منهم باستخدام طائرات الدرونز في مهام عسكرية، وتُعدُّ جماعة الحوثيين مثلاً على ذلك.

3. إن التطور الكبير - الحالي والمستقبلي - في طائرات الدرونز سيسهم في تشكيل ملامح حروب المستقبل. وفي هذا الإطار، فإنه من المتوقع تصاعد وتيرة الحروب غير التقليدية، ولاسيما أن الدرونز ستخفض تكلفة شن الحروب بشرياً ومالياً وسياسياً. كما أنه من المتوقع تمدد ظاهرة الحروب عن بُعد، حيث سيكون باستطاعة دول، وربما فاعلين مسلحين من غير الدول، شن هجمات كبيرة عن بُعد باستخدام أسراب من الدرونز، دون أن تتورط الدولة في حرب مفتوحة مع دولة أو دول أخرى. وثمة مخاطر كبيرة تلوح في الأفق مبعثها تطوير تسليح طائرات الدرونز، بحيث تحمل إلى جانب الصواريخ والقنابل والمتفجرات أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو جرثومية، مما ينطوي على تهديدات جوهريّة للأمن، سواءً على الصُّعد الوطني أو على الصعيد العالمي. من هنا، سيستمر التسابق في تطوير نُظم مضادّة للدرونز. كما سيستمر الجدل والنقاش على الصعيد الدولي حول استخدام الدرونز وغيرها من الأسلحة ذاتية التشغيل في الحروب، وهو نقاش له أبعاده وقضاياه القانونية والأخلاقية والإنسانية.

4. من المتوقع أن تستمر منطقة الشرق الأوسط في أزماتها الحادة وصراعاتها الممتدة وحروبها المتجددة، لتصبح من أكثر مناطق العالم من حيث استخدام طائرات الدرونز في عمليات عسكرية، بل إنها ستظل ساحة رئيسية لاختبار الأجيال الجديدة من هذه الطائرات. ومما يساعد على ذلك أن المعطيات الراهنة تشير بوضوح إلى أنه من غير المتحمل التوصل إلى تسويات ناجزة للصراعات والحروب القائمة خلال المستقبل المنظور. كما أن هناك الكثير من المشكلات والأزمات الكامنة

The impact of technology on modern warfare: drones as a model

Dr. Hassanein Tawfiq Ibrahim⁽¹⁾

English Abstract

This study aims to analyze the employment of modern technology in the military field and its implications on the course of the current regional conflicts. Unmanned drones, which are not only a formidable security challenge to the national security of states, but rather became an essential component of state's military power.

The study concluded with three main findings:

First: At a time where the use of drones is increasing in the current conflicts, whether by states or non-state actors, it is difficult to determine the responsible entity behind these drones' attacks and the resulting losses and damages. This is especially true when there are civilian victims and damages to vital installations. These instances require the international community to give the matter greater importance, through the passage of legislations criminalizing the use of this type of aircraft.

Second: All indications confirm that the production of this type of aircraft will increase in the future at an accelerating pace, given the possibility of using them in conflicts while obscuring the entity deploying it. This will make drones one of the areas of military competition between major powers in the next few decades.

Third: Given the growing importance of these aircrafts, all countries of the world will reconsider their military doctrine, giving the so-called "asymmetric wars" more importance

1 Professor of political science at Zayed University and Cairo University

3- تحديات نقل التكنولوجيا لدول الخليج العربي

د. نادية سعد الدين⁽¹⁾

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة لتحليل التحديات التي تواجه دول الخليج العربي في ظل سعيها لنقل التكنولوجيا، من خلال تناول، أسباب اهتمام دول الخليج بنقل التكنولوجيا، وخاصةً ما يرتبط بتنفيذ خطط التنمية المستدامة التي تعتمد بشكل كبير على التحول الرقمي، بالإضافة لكون التكنولوجيا قد أضحت مجالاً للتنافس على المستويين الإقليمي والعالمي، فضلاً عن كونها ضرورة استراتيجية لتحقيق التوازن مع دول الجوار، وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية كما يلي:

أولاً: تُولي دول الخليج العربي قضية نقل التكنولوجيا أهمية بالغة، وهو ما انعكس مؤشرات عديدة، منها ما يرتبط بالمدن الذكية أو التوجه للاهتمام بالفضاء، فضلاً عن إسهام التكنولوجيا في تحقيق الأمن الغذائي لدول الخليج العربي.

ثانياً: تواجه دول الخليج العربي العديد من التحديات في سبيل مساعدتها لنقل التكنولوجيا، سواءً من حيث التحديات البشرية أو المالية، بالإضافة إلى غياب القوانين الدولية التي تنظم نقل التكنولوجيا وحمايتها، فضلاً عن احتكار التكنولوجيا من جانب الدول الكبرى.

ثالثاً: مع أهمية الجهود التي بذلتها دول الخليج العربي بشأن نقل التكنولوجيا، سواءً على الصعيد المؤسسي أو التشريعي، إلا أنها مازال بحاجة لإجراءات إضافية، ضمن استراتيجية متكاملة تأخذ في الاعتبار الحرص على توفير الكوادر البشرية والمخصصات المالية اللازمة، وتحفيز القطاع الخاص للانخراط في الاستثمار في هذا المجال، بالإضافة إلى تطوير المنظومة التعليمية بما يعزز من فرص تحقيق هدف توطيد التكنولوجيا على مدى العقود القادمة.

مقدمة

تبرز تحديات ثقيلة بين ثنايا المزايا الواعدة المتأتية من سعي دول الخليج العربي لامتلاك التكنولوجيا الحديثة؛ سبباً لتعزيز مواطن تنميتها وتنوع إيراداتها وتطوير قدراتها التقنية، نحو بناء اقتصادات قوية قائمة على المعرفة والنهضة العلمية والابتكار، وسط تنافس دولي وإقليمي محموم لتوظيف سباق التفوق التكنولوجي في روافد ترسيخ النفوذ والقوة الناعمة عالمياً. ولأن عملية نقل التكنولوجيا، التي تسلمت دول الخليج العربي ناصيتها مُبكراً، تنبلج في حيز معرفي واسع، و"تدابير تُمكن من تدفّق المهارات والمعرفة والدراية العلمية والتكنولوجيا المادية"، الخاصة بعمليات إنتاج السلع والخدمات وطرائق إدارتها

1 كاتبة وباحثة في العلوم السياسية، الأردن.

القطاعين العام والخاص، وتعاون عربي وإسلامي وثيق، وانفتاح متوازن على فضاءات دولية مترامية. وتأسيساً على ما سبق، تهدف هذه الورقة للإجابة عن تساؤل رئيسي بشأن التحديات التي تواجه دول الخليج العربي في مجال نقل التكنولوجيا. وتنبثق عن ذلك تساؤلات أخرى فرعية تدور حول أسباب اهتمام دول الخليج بنقل التكنولوجيا، والجهود التي بذلتها للحصول عليها، وآليات الدعم التي وفرتها لتحفيز امتلاكها، فضلاً عن السبل الكفيلة بمواجهة التحديات الناجمة عنها.

أولاً: أسباب اهتمام دول الخليج العربي بنقل التكنولوجيا

يؤصل الاهتمام المبكر لدول الخليج العربي بنقل التكنولوجيا، منذ حقبة سبعينيات القرن المنصرم، لرؤية متقدمة بمفصلية دورها الوازن في بناء اقتصادات حديثة قائمة على أقانيم المعرفة والنهضة العلمية والرقمية الإلكترونية، المؤسسة لحاضنة التوطين الوطني التكنولوجي، وسط تنافس إقليمي ودولي محموم لامتلاكها.

وارتأت دول الخليج العربي من وراء عملية نقل التكنولوجيا، التي استهدفت بداية القطاع الصناعي قبيل توسعة نطاقه، تحديث اقتصاداتها وتنميتها تماشياً مع متطلبات العصر، وتقليص الفجوة الزمنية التكنولوجية التي تفصلها عن البلدان المتقدمة، وبناء قدرات تكنولوجية رفيعة، وتنمية الكوادر البشرية، وتوظيف الموارد المالية في البنى التحتية التنموية، وتقديم منتجات وخدمات جديدة للسوق الخليجية تناسب مع الموارد الطبيعية القائمة، وتحقيق التنوع

وتوزيعها⁽¹⁾، فإنها قد تشكل تحدياً وازناً عند اصطدام المساعي الخليجية لاستقطاب الحلقات الأساسية في صناعة التكنولوجيا والتقنية والذكاء الاصطناعي، ضمن مشاريعها الوطنية الاستراتيجية الطموحة، بمعوِّق تزايد احتمالات تعثر المعرفة التي تسعى القوى الكبرى لاحتكارها، بُغية ضمان تفوقها في معركة الهيمنة التكنولوجية العالمية.

وإذا كان من غير المستبعد توجُّه الدول المتقدمة لتشديد القيود على نقل التكنولوجيا مستقبلاً أو تخفيض منسوب انفتاحها على التعاون الدولي بشأنه، فإن دول الخليج قد تكون من بين المتضررين من ببطء حركة وارتفاع كلفة امتلاك التقنيات اللازمة لبناء اقتصادات المعرفة، التي تُراهن عليها كثيراً في تحقيق اكتفاءها الذاتي المنشود تقنياً وتنوع اقتصاداتها.

وأمام الجهود الخليجية الحديثة المبذولة للحصول على التكنولوجيا الحديثة ودمجها في هياكل أنشطتها الاقتصادية، وسنّ منظومة قانونية وتشريعية ناظمة، تسد فراغ غياب تنظيم دولي خاص بأسس نقلها، وإرساء البنى التحتية الحاضنة لإنتاجها لاحقاً، وتحقيق إنجازات وازنة في آليات التحوُّل الرقمي؛ متجسِّدة ضمن نماذج واعدة تنقلت بين صروح المدن الذكية والفضاء الكوني والمشاركة العلمية الدولية، فإن ثمة معوّقات بشرية ومالية وبحثية مازال قائمة قد تشكّل تحدياً لجهودها، ما لم تتم مواجهتها باستراتيجية وطنية شاملة، ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وتعليمية وعلمية متشابكة، ومُعزِّزة بشراكة محلية فاعلة بين

1 "وثيقة غير رسمية عن المشروع بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول". المنظمة العالمية للملكية الفكرية. 12/3/2010.

www.wipo.int/edocs/mdocs/mdocs/ar/cdip_5/cdip_5_ref_non_paper.doc (5/11/2020 تاريخ الوصول).

مقرات المؤسسات الحكومية، فشكّل التقدم المُنجَز في مجال التحوُّل الرقمي وتبَيَّن تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، ولاسيما الذكاء الاصطناعي، عاملاً رئيسياً لتسريع الاستجابة الوازنة للتصديّ للجائحة.

وقد تجلّى ذلك في تبَيَّن مملكة البحرين تقنيات التعامل عن بُعد لمختلف الأنشطة، ولاسيما المعاملات المالية، واستخدام المملكة العربية السعودية الطائرات المُسيَّرة "الدرونز" لقياس درجات حرارة مرتادي الأماكن العامة، وتسيير كل من دولة الكويت وسلطنة عُمان لطائرات "الدرونز" لضبط الالتزام المجتمعي بالقرارات الرسمية المتخذة، وتقديم الإرشادات ومنع التجمعات، وإطلاق سلطنة عُمان منصة إلكترونية لتقديم الاستشارات الطبية المجانية عن بُعد للحالات غير الطارئة، عبر تطبيق متطور مُرَدَف بالهواتف الذكية⁽²⁾، وتوظيف دولة الإمارات العربية المتحدة تقنية الذكاء الاصطناعي في إجراء الفحوصات الطبية المخبرية عن بُعد، وابتكار طبيب افتراضيّ للكشف عن الإصابات عبر المنصة الإلكترونية، واستخدام الخوذة الذكية لقياس درجات حرارة مئات الأشخاص كل دقيقة ومن مسافة قصيرة، وإصدار إنذار بالحالة المصابة⁽³⁾، وإطلاق تطبيق جديد على الهواتف الذكية للتأكد من الالتزام بالحجر المنزلي من قِبَل الأشخاص المطالبين به، وذلك في إطار الجهود الخليجية الحثيثة لمواجهة كورونا.

الاقتصادي بعيداً عن الاستلال النفطي المطلق، وتقليل التكاليف مقابل زيادة المكاسب المتأتية من استخدامها⁽¹⁾، فضلاً عن مساعي الاعتماد عليها كوسيلة لإيداع الاستثمار الخارجي وخلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي المنشود.

وقد تمكنت دول الخليج العربي، بفضل الموقع الاستراتيجي المميّز والإدارة الحصيفة والإنفاق الحكومي السخي وسياسة التنوع الاقتصادي، من دمج الوسائل التكنولوجية في هياكل أنشطتها الاقتصادية المتنوعة، وتضمين الأجندات التكنولوجية والرقمية ضمن خططها الاستراتيجية الوطنية النموية.

1- تداعيات أزمة كورونا

فرض تفشيّ جائحة فيروس "كورونا" المستجد (كوفيد-19-) تحديات اقتصادية ثقيلة أمام دول الخليج العربي، نظير تزامن الأزمة مع تراجع أسعار البَئَط في الأسواق العالمية، ولكنه جسّد أيضاً السُّبُل الخليجية المعتبرة لتطويع التكنولوجيا الحديثة، التي سعت حثيثاً لامتلاكها، في مواجهته. فقد سارعت دول الخليج العربي، أسوةً بدول العالم، إلى اتخاذ التدابير الاحترازية والإجراءات المشدّدة المعروفة لصِدِّ انتشار الفيروس والحفاظ على سلامة المواطنين والمقيمين على أراضيها، لكنها بذلت الجهود الدؤوبة لإدارة الأزمة تقنياً؛ عبر تطبيق نهج التقنيات الحديثة في مختلف القطاعات الحيوية، وتلبية المتطلبات الحياتية اليومية باستغلال الخدمات الرقمية بديلاً عن مغبّة ارتياد

2 إسماء أحمد فؤاد. "تكنولوجيا خليجية في زمن الوباء". جريدة اليوم السابع. 24/3/2020. <https://www.youm7.com/sto-ry/2020/3/24> (تاريخ الوصول 7/11/2020).

3 "شرطة الإمارات تستخدم التكنولوجيا الذكية في مكافحة فيروس كورونا". فرانس 24. 24/4/2020. <https://www.france24.com/ar/20200424-> (تاريخ الوصول 12/11/2020).

1 جاسم بشارة "التنفيذ الناجح لأعمال البحث والتطوير لخدمة الصناعات النفطية". مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 95 (2000): 106.

بيد أن الأزمة تسببت في ارتفاع إنفاق الشركات العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولاسيما في قطاعات الرعاية الصحية والتعليم والإعلام والخدمات المالية، إلى حدٍ توقُّع وصوله إلى 20 مليار دولار بحلول العام 2024م، بعدما بلغ نحو 16.5 مليار دولار في عام 2019م، ولكن الاعتماد على استخدامهما سيسهم أيضاً في توفير فرص استثمارية ضمن الأسواق الخليجية، تصل قيمتها إلى 5 مليارات دولار في العام نفسه، إزاء توقُّع تَسارُع نمو استثمارات شركات الاتصالات في الجيل الخامس والألياف الضوئية، لتمكين تنفيذ الأعمال عبر الإنترنت، وتلبية الطلب المتزايد للمستهلكين، وضمان مواكبة الشبكات لمتطلبات الاتصال، فضلاً عن توجُّه المؤسسات لتحسين نماذج التشغيل واستغلال التقنيات الرقمية في إنجاز عملياتها الأساسية، مما سيؤدي إلى تعزيز استخدامهما في مجالات حيوية عديدة، مثل الرعاية الصحية عن بُعد، والتعليم عبر الإنترنت، وتوفير الخدمات العامة واستخدام أنظمة الرقابة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي⁽¹⁾.

2- التقدم في مجال التحوُّل الرقمي

وتدفع المساعي الخليجية للارتقاء بالقدرات الرقمية نحو الإهتمام بامتلاك تقنيات التكنولوجيا الحديثة، كسبيل لتعزيز استراتيجيات التنوع الاقتصادي، وتحفيز النمو الاقتصادي المنشود، نحو بناء اقتصادات قوية قائمة على المعرفة والابتكار.

وقد خطت دول الخليج العربي مسارات وازنة بهدف بناء الاقتصاد الرقمي المبني على مقومات انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وإنترنت الأشياء، والهواتف الذكية، والحوسبة السحابية، والبيانات التحليلية الضخمة، والشبكات الاجتماعية، والمنصات التشاركية، لرفع الإنتاجية البشرية وتحسين تقديم الخدمات العامة وتحفيز النمو الاقتصادي، مثلما سعت إلى مواءمة أجندات التحوُّل الرقمي مع مبادرات التنمية الاقتصادية الوطنية؛ فباتت جزءاً حيوياً من "الاستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية 2022م" في مملكة البحرين، تأصيلاً لمسار رَقْمَنَة القطاع العام وتنمية الأساليب التشغيلية بهدف تطوير الخدمات العامة، نحو توسيع نطاقه ضمن الأنماط الحياتية المتنوعة والممارسات التجارية، وصولاً إلى حوكمة التحوُّل الرقمي، مما يشجع الشركات العالمية على فتح مقراتها الإقليمية في المملكة، مثل خطوة (Amazon Web Services)⁽²⁾، بوصفها مركزاً وازناً لاستضافة البيانات.

فيما تتطلع المملكة العربية السعودية لأن تكون من أفضل 20 دولة رقمية مبتكرة في العالم، وفق "رؤية 2030" التي تمخَّص عنها إنشاء اللجنة الوطنية للتحوُّل الرقمي في عام 2017م، وذلك تأسيساً لجهود حثيثة بذلتها ضمن مستويات قطاع الحكومة الذكية ومجالات التعليم والصحة الرقمية والخدمات العامة، إلى جانب سلسلة مشروعات تعكف على تنفيذها لإرساء بنية رقمية ذات مستوى عالمي، وتمكين المواهب المبتكرة من

1 "كورونا يرفع استثمارات الخليج التكنولوجية إلى 20 مليار دولار". موقع العين الإخباري. 21/8/2020. <https://al-ain.com/article/> 2 "رحلة حكومة البحرين الرقمية". موقع الحكومة الإلكترونية البحريني. <https://www.bahrain.bh/wps/portal/!ut/p/a1/> pZjft8lwFMW_ynjY4- (تاريخ الوصول 15/11/2020).

على الهواتف الذكية⁽³⁾. فيما وضعت إمارة دبي تصوراً لخطّة تمتد عبر 50 عاماً لتأسيس منطقة تجارية افتراضية قادرة على استضافة 10 آلاف شركة، ضمن سياق الإنجازات الوازنة التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 2013م، في عملية التحوّل الرقمي، والتي استكملتها بتبنيّ "استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة" عام 2017م، لبناء اقتصاد وطني تنافسي قائم على المعرفة والابتكار، والتطبيقات التكنولوجية المستقبلية، التي تدمج سياسات الاقتصاد الرقمي وتقنية المعاملات الرقمية (البلوك تشين)، المعتمدة وفق استراتيجية 2021م، ضمن الخدمات والتعاملات المالية⁽⁴⁾، بهدف تعزيز الأمن الرقمي. وقد بدأ الاقتصاد الرقمي بإمكانياته الوازنة القطاع الأكثر نجاةً من تداعيات جائحة كورونا؛ بضخ حيوية غير مسبوقة في الساحات الخليجية، نتيجة لجوء غالبية الأفراد إلى اعتماد الإنترنت في تلبية احتياجاتهم اليومية أمام التقليل من الأنشطة الخارجية، بسبب الإجراءات الوقائية السائدة. ومع ترجيح ثبات الاستخدام الأوسع للمنصات الرقمية والطلب على الخدمات الإلكترونية، بعدما ترسّخت أساليبها بعمق في سلوكيات المستهلكين، حتى مع عودة أشكال التبادل الاقتصادي والمالي التقليدية، فإن قطاعات التجارة الإلكترونية، والتكنولوجيا المالية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعدّ أكثر الفرص المتاحة للاقتصاد الرقمي، مما قد يدفع للتركيز على تطوير التكنولوجيا الحديثة ونظم

اغتنام الفرص المتاحة في العصر الرقمي، لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والريادة العالمية وتحسين جودة الحياة⁽¹⁾، وذلك على غرار دولة الكويت التي تضع ملف التحوّل الرقمي ضمن أولوياتها الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة وفق "رؤية 2035"، فخطت خطوات معتبرة في تعزيز التقنيات الرقمية ضمن قطاعات الدولة، عبر إطلاق مشروع الحكومة الإلكترونية، وإدخال تطبيقات التحوّل الرقمي إلى قلب صناعة النفط والغاز، والنقل والمدن الذكية، والتعليم والطب والجراحة، وإعداد مشاريع كبرى تساهم في تنويع الدخل الوطني، مثل إنشاء "كويت هب" للممر الإقليمي كمشروع مستقبلي، وإحياء فكرة مدينة الإنترنت، تماشياً مع خطوات القطاع الخاص الذي رفع شعار التحوّل الرقمي في الكثير من أعماله، حيث نجحت شركات الاتصال في توفير بنية تحتية وحزم خدمات مطلوبة لتمكين الشركات من تحقيق التحوّل المنشود، وحرصت كيانات عملاقة على فسح مكان لها في هذه الصناعة عبر ضخّ الاستثمارات الباهظة ضمنها⁽²⁾. كما شكلت جهود سلطنة عُمان للتحوّل الرقمي جزءاً من "استراتيجية عُمان الرقمية 2030م"، بتنفيذ مشروعات البنية الأساسية الرقمية، مثل نظام التصديق الإلكتروني ومشروع منصة التكامل الحكومية، وتأسيس المركز الوطني للأمن المعلوماتية، وبوابة الصحة الإلكترونية والبوابة التعليمية، إلى جانب التطبيقات الخدمية المتاحة

3 "واقع التحول الرقمي في المؤسسات العمانية." موقع "عُماننا" البوابة الرسمية للخدمات الحكومية الإلكترونية. 31/3/2020. <https://oman.om/wps/portal/index/DigitalOman2030> (تاريخ الوصول 5/11/2020).

4 موقع البوابة الإلكترونية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة. <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy> (تاريخ الوصول 5/12/2020).

1 موقع وحدة التحول الرقمي الإلكترونية، الحكومة السعودية. <http://ps://ndu.gov.sa/about> (تاريخ الوصول 15/11/2020).

2 "التحول الرقمي هدف رئيسي في استراتيجية رؤية الكويت 2035." موقع بي إن بي سي عربية. 3/12/2020. <https://www.cnbcarabia.com/news/view/61680> (تاريخ الوصول 5/12/2020).

جانب عوامل غير تقليدية جسّدت ثِيَمَة التحوّل الحاصل في معايير قياس ناعمة للقوة؛ كالمعرفة والتكنولوجيا والمعلوماتية، والأقمار الصناعية والشبكات الاجتماعية، والاستثمارات والبحث العلمي... إلخ، فقد باتت قدرة استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة على إدارة ملف الأزمة، فضلاً عن منافسة الدول الكبرى على إيجاد لقاح شافٍ للفايروس، تقف سويّاً إلى جانب التوظيف الدولي والإقليمي للتكنولوجيا في مختلف المجالات، وبالذات الاقتصادية والعسكرية، في تعزيز المكانة الدولية.

وتتخذ المنافسة التكنولوجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية أحد أبرز صنوف النزاع على الهيمنة التكنولوجية العالمية، تحت غطاء الحرب التجارية الممتدة بينهما منذ مارس 2018م، وانزلاقها إلى حدٍّ شفا المواجهة المباشرة، بدون أن يسهم توقيعهما اتفاقاً تجارياً في يناير 2020م، في تهدئة وتيرتها. ويُعتَبَر التنافس على تطوير شبكات الجيل الخامس المحور الرئيسي للحملة الأمريكية ضدّ شركة "هواوي Huawei"، عملاق التكنولوجيا الصينية، التي تتفوق فنياً في مجاله على مستوى العالم، مقارنةً بشركات غربية مماثلة تمتلك التقنية، لكنها تفتقد إلى حدٍّ ما للبنية التحتية والأدوات التشغيلية لها، مقابل ارتفاع كلفة تصنيع المرسلات والمستقبلات الخاصة بها. فبلغ التصعيد الأمريكي أشدّه بقطع الإمدادات عنها وحظر عملها، وحضّ الدول الغربية على اتخاذ خطوة مماثلة، أسوءَ بقرار المملكة المتحدة في يوليو 2020م، وقبلها أستراليا في أغسطس 2018م، وكذلك نيوزيلندا، إزاء المخاوف الأمنية من منتجاتها ولما تشكّله، في نظرهم، من تهديدٍ استخباريٍّ سبق

رقمنة العمليات الصناعية والخدمات الرئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي الخليجي. وفي حالة ما إذا استمر انخفاض أسعار النفط العالمية، فقد تضطر الحكومات الخليجية لإعادة تقييم أولويات التنوع بعد جائحة كورونا، حيث ستصبح رقمنة أنظمة الرعاية الصحية ذات أهمية متزايدة، بينما قد يحتل الالتزام بناصية الجداول الزمنية لإتمام المشروعات الذكية أو بعض المبادرات الخاصة بالمدن الذكية، مثل دمج السيارات الكهربائية في شبكة الكهرباء الوطنية وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة والقياس الذكي، أولوية منخفضة، مقابل الاهتمام بجوانب التطورات التي تعزّز المرونة الاقتصادية في مواجهة الأزمة، مثل نشر تقنية "5G" وتطوير أنظمة بنوية قوية للتكنولوجيا المالية⁽¹⁾، والتي ستترك جانباها المحمود في الاقتصادات الخليجية على المديين المتوسط والبعيد.

3- التنافس الدولي والإقليمي التكنولوجي

وقد أذكت نزعة امتلاك التكنولوجيا الحديثة تنافساً دولياً وإقليمياً محموماً، بوصفها أحد عناصر القوة غير التقليدية لتعزيز نفوذ الدولة وتوطيد مكانتها الناعمة عالمياً، ونظير ثقّلها الراسخ المٌطل من بين ثنايا التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية والبنوية الراهنة، نحو بزوغ نظام عالمي جديد في مرحلة "ما بعد كورونا".

وإذا كانت تداعيات كورونا قد وفرت منافذ جديدة لإعادة النظر في مفهوم قوة الدولة، خلافاً لمجالاتها التقليدية السائدة سابقاً، بعدما أدخلت البُعد الصحي ضمن منظومة الأمن الوطني الشامل، إلى

1 Davies, John. "Gulf digital strategies to evolve after COVID-19." Castlereagh Associates, April 17, 2020 <https://castlereagh.net/gulf-digital-strategies-to-evolve-after-covid-19/> (accessed Nov 13, 2020).

الاجتماعية، وصولاً إلى إنشاء "الحواسيب الفائقة" وعسكرة الفضاء⁽³⁾، وإزاء القلق الأمريكي من المساعي الصينية الطموحة لتسَيّد العالم الرقمي، في ظل مبادرتي "الحزام والطريق" و"صُنْع في الصين 2025"، ونمو سطوة شركات صينية مثل "هواوي" و"علي بابا"، مما قد يوجِّح السباق بينهما نحو تطوير الحقول التكنولوجية، ولاسيما التوسُّع في الاستثمارات وتعزيز القدرات العسكرية، أمام رغبة كلٍّ منهما في تثبيت موقعه كقوة تكنولوجية واقتصادية رائدة.

بينما لم ينجح الاتحاد الأوروبي في فرض نفسه ضمن دائرة المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول آسيوية (الصين، وكوريا الجنوبية، واليابان) في مجال الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، مما أدى إلى إنفاق باهظ على استيراد المعدات التكنولوجية من تلك البلدان على حساب دعم الخدمات البنيوية والتنمية العامة، وبما قد يهدد بضعف قدرته المستقبلية على مواكبة أنماط جديدة من التصنيع، الذي يعتمد في جوهره على التكنولوجيا المتطورة⁽⁴⁾.

وقد امتدّت ذبول المنافسة الأمريكية - الصينية التكنولوجية إلى منطقة الشرق الأوسط لاستقطابها ضمن دائرة النزاع الثنائي؛ وسط بيئة إقليمية تشهد تنافساً محموماً لامتلاك التكنولوجيا وتوظيفها في مجالات مختلفة، ونزاعاً تركيا/ إيرانيّاً/ إسرائيلياً وازناً حول "الدولة المركز" في المنطقة، والذي تقف مساعي تعزيز التفوق التكنولوجي في سُدّة محركاته.

وأن نفته الشركة الصينية⁽¹⁾، وذلك فيما عُرف بتحالف "Open RAN Policy Coalition" في مايو 2020م، ليضم نحو 30 شركة أوروبية وأمريكية متخصصة في البرمجة وتكنولوجيا الاتصالات وأنظمة البث والإرسال، بهدف إيجاد بديل لها، وذلك في إطار سباق تطوير وتشغيل الجيل الثوري الجديد من شبكات الاتصالات، الذي تدور حوله غالبية مقوّمات التطور التكنولوجي، نظير ما يتيح من تحقيق قفزات نوعية في الميادين العسكرية والاقتصادية، ولحجم الأنشطة الاقتصادية الضخمة المرتبطة به، وفرص العمل الواعدة المتوقَّع توفيرها من خلاله، وهو ما من شأنه بغثرة مساعي تنسيق الجهود الدولية لتطوير قطاع التكنولوجيا، بحقولها المختلفة المؤثرة في تحديد ميكانيزمات الإنتاج الاقتصادي والعسكري، وما يلها من عوامل سياسية وثقافية، عند غياب التنسيق والتعاون الدولي التكنولوجي.

وليس مُرَجَّحاً انتهاء وتيرة التنافس التكنولوجي في عهد الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن، الذي قد لا يتبَيّ سياسة صدامية شبيهة بسلفه الرئيس السابق دونالد ترامب، لكنه سيواصل مساعي احتواء النفوذ الصيني التكنولوجي المتنامي⁽²⁾، نظير خلافات ما تزال عالقة حول بنود ملف التطوير التكنولوجي، في مجالات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، وصناعة أشباه الموصلات والشبكات

1 Charles Edel, Mira Rapp-Hooper. "The 5 Ways U.S.-China Competition is Hardening," Foreign Policy. May 18, 2020. <https://foreignpolicy.com/2020/05/18/united-states-competition-coronavirus-pandemic-tensions/> (accessed Nov 13, 2020).

2 Li, Cheng. "Hopes and Doubts in Beijing: Resetting U.S.-Chinese Relations Won't Be Easy." Foreign Affairs. November 13, 2020. <https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2020-11-13/hopes-and-doubts-beijing> (accessed November 15, 2020).

3 Charles Edel, Mira Rapp-Hooper. "The 5 Ways U.S.-China Competition Is Hardening". Op.Cit.

4 "التنافس التكنولوجي: الغرب يسابق بكين". مركز استراتيجيات للأبحاث. 2020 / 17/8. <https://strategiecs.com/ar/analyses/> technological-competition-beijing-vs-the-west (تاريخ الوصول 12/11/2020).

بينما تسعى تركيا لتعزيز وتيرة الاعتماد المحلي على إنتاج متطلبات الصناعات التكنولوجية المدنية والعسكرية معاً، عبر تنفيذ مشاريع رامية لتطوير قطاع التكنولوجيا، مثل التأسيس للمدن الذكية وإتمام الإختبارات الخاصة بإرسال أقمار صناعية إلى الفضاء عبر شركة محلية، وتعزيز استثمارات البنية التحتية للألياف الضوئية التي أدت إلى تسريع الإنترنت وزيادة عدد المستهلكين، وإنشاء مركز إقليمي للبحوث المتكّرة، تم افتتاحه في أغسطس 2020م، للإشراف على التحول الرقمي في البلاد، بهدف جعلها "مركزاً عالمياً للإنتاج والتكنولوجيا وقاعدة إنتاج وتقنية عالمية"، بعدما تمكنت من إنتاج الطائرات دون طيار وتطوير السفن البحرية، وإنتاج أنظمة الذكاء الإلكتروني والمنظومات الدفاعية، بحسب الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، وذلك في إطار خطة التنمية الوطنية "رؤية 2023م"، التي تضمّنت مبادرة الصناعة الموجّهة نحو التكنولوجيا، المُعلّنة في أغسطس 2019م، لتقليل استيراد السلع الاستراتيجية وتدريب قوة عاملة قادرة على إنتاج منتجات عالية التقنية⁽²⁾، ولكنها واجهت أزمة في ديسمبر 2020م في استكمال تصنيع دباتها "ألتاي"، التي أعلنت أنها ستكون تركية خالصة، بعد امتناع دول أوروبية عن تزويدها بالقطع الأساسية.

وفي حين تقف البيئة الإسرائيلية الرائدة في التكنولوجيا والبحث العلمي، بإتفاق على الأخير يصل إلى 4.2% من إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي، والمحقّقة لخطوات متقدّمة في المنظومة الرقمية،

فرغم أن إيران تعدّ من أقل البلدان استخداماً للتكنولوجيا الرقمية عالمياً، إذ ما تزال خدمات الاتصالات فيها مكلفة وجودتها منخفضة بعدما سمحت الحكومة الإيرانية، حتى وقت قريب، بإصدار رخص بسرعتي 3G و 4G لشركتي الهاتف المحمول الرئيسيتين في البلاد، بما يجعلها بحاجة للمزيد من الإصلاحات للاستفادة من إمكانيات قطاع التكنولوجيا لديها بالكامل، غير أن البرنامج النووي الإيراني، في المقابل، يُظهر القدرة الإيرانية على تحقيق التقنيات التكنولوجية المتقدمة محلياً، بعد عقود طويلة من فرض العقوبات عليها، أسوةً بنجاح وكالة الفضاء الإيرانية في إطلاق المزيد من الأقمار الصناعية، التي تستطيع تكنولوجيتها توفير الغطاء لأعمال تطوير الصواريخ الباليستية المتقدمة، وتشجيع الاستثمار في تكنولوجيا النانو، وتطوير الطائرات دون طيار، التي دخلت في الخدمة منذ العام 1985م، والتي يمتلك الحرس الثوري الإيراني عشرات الطرازات المختلفة منها، فضلاً عن مساعي دمجّ الذكاء الاصطناعي داخل منصّاتهم، صوب هدف شمول التكنولوجيا العسكرية لأسلحة تفوق سرعة الصوت وروبوتات وأنظمة ذاتية التحكم. وربما لم تنجح الصناعة العسكرية الإيرانية حتى الآن في تطوير أو تشغيل الأنظمة الروبوتية والمُسيرة ذاتياً، لكنها قد لا تظل متخلفة عن هذا المسار طويلاً⁽¹⁾، بما يؤثر على سلوكها التوسعي إقليمياً ويغيّر من ثيمة التوازن العسكري في المنطقة.

2 Turkey opens tech center, 40 factories in major Industry 4.0 move." Daily Sabah. Aug 30, 2020. <https://www.dailysabah.com/business/economy/turkey-opens-tech-center-40-factories-in-major-industry-40move> accessed Nov 12, 2020)

1 Rubin, Michael. "Iran's Military Is Making Strides Into Twenty-First Century Technology." The National Interest. August 8, 2019. <https://nationalinterest.org/blog/middle-east-watch/irans-military-making-strides-twenty-first-century-technology-72191?page=0%2C1> (accessed Nov 2, 2020).

تسعى للحفاظ على مسافة متساوية من هذه الحرب الرقمية الباردة، ومحاولة التغلب على عاصفة شبكات الجيل الخامس الخاصة بـ"هاوي"، والتي ترتبط معها باتفاقيات شراكة لنشرها ضمن الساحة الخليجية، وذلك عبر الموازنة بين علاقاتها الوطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تُوجت بتأسيس الشراكة الاستراتيجية الخليجية-الأمريكية في عام 2015م، في مختلف المجالات، على غرار اتفاقية التعاون الإماراتية - الأمريكية الحديثة في أمن التكنولوجيا، المُبرمة في نوفمبر 2019م، لحماية تكنولوجيا الدفاع وتفعيل مجالات التعاون والتدريب وتبادل الخبرات الثنائية، مقابل اهتمام دول مجلس التعاون بتعزيز علاقاتها المتنامية مع الصين، التي تُعدّ الزبون الرئيسي للنفط الخليجي، وفي ظل حرص الصين على إقامة شراكات نوعية مع دول الخليج العربي في مجالات تنمية البنى التحتية والطاقة والتصنيع، وتعزيز التعاون المشترك في قطاعات الاقتصاد الرقمي والتقنيات الحديثة والتكنولوجيا، والذي تعمّق في عام 2020م، ولاسيما ضمن جوانب الذكاء الاصطناعي والمدن الذكية والطائرات بدون طيار، قياساً بالشراكة الاستراتيجية الشاملة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والصين الموقّعة خلال أعمال منتدى التعاون الصيني - العربي في بكين عام 2018م، والاتفاقيات الثنائية التي زادت وتيرة إبرامها بين عامي 2016 و2019م، لشراء دول الخليج العربي الطائرات بدون طيار، فضلاً عن سلسلة شراكات موقّعة بين الهيئات الحكومية الخليجية وشركة "هاوي"، والتي كان أحدثها مذكرة التفاهم المُبرمة مع سلطنة عُمان مطلع مايو 2020م، ومع المملكة العربية السعودية في أكتوبر 2020م، لدعم المؤسسات الحكومية والمراكز البحثية السعودية

والحاضنة لكبرى الشركات العالمية والمشجعة على بعث الشركات الصغرى، القادرة على الاندماج والانصهار مع الشركات الرقمية العالمية، بغية فتح المجال أمام الابتكار، فإن جمهورية مصر العربية تدخل أيضاً في دائرة التنافس التكنولوجي عقب خطوات مدروسة قامت بها في السنوات الأخيرة للتحول الرقمي وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بإنفاق بلغ نحو 1.6 مليار دولار خلال العامين الماضيين، في إطار "رؤية مصر 2030م"، مما ساهم في تطوير وتحسين جودة الإنترنت في البلاد، إلى جانب العمل على إنشاء شبكة جديدة من كابلات الألياف البصرية لربط الأبنية الحكومية، باستثمارات ضخمة وخلال فترة محدّدة، لتوفير خدمة أكثر مرونة⁽¹⁾. ورغم أن سوق التجارة الإلكترونية في مصر سريع النمو، ويعدّ الأكثر جاذبية للاستثمار في الشركات التقنية والناشئة، إلا أنه لم يصل بعد إلى إمكاناته الكاملة نحو زيادة النمو، في ظل تداعيات أزمة كورونا، إذ مايزال يتطلع إلى حلول مبتكرة في مجالات التكنولوجيا المالية والصحية والتجارة الإلكترونية. ووسط البيئة الإقليمية والدولية التنافسية في مجال التكنولوجيا، تبرز أهمية مسعى دول الخليج العربي لتنويع علاقاتها الدبلوماسية وشراكاتها الدولية، بما يحقق مصالحها الوطنية عبر اعتماد نهج التوازن والاستفادة من الفرص الناتجة عن تنافس القوى الكبرى. وفي ظل المعركة التكنولوجية الدائرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والتي تتجسد حالياً في صورة الحملة الأمريكية ضد شركة "هاوي" الصينية، فإن دول الخليج العربي

1 "مصر الرقمية". موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية. https://mcit.gov.eg/ar/Digital_Egypt (تاريخ الوصول 12/11/2020).

التكنولوجيا الحديثة، وتطوير قدراتها التقنية وتهيئة الحاضنة المواتية لتوطئها؛ في الوقت الذي تخصص فيه دول الخليج العربي استثمارات ضخمة لإرساء بنيتها التحتية الرقمية، وتبذل جهوداً وازنة لتوسيع نطاق حضورها العالمي والاستعداد لفرص إبراز نفوذها، كما تمثل ذلك في رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين عام 2020م، وفي الحدث العالمي "معرض إكسبو دبي 2020م"، والذي تأجل لعام 2021م بسبب أزمة كورونا، بما يسهم بالنسبة لها في تحقيق التوازن مع إيران، إزاء سعي الأخيرة لتطوير قدراتها التكنولوجية، ولإسيما العسكرية منها، والمُضي في برنامجها النووي، لتوظيف ذلك في خدمة مشروعها التوسعي الإقليمي.

ويدخل في سياق هدي تعزيز القدرات التكنولوجية الخليجية ومواجهة المشروع الإيراني التوسعي في المنطقة، توجّه بعض دول الخليج العربي لتأسيس علاقات مع دولة إسرائيل، على غرار الاتفاقية الإماراتية-الإسرائيلية الأولى من نوعها في قطاع التكنولوجيا المالية، والتي تم توقيعها في 29 نوفمبر 2020م، في أعقاب اتفاق السلام الثنائي المبرم في 15 سبتمبر 2020م، وذلك بهدف تنظيم الفعاليات المشتركة وتفعيل مشاركة الخبرات وتطوير المهارات الثنائية، بما يعزز مكانة مركز دبي المالي العالمي نظير دعم الاتفاقية لجهود دولة الإمارات العربية المتحدة في تعزيز النمو الاقتصادي عبر رفّدها بخدمات قطاعي التكنولوجيا والابتكار⁽²⁾، والتي تم إلحاقها بعدد من الاتفاقيات المتنوعة بين الجانبين، أسوةً بالاتفاق البحري - الإسرائيلي في 15 سبتمبر

نحو تعزيز تنمية الموارد البشرية المحلية في مجال الذكاء الاصطناعي، وذلك في إطار المساعي الصينية الحديثة لترسيخ حضورها التكنولوجي في منطقة الشرق الأوسط، على خلفية المنافسة الصينية - الأمريكية للهيمنة التكنولوجية العالمية، مما يسهم في نقل التكنولوجيا المتطورة عبر الساحة الخليجية في قطاعات الطاقة المتجددة والطيران والذكاء الاصطناعي بأسعار تنافسية وسياسة أكثر انفتاحاً، مثلما يفتح المجال أمام أسواق التكنولوجيا القائمة على الذكاء الاصطناعي للاستفادة من المنافسة، والتي تؤدي إلى انخفاض الأسعار وتحفيز الابتكار، وتوسعة الخيارات أمام الجهات المستوردة⁽¹⁾، مما يعد فرصة وازنة لدول الخليج لامتلاك التكنولوجيا الحديثة، ولإسيما أنها تعد إحدى المناطق الأسرع نمواً في العالم في مسألة اعتماد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة.

ويستقيم ذلك مع مسعى دول الخليج لتنويع شراكاتها وعلاقاتها مع القوى الخارجية؛ قياساً بالهند التي تعدّ شريكاً تجارياً وازناً لها، والاتحاد الأوروبي، إزاء توفّر أرضية خصبة من فرص التعاون الخليجي- الأوروبي في مجالات الابتكار الرقمي والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الخضراء، والرعاية الصحية وسلسلة الكتل الرقمية "بلوك تشين" والتكنولوجيا المالية، ما لم تؤثر التباينات السياسية، ولإسيما في ملفات سوريا وليبيا والاتفاق النووي الإيراني في مساعي توسيع نطاق العلاقات الثنائية، بعيداً عن حصرها في حيز التدفقات التجارية والاستثمارية الوازنة، مما يسهم في توسعة نطاق الخيارات الخليجية المتاحة للحصول على

1 ويندي روبنسون. "نمو الذكاء الاصطناعي الصيني في الخليج: تجديد للنموذج الصيني في صربيا". موقع قناة الحرة. 15/10/2020، تاريخ الوصول 7/1/2021. <https://www.alhurra.com/different-an-gle/rise-chinese-ai-the-gulf-chinas-serbia-model>

2 "اتفاقية إماراتية-إسرائيلية للتعاون في قطاع التكنولوجيا المالية". جريدة الشرق الأوسط. 29/11/2020. تاريخ الوصول 7/1/2021. <https://aawsat.com/home/article/2653151>

وتشغيل المشروع، وتهيئة الكوادر الفنية والإدارية، إلى حين تحصيل إنتاج كامل، بمعنى "السلعة باليد". وتتوقف عملية اختيار المُرخَّص تبعاً لطبيعة المشروع والتكنولوجيا المستخدمة، فقد يكون مالكاً للتكنولوجيا أو من المجهزين الرئيسيين، أو مكتب استشارة (بيت خبرة) أجنبياً⁽¹⁾.

بيد أن هذا الأسلوب السهل في الحصول على التكنولوجيا لا يضمن مشاركة فاعلة من قبل المؤسسات الوطنية والقوى البشرية المحلية، كما أن من شأنه إعاقة تطوُّر الخدمات الهندسية المحلية، بما يحبط آليات دعم القدرات المحلية في مجال توطين التكنولوجيا المنقولة وتطويرها، ويخلق نزعة استهلاكية للتكنولوجيا مبنية على استيراد الحزمة التكنولوجية الجاهزة للاستعمال، ويضيِّع فرصة إكساب القوى العاملة المحلية للخبرات الفنية المختصة، وذلك عندما يتم نقل المشاريع الصناعية بدون نقل المعارف والمهارات الخاصة بها. ورغم أن مشاريع "تسليم المفتاح" تنطوي على مهمة تدريب الكوادر البشرية المحلية لتشغيلها، إلا أنها غير قادرة على توطين التكنولوجيا التي تتطلب مهارات التصميم، والتي تعد المحور الأساسي الذي تركز عليه عملية تطوير التكنولوجيا، وبمشاركة الحزام الناقل لها.

ب- أسلوب الشركات المشتركة: لجأت دول الخليج العربي إلى أسلوب جديد في نقل التكنولوجيا خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم، إثر عدم قناعتها بجدوى أسلوب "تسليم المفتاح" في تنفيذ مشروعاتها، حيث باتت تفضل أسلوب الدخول في الشراكة، والذي يتم الاتفاق بموجبه عادةً بين طرف محلي وشركة عالمية معروفة

التي يستهدف تحقيق فوائد التبادل التكنولوجي والاقتصادي والأمني والسياحي، والتعاون العلمي والتقني والاستثمار الإسرائيلي في القطاع المالي البحري، بوصف المملكة مركزاً مالياً إقليمياً مرموقاً، فضلاً عن الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في مجالات التكنولوجيا والتقنيات الرقمية المتطورة.

ثانياً: جهود دول الخليج العربي في الحصول على التكنولوجيا

تبذل دول الخليج العربي جهوداً حثيثة لامتلاك التكنولوجيا، عبر اعتماد أساليب متنوعة للحصول عليها، وتأطير منظومة تشريعية وقانونية خاصة بها، فتجسدت نتائجها من خلال نماذج تكنولوجية متطورة، هي:

1- أساليب نقل التكنولوجيا

لجأت دول الخليج إلى نقل التكنولوجيا الحديثة من البلدان المتقدمة عبر عدة أساليب، تبعاً لطبيعة المرحلة التنموية التي مرت بها، وتتمثل في الآتي:

أ- أسلوب تسليم المفتاح: تأخذ المشاريع في باكورة التنمية الصناعية، غالباً بنسق "تسليم المفتاح"، والذي يتضمن تنظيمًا شاملاً للوسائل القانونية، التي يتعهد بموجبها الطرف الخارجي بتسليم مصنع كامل وفق معايير الأداء المتفق عليها. وينص عقد تنفيذه عادةً على قيام الشركة المنفذة بتوفير التصميم الهندسية للمشروع، وتوريد الآلات والمعدات والقيام بأعمال التركيب، وصولاً إلى تسليم المشروع جاهزاً للتشغيل، بمعنى "تسليم المفتاح باليد"، وقد يتولى أحياناً عملية إدارة

1 أنطوان زحلان. البعد التكنولوجي للوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.

الكاملة للفرع⁽³⁾. ويعد هذا الأسلوب من القنوات المهمة لنقل التكنولوجيا، ففتح المجال أمام الشركات الأجنبية للمساهمة مباشرة في المشروعات سيؤثر إيجاباً في فاعلية ونوعية التمويل المستقبلي، ولاسيما عند جذبها للمصارف العالمية للمشاركة في تمويلها. وتهدف الجهود الخليجية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بغية الاستفادة مما تمتلكه الشركات متعددة الجنسيات من تكنولوجيا متطورة ورأسمال ضخم، فضلاً عما تجلبه من موارد إضافية وازنة، مثل التكنولوجيا، والمعارف الإدارية والتنظيمية، وإمكانيات الوصول إلى أسواق التصدير الخارجية.

د- أسلوب الاستيراد المباشر: إذ يتم استيراد السلع والأدوات الرأسمالية من الخارج مباشرة، مشكّلة أحد آليات خدمة القطاع الصناعي لتنمية الاقتصادات الخليجية، وأبرز الطرق المحفزة للتطور التكنولوجي والابتكار، نظير مساهمتها في تكوين رأسمال ثابت، وقدرتها على أن تنتج بذاتها، فضلاً عن إنتاجها لوسائل إنتاجية أخرى، فيما تتطلبه الدراية العلمية والخبرة.

هـ- أسلوب عقد الإدارة: ويتم نقل التكنولوجيا بموجبه عن طريق نقل القدرات التنظيمية والإدارية إلى المشروع الصناعي من خلال برامج التدريب والممارسة العملية للفنيين والإداريين، بحيث يتضمن إدارة عملية الإنتاج والصيانة والخدمات الفنية والتسويق والمشتريات والإدارة المالية وشؤون تنظيم الإدارة والسلامة والأمن والتدريب، وذلك عن طريق التعاقد مع خبراء أجانب بصفة فردية من أجل إدارة المشاريع الصناعية، حتى يتمكن الطرف المحلي من اكتساب الخبرات اللازمة.

على تنفيذ مشروع معين برأسمال مشترك يتفق فيه الطرفان على حصة لكل منهما، بما يمنح الطرف المحلي قدرة أكبر على التأثير في سياسات الشركة، ويتيح له الاستفادة من المعرفة التكنولوجية التي يقدمها الطرف الأجنبي. وقد يقدم الطرف المحلي الخدمات الأساسية العامة وبعض المستلزمات الإنتاجية التي يتطلبها المشروع بأسعار مخفضة، بينما يأخذ الطرف الأجنبي على عاتقه المسائل المرتبطة بإقامة المشروع وتشغيله وصيانته وإدارته وتسويق منتجاته⁽¹⁾.

وقد هدفت دول الخليج العربي من وراء هذه الآلية التي اعتمدتها في العديد من مشروعاتها إلى اكتساب الخبرات الفنية والإدارية في إنشاء وإدارة المشاريع الصناعية؛ نظراً لخبرة الطرف الخارجي في هذا المجال، وتسويق نسبة متفق عليها من المنتج الوطني في أسواق الشريك الأجنبي، فضلاً عن خاصيّتي خفض التكاليف وتوفير عنصر الوقت في الإنجاز، سواءً عند إجراء دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية أو عند تنفيذ المشروعات، تجنّباً لتكبّد خسائر التأخير المكلفة⁽²⁾.

ج- الاستثمار الأجنبي المباشر: ويتم نقل التكنولوجيا بموجبه عن طريق تقديم حزمة تكنولوجية كاملة، تشمل نُظُم وأساليب التخطيط والتنظيم والتصميم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية ورأس المال، ويختلف حجم ومكوّنات تلك الحزمة تبعاً لنصيب الشركة الأجنبية في ملكية الفرع، حيث تزداد كلما ازداد نصيبها في ملكية رأسمال الفرع، حتى تصبح الحزمة كاملة مع المِلْكِيّة

1 أنطونيوس كرم. العرب أمام تحديات التكنولوجيا. الكويت: عالم المعرفة، 1982.

2 رشيد المعراج. "الاحتياجات الاستثمارية المتوقعة لقطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات في المنطقة العربية". مجلة النفط والتعاون العربي. العدد 101 (2002): 21.

3 عمر البيني وخديجة الأعسر. "دور الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية". شؤون عربية العدد 79 (1994): 126.

وقانون براءات الاختراع لتوفير الحماية الكاملة للاختراعات والتصميمات التخطيطية والأصناف النباتية والنماذج الصناعية؛ وقانون الهوية الإلكترونية لإصدار الهوية الرقمية الوطنية وحماية المعاملات والتجارة الإلكترونية؛ وقانون/ نظام مكافحة الجرائم الإلكترونية أو المعلوماتية؛ فضلاً عن الانضمام لعضوية المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق المعنية بالمليكية الفكرية. وفي خطوة متقدمة، وافق مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية في عام 2019م على مشروع "نظام نقل وتوطين التقنية"، بهدف سد الفراغ التشريعي المتعلق بهذا الجانب، وتأسيس العمل البحثي والمعرفي، وإيجاد نظام حاكم لعقود نقل التكنولوجيا بوصفها من أهم العقود الدولية، بما يسهم في حماية المصالح الوطنية⁽¹⁾، وذلك عقب إصدار نظام التعاملات الإلكترونية في عام 2017م، لضبطها وتنظيمها وتوفير الإطار النظامي لها، فيما أصدرت مملكة البحرين سلسلة من قوانين التكنولوجيا الرقمية في عام 2018م لضبط آلية نقلها وتنظيمها، مثل قانون الخطابات والمعاملات الإلكترونية، وقانون السجلات الإلكترونية القابلة للتداول، وقانون تزويد خدمات الحوسبة السحابية لأطراف أجنبية⁽²⁾.

كما أدمجت دول الخليج العربي سياسات التكنولوجيا والابتكار ضمن استراتيجياتها الوطنية، مثل الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في مملكة البحرين؛ وسياسة مدينة الملك

وئمة قناة أخرى يتم بموجبها نقل التكنولوجيا، تأخذ في الوقت الحاضر شكل الدخول في عقود ورخص وبراءات اختراع وعلامات تجارية بين شركة عالمية وشركة محلية، خاصة أو عامة، حيث تسمح الأولى للثانية باستغلال أيّ منهم حسب شروط وقيود يتم الاتفاق عليها مسبقاً. كما تقدم المعارض الدولية للسلع الاستهلاكية والرأسمالية قناة مهمة لتعريف المستوردين بالمنتجات في الأسواق الدولية من السلع بأنواعها، إلى جانب القناة المتمثلة في الخدمات التي تقدمها المكاتب والشركات الاستشارية، والتي تدور حول "تقنيات القرار" الخاصة بآلية نقل التكنولوجيا، عبر قيامها بإجراء دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المستهدف. وتتوقف أساليب نقل التكنولوجيا، بشكل عام، على اعتبارات منها: مستوى التقدم الاقتصادي وحجم السوق المحلية، وإمكانية التصدير للأسواق الخارجية، والقدرات التكنولوجية المحلية، والقيم الاجتماعية والثقافية السائدة، والوضع القانوني للتكنولوجيا المراد نقلها. ويتطلب اتباع نقل التكنولوجيا الاهتمام بأنشطة البحث والتطوير المحلية لتطويع التكنولوجيا المستوردة لتلائم الظروف المحلية.

2- المنظومة القانونية والتشريعية

أطّرت دول الخليج العربي عملية نقل التكنولوجيا بمنظومة قانونية وطنية تسد إشكالية غياب تنظيم دولي خاص بها، مثلما ضمنت سياساتها الرامية إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار ضمن استراتيجياتها الوطنية.

وتتمثل أبرز القوانين الخليجية في مجال التكنولوجيا في: قانون حماية حقوق الملكية الفكرية لحماية حقوق المؤلف والمصنّفات الفنية؛

1 "الشورى: الموافقة على مشروع توطين التقنية ونظام الشركات المهنية والإمتهان التجاري". جريدة عكاظ. 27/6/2019. <https://www.okaz.com.sa/local/na/1734071> (تاريخ الوصول 7/11/2020).

2 "قوانين التكنولوجيا الرقمية". موقع مجلس التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين. <https://bahrainbusinesslaws.com/all-laws-ar/digital-laws> (تاريخ الوصول 18/11/2020).

1- قطاع الفضاء

تعدّ تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في المجال الفضائي بارزة، نظير امتلاكها أكبر قطاع فضائي فاعل في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط؛ وذلك بعدما دخلت رسمياً السباق العالمي لاستكشاف الفضاء الخارجي في عام 2014م عند إنشاء وكالة الإمارات للفضاء، تمهيداً لبدء العمل على مشروع إرسال أول مسبار عربي وإسلامي "مسبار الأمل" إلى كوكب المريخ، بقيادة فريق عمل إماراتي، في رحلة استكشافية علمية تصل إليه خلال العام الحالي 2021م، وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية للفضاء 2030م، التي تستهدف مجالات استكشاف الأجرام السماوية، وتطوير تكنولوجيا الاتصالات والأقمار الصناعية، بمختلف علومها وتقنياتها وتطبيقاتها المنشودة، بقيمة استثمارات تكنولوجية تجاوزت زهاء الـ 5 مليارات دولار⁽²⁾.

وتتملك دولة الإمارات العربية المتحدة وتشغل حالياً 10 أقمار اصطناعية في المدار، تتنوع بين أقمار اتصالات وأقمار علمية وتصوير، بالإضافة إلى سبعة أقمار مماثلة ضمن مرحلة التصنيع، حيث جرى تصميم وتصنيع قمر "مُزن سات" التعليمي البيئي في جامعة خليفة للعلوم والتقنية، والجامعة الأميركية في رأس الخيمة، تحت إشراف وكالة الإمارات للفضاء، وذلك في سياق الاهتمام بالتعليم الفضائي عبر الجامعات الوطنية والمراكز البحثية، مثل "مركز محمد بن راشد للفضاء"

عبدالعزیز للعلوم والتقنية لدعم البحث والابتكار، في إطار الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار و"رؤية عام 2030م" في المملكة العربية السعودية؛ والسياسات الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في كلّ من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان، إلى جانب السياسة الوطنية للابتكار في دولة الكويت، والتي عزّزتها بإنشاء المركز الوطني للاقتصاد المعرفي في إطار "رؤية الكويت 2035"، لدمج مُدخلات المعرفة والتكنولوجيا ضمن بناء اقتصاد وطني يوظّف الابتكار والتجديد، ويعزز الاستثمار والإنتاجية والتنافسية⁽¹⁾، فضلاً عن إنشاء مكاتب وطنية لتطوير ونقل التكنولوجيا مرتبطة بالجامعات والمؤسسات البحثية، وتسهيل عقد الشراكات بين الجهات المعنية، وذلك نتيجة الإدراك الخليجي لأهمية وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية لبناء مجتمع المعلومات، وربطها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية، من أجل رسم خريطة طريق لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

ثالثاً: نماذج تكنولوجية خليجية واعدة

تجسّدت الجهود الخليجية المتراكمة لاستغلال التكنولوجيا الحديثة نحو بناء الاقتصاد المعرفي المتطور، في نماذج واعدة تنقلت بين صروح المدن الذكية والفضاء الكوني حتى قاربت حيز المشاركة الدولية في المجال العلمي، بما يعكس رؤية متقدمة لكيفية الاستفادة من الثورة التكنولوجية الحاصلة وتوظيفها الأمثل في مساراتها التنموية، تحقيقاً للمصلحة الوطنية والجمعية العليا. وهي كالتالي:

2 "مسيرة التطور العلمي والتكنولوجي في دولة الإمارات: مؤشرات تعزّز الريادة والتنافسية". مجلة درع الوطن الإماراتية. 9/6/2020. <http://www.nationshield.ae/index.php/home/details/files> (تاريخ الوصول 13/11/2020).

1 الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الكويتي. <https://www.scpd.gov.kw/home.aspx> (تاريخ الوصول 11/9/2020).

وتهدف الهيئة للاهتمام بتسخير علوم وتقنيات الفضاء في خطط التنمية الوطنية، وتشجيع علوم وتطبيقات الفضاء، وتطوير برامج أبحاث الفضاء المتقدمة وتعزيز الابتكار، وبناء القدرات الوطنية لخلق قاعدة وطنية ذات مستويات علمية فضائية رائدة ومتميزة، وتلبية الاحتياجات الوطنية عن طريق توفير المعلومات الفضائية وبيانات المراقبة الأرضية، التي تخدم مسيرة التنمية الشاملة، والمساهمة في التقدم العلمي الفضائي والتنمية المستدامة للمملكة، ونحو خلق قطاع فضاء جديد فيها.

وتسعى الهيئة للارتباط الوثيق بالجهات الحكومية المعنية لتحديد احتياجاتها، وتوفير خدمات تقنية فضائية معززة للحكومة والتنمية، والتعاون مع مؤسسات التعليم العالي لتعزيز البحث والابتكار والتطوير في مجالات علوم الفضاء المتنوعة، فضلاً عن الاهتمام بتأسيس علاقات تعاون، وتنفيذ مشاريع إقليمية ودولية مشتركة مع وكالات الفضاء والمؤسسات التقنية والصناعية والبحثية الناشطة في مجال علوم الفضاء، وتشجيع انضمام المملكة للمعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بعلوم الفضاء ومفاهيمها التقنية، وإقرار المبادئ التي تنظم أنشطتها في مجال ارتياد الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية⁽²⁾.

ويأتي الإنجاز الفضائي البحري تويجاً لسلسلة إنجازات بذلتها الهيئة، وتعمقت وتيرتها منذ عام 2018م، عبر بناء وإطلاق الأقمار الصناعية متناهية الصغر، وبناء الأقمار الصناعية للاستشعار عن بُعد، وإنشاء مختبر معالجة وتحليل الصور والبيانات الفضائية لتوفير المعلومات المتعلقة بالقطاع الفضائي، وذلك في سبيل إنشاء

الذي يُصنَّع ويُشغَّل الأقمار الصناعية⁽¹⁾، والسعي لإسهام القطاع الفضائي في الاقتصاد المعرفي، عبر إطلاق استراتيجية لتعزيز الاستثمار وتشجيع الشركات الناشئة للعمل في الأنشطة الفضائية، وتوسيع قاعدة الانخراط فيها، ولاسيما بين صفوف النساء والشباب، مع إيلاء الأهمية للشراكات الدولية الاستراتيجية عبر الارتباط بمعظم وكالات الفضاء العالمية، وللتعاون العربي المماثل، عبر إطلاق مبادرات، مثل "المجموعة العربية للتعاون الفضائي"، بهدف تأسيس كتلة عربية علمية يُعنى بهذا المجال الحيوي، وبحيث يكون نواة لوكالة فضاء عربية مستقبلاً.

ويبرز في هذا السياق الإنجاز البحري الواعد بإطلاق القمر الصناعي الأول لمملكة البحرين في الفضاء، والمتوقع في شهر أكتوبر 2021م، تأصيلاً لجهود الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء (NSSA)، التي تأسست في عام 2014م، وأعضاء فريق البحرين للفضاء، الذي يضم نخبة هندسية وتقنية شبابية متميزة منذ تشكيله في عام 2018م، كسبيل لتحقيق "رؤية البحرين 2030م"، بهدف تعزيز مكانة المملكة والوصول بها إلى مصاف الدول المتقدمة في مجال علوم الفضاء، وذلك عبر تنفيذ المبادرات والبرامج المتكاملة لتلبية الاحتياجات الوطنية، ورعاية وتطوير الأنشطة والبحوث العلمية والمفاهيم التقنية، المتعلقة بعلوم الفضاء وإرساء البنية التحتية المواتية لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة.

1 أمل المنشاوي. "الإمارات للفضاء": 7 أقمار اصطناعية إماراتية في مراحل التصنيع". جريدة الإمارات اليوم. 30/9/2020. https://www.emaratyout.com/business/local/2020-09-30-1.1403992?itm_source=parsely-api (تاريخ الوصول 12/11/2020).

2 "الموقع الرسمي للهيئة الوطنية لعلوم الفضاء في مملكة البحرين". تاريخ الوصول 7/1/2021. <https://www.nssa.gov.bh/ar>.

محطة أرضية بسيطة، وصولاً لمرحلة إطلاق القمر الصناعي المنشود.

وبالمثل؛ نجحت المملكة العربية السعودية، ممثلةً في "مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية"، في إطلاق أول قمر صناعي سعودي للاتصالات الفضائية تملكه المملكة بالكامل، في 6 فبراير 2019م، وذلك من قاعدة كورو في إقليم غويانا الفرنسية، شمال أمريكا الجنوبية، حيث يساهم في تقديم تطبيقات متعددة تشمل اتصالات النقل التلفزيوني، والهاتف والإنترنت، والاتصالات العسكرية الآمنة، إضافةً إلى توفير الاتصالات للمناطق شبه النائية والمناطق المنكوبة، وذلك بعدما أطلقت المدينة السعودية في أوقات سابقة 15 قمراً صناعياً، وشاركت في مهمة لاستكشاف الجانب المظلم من القمر مع الجانب الصيني⁽¹⁾.

2- المدن الذكية

شكّل بناء المدن الذكية الخليجية ترسيخاً لجهود استغلال التكنولوجيا الحديثة، بوصفها مدناً مبتكرة ومستدامة وصديقة للبيئة، تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين منظومة نوعية الحياة، وتعزيز كفاءة الخدمات الحضرية، والقدرة على المنافسة، وتلبية احتياجات الأجيال الحالية والقادمة ضمن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية معاً.

ويُسهم توفر منظومة تكنولوجية متطورة في الانتقال بسلاسة إلى نماذج المدن الذكية المستدامة، نظير ارتباط منسوب التقدم المنجز في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة والوسائل الإلكترونية بآلية بناء مدن

أكثر ذكاءً واستدامةً وتطبيقاً لمؤشرات الرفاه الاجتماعي؛ مثل أسس تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وشبكات الـ "5G" وخطوات الرقمنة، بما يجعلها أيضاً وسيلة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وتماشياً مع رؤية 2030م، أعدت المملكة العربية السعودية الاستراتيجية الوطنية العامة للمدن الذكية، في عام 2018م، عبر برنامج "مدينتي" 2018م، والتي تم بموجبها اختيار خمس مدن توطئةً لتحويلها إلى مدن ذكية، وهي: مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض وجدة والدمام، فيما يطل مشروع "مدينة نيوم" الضخم، الذي تبلغ قيمته نحو 500 مليار دولار، والمتوقع انتهاء مرحلته الأولى في العام 2025م، بثقله الوزان كأحد الدعائم الاستراتيجية للتنوُّع الاقتصادي في البلاد، نظير مزايا ما توفره المدينة المطلّة على ساحل البحر الأحمر والممتدة على مساحة تصل إلى 26,500 كم⁽²⁾، والمحاذية للحدود المصرية والأردنية، والرابطة بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا كنقطة محورية، حيث تسعى لتقديم خدمات واعدة للأفراد، بغية توفير معايير عالمية لنمط المعيشة، وتخطيط عمراني متطور، وفرص عديدة للنمو والتوظيف، وبيئة معيشية عالية المستوى، وخدمات مدنية تقنية حديثة في مختلف المجالات، عبر إدارتها بمنظومة آلية وتقنيات ذكية، نحو تأسيس بنية تحتية متطورة وتحقيق عنصر الاستدامة⁽³⁾.

2 أسعد حمود السعدون. "المدن الذكية: مفهومها وأهميتها وإمكانات تحقيقها بمملكة البحرين". جريدة أخبار الخليج. 11/11/2019. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1189830> (تاريخ الوصول 12/11/2020).

3 خالد الحربي. "نيوم" الرائدة عالمياً على مستوى المدن الذكية". جريدة عكاظ. 21/8/2020. <https://www.okaz.com.sa/tech-nology/na/2038052> (تاريخ الوصول 17/11/2020).

1 "الموقع الرسمي لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية". تاريخ الوصول 7/1/2021. <https://www.kacst.edu.sa>

التخطيط لها منذ عام 2006م، بوصفها من أوائل المدن المستدامة في منطقة الشرق الأوسط، والتي تبنت توفير بصمة خضراء عريضة، واستيعاب التوسع الحضري السريع، وخفض استهلاك الطاقة والمياه، والحد من التلوث، و"مشروع زايد للمدينة الذكية"، الذي أطلقته أبوظبي في العام 2018م ضمن إطار الخطة الخمسية للمدن الذكية والذكاء الاصطناعي (2018 – 2022م)، بهدف إدارة عناصر البنية التحتية بتقنية إنترنت الأشياء، لتفعيل منظومة الابتكار وتحقيق بنية تحتية عالمية المواصفات، فيما اندرجت في إطار "خطة دبي 2021م"، التي تهدف لجعل الإمارة مدينة ذكية مستدامة، عدة مشاريع واعدة، مثل "مدينة دبي المستدامة"، التي تبنت معايير الاستدامة بعناصرها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الرئيسية المكوّنة لركائز الاقتصاد الأخضر، و"واحة دبي للسيليكون" لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة وخفض التكاليف التشغيلية والانبعاثات الكربونية، و"مدينة دبي الجنوب"، التي تعتبر منطقة اقتصادية حرة ووجهة استثمارية مهمة، بفضل موقعها الاستراتيجي المتميز وبنيتها التحتية المتطورة، بالإضافة إلى "مدينة زهرة الصحراء" في منطقة الروية، التي تجسّد سياسة الدولة في اتباع نهج عمراني مستدام لحماية البيئة⁽³⁾.

3- المجال العلمي

أسهمت جهود دولة الإمارات العربية المتحدة المتوالية لاستغلال التكنولوجيا الحديثة – ضمن قطاعاتها الحيوية، والتوجه نحو الذكاء الاصطناعي والخدمات الطبية الرقمية، وتشجيع

فيما تمضي مملكة البحرين بخطى دؤوبة لبناء المدن الذكية؛ عبر افتتاح أول واجهة بحرية معتمدة بالكامل على الطاقة المتجددة، "مشروع الواجهة البحرية لمنطقة البستين"، والسعي لتحقيق الأهداف الإنمائية العالمية للتنمية المستدامة، بتنظيم قمة البحرين للمدن الذكية في سبتمبر 2019م، لتكون إضافة نوعية في جهود تحقيق التنمية المستدامة، والاستفادة من التجارب في مجال المدن والمجتمعات الذكية، وتنفيذ الأبنية والمشاريع بصورة مستدامة بيئياً وإنشائياً⁽¹⁾، كما تم إنشاء إطار بحريني مرجعي لتكنولوجيا المعلومات، لتصبح المملكة إحدى الدول الذكية، والذي تمكّن من ربط عناصر البنية الاستراتيجية ووظائف الأعمال والقطاعات الحكومية والخاصة والأفراد بالقدرات التقنية، من أنظمة وبرمجيات وبنية تكنولوجية؛ لتحقيق الهدف الاستراتيجي للمملكة الذكية⁽²⁾، وذلك أسوةً "بمدينة جنوب سعد العبدالله" الذكية الأولى في دولة الكويت، والتي تهدف لمحاكاة المدن العالمية الذكية ذات النمطية التكنولوجية، لرفع مستوى المعيشة وتسهيل الحياة اليومية، بميزتي الذكاء التكنولوجي والمساحات الخضراء الواسعة.

وفي حين تتراءى المدن الذكية في دولة الإمارات العربية المتحدة عبر مشاريع عديدة؛ مثل مدينة "مصدر" في إمارة أبوظبي، التي تستضيف المقر الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)، والتي بدأ

1 أسعد حمود السعدون. "المدن الذكية: مفهومها وأهميتها ومكانات تحقيقها بمملكة البحرين". جريدة أخبار الخليج. 11/11/2019. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1189830> (تاريخ الوصول 12/11/2020).

2 إهاب عدوان. "إطار مرجعي بحريني لتكنولوجيا المعلومات للمدن الذكية". جريدة الوطن البحرينية. 15/2/2020. <https://alwatan.net/news/article/867208/Opinion> (تاريخ الوصول 15/11/2020).

3 موقع البوابة الإلكترونية الإماراتية الرسمية. مرجع سابق.

الابتكار والريادة - في تحقيق إنجاز علمي رائد، عبر نجاح العلماء والأطباء والباحثين في "مركز أبوظبي للخلايا الجذعية" في تطوير علاج لفيروس كورونا باستخدام الخلايا الجذعية، من خلال تقنية استخراجها وإعادة إدخالها إلى الجسم بعد تنشيطها بطريقة مبتكرة، والذي أثبت نجاعته بعد تجربته سريراً بدون أعراض جانبية⁽¹⁾، كما أجرت، من بين قلة من الدول، تجاربها السريرية الخاصة لاختبار جدوى لقاح شركة الأدوية الصينية "سينوفارم" قبيل إجازته رسمياً.

4- تكنولوجيا الزراعة

نجحت بعض دول الخليج في توظيف التكنولوجيا الحديثة ضمن مجال الزراعة؛ بهدف تأمين جزء من احتياجاتها الغذائية، ومواجهة التحديات التي تواجه الزراعة، مثل ندرة موارد المياه العذبة المتجددة وقسوة المناخ، ومحدودية الأراضي الطبيعية الخصبة المؤدية لضعف القدرة الإنتاجية الغذائية، بينما يُعزّز اللجوء للتطبيقات التكنولوجية في الزراعة من تحسين القدرة الإنتاجية الزراعية، وتوفير الغذاء وضمان استمراريته، عبر استخدام أسلوب الزراعة العمودية أو الرأسية؛ بوصفها أحد الحلول الناجعة لإنتاج الغذاء، والتي يتم من خلالها تبني طرائق تقنية عالية لزراعة المحاصيل على وحدات معلقة ضمن منشآت داخلية خاضعة لضبط بيئتها المناخية آلياً، عبر الذكاء الاصطناعي الذي يحدد أفضل الصفات لدرجات الحرارة والإضاءة والري والتغذية، بالاعتماد على الزراعة المائية بدون تربة أو الحاجة لاستخدام المبيدات الحشرية، مما يؤدي إلى خفض

تكاليف الطاقة والمياه والأسمدة، وضمان حفظ قيمة المنتجات الغذائية حتى وصولها للمستهلكين. وقد شهدت دول الخليج العربي تجارب ناجحة في الزراعة العمودية والمائية؛ مثل افتتاح مزرعة "بادية" في مارس 2018م، كأول منشأة عاملة بتكنولوجيا الزراعة المائية الرأسية بدون تربة على المستوى الخليجي في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تمتلك اليوم عدداً من المزارع العمودية والمشروعات التي تعتمد التطبيقات التكنولوجية في الزراعة، بما في ذلك أول مزرعة طماطم في العالم تستخدم إضاءة "LED" اصطناعية، في ظل مخطط إماراتي طموح لاستقطاب استثمارات ضخمة في مجال الزراعة الرأسية أو العمودية، وسط توقعات بنمو القطاع في منطقة الخليج ليصل إلى 1.21 مليار دولار خلال العام الحالي 2021م، كما تم افتتاح مزرعة عمودية ذكية مغلقة للمرة الأولى في دولة الكويت في أغسطس 2020م، تقوم على الزراعة العضوية المُرَاعِيَة للبيئة، لإنتاج 250 نوعاً من الخضراوات الورقية العضوية بتقنية الزراعة دون تربة وبقدرة إنتاجية عالية، وهو ما يدعم الأمن الغذائي في الدولة بعدما كانت تعتمد على الواردات الخارجية لتلبية حاجة السوق المحلية⁽²⁾، فيما خصّصت المملكة العربية السعودية نحو 26.6 مليون دولار لمخطط تبني الزراعة العمودية⁽³⁾، بهدف الحفاظ على المياه وتطوير النمط الزراعي نحو تعزيز الأمن الغذائي في البلاد.

2 "للمرة الأولى: افتتاح مزرعة عمودية ذكية في دولة الكويت قائمة على الزراعة العضوية". موقع مرصد المستقبل التابع لمؤسسة دبي للمستقبل. 19/8/2020. تاريخ الوصول 7/1/2021. <https://mostaqbal.ae/smart-vertical-farm-in-kuwait-based-on-organic-farming>.

3 "توجه سعودي لتبني نمط الزراعة "العمودية"". جريدة الشرق الأوسط. 28/8/2020. تاريخ الوصول 7/1/2021. <https://aaw-sat.com/home/article/2473531>.

1 "مسيرة التطور العلمي والتكنولوجي في دولة الإمارات: مؤشرات تعزز الريادة والتنافسية". مجلة درع الوطن الإماراتية. مرجع سابق.

ثالثاً: آليات دعم دول الخليج العربي للحصول على التكنولوجيا

اهتمت دول الخليج العربي بتوفير البيئة الحاضنة للتكنولوجيا الحديثة، عبر تنمية الكوادر البشرية، وتحفيز الاستثمار المحلي والخارجي، وإنشاء الحاضنات التكنولوجية، وتضمين شراكاتها الدولية هدف الحصول على التقنيات المتطورة.

1- تنمية الكوادر البشرية:

وضعت دول الخليج العربي هدف تنمية الكوادر البشرية في مقدمة أولوياتها؛ بوصفها محركاً حيوياً للعملية التنموية وعنصراً أساسياً في مرحلة توطيّن التكنولوجيا المنشودة، وذلك عبر الاهتمام ببرامج الابتعاث، التي أحدثت نقلة كمية ونوعية مهمة في السنوات الأخيرة، وذلك بإرسال البعثات العلمية إلى المؤسسات التعليمية العالمية المرموقة، ولإسيما في تخصصات المعلوماتية والتكنولوجيا والعلوم الطبية، لخدمة متطلبات التنمية الوطنية وتحقيق رؤاها في خططها الاستراتيجية وتلبية حاجات سوق العمل؛ بهدف الوصول إلى مستوى عالٍ من المعايير الأكاديمية والمهنية، وتبادل الخبرات العلمية والتربوية والثقافية مع مختلف دول العالم، وبناء الكوادر المؤهلة.

ويبرز في هذا السياق، على سبيل المثال، برنامج "خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي"، الذي يوفر فرصة التعليم الجامعي والعالي في جامعات عالمية متميزة في 35 دولة حول العالم، ويشكل إسهاماً في ارتفاع نسبة المتفوقين وأصحاب الريادة

من المبتعثين السعوديين⁽¹⁾، أسوةً بدولة الكويت التي شهدت ارتفاعاً في عدد مبتعثيها إلى الخارج مقارنة بسنوات سابقة، بينما تشغل التخصصات التي تخدم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مساحة وازنة في برنامج "بعثة" للابتعاث الخارجي في دولة الإمارات العربية المتحدة، لتوفير الكوادر الوطنية القادرة على دعم بنيتها التحتية بوصفها ركيزة الاقتصاد المعرفي.

وتعدّ الدورات التدريبية المتخصصة إحدى المنافذ الحيوية لمواكبة التطورات التكنولوجية العالمية، وذلك عبر إسهامها في تعزيز التعليم الرقمي والتقنيات الحديثة، وخلق فرص العمل، ودعم الأجندات الوطنية الاستراتيجية للاقتصاد الرقمي والتطور التكنولوجي، إذ يتم من خلالها تدريب الموظفين، في القطاعين العام والخاص، على الخدمات الإلكترونية بغية تشجيع ثقافة التعليم الإلكتروني، فيما تشكّل الفئة الشبابية، الأكثر سرعة في تبني أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات، محور جهود التنمية المستدامة.

2- تضمين الشراكات الدولية لدول الخليج العربي هدف الحصول على التكنولوجيا:

تشكل تلك الآلية أحد أبرز المنافذ الحيوية لاستغلال التكنولوجيا الحديثة، لا سيما من خلال تنفيذ المشاريع المشتركة، التي توفر فوائد إضافية بتدريب الكوادر البشرية المحلية لتعزيز قدرتها على إدارة المشاريع الصناعية بنفسها. وقد باتت الشركات الخليجية تتنبّه لتلك المسألة المهمة، عبر وضع شروط في العقود التي تبرمها مع الشركات

1 الموقع الإلكتروني لبرنامج "خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي". <https://departments.moe.gov.sa/Scholarship/Alt-muzProgram/Pages/default.aspx>

العالمية تقضي بإلزام الأخيرة نقل التكنولوجيا المطبقة في التصنيع، بما تشمله من معارف وأدوات، أو أن يتم تنفيذ جزء أولي من المشروع في موطن الشركة الأجنبية على أن يتم استكمالها في الساحة الوطنية، وصولاً إلى احتضان بنيته التأسيسية لاحقاً، مع تدريب وتأهيل الكوادر المحلية لدعم التنمية وتوفير فرص العمل⁽¹⁾.

3- تحفيز الاستثمار التكنولوجي:

تشكّل الاستثمارات الموجهة نحو التكنولوجيا سبيلاً خليجياً للتنوع الاقتصادي بعيداً عن المورد النفطي، ووسيلة لتحقيق هدف التطور التقني الذي تصبو إليه، عبر إصدار قوانين منظّمة لعملية الاستثمار، وتفعيل نشاط القطاع الخاص الناشئ في كنفها، لتشجيع الاستثمارات المحلية في الصناعات ذات الصلة بالتكنولوجيا، مثل التجارة الإلكترونية والصناعات ذات التقنية العالية في قطاعات متنوعة، كالصناعات الدفاعية والنقل والطاقة المتجددة، في إطار سعيها لإيجاد قطاعات خاصة ناشئة ترعى مشروعات جديدة، ضمن بيئة تكنولوجية ابتكارية متطورة، تتعايش فيها الشركات والأفكار والابتكارات الجديدة، وتستند إلى مقومات بشرية ونقدية وقدرة على التحرك، فضلاً عن إنشاء المناطق الحرة التي تشكل محقّزاً للشركات الناشئة والشركات التجارية للعمل ضمنها، وإنشاء الصناديق الوطنية للاستثمار بغية تمويل المشروعات الرامية لإتاحة فرص الاستثمار في الشركات الناشئة ودعم رواد الأعمال المحليين. ويدخل مسعى تحفيز الاستثمار الخارجي في المجال

التكنولوجي ضمن الآليات الخليجية للحصول على التكنولوجيا الحديثة، وخاصةً في ظل اهتمام المستثمر الخارجي بنشر الشركات التجارية القائمة على التكنولوجيا في دول مجلس التعاون، مثلما لوحظت زيادة اهتمامه بالسوق الخليجية المحلية - ذات النمو المحتمل - المخصصة لبيع المنتجات عبر الإنترنت، بما قد يعدّ اختباراً لمدى قدرة الاقتصاد الخليجي الإقليمي على دعم بيئة متكاملة تجارية وريادية وقائمة على التكنولوجيا.

4- الحاضنات التكنولوجية:

تدير دول الخليج العربي عدداً من المشروعات المكرّسة لإرساء بيئة تكنولوجية، والتي تُعرف بـ"الحاضنات التكنولوجية"، لرعاية رواد الأعمال والمشروعات المحلية الناشئة المتخصصة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال مراحل التطوير المبكر لشركاتهم، وصولاً إلى مراحل النمو والنضج، عبر توفير الدعم وتشجيع الابتكار وإتاحة الخدمات المتراوحة بين تجهيزات المعامل وتقديم الدعم الفني والاستشاري. وتتمثل أبرز الحاضنات التكنولوجية في دول مجلس التعاون في: برنامج "بادر" لحاضنات التقنية في المملكة العربية السعودية الهدف إلى تنويع الاقتصاد السعودي عبر الصناعات التكنولوجية غير النفطية، من خلال تقديم المعلومات وتوفير حاضنة للتكنولوجيا الحيوية وأخرى متقدمة لتكنولوجيا التصنيع، فيما يوجد عدد من الحاضنات في مملكة البحرين، والتي أضحت محوراً عالمياً لريادة الأعمال وأرضاً خصبة للشركات الناشئة بغية إنشاء بيئة ريادية مستدامة، مثل برنامج "رؤاد"، المصمّم والمدار من قبل بنك البحرين للتنمية، والمعني بالتدريب والتمويل والإرشاد وتوفير

1 أمل المنشاوي. "نقل التكنولوجيا أبرز تحديات الصناعة الدفاعية في المنطقة". جريدة الإمارات اليوم. 22/2/2011.
<https://www.emaratayoum.com/business/local/2011-02-22-1.359079> (18/11/2020 الوصول).

راشد للابتكار الحكومي" الذي يوفر قاعدة بيانات ضخمة للتجارب المبتكرة، ويقدم حملات التوعية المبتكرة، عبر الندوات والجلسات المختصة، لتطوير آلية النماذج التشغيلية الحكومية، فضلاً عن الحاضنة العُمانية "ريادة" التي تهدف إلى تزويد الشركات بأبحاث مختصة عن السوق، وأدوات وبرامج تنمية، وقواعد بيانات حكومية، ومعارض ترويجية، وخدمات استشارية مجانية ودراسات الجدوى الاقتصادية⁽²⁾.

5- التكنولوجيا والمنظومة التعليمية

تندرج في هذا السياق المساعي الخليجية لتوسعة نطاق إنشاء مؤسسات التعليم الإلكتروني العالي، مثل إدارة تكنولوجيا المعلومات والتجارة والهندسة الإلكترونية وعلوم وتقنيات الإنترنت وغيرها، وإنشاء الجامعات والمعاهد البحثية لتشجيع الإبداع والابتكار، مثل جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تأسست عام 2019م، كمؤسسة تعليمية للدراسات العليا تهدف لدعم مسيرة البحث والتطوير العلمي وتعزيز المعرفة ونقل واستخدام الذكاء الاصطناعي، من خلال تقديم الدرجات العلمية وشهادات الدراسات العليا، للمساهمة في دعم الطلبة للوصول إلى المستوى الفكري المطلوب ضمن بيئة حديثة ومتميزة، فضلاً عن إطلاق مملكة البحرين، في منتصف أبريل 2019م، أكاديمية للذكاء الاصطناعي في كلية البحرين التقنية، في خطوة تهدف لتطوير متخصصين من الشباب يُسهمون في تطوير اقتصاد المعرفة، وتوفير منصة لتعزيز قدرات الابتكار والإبداع في مجال الذكاء الاصطناعي.

علاقات الأعمال المهمة، وبرنامج "ريادات" المصمّم لدعم رائدات الأعمال البحرينيات ومساعدتهن في بدء مشروعاتهن وتطويرها وتنميتها⁽¹⁾، فضلاً عن "الصندوق الوطني" في دولة الكويت، الذي يستضيف حاضنة للمشاريع التكنولوجية بالتنسيق مع "ومضة" للاستثمار وريادة الأعمال، وبرنامج التدريب على ريادة الأعمال "تكستارز"، و"مركز دبي التكنولوجي لريادة الأعمال"، الذي يستضيف "واحة دبي للسيلكون" ويدعم المنتجات في مرحلة النموذج الأولي، ويشمل حاضنة لقطاع الطيران وتقنية السفر، وتقودها مجموعة الإمارات المعنية بتهيئة رواد العمل في مرحلة مبكرة من تدريبهم والطلبة في ميدان الطيران، فضلاً عن برنامج "ساس" لريادة الأعمال الذي تستضيفه هيئة تنظيم تكنولوجيا المعلومات في سلطنة عُمان، لتعزيز تطور شركات تكنولوجيا المعلومات.

كما توجد حاضنات تجارية ممولة من الحكومات الخليجية، مثل: "مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة"، الذي تم إنشاؤه في عام 2003م كأول مركز احتضان متعدد المهام في منطقة الخليج العربي، ويملكه بنك البحرين للتنمية وتدعمه وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، لدعم المشروعات الريادية عبر توفير الأبنية والخدمات الاستشارية والإدارية بهدف تعزيز ازدهار الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي في المملكة، و"صندوق خليفة لتطوير المشاريع"، الذي أُطلق في دولة الإمارات العربية المتحدة، بقيمة استثمارية تبلغ 544 مليون دولار، لتقديم الدعم المالي والبرامج التدريبية للشركات التجارية بغية تطويرها، إلى جانب "مركز محمد بن

1 "مم تكون ستارتب بحرين؟ تعرف على جميع المسرّعات والحاضنات في هذا النظام البيئي". موقع ستارتب بحرين. <https://startupbahrain.com> /28/12/2017 (تاريخ الوصول 18/11/2020).

2 كارين يونغ. "جاذبية التكنولوجيا في الخليج". معهد دول الخليج العربية في واشنطن. <https://agsiow.org/ar/lure-29/3/2017> /technology-gulf-ar (تاريخ الوصول 6/11/2020).

الموهوبين والمبدعين في المهارات الرقمية وزيادة الأعمال التقنية، وربط الموارد البشرية بمهن المستقبل في قطاعات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال برامج نوعية متخصصة، مُعدّة وفق أحدث أساليب التدريب العملية والتطبيقية.

رابعاً: تحديات نقل التكنولوجيا في دول الخليج العربي

تُولي دول الخليج العربي أهمية وازنة لاستغلال التكنولوجيا الحديثة في تنوع اقتصاداتها وتعزيز تنميتها وترسيخ خطتها الطموحة نحو التحول الرقمي، كسبيل لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجالات التقنية، وبناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، إزاء الدور المركزي للتكنولوجيا في المنظومة التنموية؛ غير أن عملية نقل التكنولوجيا تحمل في طياتها تحديات وازنة؛ يتمثل أبرزها في التالي:

1- نقص الكوادر البشرية المؤهلة:

قطعت دول الخليج العربي شوطاً معتبراً في تأهيل كوادرها المحلية لإكسابها الخبرات والمؤهلات اللازمة لمقومات التطور التكنولوجي والاقتصاد الرقمي المنشود، عبر تنظيم الدورات التدريبية وتعزيز برامج الابتعاث الخارجي والمضي في سياسة "التوطين" لاستبدال القوى العاملة الوطنية بالأجنبية، فضلاً عن مساعي تضمين شراكاتها الدولية بهدف تدريب عناصرها تمهيداً لإشراكهم لاحقاً في آلية تصنيع المنتج بأنفسهم، إلا أن ثمة نقصاً مازال قائماً في أصحاب المهارات المحلية، ولاسيما في مجالات هندسة البرمجيات وعمليات تحليل البيانات والتصميم والتسويق الرقمي، بما يُحدث فجوة

فيما أدرجت دول الخليج العربي، في وقتٍ مبكر منذ عام 2007م، التكنولوجيا ضمن المناهج التعليمية، قياساً بتضمين مناهج المراحل التعليمية في دول مجلس التعاون موضوعات التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية، وذلك في خطوة متقدمة أعقبها خطوات مماثلة، تمثلت في إدراج تخصصات الذكاء الاصطناعي ضمن المنظومة التعليمية في مملكة البحرين، أسوةً بأكاديمية الذكاء الاصطناعي التي توفر منهجاً متكاملًا لتدريس تخصصات الذكاء الاصطناعي وعلم البيانات وتحليلها وأساسيات التعلم العميق للآلات، في إطار الاهتمام الخليجي بإدخال الذكاء الاصطناعي ضمن مناهج التعليم الدراسي، أسوةً بتوجّه دولة الإمارات العربية المتحدة لاعتماد مناهج لتعليم تقنيات وخوارزميات الذكاء الاصطناعي في مدارسها؛ إذ شهد شهر أبريل 2019م تخرُّج عشرات الشباب المنتسبين للدفعة الأولى من البرنامج التدريبي للذكاء الاصطناعي، الذي تنظّمه الدولة بالاشتراك مع جامعة أكسفورد البريطانية، ضمن سياق استراتيجيتها الرامية لتعزيز دور الأتمتة وتقنيات الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد المحلي، وشغل مكانة متقدمة عالمياً بشأنه. كما أطلقت المملكة العربية السعودية مطلع مايو 2019م الأكاديمية السعودية الرقمية، لاستقطاب وتطوير المواهب المحلية والقدرات الرقمية في مجالات التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي، وتطبيق تجارب دولية رائدة مرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة⁽¹⁾. وتهدف الأكاديمية لتمكين الكوادر المحلية لأداء وظائف نوعية في مجالات التقنيات الحديثة والمتقدمة، ورعاية

1 "إطلاق أول أكاديمية للذكاء الاصطناعي في البحرين". موقع مرصد المستقبل التابع لمؤسسة دبي للمستقبل. 2/7/2019. تاريخ الوصول 7/2021. [./https://mostaqbal.ae](https://mostaqbal.ae)

المتحدة، خلال العقدين الأخيرين، إلا أنها تختلف في أهدافها ونطاقها وطرق تنفيذها، بما فيها نص التمويل، مثلما تخضع لشروط وأحكام مختلفة، تنطوي في معظم الحالات على التزامات "ببذل أقصى جهد" فقط، وليس على قواعد إلزامية، مما شكل موضع جدل بين الدول المتقدمة والدول النامية لم يُحسم أواره بعد، أسوةً بإشكالية القانون الواجب تطبيقه، بوصفها تحدياً خاصاً بعقد نقل التقنية لم يحظ بتسوية مرضية على المستوى الدولي، أمام تعارض رغبات الأطراف المتعاقدة حول تحديد القواعد القانونية الحاكمة للعقد، بين القانون الوطني وبين إحالة النزاع إلى قضاء التحكيم.

وبذلك، يتجه النهج السائد للاعتماد على حماية الحقوق الخاصة في التكنولوجيا بناءً على حقوق الملكية الفكرية، والدور الذي يمكن أن تلعبه نصوص اتفاقات الاستثمار الدولية المتعلقة بالتكنولوجيا، فضلاً عن الجهود الوطنية في ما تتخذه الدول من إجراءات، وسياسات وقوانين وأنظمة، ومنها التشريعات نفسها المنظمة لدخول رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، بما يعدُّ في مجمله جزءاً من استراتيجيتها التقنية الوطنية، أو عن طريق سعيها لإدراج شروط مقيدة في عقود نقل التقنية، بهدف الحد من الحرية التجارية للمشروع المتلقي ومن احتكار القلة لمزودي التقنية. ومعنى ذلك كله أن مضمون عقود نقل التقنية يحدده أطرافه، بما قد يجعل الغلبة لإرادة الطرف المصدِّر لها بعيداً عن صالح الدولة المستوردة.

4- ضعف الإنفاق على البحث العلمي:

يشكل البحث العلمي ركيزة التنمية التكنولوجية، التي تنطلق أساساً من العملية البحثية والفكرية المؤلدة للابتكار وامتلاك مفاتيح المعرفة والقدرة

بين أهداف التركيز على العنصر البشري المحلي - المتضمنة في الخطط الاستراتيجية الوطنية التنموية الخليجية - وبين حيثيات الواقع الفعلي، والتي غالباً ما يتم تجسيدها عبر استسهال الاستعانة بالخبرات الأجنبية. وقد تعود أسباب ذلك إلى عنصر الثقة في الطرف الأجنبي وضمان جودة المنتج، أو ربما لعامل الوقت الضاغط لجهة تنفيذ المشروع ضمن فترة زمنية معينة تجنّباً لتكبّد التكلفة الإضافية، بحيث تتم الاستعانة بخبراء الطرف الأجنبي لتصنيع المنتج الذي تدخل المعرفة في مكوناته، ومن ثم توزيعه وتسويقه، بدلاً من إطلاع القوى العاملة والفنية المحلية على المعارف الخاصة به، وتدريبهم عليه حتى يصبحوا قادرين على تصنيعه بأنفسهم، وهو ما قد يستلزم فترة أطول.

2- التحدي المالي:

تحتاج عملية نقل التكنولوجيا، وتوليدها في مرحلة لاحقة، إلى اعتمادات مالية ضخمة وجهود علمية وبحثية كبيرة وفترة زمنية طويلة. ومن هنا يعدُّ تحفيز الاستثمار المحلي والخارجي آلية لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال اللازمة في مجال التكنولوجيا، مثلما يشكل اللجوء إلى المشروعات المشتركة في التمويل والملكية جزءاً من حل مشكلة التمويل، ولكنها لن تكون كذلك على المدى الطويل، ولا سيما في ظل تداعيات أزمة كورونا التي تسببت في تعليق أو تأجيل بعض المشروعات الخليجية.

3- غياب تنظيم دولي خاص بنقل التكنولوجيا وبقيد نقل التقنية:

بالرغم من إدخال نصوص معينة بشأن نقل التكنولوجيا في صكوك دولية عديدة، ضمن منظمات ووكالات متخصصة تابعة لمنظمة الأمم

مستقبلي محمود بين القوى الصناعية الكبرى الحريضة على حماية اقتصاداتها من المنافسة الشرسة، التي سيُذَكِّمُها دخول مرجح لبعض الدول النامية في سباق التصنيع وإنتاج المعرفة مستقبلاً.

فإذا كان اكتساب البلدان النامية للتكنولوجيا ضرورة ملحة لدفع عجلة التنمية، وإرساء البنى التحتية الحاضنة لاحقاً لإنتاجها ونقلها ونشرها؛ فإن استحواذ الشركات متعددة الجنسيات، التي يتركز نشاط بحثها في البلدان المتقدمة، على معظم التكنولوجيا الحديثة، يؤدي إلى عدم التناسق بين حيازة التكنولوجيا ومواطن الحاجة إليها، مثلما يُحدث فجوة متنامية بين التكنولوجيا التي تنتجها وتملكها شركات في البلدان المتقدمة وتلك التي تستطيع البلدان النامية الحصول عليها والاستفادة منها، وذلك بعدما باتت السوق الدولية للتكنولوجيا مُحْتَكِرَةً من قِبَل شركات مالكة للمعرفة التكنولوجية وساعية لإمالة كفة "الصفقة التكنولوجية" لخدمة مصالحها.

وليس مستبعداً توجُّه عدد من الدول المتقدمة لزيادة تشديد القيود على نقل التكنولوجيا مستقبلاً إلى دول العالم النامي، بهدف حماية اقتصاداتها الوطنية وتعزيز صادراتها وتفوقها التكنولوجي، أو أن تلجأ إلى تخفيض منسوب انفتاحها على التعاون الدولي في مجال العلوم والتقنية الرقمية ووسائل الذكاء العلمي، في ظل السياسات الحمائية، ومن أجل ضمان الاحتفاظ بآليات الإنتاج، والحفاظ على ريادتها⁽²⁾، بما يشي بصراع جديد بين الدول الغربية المتقدمة لزيادة الحمائية والنوايا الاحتكارية للعلوم والبحوث والاختراعات والتكنولوجيا.

على إنتاجها، بما ييسر آلية الاستفادة الحقيقية من نقل التكنولوجيا، تمهيداً لتوطئها لاحقاً، ويؤسّس للاقتصاد المعرفي، ويسهم في تحفيز القطاعات الاقتصادية والإنتاجية ورسم سياساتها بما يتناسب مع الاحتياجات المجتمعية، بوصفها معيار التقدم الحقيقي في تواصله واستدامته.

وتتطلب عملية البحث العلمي توفير مقومات البنية التحتية ومراكز الأبحاث العلمية، وتخصيص ميزانيات تكفي للاحتياجات البحثية للارتقاء بها، غير أن نسبة ما ينفق على البحوث العلمية في دول الخليج من إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي، أسوأ بالوطن العربي عموماً، ضعيف قياساً بنسبتها في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تصدرت أكثر دول الخليج العربي إنفاقاً على البحث والتطوير، بنسبة 0.9%، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 0.8%، ومن ثم دولة الكويت بنسبة 0.3%، وسلطنة عمان بنسبة 0.2%، ومملكة البحرين بنسبة 0.1%⁽¹⁾، وهي نسب لا تمثل الطموح لخلق قاعدة بحثية ترقى للمستوى المطلوب خليجياً.

5- الاحتكار من جانب الدول الكبرى:

تصطدم المساعي الخليجية لاستقطاب الحلقات الأساسية في صناعة التكنولوجيا والتقنية والذكاء الاصطناعي -ضمن مشروعاتها الوطنية الاستراتيجية الطموحة لتنويع إيراداتها، بتحدّي تزايد احتمالات تعثر نقل المعرفة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، عند توجُّه القوى الكبرى إلى تقييد تصدير المعرفة ومشاركتها مع الاقتصادات الناشئة، وذلك من أجل ضمان عامل تفوقها الاستراتيجي في سباق

1 "السعودية الثانية خليجياً في الإنفاق على البحث والتطوير". موقع صحيفة مال الاقتصادية السعودية. 2018/9/27. <https://www.maaal.com/archives/20180927/112692> (تاريخ الوصول 12/11/2020).

2 McCann, Duncan. DIGITAL POWER PLAYERS: POWER AND ACCOUNTABILITY IN THE DIGITAL ECONOMY. London: New Economics Foundation, 2018.

المساءلة، مما يتطلب عملاً قانونياً مُبتكراً، مثل إنشاء تنظيم دولي خاص بنقل التكنولوجيا، لضمان احتفاظ الدول النامية بإمكانية الوصول إلى المعرفة والأدوات والسلع والخدمات بحرية⁽²⁾.

الخاتمة

تمضي دول الخليج العربي في خطى متسارعة لامتلاك الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تُكسبها مقومات اقتصادات متقدمة، قائمة على المعرفة والنهضة العلمية والرقمية الإلكترونية والابتكار، وسط تنافس دولي وإقليمي محموم لتوظيف سباق التفوق التكنولوجي في روافد تعزيز النفوذ والقوة الناعمة عالمياً.

وقد بذلت دول الخليج العربي جهوداً حثيثة وماتزال للحصول على التكنولوجيا الحديثة ودمجها ضمن هياكل أنشطتها الاقتصادية المتنوعة، وتأطير منظومة قانونية وتشريعية ناضجة، وتوفير آليات داعمة لتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي في مجالاتها التقنية، وتحقيق إنجازات وازنة في عملية التحول الرقمي، وإيلاء الاهتمام بتنمية كوادرها البشرية المحلية، فضلاً عن مواءمة أجندها التكنولوجية والرقمية مع خططها الاستراتيجية الوطنية التنموية.

وقد تجسّدت الجهود الخليجية المتراكمة لاكتساب التكنولوجيا في نماذج واعدة، تنقلت بين صروح المدن الذكية والفضاء الكوني والمشاركة الدولية في المجال العلمي، بما يعكس رؤية متقدمة لكيفية الاستفادة من الثورة التكنولوجية الحاصلة،

وقد باتت جهات كبرى تتخوف من تحقيق عدد من الدول النامية اكتفاءها الذاتي في عدد من المنتجات والخدمات، إزاء تنامي محاولاتها ومبادراتها لتسريع الاكتشافات والأبحاث العلمية، ولاسيما في صناعة السيارات والمعدات الثقيلة، في ظل توجه بعض الدول، مثل دول خليجية ومصر، لزيادة الاستثمار في الصناعة وتصنيع المنتجات التقنية التي تحتاج لاستيراد بعض المعدات التقنية المطلوبة لاستكمال إنتاجها المحلي، أسوةً بمساعي الدول الخليجية لرسم خطط مستقبلية لتطوير منتجات محلية في مختلف مراحل تصنيعها، كالسيارات والطائرات والروبوتات والأقمار الصناعية، والتي قد تواجه قيوداً مستقبلاً في استقطاب آليات وتقنيات الحلقات الأساسية من صناعة التكنولوجيا

وقد يؤثر ذلك التحدي على حركة نقل التكنولوجيا دولياً، مثلما قد يقود إلى زيادة كلفة نقل وامتلاك التقنيات والتكنولوجيات الحديثة، بما قد يجعل دول الخليج العربي، التي تُراهن على الاستثمار في مشاريع مستقبلية عملاقة ضمن مجالها، بهدف تعزيز الاكتفاء الذاتي تقنياً وتنوع اقتصاداتها على المديين المتوسط والبعيد، أحد المتضررين من تعثر تصدير المعرفة وتقبيدها، وخاصةً في مجالات الصناعات المستقبلية الذكية والمتقدمة، وبُطء توريد التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، في ظل المشاريع الخليجية الضخمة المعتمدة على الذكاء العلمي وإنتاج الخدمات المتطورة والمنتجات الواعدة محلياً⁽¹⁾.

إن احتكار قوى دولية معينة للتكنولوجيا يؤدي إلى اختلال القوى وخلق مشاكل الهيمنة وانعدام

1 "تحديات جديدة قد تقيد امتلاك دول الخليج للتكنولوجيا المستقبل". مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث. 5/6/2020. <https://www.csrgulf.com/2020/06/05> (تاريخ الوصول 14/11/2020).

2 McCann, Duncan. "DIGITAL POWER PLAYERS: POWER AND ACCOUNTABILITY IN THE DIGITAL ECONOMY." Op.Cit.

وتوظيفها ضمن مسارات العملية التنموية، مثلما بدا جلياً عند المواجهة المضادة لفايروس كورونا، ومساعي درء تداعياته.

غير أن ثمة معوقات بشرية ومالية وبحثية واحتكارية وازنة، قد تشكل تحدياً لجهودها المُعتبرة لاستغلال التكنولوجيا الحديثة، وإرساء البنى التحتية الحاضنة لإنتاجها وتوطينها محلياً، بما يتطلب ما يلي لمواجهتها:

أولاً: الاتجاه نحو صياغة استراتيجية خليجية تقوم على فكرة الاكتفاء الذاتي قُدر الإمكان، وإعطاء الأولوية لتلبية الحاجات المجتمعية الأساسية، والاستفادة إلى أقصى درجة ممكنة من الطاقات التكنولوجية الكامنة التي يمكن خَلْقها وابتكارها في دول الخليج العربي.

ثانياً: إصدار قوانين خاصة بنقل التكنولوجيا، تعمل جنباً إلى جنب مع تشريعات الاستثمارات وتنظيم المعاملات المالية مع الأجانب، بهدف حماية حقوق الطرف المحلي وسدّ الفراغ القانوني الدولي، مع أهمية وجود تشريعات وطنية متكاملة كأرضية توطئ العقود الدولية، وتتضمن آلية مناسبة للفصل في أية خلافات أو منازعات قد تنشأ عنها، وتخلق الالتزامات المتكافئة لاحترامها من جميع الأطراف المتعاقدة، بما يضمن حماية حقوقها ومصالحها.

ثالثاً: اتّباع سياسة نشطة وفاعلة في مجال تدريب وتخطيط القوى العاملة المحلية، بما يتناسب مع متطلبات الخطط الاستراتيجية الوطنية التنموية، وإيلاء الأهمية لإشراك المواطنين، ولاسيما الشباب منهم، في عملية التخطيط الاقتصادية والاجتماعية

والتكنولوجية، بغية ربطهم بها وتعزيز مساهماتهم في إنجاح الخطط المرسومة.

رابعاً: رُسْم خطة وطنية خاصة للعلوم والتكنولوجيا تشكل وحدة عضوية مع الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ومُردّفة بدائرة متخصصة في مجال جمع وتحليل آخر المعارف التكنولوجية المتوفرة، بحيث تتمحور سياستها العامة حول إعادة توجيه التفكير والسلوكيات نحو التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة على الابتكار، وتأسيس بيئة يشارك فيها القطاع الخاص ويوجد ضمنها حوافز لصياغة أهداف العلوم والتكنولوجيا والابتكار، تزامناً مع تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي، للتصدي للأبعاد السلبية الناجمة عن الثورة التكنولوجية، والمتمثل أبرزها في تفاوت الدخل وفقدان الوظائف، وتضاف إليها التداعيات الناجمة عن أزمة كورونا، وذلك عبر تعزيز الدعم وتوسيع نطاق المشاركة في البحوث والابتكار.

خامساً: إيجاد آليات وسياسات داعمة للبحث العلمي، وتخصيص الميزانيات اللازمة للإنفاق عليه، وتحفيز تأسيس مراكز بحوث وطنية للتكنولوجيا مرتبطة بطرح الحلول للتحديات الناجمة عنها، مع ضمّها لأقسام فرعية متخصصة في مجالات تكنولوجية معينة، مثل التصميم ونظام المواصفات والمقاييس، ومواكبة الأبحاث والتطورات الجارية في مجال الثورة المعلوماتية، ووضع خطة وطنية تشجع بها الدولة القطاع الخاص، بما يمتلكه من مراكز للبحث والتطوير، على تكثيف جهوده البحثية في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وقياس تأثيرها في الجوانب المجتمعية الحياتية المختلفة، مما

ثامناً: تحقيق الشراكة الفعلية بين القطاعين العام والخاص؛ إذ تتركز الجهود الخليجية، في غالبيتها، على الاستثمار الحكومي المباشر في البنية التحتية للتكنولوجيا، ولاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مقابل مساهمة للقطاع الخاص لا تصل إلى المستوى المنشود المتفق مع حيويته دوره في تحقيق التنمية المستدامة وتطوير القدرات التقنية الحديثة، مما يستدعي خلق شراكات طويلة الأجل في قطاع المعلوماتية والتقنيات الحديثة مع القطاع الخاص الخليجي، وتقديم الدعم والمساندة له، وسنّ القوانين والأنظمة التشريعية الكفيلة بتحفيز نشاطه وتقديم التسهيلات القانونية والمالية اللازمة لعمله، وتشجيعه على توجيه استثماراته نحو القطاع التكنولوجي، لسدّ تحدي التمويل الخاص به، بينما يتطلب من القطاع الخاص نفسه إعادة تأهيل الكوادر البشرية العاملة لديه، وترشيد الأنشطة وتعميم المنفعة الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية، لتحقيق النمو المنشود ومواجهة التداعيات الاقتصادية التي فرضتها أزمة كورونا.

تاسعاً: مع المزايا الاجتماعية والاقتصادية المتعددة للاقتصاد الرقمي؛ إلا أنه قد يأتي أيضاً بتحديات إذا لم تتم إدارته على نحو مناسب، مثل احتمال تفاقم البطالة، وهيمنة عدد صغير من الفاعلين الاقتصاديين، وظهور مخاطر على الخصوصية والأمن تهدد البيانات الشخصية والعامة والبيّنات التحتية، بما يتطلب الحاجة إلى إدارة سياسية سليمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة أثرها الإيجابي والتخفيف من المخاطر، وفتح المجال أمام مشاركة إدارات الحكومة والجهات المعنية في تطوير سياسات الاقتصاد الرقمي، حتى عندما يبدو أنه يعالج مسائل "تقنية".

يسهم في ربط البحث العلمي بالمجتمع واحتياجات التنمية، فضلاً عن أهمية تعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص والباحثين في المؤسسات الحكومية، وتطوير شراكات قوية مع المراكز الدولية المميّزة في مجالي البحوث والتكنولوجيا، وتطوير وتحديث نُظم تشريعية وقانونية داعمة.

سادساً: تطوير المنظومة التعليمية نحو ربط النظام التعليمي بشكل وظيفي بخطط التنمية والتطوير التكنولوجي، بحيث يجعل العملية التعليمية تقوم على التماهي بين النواحي النظرية والعملية معاً.

سابعاً: إن هدف توطين التكنولوجيا، بمختلف مجالاتها - بوصفه أحد مكونات رؤية التنمية المستدامة التي أعلنتها بعض دول الخليج، وعنصراً مهماً في تحقيق الأمن الذاتي الخليجي المنشود وتوازن القوى الإقليمي - يتطلب صياغة خطة وطنية استراتيجية شاملة تقوم على: توفير البنية التحتية المناسبة لاستيعاب المتطلبات التكنولوجية، وإيجاد الإمكانيات التمويلية والكوادر البشرية المؤهلة، والمنظومة التشريعية النازمة، وتحقيق الشراكة الفعلية بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن إيلاء الاهتمام بالبحوث العلمية⁽¹⁾، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار العوامل الإقليمية والدولية المضادة لخطط طموحة من هذا النوع.

1 أشرف محمد كشل. "متطلبات توطين التكنولوجيا العسكرية: رؤية استراتيجية". جريدة أخبار الخليج. 25/11/2019. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1191400> (تاريخ الوصول 14/11/2020).

كما ينبغي لعملية التحول الرقمي أن تكون شاملة وطنياً. فبينما تمضي شركات خليجية محلية بخطوات متسارعة ومدروسة في عملية التحول، فإن بعض نظيراتها لم تنتقل بعد من مرحلة الاستراتيجية إلى التنفيذ، في ظل غياب مجموعة متطورة من التقنيات لتطوير خدماتها، وعدم استكمال بناء عمل متكامل معتمد على التحليل والمرونة في رقمنة عملياتها، ولاسيما أن عملية التحول الرقمي تتطلب نفقات رأسمالية ضخمة، وتستغرق فترة زمنية ليست قليلة، وتسفر عن استحداث طرق عمل مغايرة لما سبقها، لكنها أيضاً تؤدي ثماراً واعدة عند المماهة بين استراتيجية رقمية وتحليلية متقدمة طويلة الأجل ورؤية واضحة قائمة على ميزانية واقعية، وبين إجراء التحولات المؤسسية، مثل العمليات التشغيلية المرنة والتركيز على أصحاب الكفاءات المتميزة، عبر تعزيز مهارات الموظفين وتطوير قدراتهم التحليلية، وتدريب الكوادر البشرية، بهدف التأسيس لاقتصاد معرفي قائم على الابتكار في ظل العصر الرقمي.

Challenges of transferring technology to the Arab Gulf states

Dr. Nadia Saadeddin⁽¹⁾

English Abstract

This study aims to analyze the challenges facing the Arab Gulf states in their pursuit of technology transfer, by first addressing the reasons for the Gulf countries interest in technology transfer, especially those related to the implementation of sustainable development plans that rely heavily on digital transformation, in addition to the fact that technology has become an area for competition at both regional and global levels. In addition to being a strategic necessity to achieve balance with neighboring countries.

The study concluded with three main findings:

First: The Arab Gulf states attach great importance to the issue of technology transfer, which is reflected in many indicators, including those related to smart cities or by directing their interest to space, as well as the contribution of technology to achieving food security for the Arab Gulf states.

Second: The Arab Gulf states face many challenges in their endeavors to transfer

technology, whether human or financial, in addition to the absence of international laws that regulate the transfer and protection of technology, as well as the monopoly of technology by the major countries.

Third: With the importance of the efforts made by the Arab Gulf states regarding technology transfer, whether at the institutional or legislative level, they still need additional measures within an integrated strategy that takes into account the keenness to provide human resources and the necessary financial allocations and stimulate the private sector to engage in investment in that field, in addition to developing the educational system to support the achievement of the goal of localizing technology over the coming decades.

1 Writer and Researcher in Political Science, Jordan

القسم الثالث: القضايا الإقليمية

- تقديم الملف
- الصراع شرق المتوسط:
دراسة في تداعيات اكتشافات الغاز على تعقيد
تفاعلات السياسة الخارجية
الدكتورة خديجة عرفة

تقديم القضايا الإقليمية

ومع أهمية ما سبق، فإن التساؤل الأهم الذي كان وما يزال يطرح ذاته هو فيما سيرتبه ذلك الصراع من تداعيات على مفهوم الأمن الإقليمي ذاته؛ فهل نحن إزاء انتهاء هذا المستوى من الأمن؟ بمعنى آخر: هل نتحدث عن عوامة الأمن والأزمات؟ أم أن العالم بصدد ظهور أقاليم جديدة لا يكون المعيار الجغرافي هو المحدّد الوحيد لهويتها؟

وبغض النظر عن طبيعة الإجابات عن تلك التساؤلات التي لم تُحسم بعد، فإن الأمر اللافت في ذلك الصراع هو أنه قد عكس الأبعاد الجيو استراتيجية لأمن دول الخليج العربي. فرغم أنها ليست طرفاً مباشراً في ذلك الصراع، إلا أن دخول أربع منها في شراكة مع حلف شمال الأطلسي "الناتو" ضمن مبادرة إسطنبول يثير تساؤلات حول تأثير ذلك الصراع على تلك الشراكة، في ظل تباين المواقف بشأن ذلك الصراع، بالإضافة إلى دور دول الخليج العربي في تحقيق استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ولتحليل أبعاد ذلك الصراع من حيث مسبباته ونتائجه ومآلاته المستقبلية، تقدم الدكتورة خديجة عرفة هذه الدراسة بعنوان "الصراع في شرق البحر المتوسط: دراسة في تداعيات اكتشاف الغاز على تعقيد تفاعلات السياسة الخارجية".

على الرغم من أن للأمن ثلاثة مستويات هي الأمن الوطني والأمن الإقليمي والأمن العالمي، إلا أن الأزمات الإقليمية التي تشهدها مناطق مختلفة من العالم قد أنهت الحدود الفاصلة بين تلك المستويات الثلاثة، ويعكس الصراع في شرق المتوسط هذا الأمر بشكل واضح. صحيح أن هناك عوامل عديدة تفسر ذلك الصراع، تتنوع ما بين العوامل التاريخية والاقتصادية والقانونية، إلا أن هناك عوامل كانت محرّكة لذلك الصراع، سواء ما يرتبط بالأزمة الليبية وما أوجدته من فرص لبعض القوى الخارجية للتدخل وتأسيس نقاط ارتكاز لها، أو ما يرتبط بغياب قوة دولية تلزم الدول باحترام قواعد القانون الدولي بشأن البحار، وهو ما تمثله اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م.

وعلى الرغم من أن للعوامل الاقتصادية دور مهم في تفسير جانب كبير من ذلك الصراع، وخاصة في ظل الاكتشافات الهائلة من الغاز في تلك المنطقة، إلا أن الأهم هو ما سببه ذلك الصراع من اصطفافات إقليمية ودولية خارجة عن المألوف، إلى الحد الذي كان العالم سوف يشهد معه مواجهة عسكرية بين دولتين تنتميان لمنظومة دفاعية واحدة وهي حلف شمال الأطلسي "الناتو"، بما يعني أننا إزاء صراع بالغ التعقيد، تختلط فيه الأوراق والمصالح والأدوار بشكل كبير ومتغير، وربما يسفر عن ترتيبات إقليمية جديدة تتسم بالتحالفات والتحالفات المضادة، بل والأهم أنه يعد اختصاراً لمبدأ التضامن، الذي قامت عليه تنظيمات الأمن الإقليمي مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي "الناتو"، فضلاً عما مثله من تحدٍ واضح لتنظيمات إقليمية أخرى مثل جامعة الدول العربية.

الصراع شرق المتوسط: دراسة في تداعيات اكتشافات الغاز على تعقيد تفاعلات السياسة الخارجية

د. خديجة عرفة⁽¹⁾

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة لتحليل عوامل ومسببات احتدام الصراع في شرق البحر الأبيض المتوسط، والتي تتنوع ما بين عوامل مسببة وأخرى محرّكة لذلك الصراع، بالإضافة إلى محاولة تحديد أهم النتائج الناجمة عنه على الأمن الإقليمي ومسارات الصراع المستقبلية، وخاصةً في ظل وجود عدد كبير من اللاعبين على المستويين الإقليمي والعالمي، واختلاط المصالح بشكل كبير، مما يعني ظهور استقطابات واستقطابات مضادة، لن تكون آثارها وقتية، بل ربما تمتد لسنوات مقبلة.

وخلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية، هي:

الأولى: مع التسليم بالأهمية التي تفسر احتدام الصراعات والأزمات الإقليمية على هذا النحو، فإن أهمها يتمثل في فراغ القوة الذي يتيح فرصاً للتدخلات الخارجية في تلك الأزمات والصراعات، ومن ثم تأجيحها وإطالة أمدّها.

الثانية: يقدم الصراع في شرق البحر المتوسط نموذجاً لتداخل مستويات الأمن الوطني

والإقليمي والعالمي، بما يعنيه ذلك من حاجة دول العالم إلى التفكير في آليات جديدة لإدارة تلك الأزمات، لضمان عدم خروجها عن الحدود المألوفة نحو مواجهات عسكرية تمثّل تهديداً للأمن الإقليمي والعالمي على حدّ سواء.

الثالثة: أعاد الصراع التأكيد مجدداً على معضلة تواجه الأمن الإقليمي والعالمي على حدّ سواء؛ وهي غياب قوة دولية ملزمة للدول باحترام قواعد القانون الدولي بشأن البحار، الذي تمثله اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م.

مقدمة

تشهد منطقة شرق المتوسط في الوقت الراهن توتراً وحالة غير مسبوقة من الشد والجذب، بشكلٍ قد يؤثر على أمن الإقليم ككل. ورغم أن وجود توتر بين الدول الأعضاء في الإقليم ليس بالأمر الحديث، حيث تعود جذور بعض الخلافات لنحو قرن مضى، فإن الاكتشافات التي شهدتها المنطقة من الغاز الطبيعي خلال السنوات الأخيرة أضفت أبعاداً أكثر خطورة على هذا الصراع، وسببت نتائج أكثر حدة؛ ليدخل الإقليم مرحلة جديدة وغير مسبوقة من الصراع والتوتر.

1 باحثة في العلاقات الدولية، مصر.

إلى ذلك أن الاكتشافات المهمة من الغاز الطبيعي تزامنت مع خلافات قائمة وتعقيدات إقليمية غلّبت طبيعة الصراع، وحالت دون تحقيق التعاون بين دول الإقليم للاستفادة من ثرواته. كما فرض التوتر في منطقة شرق المتوسط بروز ديناميكيات جديدة تعكس منظوراً أمنياً جديداً.

وتهدف هذه الورقة للإجابة على أربعة تساؤلات:

الأول: ما العوامل التي قادت إلى حالة التوتر الحالية في شرق البحر الأبيض المتوسط؟

الثاني: ما تداعيات الاكتشافات الأخيرة من الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط على السياسات الخارجية لدول المنطقة؟

الثالث: ما الجذور الإقليمية لتلك الصراعات وتداعياتها الدولية؟

الرابع: ما حدود تأثير الاكتشافات الأخيرة لمصادر الطاقة في شرق المتوسط على مسارات الصراع في المنطقة؟

وبالتركيز على الاكتشافات الأخيرة من الغاز الطبيعي، فلطالما مثّلت مصادر الطاقة، وخاصةً اكتشافاتها المهمة، مصدراً للتنافس والصراع، وذلك في ضوء ما تمثله من أهمية استراتيجية كشكل من أشكال المقدّرات القومية At- National tributes للدول المختلفة وتعزز من مكانتها الدولية، بحيث انعكست مصادر الطاقة على السياسات الخارجية لكبريات الدول المنتجة والمستهلكة لمصادر الطاقة وبشكل مؤثر في طبيعة هذا الصراع والتنافس وأدواته بل ودوافعه، وقد اختلفت بين المراحل والفترات والحالات، وخاصةً في ظل حقيقة أساسية مفادها أنه باستثناء روسيا، فإن كبريات الدول المستهلكة لمصادر الطاقة ليست من كبار المنتجين لها، مما يجعلها حريصة على تطويع سياساتها الخارجية بما يخدم ذلك الهدف.

وفي شرق البحر المتوسط، ورغم محاولات التعاون وتقنين الأوضاع لتعظيم الاستفادة من الثروات المكتشفة خلال العامين الأخيرين - وهي وإن لم تكن مكتملة - فإن اعتبارات التنافس والصراع كانت هي الغالبة عليها، بحيث أثّرت الاكتشافات المهمة على السياسات الخارجية للدول المختلفة المنتجة والمستهلكة لها وكذلك الدول المعنية بخطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي المكتشف للأسواق المستهلكة، إضافةً إلى شركات الطاقة الكبرى التي وجدت في تلك الأزمة فرصة سانحة للحصول على حصة في عمليات التنقيب والاستكشاف. يُضاف

أولاً: أسباب الصراع في شرق البحر الأبيض المتوسط

على الرغم من وجود عوامل تاريخية أسفرت عن نشوء حالة من التوتر في المنطقة، إلا أن ما شهدته المنطقة من اكتشافات مهمة من الغاز الطبيعي خلال السنوات الأخيرة أضفى أبعاداً جديدة للصراع في شرق المتوسط، بحيث أثرت تلك الموارد المهمة - كشكل من أشكال المقدرات القومية - على السياسات الخارجية للدول المختلفة، ليس فقط للدول صاحبة الاكتشافات من الغاز الطبيعي، وإنما حتى الدول من خارج الإقليم، والتي سعت للاستفادة من تلك الثروة من الغاز الطبيعي، والدول المعنية بخطوط أنابيب نقل الغاز، وكذلك شركات الطاقة الكبرى التي سعت لأن يكون لها دور في عمليات التنقيب والاستخراج؛ الأمر الذي أسفر في النهاية عن تعقّد خريطة التفاعلات داخل وعبر الإقليم.

وعلى الرغم من أن السبب الواضح للتوتر الراهن هو الصراع بشأن اكتشافات الغاز الطبيعي، إلا أن ما زاد المشهد الأمني تعقيداً هو أن الخلاف حول تلك الاكتشافات قد أدى إلى تعميق خلافات قائمة أصلاً ترتبط باعتبارات السيادة، انعكست على تفاوت الأطر القانونية والرؤى المختلفة، بحيث لا يوجد اتفاق حول التعريفات المهمة والمتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخالصة، مما عمّق الخلاف، يُضاف إلى ذلك وجود خلافات سياسية سابقة بين العديد من دول الإقليم.

1- اعتبارات السيادة: يُشكّل الخلاف بين اليونان وتركيا أحد أهم أسباب التوتر في الوقت الراهن، وجذور هذا الخلاف تعود لفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وتحديدًا معاهدة لوزان في عام

1923م، والتي ترنّب عليها ترسيم حدود تركيا، مما أفقدها السيطرة على العديد من الجزر في بحر إيجه لصالح اليونان. ومنذ ذلك الحين وهناك صراع بين الدولتين بشأن المنطقة الاقتصادية لكل منهما، حيث تطرح كل منهما وجهة نظرها في الشأن.

فوفقاً لوجهة النظر التركية، فإنها ترى أن معاهدة لوزان منحت اليونان عدداً هائلاً من الجزر، بعضها كان في السابق جزءاً من الدول العثمانية، وخاصةً في ظل قُرب بعض تلك الجزر من السواحل التركية، كجزيرة "كاستيلو ريزو" التي لا تبعد عن السواحل التركية إلا ميلاً واحداً⁽¹⁾، وهي أصغر الجزر اليونانية الموجودة بمقاطعة "دوديكانيسيا" ببحر إيجه غربي اليونان، وتطلق عليها تركيا اسم "ميس"، وتبلغ مساحة الجزيرة 11.98 كم² وعدد سكانها 500 نسمة⁽²⁾. يُضاف إلى ذلك البُعد الخاص باختلاف الإطار القانوني كما سيتم تناوله لاحقاً.

وإضافةً إلى الخلاف بين اليونان وتركيا بشأن الجزر ووضعها القانوني، يمكن الإشارة أيضاً إلى خلاف الدولتين حول قبرص، وهو خلاف قديم أيضاً، تجدد مع حصول الجزيرة على استقلالها عن بريطانيا في خمسينيات القرن الماضي، ثم تحوّلها إلى جمهورية وانضمامها إلى الأمم المتحدة عام 1964م، لينشُب خلاف بين القبارصة الأتراك ونظرائهم اليونانيين، تدخّلت على إثره كل من تركيا واليونان في الجزيرة. في عام 1983م، أعلن قادة القبارصة الأتراك عن قيام جمهورية شمال قبرص

1 مصروتريشيا واليونان وإسرائيل.. أهدافها الحقيقية من صراع شرق المتوسط مختلفة عما يعلن. 2020. عربي بوست. 12 8. تاريخ الوصول 12 3، 2020. <https://arabicpost.net>

2 Burak Bekdil, Kastellorivo. 2020. "The Begin-Sadat Center for Strategic Studies." The Begin-Sadat Center for Strategic Studies. 3 11. Accessed 12 12, 2020. <https://besacenter.org/perspectives-papers/kastellorizo-greece-turkey/>.

وإضافةً إلى الخلاف التركي اليوناني، هناك خلاف آخر بين إسرائيل ولبنان، حيث لم توقع إسرائيل على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار⁽⁵⁾، وتساعد التوتر بين الدولتين على خلفية قيام لبنان بطرح مناقصة للتنقيب عن الغاز.

ومع تصاعد الخلافات بين الدولتين تدخلت قبرص والولايات المتحدة للوساطة، وطُرحت بعض المقترحات لكنها رُفِضت من الجانب اللبناني، إذ ترى أن المنطقة بكاملها ضمن المياه الإقليمية للبنان، وهو ما دفع الأخيرة لاتخاذ خطوات خاصة للتنقيب. وبالفعل في فبراير 2018م، وقع لبنان عقداً مع عدة شركات كبرى هي: "إيني" الإيطالية و"توتال" الفرنسية و"نوفاتيك" الروسية، للتنقيب في المربعين 4 و9، وهو ما قُوبِلَ بمعارضة من جانب إسرائيل، حتى أن أفغدور ليبرمان، وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، وصف الخطوة بأنها أمر استفزازي للغاية، داعياً الشركات الدولية لعدم المشاركة في تلك المناقصة، حتى أن وزير الطاقة الإسرائيلي "يوفال شتاينتر" أعلن أن جزءاً من البلوك⁽⁹⁾، والبالغة مساحته 83 ألف كم² يتبع إسرائيل، وتُقدّرهُ إسرائيل بنحو 854 كم².

ومن جانبها سعت الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بدور الوساطة، عبر مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى السابق "ديفيد ساترفيلد"، الذي قدم مقترحات خاصة بترسيم الحدود البحرية بين الدولتين، وهو ما رفضته لبنان وطالبت أن يتم الترسيم من خلال لجنة

التركية، ولم تعترف بها سوى تركيا، ليبرز خلاف بين شقّي قبرص التركي واليوناني بشأن ثروات الجزيرة، ويتحرك كل طرف وفقاً لمنظوره في هذا الشأن⁽¹⁾. وفي عام 2004م، قام الاتحاد الأوروبي بضم الجزء المتبقي من الجزيرة كدولة عضو في الاتحاد، ومع اكتشافات الغاز الطبيعي، تجدد التوتر مع قيام السفن التركية بالتنقيب قرب شواطئ الجزيرة ليعاود التوتر ثورانه من فترة إلى أخرى⁽²⁾. وتجدر الإشارة إلى أنه طيلة تلك الفترة، كانت هناك محاولات لتوحيد الجزيرة، آخرها جولة المفاوضات التي تمت برعاية الأمم المتحدة عام 2017م، إلا أنها لم تكلّل بالنجاح⁽³⁾.

ووفقاً لقبرص التركية، فإن ثروات الجزيرة مُلك للجميع، بينما تُطالب قبرص اليونانية باستغلال كل شق لثرواته، وقامت على إثر ذلك بترسيم حدودها البحرية لتتمكن من استغلال الثروات الطبيعية، لترد على ذلك قبرص الأخرى بتحديد جُرفها القاري مع تركيا عام 2011م⁽⁴⁾، وهو ما قاد إلى تداخل في المناطق الاقتصادية بين شقّي قبرص. كما أبدت تركيا اعتراضها على الاتفاقيات التي وقعها الشق اليوناني من قبرص مع مصر وإسرائيل ولبنان.

1 جمعة، علاء. 2020. "التوترات شرق المتوسط وانعكاساتها على تركيا والمنطقة". مركز تريندز للبحوث والاستشارات. 10 18. تاريخ الوصول 12 2، 2020.

<https://trendsresearch.org/ar/insight>

2 "صراع الغاز في المتوسط، أزمة تتفاقم والاتحاد الأوروبي في ورطة". DW. 26 8. 2020. تاريخ الوصول 11 29، 2020.

<https://www.dw.com/ar>

3 إيمان دابقي. 2020. "الصراع على الغاز في شرق المتوسط". برق للسياسات والاستشارات. 10 16. تاريخ الوصول 11 16، 2020.

<https://barq-rs.com>

4 جمعة، علاء. 2020. "التوترات شرق المتوسط وانعكاساتها على تركيا والمنطقة". مركز تريندز للبحوث والاستشارات. 10 18. تاريخ الوصول 12 2، 2020.

<https://trendsresearch.org/ar/insight/%>

5 تم التوصل إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (CNUDM) من قِبَل الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب القرار 3067 (XXVIII) الذي اعتمدته الأمم المتحدة في 16 نوفمبر 1973م.

ثلاثية تضم إلى جانب الدولتين الأمم المتحدة⁽¹⁾. وفي الأول من أكتوبر 2020م، تم الإعلان عن اتفاق بين إسرائيل ولبنان لإجراء محادثات غير مباشرة حول الحدود البحرية، بإشراف الأمم المتحدة وبوساطة أمريكية. وأعقب ذلك عقد ثلاث جولات من المفاوضات لتحديد مساحة المناطق المتنازع عليها، باءت جميعها بالفشل ثم توقفت.

2- الاكتشافات المهمة من الغاز الطبيعي: شكّلت اكتشافات الغاز نقطة تحوّل مهمة في المنطقة. فمن ناحية، ازدادت الأهمية الجيو-اقتصادية للمنطقة بشكل كبير، وتضافرت مع أهميتها الجيو سياسية، وأوجدت تحديات متزايدة على البيئة الأمنية في الإقليم. فبقدر ما قدمت فرصاً للتعاون بين دول الإقليم، شكّلت أيضاً سبباً للخلاف والتوتر فيما بينها.

وخلال السنوات الأخيرة، تزايدت أنشطة التنقيب والحفر في المنطقة، حيث تُشير التقديرات إلى أن المنطقة تحتوي على احتياطات من الغاز تكفي لتلبية الاستهلاك الأوروبي لمدة 30 عاماً. ووفقاً لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، تُقدّر احتياطات الغاز في المنطقة ما بين 340 إلى 360 تريليون قدم مكعب، وذلك في عام 2010م.

ففي عام 2009م، اكتشفت إسرائيل حقل "تمار" من خلال شركة "نوبل إنرجي" الأمريكية، وتبلغ احتياطات الحقل 283 مليار متر مكعب، وفي العام التالي تم اكتشاف حقل "ليفايثان" الواقع على مسافة 135 كم من شواطئ مدينة حيفا، وتبلغ احتياطاته 623 مليار متر مكعب، وتم الاكتشاف

أيضاً من قِبَل شركة "نوبل إنرجي" الأمريكية، كما اكتشفت شركة "بريتش غاز" حقل "غزة مارين" الواقع على مسافة 36 كم من شواطئ قطاع غزة. وعلى بُعد 180 كم من الشاطئ الجنوبي الغربي لقبرص، تم اكتشاف حقل "أفروديت" في عام 2011م، من خلال كَلٍّ من شركتي "نوبل إنرجي" الأمريكية و"ديليك" الإسرائيلية، وتبلغ احتياطاته 255 مليار متر مكعب. وفي عام 2015م اكتشفت شركة "إيني" الإيطالية حقل "ظهر" داخل المنطقة الاقتصادية لمصر في البحر المتوسط، وتبلغ احتياطات الحقل 30 تريليون قدم مكعب، يُعدّ بذلك أكبر اكتشاف للغاز الطبيعي في مصر، وأكبر حقل غاز مكتشف شرق المتوسط. وفي فبراير 2018م اكتشفت شركة "إيني" الإيطالية بالتعاون مع شركة "توتال الفرنسية" حقل "كاليبسو"، ويقع الأخير في المنطقة 6 المتنازع عليها بين قبرص وتركيا⁽²⁾. وتبلغ الاحتياطات في الحقل 8 تريليونات قدم مكعب، وفي عام 2019م، اكتشفت شركة "إكسون موبيل" حقل "غلافكوس" في جنوب غرب قبرص، وتبلغ احتياطاته 8 تريليونات قدم مكعب. وفي سبتمبر 2020م، أعلنت "إيني" أيضاً عن اكتشاف في منطقة النورس الكبرى بمصر، ووفقاً للتقديرات الأولية، يحتوى الحقل على أكثر من 4 تريليونات قدم مكعب من الغاز⁽³⁾.

2 سليم، ريم. 2018. "الحرب القادمة: لماذا تصاعدت حدة صراعات الغاز في شرق المتوسط." مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 25 2.

Accessed 10 30. 2020. <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3741>

3 مجدي، عبدالله. 2020. "نفط وغاز.. أبرز اكتشافات شركة 'إيني' في مصر." جريدة الوطن. 23 12. تاريخ الوصول 30 12، 2020. <https://www.elwatannews.com/news/details/5164778>.

1 إيمان دابقي. 2020. "الصراع على الغاز في شرق المتوسط." برق للسياسات والاستشارات. 16 10. تاريخ الوصول 16 11، 2020. <https://barq-rs.com>

المكتشفة من تجاوز جملة من الخلافات والتوترات السياسية، لتدفع الدول وبشكل أكبر للتمسك بمواقفها السياسية، دون منحيتها للخلافات جانباً، لتتمكن من الاستفادة من الثروات المكتشفة، وهو ما يختلف مع ما يُشير إليه أستاذ العلوم السياسية الأمريكي رودلف جوزيف روميل Ru-Joseph Rummel (1932-2014) من أن الدول ذات المقدرات القومية المهمة سوف تتعاون لإيجاد نظام دولي يحقق لها مصالحها ومكانتها⁽²⁾؛ وإنما يؤكد وجهة نظر أستاذ العلوم السياسية بجامعة ميتشيغان الأمريكية أبرامو فيمو كينيث أورجندسكي K.F.A. Organski (1923-1998) من أن الدول تتصارع إذا كانت لديها الموارد ذاتها، حيث تعتقد كل دولة في تلك الحالة أن بإمكانها الفوز⁽³⁾.

4- تباين التزام الدول باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982م: يُشكّل البُعد القانوني أحد أهم أسباب الخلاف بين دول المنطقة، وذلك في ظل عدم الاتفاق على تعريف واحد للمناطق الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، وغير ذلك من التعريفات المهمة لترسيم الحدود البحرية بين الدول، وهو ما انعكس على مواقفها من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وسعيها للبحث عن اتفاقيات ثنائية بعيدة عن الإطار الأممي، وخاصةً أنه لا توجد قوة تُلزم الدول بالتوقيع على الاتفاقية، أو تُلزم الدول غير الموقعة بالتقيّد بنصوصها.

فوفقاً للمادة الثانية من الاتفاقية: "تمتد سيادة الدولة الساحلية خارج إقليمها البري ومياهاها الداخلية، أو مياهاها الأرحبية إذا كانت دولة

وقد دفعت هذه الاكتشافات المهمة من الغاز الطبيعي دول المنطقة للتحرك بشكل متسارع لتقنين الأوضاع عبر اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية، بصور ثنائية وثلاثية - كما سيتضح - وهو ما قوبل بمعارضة من دول أخرى استناداً إلى اختلاف منظور كل منها لمنطق ترسيم وتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة لكل دولة، وخاصةً تركيا وإسرائيل.

ولم تحل اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية دون بروز خلافات، ومن ذلك أنه في عام 2010م، تمكنت كل من إسرائيل وقبرص من ترسيم الحدود البحرية بينهما، ليعقب ذلك اكتشاف حقل "أفروديت" في قبرص عام 2012م، وهذا الأخير يمتد جزء منه داخل إسرائيل، التي قامت بتطويره تحت مسمى حقل "يشاي"⁽¹⁾، ليبرز بعد ذلك خلاف، حيث تقول إسرائيل أن لها جزءاً في حقل "أفروديت"، وأن حقل "يشاي" المفروض أن يكون ثلاثة أضعاف حجمه؛ حتى أنها أرسلت مذكرة كتابية للشركات الثلاث العاملة على تطوير الحقل، وهي "شل" و"نوبل إنريجي" و"ديليك"، لوقف العمل في تطوير الحقل لحين التوصل إلى اتفاق.

وبقدر إسهام الاكتشافات الأخيرة في إيجاد فرص للتعاون بين دول الإقليم، لتطويرها بما يعود عليها بالنفع، بقدر ما كشفت النقاب عن توترات ذات جذور تاريخية دفعت بالصراع إلى أفق جديد، لتثير مخاوف بشأن مآله وتداعياته على كافة الأطراف.

3- الصراعات السياسية وتداعياتها: لم تتمكن الأهمية الجيو اقتصادية للمنطقة في ضوء الثروات

2 Rummel, R. J. 1979. National Attributes and Behavior. London: Sage Publications.

3 Organski, A. F. K. 1968. World Politics. New York: KNOPE.

1 صراع الغاز في المتوسط، أزمة تنفّاقم والاتحاد الأوروبي في ورطة. DW. 26 8. 2020 تاريخ الوصول 11 29، 2020. <https://www.dw.com/ar>

وعلى الجانب الآخر، وقّعت اليونان على معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار في 10 ديسمبر 1982م، وتم التصديق عليها في 21 يوليو 1995م⁽²⁾، وتصر على أن يكون لكل جزيرة منطقتها الاقتصادية الخالصة، وأن المناطق الاقتصادية تُحسب للجزر، وليس البر الرئيسي للدولة فحسب.

وبذلك يشكل تفاوت وجهات النظر حول الأطر القانونية أحد أهم أسباب الخلاف في المنطقة، وخاصةً في ظل عدم توقيع بعض دول المنطقة عليها، مما جعلها تسعى لفرض الأمر الواقع، ولاسيما في ظل عدم وجود قوة دولية تلزم الدول بالتقيّد بتلك الاتفاقية.

ثانياً: اكتشافات الغاز وتدابيرها على السياسة الخارجية

تاريخياً، مثّل ضمان توافر المصادر الأمانة للطاقة محور اهتمام السياسة العالمية، كما مثّلت السيطرة على مصادر الطاقة أحد الأسباب الرئيسية وراء العديد من الحروب والصراعات. على الجانب الآخر، وعزّز توافر مصادر الطاقة بكثرة لدى عدد محدود من الدول من مكانتها الدولية، وساعدها على تحقيق أهداف سياساتها الخارجية، ووفقاً لأستاذ العلوم السياسية الأمريكي لويد جنسن Jensen Lloyd فإن توافر الموارد الاقتصادية لدولة ما من شأنه التأثير على قدرة الدولة على اتّباع سياسة خارجية نشطة⁽³⁾، لكن تأثير توافر أو عدم

أرخبيلية، إلى حزام بحري ملاصق يُعرّف بالبحر الإقليمي"، كما حددت المادة الثالثة عرض البحر الإقليمي بأنه: "مسافة لا تتجاوز 12 ميلاً بحرياً مقاسةً من خطوط الأساس"⁽¹⁾.

أما المادة 33 من الاتفاقية، فقد أشارت إلى أنه: "لا يجوز أن تمتد المنطقة المتاخمة إلى أبعد من 24 ميلاً بحرياً من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي". أما المادة 121، فقد حددت نظام الجزر على النحو التالي: "يحدّد البحر الإقليمي للجزيرة، ومنطقتها المتاخمة، ومنطقتها الاقتصادية الخالصة، وجرفها القاري، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية المنطبقة على الأقاليم البرية الأخرى".

وبذلك فقد حددت الاتفاقية المناطق الاقتصادية للدول الساحلية _ ليس على أساس البر الرئيسي _ ولكن على أساس الجزر أيضاً، وهو ما ترفضه تركيا، حيث ترفض تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة استناداً إلى الاتفاقية، بدعوى أن هذا الأمر يجعل من شرق المتوسط بحيرة يونانية، وأن بعض الجزر اليونانية وفقاً لهذا الأمر ستحصل على جرف قاري ومنطقة اقتصادية تعادل أضعاف مساحتها الكلية ذاتها. إذن، تتبنى تركيا وجهة النظر القائلة بأن المناطق الاقتصادية الخالصة للدول تُحسب على أساس البر الرئيسي للدولة وليس الجزر. وعلى هذا الأساس، ترفض تركيا التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة للبحار، وترفض أيضاً الاتفاقيات التي وقّعتها اليونان مع دول أخرى لترسيم الحدود البحرية.

2 2019. "UNITED NATIONS CONVENTION ON THE LAW OF THE SEA." United Nations. 7 31. Accessed 12 30, 2020. https://www.un.org/Depts/los/reference_files/UNC-LOS%20Status%20table_ENG.pdf.

3 جنسن، لويد. 1989. تفسير السياسة الخارجية. الرياض: جامعة الملك سعود.

1 2019. "UNITED NATIONS CONVENTION ON THE LAW OF THE SEA." United Nations. 7 31. Accessed 12 30, 2020. https://www.un.org/Depts/los/reference_files/UNC-LOS%20Status%20table_ENG.pdf.

وتشير إحدى الدراسات إلى أنه منذ عام 1990 وحتى عام 2006م، بلغ عدد المرات التي تم فيها استخدام سلاح الطاقة في السياسة الخارجية الروسية 55 حالة، من بينها 38 حالة قطع إمدادات، 11 حالة رفع أسعار، حالتا تهديد بقطع الإمدادات دون اتخاذ أي تحرك فعلي، وفي أربع حالات، قامت روسيا بأعمال تخريبية ضد قطاع الطاقة لبعض دول الجوار⁽²⁾.

وينبغي التأكيد على أن تأثير مصادر الطاقة على السياسة الخارجية لم يقتصر على كبريات الدول المنتجة فحسب، بل انعكس أيضاً على السياسات الخارجية لكبريات الدول المستهلكة لها، من خلال محاولتها السيطرة على مصادر الطاقة، وخاصة أنه باستثناء روسيا، وخلال الآونة الماضية فإن الدول الكبرى والمستهلكة لمصادر الطاقة وليست منتجة لها، تعتمد على الخارج لاستيفاء حاجتها منها، ولأسيما أن المناطق الكبرى المنتجة لمصادر الطاقة تُعاني من عدم الاستقرار السياسي والأمني، مما جعلها حريصة على ضمان أمن الإمدادات.

ولا يمكن أيضاً تجاهل تحركات القوى الكبرى لحماية مصالح شركاتها للنفط والغاز، ومن ذلك ما حدث عام 1953م عندما قام رئيس الوزراء الإيراني الأسبق "محمد مصدق" بتأميم ممتلكات الشركات البترولية العاملة في البلاد في إطار سياسته لتأميم قطاع النفط فيها، وكانت شركة النفط الأنجلو-إيرانية تسيطر على القطاع منذ عام 1913م، لتتم إزاحته عبر انقلاب، وقد طلبت المخابرات البريطانية مساعدة المخابرات الأمريكية عبر وكالة

توافر مصادر الطاقة على السياسة الخارجية ليس مطلقاً، فهناك ضوابط قد تُشكّل قيوداً تحدد مدى تأثير امتلاك أو افتقار دولة ما لمصادر الطاقة على مستوى نفوذها الخارجي.

وتشير الخبرة التاريخية منذ النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن، إلى توظيف متزايد لسلاح الطاقة لتحقيق أهداف استراتيجية وتكتيكية في السياسات الخارجية لكبريات الدول المنتجة. وبعض تلك الحالات لم تكن فاعلة، حيث لم تنجح الدولة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية في هذا الشأن، في حين إن العديد منها كان فاعلاً وبواسطته تمكنت الدولة/الدول من تحقيق أهداف سياستها الخارجية، والنموذج الأشهر هو توظيف الدول العربية للنفط كسلاح استراتيجي في عام 1973م، كما تُعدّ روسيا من أكثر الدول توظيفاً للطاقة كأداة لتحقيق أهداف تكتيكية في سياستها الخارجية، وخاصة في ظل رغبتها في استعادة دورها الإقليمي والعالمي اعتماداً على سلاح الطاقة. ورغم تنوع الأدوات، إلا أن قطع الإمدادات كان الأداة الأكثر استخداماً من قِبَل روسيا، بهدف استعادة تأثيرها في بعض مناطق أوروبا الشرقية ووسط آسيا. وترجع أول حالة لوقف الإمدادات لأسباب سياسية إلى عام 1990م. ففي 11 مارس 1990م، أعلنت ليتوانيا الاستقلال، وهو ما دفع روسيا (الاتحاد السوفيتي آنذاك) في 18 أبريل 1990م إلى قطع إمدادات النفط والغاز الطبيعي عنها. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي حدث أول قطع للإمدادات في خريف 1992-1993م ضد ثلاث من دول البلطيق، كرد فعل على تزايد مطالباتها بانسحاب الجيش الروسي من أراضيها؛ ومرة أخرى ضد بيلاروسيا في عام 2010م⁽¹⁾.

2 Larrson, Robert L. 2006. Russia's Energy Policy: The Security Dimension and Russia's Reliability as an Energy Supplier. Stockholm: Swedish Defence Research Agency.

1 Sireika, Justas. 2011. Russian Foreign Energy Policy: The Weapon of Energy and its Effectiveness. European Community Centre.

إن تحرك الدول لتقنين أوضاعها عبر الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف - وإن كان مدفوعاً بالرغبة في تسهيل استغلالها لتلك الثروات - يأتي في أحيان أخرى رداً على تحركات دول أخرى، ومن ذلك قيام مصر واليونان بترسيم حدودهما البحرية رداً على الإنذار الملاحي الذي أطلقته تركيا وقامت من خلاله بتنفيذ أعمال مسح زلزالي (سيزمي) في البحر المتوسط في الفترة من 21 يوليو إلى 2 أغسطس 2020م.

وتُعدّ أعمال البحث السيزمي التي أطلقت بشأنها تركيا الإنذار الملاحي جزءاً من الأعمال التمهيدية للبحث والتنقيب عن النفط والغاز، مما أدى إلى تصاعد حدة التوتر بين تركيا من جهة واليونان وقبرص من جهة أخرى. وجاء الاعتراض المصري على بند رئيسي في الإنذار الملاحي التركي، مرتبط بتدخل النقطة رقم 8 مع المنطقة الاقتصادية المصرية الخالصة، وهي آخر نقطة مشتركة في الحدود المرتبطة بالمناطق الاقتصادية بين مصر وإسرائيل وقبرص في مياه البحر المتوسط، الأمر الذي يخالف قواعد القانون الدولي، وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982م، إلا أن محاولات تقنين الأوضاع لم تُقد إلى تعاون كامل بين كافة الأطراف، وخاصةً أن أطرافاً مهمة لم تنجح حتى الآن في توقيع تلك الاتفاقيات، ومن بينها إسرائيل ولبنان، كما تُعارض دول أخرى بعض تلك الاتفاقيات. ومن أمثلة ذلك أن تركيا عارضت اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص، مدعيةً عدم قانونيته وانتهاكه للجرف القاري التركي، كما رفضت تركيا أيضاً اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل وقبرص عام 2010م، مشيرةً إلى أنها تنتهك السيادة التركية على شمال جزيرة قبرص⁽²⁾.

الاستخبارات المركزية التي أطاحت بمصدق، وتم تعيين الجنرال فضل الله زاهدي خليفة له⁽¹⁾.

وبالانتقال إلى الاكتشافات من غاز شرق المتوسط، انعكست تلك الاكتشافات على السياسات الخارجية للأطراف - سواءً كانت من الدول صاحبة الاكتشافات أو حتى من الدول التي لها مصالحها في المنطقة؛ وسواءً في خطوط نقل أنابيب الغاز أو الحصول على الإمدادات لضمان احتياجاتها الداخلية. وفيما يلي سيتم عرض كيفية انعكاس الاكتشافات على السياسات الخارجية للدول المختلفة على مجالات التعاون أو الصراع.

1- محاولات تقنين الأوضاع من خلال التعاون

إن أحد مجالات تحرك الدول في سياساتها الخارجية استجابةً للاكتشافات من الغاز الطبيعي هو الاتجاه لتقنين الأوضاع. فخلال السنوات الأخيرة، لجأت العديد من دول المنطقة لترسيم حدودها البحرية بما يُمكّنها من استغلال تلك الثروات. وهو ما يتفق مع ما تؤكد عليه النظريات من أن مصادر الطاقة - كأحد أشكال المقدرات القومية - ذات دور مهم في تحديد أنماط التعاون والصراع الدوليين. ففي عام 2003م، وقّعت مصر وقبرص اتفاقاً لترسيم الحدود البحرية، كما وقّعت مصر اتفاقاً آخر مع إسرائيل في السياق ذاته عام 2005م، وفي عام 2007م تم توقيع اتفاق بين قبرص واليونان، ثم آخر وقّعه قبرص مع إسرائيل عام 2010م في الشأن ذاته. وفي يونيو 2020م، تم توقيع اتفاق بين كلّ من إسرائيل والأردن واليونان وإيطاليا. وفي 6 أغسطس 2020م، قامت مصر واليونان بتوقيع اتفاق لترسيم الحدود البحرية بينهما.

2 سليم، ريم. 2018. "الحرب القادمة: لماذا تصاعدت حدة صراعات الغاز في شرق المتوسط." مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 25. Accessed 10 30, 2020. <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3741>

1 Painter, David S. 1991. "International Oil and National-Security." DAEDALUS 193

2- احتدام الصراع نتيجة لتباين المصالح

اتجاه الدول لتقنين الأوضاع لم يصاحبه استقرار الأوضاع في الإقليم. فقد برزت خلال السنوات الأخيرة جملة من التوترات، بحيث شكّل التوتر والخلاف المستمر السمة الغالبة على تفاعل دول الإقليم خلال السنوات الأخيرة، وهو المسار المتوقع استمراره في ظل وجود خلافات جوهرية بين الأطراف المعنية.

وبوجه عام، فقد شكلت مصادر الطاقة التقليدية، كمورد اقتصادي استراتيجي، مصدراً دائماً للصراع بين الدول، وخاصة في المنطقة. واختلفت الأسباب وراء ذلك الصراع، حسب عدة عوامل داخلية وإقليمية ودولية. فنقص الإنتاج المحلي في كبريات الدول المنتجة لمصادر الطاقة لم يكن دوماً سبباً رئيسياً للصراع، بل اعتبارات الهيمنة والنفوذ، إضافة إلى أن توفير مصادر الطاقة للحلفاء كان أحد الأسباب.

وهناك العديد من الاعتبارات الحاكمة لهذا الصراع، منها:

1- أمن الطاقة وأمن الإمدادات: يرتبط جزء من الصراع الدائر حالياً بتحقيق أمن الطاقة للأطراف ذات الصلة، ويركز الاقتراب التقليدي لأمن الطاقة على أمن العرض Supply of Security، من خلال التركيز على توافر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع، عبر تأمين الدخول للنفط ومصادر الوقود الأخرى لتجنب الدولة أزمة طاقة Crisis Energy، وهو ذلك الموقف الذي تُعاني فيه دولة ما من نقص في العرض من مصادر الطاقة، وهو ما يتزامن مع ارتفاع سريع في الأسعار بشكل يهدد الأمن القومي والاقتصادي،

إلا أن الاتجاهات الأحدث قد انتهجت أسلوب توسيع المفهوم بدلاً من أمن العرض، للاتجاه نحو تأمين سلسلة عرض الطاقة على مستويات ثلاثة هي: التنقيب والإنتاج، وخطوط النقل وضمانه، والتوزيع الآمن لموارد الطاقة⁽¹⁾.

وقد مثّل ضمان أمن الطاقة - بشقيه التقليدي والأوسع - أحد أسباب التوتر شرق البحر المتوسط. ففي حالة تركيا على سبيل المثال، شكّل تحقيق أمن العرض الهدف الأهم في ظل محدودية مصادر الطاقة لديها، وتتسم تركيا بمحدودية مخزونها من الوقود الأحفوري، فقد بلغت الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي 5.097 بليون قدم مكعب، لتأتي في الترتيب 92 على مستوى العالم من حيث الاحتياطات، كما بلغ إنتاج تركيا من الغاز الطبيعي 368.1 مليون قدم مكعب، وبلغ الاستهلاك 53.6 مليار قدم مكعب، مما يجعلها تلجأ للاستيراد لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك. وقد بلغت واردات تركيا من الغاز عام 2017م حوالي 55.13 مليار قدم مكعب، يأتي نصفها تقريباً من روسيا⁽²⁾. وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020م، بلغت فاتورة واردات تركيا من مصادر الطاقة 156.2 مليار دولار، بزيادة 1.5% عن الفترة نفسها في العام السابق⁽³⁾.

1 Isbell, Paul; 2008. "The Riddle of Energy Security." Real instituto Elcano. 7 4. Accessed 10 30, 2020. http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/riecano_eng/Content?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_in/zonas_in/ari67-2008.

2 Turkey. 2020. CIA Factbook. 1 1. Accessed 12 22, 2020. <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html>.

3 "An- %Turkey's Energy Import Bill down 31" adolu Agency. 11 4. Accessed 12 22, 2020. <https://web-cache.googleusercontent.com/search?q=cache:EyrqdsbVBMJ:https://www.dailysabah.com/business/energy/turkeys-energy-import-bill-down-31-in-9-months+&cd=15&hl=ar&ct=clnk&gl=eg>

وهنا لا يمكن فصل التعقيد في المشهد الراهن في شرق المتوسط عن التطورات الدولية، وخاصةً في ظل بروز دور روسيا، التي بدأت في العودة مجدداً إلى المنطقة⁽³⁾، ولا سيما في ظل تراجع الدور الأمريكي، وكذلك التحولات على المستوى الإقليمي التي أبرزت لاعبين جديداً من داخل الإقليم بأدوار جديدة.

وكانت سوريا هي المدخل بالنسبة لروسيا، فسوريا صاحبة أطول السواحل على البحر المتوسط، والتي لم تتمكن - في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني - من ترسيم حدودها البحرية مع كلٍّ من قبرص وتركيا ولبنان. وفي ديسمبر 2014م، تم توقيع اتفاق بين شركة سيوزنفنا غاز الروسية وسوريا يتعلق بالتنقيب والحفر قرب السواحل السورية، لمدة 25 عاماً. وفي عام 2018م، منحت الحكومة السورية لروسيا حق التنقيب عن النفط والغاز في كافة الأراضي السورية ومياها الإقليمية، وبذلك أصبحت روسيا تسيطر على قطاع النفط والغاز السوري، لتتحكم بذلك في أي مشروع لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا.

وقد تمكنت روسيا - عبر وجودها في ميناء طرطوس السوري المطل على البحر المتوسط - من أن تصبح جزءاً من خريطة التفاعلات الدائرة في شرق المتوسط⁽⁴⁾. وبذلك شكلت سوريا بوابة روسيا لشرق المتوسط. وكذلك وقعت شركة "روسنفت" الروسية اتفاقاً مع مصر بقيمة 2 مليار دولار لاستثمار غاز حقل "ظهر".

ويأتي هذا الواقع في ظل جوار تركيا لدول غنية بمصادر الطاقة، بحيث تسعى لأن تكون جزءاً من معادلة الطاقة الإقليمية، لذا لا يمكن فهم سياسة تركيا الخارجية في هذا الشأن بمعزل عن سياستها المتعلقة بأمن الطاقة⁽¹⁾، إذ تهدف إلى تقليل الاعتماد على روسيا في الحصول على إمدادات الطاقة، والإيفاء بمتطلبات الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي، وكذلك أن تكون فاعلة في منظومة الطاقة الإقليمية التي تشكلت في ظل الاكتشافات المهمة المشار إليها في أجزاء سابقة من تلك الدراسة، وخاصةً في ظل أهميتها كدولة عبور، بحيث اجتمعت تلك العوامل لتؤثر على سياستها الخارجية بشكل كبير في هذا الشأن³.

2- اعتبارات الهيمنة وتعزيز المكانة الدولية والصراع الدولي: تُشير نظرية المكانة Theo-Rank، التي تربط بين القدرات القومية ومكانة ووضع الدولة في النسق الدولي، إلى أن الموارد - وخاصة الاستراتيجية منها - تُستخدم لتحسين مكانة الدولة في النظام الدولي. والأمر ذاته أكدته الواقعيون الجدد، إذ أشاروا إلى أن القدرات القومية هي التي تحدد الوضع النسبي للدول في إطار النظام الدولي، وتوزيع تلك القدرات هو الذي يحدد هيكل هذا النظام. لذا فالتغير في توزيع القدرات القومية يرتبط بتغيير في هيكل النظام الدولي، وأنَّ تحقق أمن الدول أو غيابها يُعدُّ نتيجةً أساسيةً لهيكل النظام الدولي⁽²⁾.

1 كوزما، توماس. 2020. "تركيا والجغرافيا السياسية للغاز في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط." مركز تريندز للبحوث والاستشارات. 13 4. تاريخ الوصول 12 21، 2020. <https://trendsresearch.org/ar/insight>

2 Burchill, Scott. 1996. "Realism and Neo-realism." In *Theories of International Relations*, by Scott Burchill and Linklater et al, 70-72. London: Macmillan Press LTD.

3 ديناميكيات الأمن الجديدة في شرق المتوسط 2019. القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

4 صلاح، مصطفى. 2020. "غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي." مركز الحوكمة وبناء السلام. 1 8. تاريخ الوصول 12 13، 2020. <https://www.mena-acdp.com>

3- الخلاف بشأن خطوط نقل الغاز

لا ترتبط أهمية المنطقة الجيو-اقتصادية بكونها غنية بالغاز الطبيعي فحسب، وإنما لكونها نقطة عبور. فقبل اندلاع الأحداث في سوريا عام 2011م، كان من المخطط تنفيذ عددٍ من المشروعات لنقل الغاز الطبيعي من سوريا إلى أوروبا، وخط آخر لنقل الغاز من إيران إلى أوروبا، يمر عبر الأراضي العراقية والسورية والتركية، لكن تلك المشروعات توقفت في ظل الأحداث في سوريا⁽²⁾.

وفي الوقت الراهن، تسعى الأطراف المختلفة لأن يكون لها دور محوري في عملية النقل، مما يحول دون الاتفاق، ومن ذلك اتفاق كلٍّ من اليونان وقبرص وإسرائيل في يناير 2020م على مد خط الغاز "إيست ميد" البالغ طوله 2000 كم، ليتم من خلاله نقل الغاز إلى أوروبا بعيداً عن تركيا، وهو ما تُعارضه الأخيرة، وخاصةً أن المنطقة تفتقد للبنية التحتية المطلوبة لنقل الغاز⁽³⁾.

وبذلك يُشكل الخلاف بشأن خطوط نقل الغاز أحد محاور الخلاف الحالية.

كما تخطط روسيا لتصبح جزءاً من خطوط نقل الغاز إلى أوروبا، وقد طرحت خطي "نورد ستريم 2" أو السيل الشمالي، والسيل التركي، وهذا الأخير أعلنت عنه في نهاية عام 2014م، وهو مشروع مشترك بين تركيا وروسيا يتكون من خطي أنابيب يبلغ طولهما معاً 930 كم، ويعبران قاع البحر الأسود لنقل الغاز الروسي إلى تركيا ومنه إلى أوروبا، وبسعة إجمالية تبلغ 31.5 مليار متر مكعب. وقد توقف المشروع عام 2015م، على خلفية توتر علاقات الدولتين قبل أن يعود للعمل مرة أخرى في العام التالي. أما المشروع الأول "السيل الشمالي 2"، فينقل الغاز الروسي إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق، وتقدر طاقته الإجمالية سنوياً بنحو 55 مليار متر مكعب.

وهو ما يرجّح مزيداً من التوتر في المنطقة، وخاصةً في ظل تاريخ روسيا في التوظيف المستمر لسلح الطاقة في سياستها الخارجية؛ فهي من أكثر الدول توظيفاً للطاقة كسلح استراتيجي، ولا سيما في علاقاتها بالدول الأوروبية. وتضاف إلى ذلك المحاولات الأمريكية لتطويق الوجود الروسي في المنطقة، ومن ذلك معارضتها لخط السيل الشمالي 2، حتى أن وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو أعلن في يوليو 2020م، أثناء شهادته في جلسة استماع بلجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس، قال: "سنفعل كل ما في وسعنا للتأكد من أن خط الأنابيب لا يهدد أوروبا"، كما وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على مسودة ميزانية الدفاع للعام 2021م، والتي تتضمن فرض عقوبات إضافية على مشروع السيل الشمالي⁽¹⁾.

2 إيمان دابقي. 2020. "الصراع على الغاز في شرق المتوسط". برق للسياسات والاستشارات. 10 16. تاريخ الوصول 11 16 2020. <https://barq-rs.com/%D8>

3 2020. "أثينا: توقيع مشروع "إيست ميد" بين قبرص واليونان وإسرائيل لمد أوروبا بالغاز". فرانس 24. 13 24. تاريخ الوصول 12 30 2020. <https://www.france24.com/ar/20200103>

1 بومبيو: سنبدل قصارى جهدنا لضمان عدم تهديد "السيل الشمالي 2" لأوروبا. RT Arabic. 30 7. تاريخ الوصول 12 30 2020. <https://arabic.rt.com/world/1139602D9>

ثالثاً: الصراع في الشرق المتوسط: الجدور الإقليمية والتداعيات الدولية

وفقاً للباحث جيمس دورسي M. James Dorsey، المتخصص في السياسات الدولية بجامعة ناينانج التقنية في سنغافورة، يُشكّل شرق المتوسط "ساحة صراع مصغرة للمعارك الإقليمية والعالمية، تجسّد احتمالات التوتر والتحديات المتعددة التي تواجهها المنطقة"⁽¹⁾. كما يميل بعض الباحثين إلى وصف الصراع في شرق المتوسط في الوقت الراهن بأنه يُشكل تهديداً لمستقبل الأمن والسلم الدوليين.

وفي الواقع، فإن النظر إلى الأطراف المنخرطة في هذا الصراع بشكل مباشر أو غير مباشر، ولخريطة المصالح والتفاعلات فيما بينها، يؤكد أن عدم الاستقرار في الإقليم يشكل تهديداً للأمن الإقليمي والدولي، وأن أيّ تحوّل في الصراع لن يكون محدوداً في تداعياته، وخاصةً في ظل تزايد حالات العداء والعسكرة والاستقطاب بين الأطراف المعنية بالصراع، أو حتى من قبَل مؤسسات مثل الاتحاد الأوروبي، وذلك على النحو التالي:

1- السياسات العسكرية الاستباقية لتحقيق أهداف استراتيجية

شهدت المنطقة مؤشرات عدة تدل على المزيد من الاتجاه نحو العسكرة، مما زاد المخاوف من حدوث تحوّل في النزاع الإقليمي ليصبح صراعاً شاملاً، وخاصةً أنه في حالات كثيرة، لولا تدخل أطراف أخرى، لكان بالإمكان أن تقع حرب في شرق البحر

المتوسط، بحيث اتجهت الأطراف لاستعراض قوتها العسكرية من خلال المناورات المستمرة، وما تم من مناوشات عسكرية بشكل استدعى تدخّل أطراف دولية أخرى، سواءً للوساطة أو لدعم طرفٍ عسكريٍّ على حساب آخر.

وإذا ما تم البدء بالمناورات العسكرية، فقد شهد عام 2020م تكثيفاً لها من قبل دول الإقليم بشكلٍ غير مسبوق. ففي أغسطس 2020م، قامت كلّ من اليونان وقبرص وفرنسا وإيطاليا بتدريبات عسكرية بالقرب من جزيرتي كريت وقبرص، وفي 14 سبتمبر أجرت اليونان تدريبات مع الولايات المتحدة الأمريكية استمرت لمدة 5 أيام. وفي 3 أكتوبر أعلنت اليونان إجراء مناورات عسكرية في منطقتين في المتوسط في الفترة من 6-8 أكتوبر من العام ذاته⁽²⁾.

وعلى الجانب الآخر، ورداً على ذلك قامت تركيا في 6 سبتمبر 2020م بإجراء مناورات عسكرية مع جمهورية شمال قبرص استمرت لمدة خمسة أيام، وفي 29 من الشهر ذاته، أجرت تركيا تدريبات في مناطق قريبة من جزر يونانية يوجد خلاف بشأنها بين الدولتين⁽³⁾، ورداً على مناورات اليونان في منطقتين في المتوسط في أكتوبر 2020م، أعلنت تركيا قيامها بتدريبات عسكرية في المنطقتين نفسيهما، معلنة أن المنطقتين تابعتان لها.

وفي 20 ديسمبر 2020م، أعلنت وزارة الدفاع التركية القيام بإجراء تدريبات بحرية بالذخيرة الحية في شرق المتوسط، رداً على فرض الاتحاد الأوروبي

2 جمعة، علاء. 2020. "التوترات شرق المتوسط وانعكاساتها على تركيا والمنطقة." مركز تريندز للبحوث والاستشارات. 18 10. تاريخ الوصول 2 12 2020.

<https://trendsresearch.org/ar/insight/%D8>

3 المرجع السابق.

1 كوزما، توماس. 2020. "تركيا والجغرافيا السياسية للغاز في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط." مركز تريندز للبحوث والاستشارات. 13 4. تاريخ الوصول 21 12 2020.

<https://trendsresearch.org/ar/insight/%D8>

لعقوبات على مسؤولين أترك بسبب التنقيب عن الغاز شرق البحر المتوسط.

كما كثفت مصر مناوراتها في البحر المتوسط. ففي 18 فبراير 2020م، نفذت القوات الجوية المصرية والفرنسية تدريباً جويًا مشتركاً تحت اسم ADEX⁽¹⁾، وبمشاركة عدد من القطع البحرية، في نطاق البحرين المتوسط والأحمر. وفي 5 مارس نفذت القوات البحرية المصرية والفرنسية تدريباً بحرياً مشتركاً في البحر المتوسط، بمشاركة حاملة المروحيات جمال عبدالناصر⁽¹⁾. وفي 25 يوليو من العام ذاته تم إجراء مناورة بحرية مشتركة بين البحرينية المصرية والفرنسية في البحر المتوسط، بمشاركة الفرقاطة الشبحية المصرية "تحيا مصر"، مع الفرقاطة الشبحية الفرنسية "أكونيتف"⁽²⁾.

وفي 6 أكتوبر من العام ذاته، نفذت القوات البحرية المصرية والفرنسية تدريباً بحرياً عابراً بنطاق الأسطول الشمالي بالبحر المتوسط، بمشاركة الفرقاطة الشبحية المصرية "تحيا مصر" من طراز "فريم"، والغواصة المصرية الحديثة من طراز "تايب 1400/209"، وبمشاركة الفرقاطة الفرنسية Treville - Latouche. وفي 10 أكتوبر، نفذت القوات البحرية المصرية والإسبانية تدريباً بحرياً عابراً بنطاق الأسطول الشمالي في البحر المتوسط، بمشاركة الفرقاطتين المصرية "توشكا" والإسبانية "رينا صوفيا".

1 "مصر وفرنسا تجريان ثاني تدريب عسكري بحري خلال شهر". العين الإخبارية. 3 5. 2020. تاريخ الوصول 12 19 2020. <https://al-ain.com/article/combat-egyptian-french-exercises>.

2 "مصر تعلن عن إجراء تدريب بحري مشترك مع فرنسا في البحر المتوسط". سي إن إن بالعربية. 25 7. 2020. تاريخ الوصول 12 18 2020. <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/07/25/mutual-training-egypt-france>.

وفي 3 نوفمبر من العام ذاته، نفذت القوات البحرية المصرية والفرنسية مناورة بحرية بنطاق الأسطول الشمالي في البحر المتوسط. وخلال الفترة من 5-11 نوفمبر، تم تنفيذ أول مناورة برمائية مشتركة بين البحرينتين المصرية والملكية البريطانية في البحر المتوسط.

وفي 10 نوفمبر، أجرت القوات البحرية المصرية والبحرينية تدريباً بحرياً عابراً بنطاق الأسطول الشمالي في البحر المتوسط، بمشاركة أحد لنشات الصواريخ من طراز "سليمان عزت" مع سفينة مملكة البحرين "الزبارة"، وذلك عقب انتهاء زيارة ناجحة للسفينة البحرينية إلى قاعدة الإسكندرية البحرية.

ورغم كون المناورات استعراضاً للقوة ورسالة لتحقيق مفهوم الردع، إلا أنه ترتبت عليها نتائج قد تكون مقدمات لصدام عسكري محتمل، فضلاً عن كونها فرصة سانحة لتعزيز نفوذ بعض الدول الكبرى من خلال عدة مؤشرات، هي:

أولاً: حدوث مناوشات عسكرية غير ذي مرة خلال تلك المناورات. وهذه المناوشات ليست جديدة بل تكررت في السابق، ومن ذلك هجوم القوات الخاصة التركية في عام 1996م على جزيرة يونانية غير مأهولة. ففي 9 فبراير 2018م، اعترض الجيش التركي سفينة الحفر "سايم 12000" التي كانت ستقوم بالتنقيب فيما يُعرف ببلوك 3، حيث أعلنت تركيا أن قبرص عليها ألا تتجاوز الحد في شرق المتوسط⁽³⁾. وفي اليوم التالي اتهمت قبرص تركيا بتهديد شركة "إيني" لوقف التنقيب، وفي أغسطس

3 صلاح، مصطفى. 2020. "غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي". مركز الحكمة وبناء السلام. 8 1. تاريخ الوصول 12 13 2020. <https://www.mena-acdp.com>. A7%D8%BA%D8%

اليونانية⁽²⁾، فضلاً عن محاولات روسيا تعزيز تواجدتها العسكري شرق المتوسط، وخاصةً في ظل تواجدتها الحالي في سوريا، مما ساعد على تحقيق تلك الخطوة، وكذلك تواجدتها في ليبيا، ويتمثل الهدف الروسي بعيد المدى في تمدد تواجدتها العسكري والسياسي جنوب حلف الناتو لمحاصرة القوى الغربية، وخاصةً أن روسيا ترى في البحر المتوسط امتداداً للبحر الأسود، ومما سهّل من الدور الروسي الغياب الأمريكي والانقسام الأوروبي، ولاسيما أن روسيا تقوم بدور مهم في أمن الطاقة الأوروبي، حيث تشكل صادرات الغاز الروسية نحو 37% من احتياجات السوق الأوروبية⁽³⁾.

2- التحالفات والتحالفات المضادة.. وتزايد الاستقطاب في المنطقة

صاحب حالة التوتر في الإقليم تزايد في حدة الاستقطاب في المنطقة، لتبرز تحالفات وأخرى مضادة، كالتحالف التركي مع ليبيا، ومنتدى غاز المتوسط الذي طرحته مصر فكرة إنشائه، بحيث عمّقت حالة الاستقطاب التي يشهدها الإقليم من حدة التوتر، مرجحة استمرار حالة الشد والجذب. وفيما يتعلق بمنتدى غاز المتوسط، فقد تم تدشينه في القاهرة في يناير 2019م، بمشاركة وزراء طاقة سبع دول هي: إيطاليا، واليونان، وقبرص، والأردن، وإسرائيل، وفلسطين، إضافةً إلى مصر. ووفقاً

من العام ذاته، اقتربت سفينة حربية تركية من أخرى يونانية في شرق المتوسط، مما دفع فرنسا لإرسال سفن حربية للمنطقة لمساندة اليونان، مع الإشارة إلى أن الدول الثلاث أعضاء في حلف الناتو. وأعقب تلك الواقعة قيام اليونان بتنفيذ مناورات عسكرية لمدة ثلاثة أيام مع كلٍّ من فرنسا وإيطاليا وقبرص، كما تمت الإشارة إليه. ومن جانبها قامت تركيا بإجراء تدريبات عسكرية مشتركة جمعت سفينتين تركيتين ومدمرة أمريكية⁽¹⁾.

ثانياً: إرسال تركيا سفن حربية لمرافقة سفن التنقيب، مما يزيد من احتمالية حدوث مواجهات عسكرية، وهو الأمر الذي أوشك على الحدوث عدة مرات، كان آخرها في أغسطس 2020م، بين السفينة "كمال رئيس" التركية المرافقة لسفينة التنقيب "أوروتش رئيس"، والفرقاطة اليونانية "ليمنوس"، مما دفع ألمانيا للتوسط بين الطرفين.

ثالثاً: لم تعد المناوشات مقتصرة على الدول المعنية، بل دخلت فرنسا على الخط، لتحديث مناوشات بينها وبين تركيا. ففي الوقت الذي كانت فيه سفينة التنقيب التركية "أوروتش رئيس" تتحرك في المنطقة، كانت المقاتلات الفرنسية تحلق بالقرب من قبرص اليونانية في منطقة متنازع عليها بين قبرص وتركيا، كما أرسلت فرنسا فرقاطة وسفينة حربية إلى جزيرة كريت، إضافةً إلى موافقتها على بيع مقاتلات "رافال" إلى اليونان، كما تتواجد حاملة الطائرات شارل ديغول قرب السواحل القبرصية

2 جمعة، علاء. 2020. "التوترات شرق المتوسط وانعكاساتها على تركيا والمنطقة". مركز تريندز للبحوث والاستشارات. 10 18. تاريخ الوصول 12 2، 2020.

<https://trendsresearch.org/ar/insight/%D8>

3 عبد الفتاح، بشير. 2020. "روسيا في شرق المتوسط". الشروق. 14 9. تاريخ الوصول 13 12، 2020.

<https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=14092020&id=10375ecc-e8f7-4ad0-b85f-df2360ddba4f>

1 "صراع الغاز في المتوسط، أزمة تتفاقم والاتحاد الأوروبي في ورطة". DW. 26 8. 2020. تاريخ الوصول 29 11، 2020.

<https://www.dw.com/ar/%D8>

الحدود البحرية، وتنص الأخيرة على حصول تركيا على الحقوق الحصرية للمنطقة الاقتصادية شرق المتوسط (خاصة المنطقة الممتدة من جزيرة كريت حتى قبرص)⁽³⁾.

وتهدف تركيا من الاتفاق مع ليبيا إلى تعزيز مطالباتها بمناطق بحرية في شرق المتوسط، وهو ما أكدته الرئيس التركي، حيث أشار إلى ذلك بقوله: "سيُسمح الاتفاق لتركيا أيضاً بالقيام بعمليات حفر في الجرف القاري للليبيا، بموافقة طرابلس. يمكننا القيام بعمليات اكتشاف مشتركة في هذه المناطق الاقتصادية الخالصة، التي حددناها دون أدنى مشكلة"⁽⁴⁾؛ وهو الاتفاق الذي أدانته الاتحاد الأوروبي في اجتماع عُقد في بروكسل في 13 ديسمبر 2019م، وتمت الإشارة فيه إلى أن مذكرة التفاهم "تنتهك الحقوق السيادية لدول ثالثة، ولا تمثل لقانون البحار ولا يمكن أن تنتج عنها أية تبعات قانونية بالنسبة لدول ثالثة"⁽⁵⁾.

وفي إطار حالة الاستقطاب هذه برزت مؤشرات تدل على مواصلة تركيا إرسال رسائل لإسرائيل للتعبير عن رغبتها في توقيع صفقة لترسيم الحدود البحرية بينهما، بهدف استقطاب إسرائيل لجانبها في ظل مواجهتها لكلٍّ من اليونان وقبرص، بما يضمن - وفقاً لها - اعترافاً إسرائيلياً بالحدود التركية حسب وجهة النظر التركية، وخاصةً أن الدولتين لم توقعا

لإعلان القاهرة المدشن لنشأة المنتدى، يحق لأية دولة من دول شرق المتوسط المنتجة أو المستهلكة للغاز، وكذلك دول العبور المتفقة مع المنتدى في المصالح والأهداف بالانضمام إليه. كما تم تحديد الهدف الرئيسي للمنتدى في "العمل على إنشاء سوق غاز إقليمية تخدم مصالح الأعضاء من خلال تأمين العرض والطلب، وتنمية الموارد على الوجه الأمثل وترشيد تكلفة البنية التحتية، وتقديم أسعار تنافسية، وتحسين العلاقات التجارية". وفي سبتمبر من العام ذاته، تحوّل المنتدى إلى منظمة إقليمية مقرها القاهرة. كما انضمت الإمارات إلى المنتدى كعضو مراقب.

وإضافةً إلى منتدى غاز المتوسط، كانت هناك تحالفات على نطاق أضيق، ويمكن الإشارة إلى التعاون بين قبرص واليونان وإسرائيل، والذي دفع البعض للحديث عن "مثلث الطاقة" بين الدول الثلاث⁽¹⁾. ففي يناير 2020م، وقعت إسرائيل مع اليونان وقبرص اتفاقاً لإنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي تحت البحر بطول 1900 كم - "خط أنابيب شرق المتوسط"، والذي من المتوقع إنجازه عام 2025م، ومن المتوقع أن ينقل الخط 10 مليارات قدم مكعب من الغاز الطبيعي إلى أوروبا سنوياً، وهو الاتفاق الذي عارضته تركيا أيضاً⁽²⁾.

وفي ظل حالة الاستقطاب التي يشهدها الإقليم، ورداً على الإعلان عن تدشين منتدى غاز المتوسط، وقّعت تركيا اتفاقيتين مع ليبيا في نوفمبر 2019م، إحداهما للتعاون العسكري وأخرى بشأن ترسيم

3 صلاح، مصطفى. 2020. "غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي". مركز الحوكمة وبناء السلام. 13. تاريخ الوصول 12، 2020.

<https://www.mena-acdp.com>

4 كوزما، توماس، مرجع سابق.

5 2019. "الاتحاد الأوروبي يدين الاتفاق البحري التركي مع ليبيا ويعتبره غير قانوني". وكالة أنباء البحرين. 13. تاريخ الوصول 30، 2020.

<https://www.bna.bh/news?cms=q8FmFJgiscL2fwlzON12%BhKdbYJOU89mm2%ByWa2%FiK3MQ3%D>

1 كوزما، توماس. 2020. "تركيا والجغرافيا السياسية للغاز في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط". مركز تريندز للبحوث والاستشارات. 13. تاريخ الوصول 21، 2020.

<https://trendsresearch.org/ar/insight/%D8>

2 المرجع السابق.

العمل على تشكيل تحالفات لدعم مواقفها في مواجهة الأطراف الأخرى، وهي السياسة التي من المتوقع أن تزداد خلال الفترة المقبلة.

وبالانتقال للحديث عن مستقبل هذه التحالفات وتداعياتها على الأمن الإقليمي، للتعرف إلى أي مدى ستنجح في تحقيق أهداف أعضائها، فالتنظيمات والتحالفات تتشكل بصورة رئيسية لتعظيم مصالح أعضائها ومواجهة الأزمات التي تواجهها الدول الأعضاء فيها، وكذا الحيلولة دون تفاقم بعض الأزمات⁽²⁾.

وفي الواقع، فإن التحالفات والتحالفات المضادة تواجه بعض المشكلات التي قد تؤثر على قدرتها مستقبلاً على أداء هذا الدور، وكذلك قدرتها على صياغة توازنات جديدة للقوى في المنطقة.

وفيما يتعلق بمنتدى غاز شرق المتوسط، والذي تحول إلى منظمة إقليمية؛ من ناحية يشكل غياب تركيا عن المنتدى نقطة ضعف رئيسية، وخاصة كونها طرفاً رئيسياً في المشهد الإقليمي الدائر حالياً شرق المتوسط. يُضاف إلى ذلك مستوى التمثيل من خلال وزراء الطاقة في الدول الأعضاء، وما يتطلبه هذا الملف من رفع مستوى التمثيل في المنظمة، وكذلك غياب آليات تنظيمية واضحة للمنظمة الجديدة حتى الآن، لدرجة أن ميثاق المنظمة غير معلّن، مما يحد من قدرتها على تحقيق أهدافها.

كما أن لجوء روسيا إلى دول شمال أفريقيا لفرض تواجد لها جنوب حلف الناتو يثير مخاوف دول الناتو من احتمالات ازدياد هذا التعاون مستقبلاً،

على اتفاقية الأمم المتحدة للبحار. وهناك العديد من المؤشرات على هذا التقارب ناقشها تحليلات عدة إسرائيلية وتركية، حيث أشارت إلى اجتماعات سرية عقدت بين مسؤولين من الجانبين لمناقشة آفاق تلك العلاقات. ورغم وجود توتر في علاقات الدولتين، إلا أن هناك تعاوناً مستمراً بينهما لا يقتصر على المجال الاقتصادي فحسب.

ومن بين تلك المؤشرات مقال نُشر في إحدى إصدارات مركز "موشيه ديان" بجامعة تل أبيب، قام بإعداده قائد سلاح البحرية التركية السابق، الأدميرال "جهات يايجي"، حيث اقترح المسؤول التركي السابق ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين، وبموجبه تمنح تركيا إسرائيل مناطق جديدة على حساب قبرص، حيث سيتم نقل المناطق البحرية 8 و9 و11 و12 من قبرص إلى سيادة إسرائيل، وتحتوى الأخيرة على القسم الأكبر من مخزون الغاز مقسمة بين إسرائيل وقبرص، وتضمن المقترح أيضاً ربط أنبوب الغاز الإسرائيلي بشبكة أنابيب الغاز التركية⁽¹⁾.

ويأتي نشر هذه الرسالة من قبل المسؤول التركي السابق في إطار رسائل تركية متتالية تبعث بها تركيا من حين لآخر إلى إسرائيل لمحاولة استقطابها في صفها، في إطار الصراع شرق المتوسط.

وخلال عام 2019م، التقى رئيسا جهاز المخابرات في الدولتين عدة مرات، وخلال عام 2020م - وفي ظل جائحة فيروس كورونا - قامت تركيا بتصدير معدات طبية لإسرائيل، وفي مايو 2020م، هبطت طائرة شحن تابعة لشركة "إل عال" الإسرائيلية في تركيا بعد توقفها منذ حادث السفينة مرمرة.

هذه التحركات تؤكد محاولات الأطراف المختلفة

2 - كاشك، أشرف محمد. 2020. "معركة الأمن الإقليمي.. رؤية استراتيجية". أخبار الخليج. 12 14. تاريخ الوصول 12 30 2020. http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1221537?utm_campaign=nabdapp.com&utm_medium=referral&utm_source=nabdapp.com&ocid=Nabd_App.

1 2020. "مؤشر جديد على التقارب التركي الإسرائيلي.. ما علاقة شرق المتوسط؟" حفريات. 12 7. تاريخ الوصول 1 7 2021. <https://hafryat.com/ar/blog/>

ليشمل صفقات تسلّح وفتح أسواق جديدة للسّلع الروسية، بما يؤثر على المصالح الأطلسية⁽¹⁾.

وفيما يتعلق بفرص ظهور إقليم جديد، وتأثير تدويل الصراع على فرص التعاون والصراع الإقليمي، تشير التحليلات هنا⁽²⁾ إلى صعوبة الحديث عن إقليم لشرق المتوسط في ظلّ عدة حقائق، من بينها وجود أطراف للصراع لا تنتمي جغرافياً للمنطقة ذاتها، إلا أن هذا الصراع له تأثيره المهم على الأمن الإقليمي بمفهومه الواسع، وخاصة في ظلّ تنامي حدة العسكرية في المنطقة، وهو ما يُعَدُّ البُعد الأكثر تهديداً في مستقبل الصراع الدائر حالياً، وخاصة في ظلّ تدويل الصراع مع دخول أطراف عدة على خط الأزمة، وتحديداً روسيا ودورها المتنامي في المنطقة، ويبرز هذا التأثير من أكثر من ناحية، في مقدمتها تداعياته على الأزمة الليبية التي أصبحت جزءاً من الأزمة.

وخليجياً، لا يمكن فصل أمن الخليج العربي عن التطورات الجارية في شرق المتوسط، حيث ترتبط أربع دول خليجية بحلف الناتو في شراكة ضمن مبادرة إسطنبول، كما أن الموقف الخليجي من تركيا انعكس على موقفها من الصراع، وفي هذا السياق نجد الإمارات قد شاركت في تدريبات جوية مشتركة مع اليونان في أغسطس 2020م، وهو ما يعنى صعوبة فصل التطورات الجارية عن أمن الخليج العربي.

3- الانقسام الأوروبي إزاء الصراع في شرق المتوسط وتأثيره على حالة الاستقطاب بين كافة الأطراف

هناك مصالح أوروبية ذات صبغة استراتيجية فيما يجري في شرق المتوسط، لاعتبارات عدة من بينها، أن دولاً من أطراف الصراع الدائر حالياً هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي (اليونان وقبرص)، كما تعتمد الدول الأوروبية على الغاز القادم إليها من الخارج وخاصة من روسيا، إضافة إلى أن أي تطور في الصراع شرق المتوسط يؤثر بشكل مباشر على أمن دول الاتحاد الأوروبي، وهناك مصالح للعديد من الدول الأوروبية مع تركيا، وقد انعكست تلك الاعتبارات على الموقف الأوروبي من التوتر الجاري حالياً.

وتأكيداً لحالة الاستقطاب التي تشهدها المنطقة، يوجد انقسام أوروبي واضح بشأن الصراعات الجارية شرق المتوسط، طرفاه الرئيسيان فرنسا وألمانيا، إذ تؤكد وجهة النظر الألمانية على أهمية التوسط بين الأطراف المتنازعة للحيلولة دون تفاقم الصراع، وبالفعل كانت هناك محاولات عدة للوساطة. ففي يوليو 2020م، توسطت ألمانيا بين اليونان وتركيا للحيلولة دون نشوب صراع بين الدولتين، وذلك على خلفية إبحار 18 سفينة تركية نحو جزيرة كاستيلو ريزو لمراقبة أعمال التنقيب عن الغاز والنفط قرب السواحل اليونانية. ووفقاً للمصادر الألمانية، فقد كاد جيشا الدولتين أن يفتحا النار على بعضهما، مما دفع المستشار الألمانية أنغيلا ميركل للتدخل لاحتواء الموقف. ووفقاً لوجهة النظر الألمانية كرئيسة للاتحاد الأوروبي، فمن المهم الإبقاء على قنوات مفتوحة للحوار مع تركيا، خشية حدوث تصعيد للأمر في المتوسط، وخاصة أن تركيا - شأنها شأن اليونان وقبرص - هي دولة

1 - 2020. "معركة الأمن الإقليمي.. رؤية استراتيجية". أخبار الخليج. 12 14. تاريخ الوصول 12 30، 2020.

http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1221537?utm_campaign=nabdapp.com&utm_medium=referral&utm_source=nabdapp.com&ocid=Nabd_App.

2 - كشك، أشرف محمد. 2020. "معركة الأمن الإقليمي.. رؤية استراتيجية". أخبار الخليج. 12 14. تاريخ الوصول 12 30، 2020. http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1221537?utm_campaign=nabdapp.com&utm_medium=referral&utm_source=nabdapp.com&ocid=Nabd_App.

على معاقبة الأفراد المتهمين بالتخطيط أو المشاركة في أعمال التنقيب غير القانونية في شرق المتوسط، مع إرجاء المناقشات بشأن اتخاذ خطوات أكثر صرامة ضد تركيا نتيجة أعمالها الاستفزازية حتى مارس 2021م، وهو ما لم يرق لتوقعات قبرص واليونان، اللتين تريان أن تلك العقوبات لن تسهم في ردع تركيا عن ممارساتها الاستفزازية في المنطقة، ويؤكد ذلك استمرار تركيا في أعمالها العدائية عقب صدور العقوبات.

ويرجع هذا الموقف المتوازن للاتحاد الأوروبي إلى الخلاف بين أعضائه فيما يتعلق بالموقف من تركيا، حيث جاءت خطوات الاتحاد الأوروبي الهادئة بدافع من إيطاليا وإسبانيا وألمانيا، إذ تؤكد الدول الثلاث على أهمية منح الدبلوماسية وقتاً، إضافةً إلى المخاوف من التداعيات الاقتصادية لتلك العقوبات على الاقتصاد الأوروبي ذاته، والتي قدّرها البعض بنحو 122.7 مليار دولار لخمس دول أوروبية هي: إسبانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا، وذلك في ضوء انخراط العديد من المؤسسات الأوروبية في الاقتصاد التركي. ويُعدّ الاتحاد الأوروبي الشريك الأول لتركيا، ففي عام 2019م، بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى تركيا 68 مليار يورو، في حين بلغت الواردات من تركيا 70 مليار يورو⁽¹⁾.

4- حلف "الناتو" ومعضلة التوتر شرق المتوسط

يُعدّ الصراع شرق المتوسط تحدياً لحلف الناتو لاعتبارات عديدة. فمن ناحية، فإن طرفي الصراع الرئيسيين (اليونان وتركيا) كلاهما من أعضاء الحلف، مع وجود خلافات بين دول أعضاء في الحلف

عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما تؤكد ألمانيا أنه لا يمكن إغفال الدور التركي في حل قضايا اللاجئين القادمين لأوروبا، حيث تستخدم تركيا هذا الملف للضغط على الاتحاد الأوروبي، وهو ما تم في مارس 2020م، عندما دفعت اللاجئين للتقدم نحو الحدود التركية. وخلال مكالمته الهاتفية مع رئيس المجلس الأوروبي، في 15 ديسمبر 2020م، دعا الرئيس التركي إلى أهمية مراجعة الاتفاق الموقع بين تركيا وبروكسل حول اللاجئين، كخطوة أولى لتعزيز العلاقات الإيجابية بين الطرفين، لذا ترى ألمانيا أنه لا يجب معاداة تركيا.

وعلى الجانب الآخر، تتبنى فرنسا وجهة نظر اليونان في المطالبة بفرض عقوبات أوروبية على تركيا، وقد اتضح النهج الفرنسي في موقفها من المناوشات والمناورات العسكرية التي تم تنفيذها في الفترة الأخيرة، حيث تدعو فرنسا وكذلك اليونان إلى أهمية إعادة صياغة العلاقة بين تركيا وبروكسل، عبر وضع مجموعة من المبادئ التي يجب الاتفاق عليها مسبقاً، مع أهمية وضع خطوط حمراء لا يجب تجاوزها.

وفي ظل هذا الانقسام، صرّح عدد من المسؤولين الأتراك بأنه يتعيّن على الاتحاد الأوروبي وحلف "الناتو" اتّباع نهج حيادي في الوساطة بين البلدين. كما أن هناك من يحمّل أوروبا مسؤولية التصعيد التركي، في ظل عدم وجود خطة أوروبية لاستيعاب اللاجئين الإقليميين، وخاصةً روسيا وتركيا.

وقد انعكس هذا الانقسام على عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على اتخاذ موقف محدد حيال تركيا، حتى أنه في قمة الاتحاد الأوروبي التي عُقدت يومي 10 و11 ديسمبر 2020م، لم ينفذ القادة الأوروبيون النهج الذي صدر في أكتوبر من العام ذاته بشأن النظر في إقرار عقوبات اقتصادية واسعة النطاق على تركيا، حيث وافق القادة في الاجتماع الأخير

1 2020. "1.5 مليار يورو فائض تجارة تركيا مع الاتحاد الأوروبي خلال 2019". تركي برس. 14 2. تاريخ الوصول 12 30 2020. <https://www.turkpress.co/node/68858+&cd=2&hl=ar&ct=clnk&gl=eg>.

أما عن تأثير الصراع على مصالح الحلف، فإنه من ناحية، يُعدُّ هذا الأمر اختباراً لتضامن الحلف وقدرته، الذي تنص مادته الخامسة على أن أي اعتداء على دولة عضو فيه يُعدُّ اعتداءً على الحلف ككل، ويتطلب رداً جماعياً، وهو الأمر الذي بات من الصعب تحقيقه في ظل الصراع الراهن⁽³⁾.

كما لا يمكن تجاهل شراكات الحلف مع كافة الأطراف ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالصراع، مما يؤثر على تلك الشراكات، ومن بينها مبادرة إسطنبول للتعاون، والتي أطلقت في قمة حلف الناتو التي عقدت في العاصمة التركية إسطنبول عام 2004م، وهي مبادرة مفتوحة أمام كافة الدول الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط بمفهومه الواسع، طالما كانت تلك الدول ملتزمة بمبادئ المبادرة، وتحديدًا مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بحيث تهدف المبادرة إلى المساهمة في تحقيق أمن المنطقة على المدى البعيد، عبر التعاون في العديد من المجالات التي يمكن أن تكون لحلف الناتو قيمة مضافة فيها. وتضم المبادرة حالياً أربع دول خليجية، بحيث يضع الصراع شرق المتوسط حدوداً لقدرة الحلف على تحقيق أهداف المبادرة.

كما يمكن الإشارة أيضاً إلى الحوار المتوسطي الذي أطلقه الحلف عام 1994م مع سبع دول من المنطقة هي: مصر وإسرائيل والجزائر، والأردن وتونس، والمغرب وموريتانيا. ويهدف الحوار إلى تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي عبر تأسيس علاقات جيدة وتفاهم ثنائي أفضل عبر دول البحر المتوسط.

كفرنسا وتركيا، يُضاف إلى ذلك تمتُّع معظم دول الحلف في الوقت ذاته بعضوية الاتحاد الأوروبي، ومن ثم تداخل مصالح المنظمين بشأن هذا الصراع، وخاصةً أن غياب دور الحلف يعزز من طموح دول أوروبية تقودها فرنسا ليكون هناك دور أمني للاتحاد الأوروبي - مستقبلاً - مستقل عن الناتو⁽¹⁾.

كما أن التركيز الأساسي للحلف كان في مواجهة التهديدات الروسية، وهو ما دفع الباحثين لتوجيه النقد إلى الحلف بتركيزه على التهديدات الروسية دون الإشارة إلى التهديدات الأخرى. حيث لم يكن للحلف دور جاد في مواجهة الأزمة المتصاعدة بشكل يحول دون تفاقمها، حتى أن البعض يرى أن تركيا أصبحت تضر بمصالح الحلف من خلال عرقلة شراكات الحلف مع عدة دول، من بينها إسرائيل وأرمينيا ومصر والإمارات، إضافةً إلى إعاقة خطط الحلف للدفاع عن بولندا ودول البلطيق التي تقع على حدود روسيا.

وفيما يتعلق بتعامل الحلف مع الأزمة، أعلن الحلف في أكتوبر 2020م عن تشكيل آلية عسكرية لفض النزاع بين تركيا واليونان في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، ونصّ بيان الحلف على أن آليته: "تهدف إلى خفض مخاطر وقوع اشتباكات عسكرية أو حوادث غير متعمدة في منطقة شرق المتوسط"، كما أضاف البيان أن الآلية: "تشمل إقامة خط ساخن بين اليونان وتركيا سيجري استخدامه لفض النزاعات في البحر والجو"⁽²⁾.

1 كشك، أشرف محمد. 2020. "إخفاق حل أزمة شرق المتوسط يفتح باب التدويل". آراء، 17:10.

2 الناتو "يعلن تشكيل آلية لفض النزاع بين تركيا واليونان في شرق المتوسط".

"RT Arabic. 1 10. Accessed 12 30, 2020. <https://arabic.rt.com/world/1159318>

3 كشك، أشرف محمد. 2020. "إخفاق حل أزمة شرق المتوسط يفتح باب التدويل". آراء، 17:10.

ورغم حالة عدم اليقين بشأن موقف الإدارة الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس جو بايدن، إلا أنه من المتوقع أن يكون هناك دور أكبر في المنطقة، مقارنةً بالإدارة الأمريكية السابقة.

رابعاً: حدود تأثير مصادر الطاقة شرق المتوسط على مسارات الصراع في المنطقة

انعكست اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط على السياسات الخارجية للدول المختلفة المنتجة والمستهلكة، وكذلك تلك المعنية بخطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي. ورغم وجود حالات للتعاون وتأطير الأوضاع، إلا أن السمة الغالبة كانت الصراع والتوتر، وحالة الشد والجذب مع تزايد حدة الاستقطاب، بحيث تزايدت المؤشرات المرحّجة لتصاعد الصراع بين الأطراف المختلفة. وفي ضوء طرح العديد من السيناريوهات المستقبلية حول أفق الصراع في شرق المتوسط بين التفاوض بتخية الخلافات جانباً والاستغلال المشترك لثروات شرق المتوسط، والتشاؤم الشديد في ظل ترجيح خروج الأمور عن السيطرة وحدوث حرب شاملة في المنطقة، عبّر تبنيّ سياسات خارجية تُعلي البُعد العسكري الهجومي. يصبح التساؤل: هل ستقود مصادر الغاز الطبيعي في المنطقة إلى صراع وتنافس دولي أشمل، أم أن هناك حدوداً لتأثير تلك الاكتشافات على السياسات الخارجية الخاصة المتصارعة للدول المختلفة.

وتؤكد خبرة القرن العشرين أنه ليس بالضرورة أن تقود ما تمتلكه الدول من مصادر للطاقة إلى الصراع والتنافس الدولي، إذ إن هناك حدوداً لهذا الأمر، فتوافر مصادر الطاقة ليس من الضروري

وبذلك فقد تأثرت شراكات الحلف مع تلك الأطراف، في ظل عدم وجود موقف محدد للحلف من الصراع شرق المتوسط.

5- الموقف الأمريكي من الصراع شرق المتوسط:

أحد الأبعاد الدولية للصراع يتمثل في الموقف الأمريكي، والذي بدأ متروكاً في البداية، وخاصة أن كلاً من اليونان وتركيا دولتان عضوان في حلف الناتو، حيث لم ترغب في حدوث صراع مسلح بين دولتين عضوين في الحلف، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى عدم الانحياز لأي طرف، إضافةً إلى تعقيدات المصالح الأمريكية في المنطقة، بحيث لم تعارض التواجد التركي في ليبيا للحد من الدور الروسي هناك، لدرجة أن الولايات المتحدة تركت دور القيادة لألمانيا للتوسط بين أطراف الصراع.

إلا أن الموقف الأمريكي المتروك شهد تغييراً، وخاصةً في ظل التصعيد التركي، وهو ما انعكس على موقف إدارة ترامب من تركيا، فقد قام وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو بزيارة اليونان مرتين خلال عام 2020م، كما قامت الولايات المتحدة في سبتمبر 2020م برفع حظر بيع الأسلحة المفروض على قبرص منذ 33 عاماً، وبموجب القرار الأمريكي يُسمح ببيع أسلحة دفاعية غير فتاكة إلى قبرص، وأعلن وزير الخارجية الأمريكي في هذا الصدد أن "جمهورية قبرص شريك رئيسي في شرق البحر المتوسط.. ويسعدني أن أعلن أننا نعمل على تعميق تعاوننا الأمني". وهو القرار الذي اعتبرته وزارة الخارجية التركية "يتجاهل التكافؤ والتوازن ويزيد خطر حدوث اشتباك في المنطقة"⁽¹⁾.

1 "أمريكا ترفع حظر السلاح عن قبرص.. وتركيا "خائفة". العين الإخبارية. 29.

Accessed 12 30. 2020. <https://al-ain.com/article/america-lifts-arms-embargo-cyprus-turkey-warns>.

الإشارة إلى عدة نقاط:

1- استمرار حالة الشد والجذب ومزيج من التصعيد والتهدة، ويؤكد ذلك أن اليونان وتركيا - رغم حالة التصعيد المستمر بينهما - لم يخلُ الأمر من محاولات التهدة. ومن ذلك ما حدث في ظل التدهور الشديد الذي طرأ على علاقات الدولتين في أغسطس 2020م، إثر دخول إحدى السفن التركية للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في المياه الإقليمية اليونانية، تم استئناف المحادثات التركية-اليونانية في سبتمبر من العام ذاته، وهي المباحثات التي تم الاتفاق خلالها على التوصل لآلية لتجنب الصراعات البحرية والجوية، لإيجاد مساحة للجهود الدبلوماسية لمعالجة النزاع الأساسي بينهما، وإن غلب على التصريحات تلك إصرار كل طرف على وجهة نظره، فيما يتعلق بالجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر.

2- رغم تلك الاكتشافات، ما تزال البنية التحتية في أغلب دول المنطقة غير مؤهلة لنقل الغاز، مما يجعلها غير قادرة على الاستغلال الأمثل لتلك الثروات، ومما يجعلها حريصة بشكل أكبر على التعاون، فمن شأن استكمال مشروع خط أنابيب الغاز من إسرائيل إلى قطاع غزة أن يوفر للقطاع نحو مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، والذي سيلبي معظم احتياجاته من الكهرباء، وبالتالي يقلل من فاتورة مشتريات الكهرباء من الخارج⁽²⁾.

أن يقود لصراعات بين الدول، حيث إن قدرة هذه المصادر على التحول إلى مسيّبات للصراع أو التعاون بين الدول تتوقف على العديد من العوامل المرتبطة بطبيعة التفاعلات الإقليمية، وبنية النظام الدولي، وطبيعة العلاقات بين الدول، وظروف الاستقرار السياسي والأمني فيها. وعلى ذلك فالحدود ترتبط بالقدرة على توظيف مصادر الطاقة. ورغم أن أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي جيمس ليبوفيك Lebovic H. James قد أشار إلى إمكانية إسهام القدرات القومية في تفسير سلوك وفهم السياسة الخارجية إن كان سلوكاً صراعياً أم تعاونياً، إلا أنه أكد على أن تأثير القدرات القومية يُحدّد من خلال السياق السياسي، وهذا السياق يُشكّل من خلال الأنظمة الدولية.

والأمر ذاته أكده المُنظّر السياسي الفنلندي رودولف هولستي في نظرية الخصائص القومية Theory Attributes National (1968)، إذ أشار إلى أن المقدرات القومية بشكل عام لا تؤثر كثيراً في السلوك الصراعي للدول، وأن تأثير الخصائص القومية على السياسة الخارجية نسبي ويتوقف على الخصائص القومية للدول الأخرى. وبذلك فالصلة بين المقدرات القومية والصراع نسبية وليست حتمية، وهو ما يتفق مع ما أشار إليه رودلف روميل من أن المصالح والمقدرات القومية تُفعل وتأخذ مذاقاً وطابعاً مختلفاً وفقاً للسياق الذي تتم بواسطته الاستجابة لها⁽¹⁾.

وفيما يتعلق بصراع الطاقة شرق المتوسط، يؤكد تتابع الأحداث واستقراء الخبرة التاريخية وطبيعة التفاعلات القائمة، وجود حدود قد تحد من تحوّل التوتر الجاري حالياً إلى صراع شامل، وهنا يمكن

2 Bar'el, Zvi. 2020. "After Countless Failures, Could Natural Gas Power be a Breakthrough in Israel-Palestine Relations?" Haaretz. 12 22. Accessed 12 24. 2020. <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-could-natural-gas-power-a-breakthrough-in-israel-palestine-relations-1.9386485>.

1 Lebovic, James H. 1985. "Capabilities in Context: National Attributes and Foreign Policy in the Middle East." Journal of Peace Research, 3 1: 49.

نتائج الدراسة

في ضوء ما تم عرضه، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- رغم التصعيد المستمر والمناوشات العسكرية المتزايدة وغياب إطار متكامل للتعاون، إلا أن المرجح هو عدم تحوّل التوتر لصراع شامل في المنطقة، في ضوء وجود العديد من الضوابط الداخلية والإقليمية والدولية، والأرجح هو استمرار حالة الشد والجذب، ومحاولة تحقيق مكاسب مهمة لكل طرف خلال الفترة المقبلة. فهناك العديد من العوامل والتفاعلات التي تحد من ذلك، من بينها الموقف الأمريكي المتردد من الصراع، والانقسام الأوروبي، وموقف الناتو؛ والأهم هو انعدام الرغبة إلى حد معيّن لدى أطراف الصراع في تجاوزه.

2- عكس الارتباط بين الصراع في شرق المتوسط والأزمة الليبية ظهور أدوار دول الخليج العربي في تلك التفاعلات، بما يعني أن أمن دول الخليج العربي قد أضحى أوسع نطاقاً ويرتبط بشكل وثيق بذلك الصراع، سواءً بالنسبة لشراكة أربع دول خليجية مع حلف الناتو ضمن مبادرة إسطنبول التي أطلقها الحلف عام 2004م، أو بالنظر إلى أن المملكة العربية السعودية تُعدّ لاعباً رئيسياً في سوق الطاقة العالمي، وتقوم أيضاً بدور محوري في استقرار أسواق النفط العالمية. لذا فمن مصلحة دول الخليج العربي استقرار شرق المتوسط بما لا يؤثر على أمن الإقليم ككل، وهو ما يتطلب أن يكون لها دور فاعل في المشهد الإقليمي الراهن.

3- وجود انقسام أوروبي واضح بين معسكرين لكل منهما موقفه من تركيا، استناداً إلى طبيعة المصالح الأوروبية-التركية، مما يحوّل

3- رغم تعنّت المواقف، إلا أن مصلحة كافة الأطراف الإقليمية هي ضمان عدم تحوّل التوتر إلى صراع شامل لضمان تحقيق أمن الطاقة بمفهومه الشامل.

4- تعقيد خريطة تفاعلات وتشابكات مصالح الأطراف المختلفة. تبرز العديد من الأوراق التي تملكها أطراف الصراع، والتي تجعل الدول الأخرى حريصة على عدم خروج التوتر معها عن حدود معينة.

5- رغم حالة عدم اليقين بشأن موقف الإدارة الأمريكية الجديدة، إلا أنه من المتوقع أن يكون لها دور أكبر في المنطقة مقارنة بالإدارة السابقة.

6- رغم تعنّت العديد من أطراف الأزمة على نحو ما تمت الإشارة إليه، إلا أن كافة المؤشرات تؤكد رغبتها في عدم تصعيد الموقف، وخاصةً في ظل ما تعانيه أغلب تلك الدول من مشكلات داخلية، مما يجعلها غير قادرة على خوض مغامرات خارجية.

7- مازال حالة التوازن قائمة، فمع الدعم الفرنسي السياسي والعسكري لليونان، نجد روسيا تدعم تركيا بشكل كبير، لدرجة الإعلان عن استعدادها لمرافقة سفن التنقيب التركية في شرق المتوسط.

8- مازال كافة الأطراف على قناعة بأن هناك خطوفاً حمراء لا يجب تجاوزه.

واستناداً لما تقدم، من المرجح استمرار حالة الشد والجذب خلال الفترة المقبلة، مع احتمال انعدام التعاون المستقبلي بين الأطراف المعنية، فتعقيدات المشهد تفرض بقاء الوضع الراهن في المدى المنظور.

دون اتخاذ موقف أوروبي موحد وقوي تجاه التحركات التركية شرق المتوسط.

4- معضلة حلف الناتو؛ فمن بين أطراف الصراع دولتان أعضاء في الحلف، إضافةً إلى أن أغلب الدول الأعضاء في الحلف لها أيضاً عضوية في الاتحاد الأوروبي، ووجود مخاوف من الحلف من محاولة روسيا الاستفادة من هذا الصراع للتمدد جنوب الحلف، عبر لعب دور أكبر في ليبيا وشمال أفريقيا. وخاصةً في ظل موقف الولايات المتحدة الأمريكية المتردد تجاه أطراف الصراع، وهي الدولة الأكبر في الحلف.

5- فيما يتعلق بمستقبل التحالفات، وخاصةً منتدى غاز شرق المتوسط، فمن المهم توسيع هذا المنتدى بعد تحوُّله لمنظمة إقليمية ليضم السعودية والبحرين بعد أن انضمت الإمارات بصفة مراقب، مع تطوير المنظمة مؤسسياً ليكون لها دورٌ أكبر في استقرار المنطقة، يُضاف إلى ذلك أهمية رفع مستوى التمثيل في المنظمة، بحيث لا يقتصر على مستوى وزراء الطاقة للدول الأعضاء، وبحيث تتحول المنظمة لتصبح جزءاً من ترتيبات الأمن الإقليمي، بما يمكنها من إيجاد آليات ملائمة لتطوير التعاون الإقليمي، مع التفكير في ضم تركيا مستقبلاً.

6- رغم الإشارة إلى صعوبة تحوُّل الوضع إلى صراع شامل في المنطقة، إلا أنه من غير المرجح وجود حل للصراع في المدى المنظور، مع وجود احتمالات لتدويل الصراع بشكل قد يؤثر على مجمل منظومة الأمن الإقليمي ككل، وليس فقط الدول الأطراف في الصراع.

7- حدوث أية تطورات في هذا الصراع ستكون له تداعيات على الأمن الإقليمي، سواءً نتيجةً للعسكرة المتزايدة أو لتدويل الصراع، أو

لصعوبة الفصل بين مصالح الأطراف الإقليمية بما يحدث في شرق المتوسط، وتعقيدات التفاعلات بين الأطراف الإقليمية وأطراف الصراع.

8- أخيراً، إذا كان البُعد الخاص باكتشافات مصادر الطاقة يُشكِّل السبب الرئيسي وراء تفجُّر الصراع في المنطقة، وفي ضوء التحوُّل نحو الطاقة المتجددة والتزام العديد من الدول الأوروبية والأسبوعية بالحياد الكربوني، أي الوصول إلى صفر انبعاثات ضارة بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، فإن من الأهمية بمكان حدوث التعاون بين الدول المشاطئة لشرق البحر المتوسط للاستفادة من تلك الثروة من الغاز في الوقت الراهن، إذ لن تكون لمصادر الطاقة الكربونية الأهمية ذاتها في المستقبل.

Eastern Mediterranean conflict:

A study of the implications of gas discoveries on the complexity of foreign policy interactions

Dr .Khadeja Arfa⁽¹⁾

English Abstract

This study aims to analyze the factors and causes of the escalation of the conflict in the eastern Mediterranean, which vary between factors that create and others that drive the conflict, in addition to trying to determine the most important results that this conflict will have on regional security and the future paths of that conflict, especially in light of the presence of a large number of players at the regional and global levels, and a large mix of interests, which means the emergence of polarizations and counter polarizations, the effects of which will not be temporary, but may extend to years to come.

The study concluded with three main findings:

First: While recognizing the importance that explains the escalation of regional conflicts and crises in this way, the most important of them is the power vacuum that provides

opportunities for external interventions in these conflicts and then fueling and prolonging them.

Second: The conflict in the Eastern Mediterranean provides an example for the overlapping levels of national, regional, and global security, which means that the countries around world need to think about new mechanisms to manage these crises to ensure that they do not deviate from the usual borders towards military confrontations that represent a threat to both regional and global security.

Third: The conflict reaffirmed a dilemma facing both global and regional security, which is the absence of an international force can bind states regarding respecting the rules of international law on the seas represented by the 1982 United Nations Convention on the Law of the Sea.

1 Researcher in international relations, Egypt

القسم الرابع: عروض الكتب والمؤتمرات

- تقديم الملف

أولاً: عروض الكتب

ثانياً: المؤتمرات

تقديم الملف

أما الكتاب الثاني، فتقدمه الأستاذة أماني عبدالغني، باحثة الماجستير بجامعة عين شمس، بعنوان: "دور الولايات المتحدة في بقاء حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"، ويتضمن تحليلاً لكيفية توظيف الولايات المتحدة للحلف والحرص على بقاءه.

أما قسم المؤتمرات، فيتضمن عرضاً لفاعليات "منتدى دراسات" السنوي الثالث، المنعقد خلال الفترة 24-26 نوفمبر 2020م، بعنوان: "دور المراكز الفكرية في دعم الجهود الوطنية: محاربة جائحة كورونا وتداعياتها"، وشاركت فيه نخبة متميزة من رؤساء المراكز البحثية في منطقة الخليج العربي والدول العربية، بالإضافة إلى ممثلين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتضمن ثلاث جلسات حول الأسس الوطنية لمواجهة الجائحة، وكيفية تعامل مراكز الفكر مع تحديات ما بعد الجائحة، وآليات تنفيذ الخطط المستقبلية للتعامل مع التداعيات المستقبلية للجائحة. وشهد المنتدى نقاشاً وتفاعلاً كبيراً، سواء بين المشاركين أو المتابعين لفاعلياته، وأسفر المنتدى عن عدة نتائج، منها أن الجائحة قد مثلت تحدياً هائلاً لكافة المراكز الفكرية، إلا أنها قد استنفرت جهودها لمواجهة، الأمر الذي انعكس على مخرجاتها البحثية النوعية والمتعددة، ضمن الجهود الوطنية لمواجهة تلك الجائحة، كما أسفر المنتدى عن عدد من التوصيات المهمة، منها ضرورة ترجمة نتائجه إلى برامج بحثية.

في ظل ما تشهده منظومة العلاقات الدولية من تعقيد وتشابك، تنتهج العديد من الدول آليات متنوعة للتعبير عن مصالحها والدفاع عنها، ومن ذلك توظيف القوة الناعمة؛ ذلك المصطلح الذي ظهر في عام 1990م، من خلال مؤلف شهير لعالم السياسة الأمريكي جوزيف ناي، بعنوان "الطبيعة المتغيرة للسياسة الأمريكية"، والذي سعى من خلاله لوضع تعريف لذلك المفهوم، وهو ببساطة: القدرة على التأثير على الآخرين، بعيداً عن ممارسة عوامل الضغط التقليدية، من خلال القوة الناعمة التي تستند - وفقاً لناي - إلى ثلاثة أسس هي: القيم السياسية، والسياسات الخارجية، والثقافة؛ وتتسم بسمات ثلاث هي: الاستدامة والمؤسساتية والتنوع.

في هذا السياق، يتضمن قسم عروض الكتب مؤلفاً مهماً بعنوان "حكايا القوة الناعمة: الدبلوماسية والعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين"، لمؤلفه الأستاذ فيصل الحويل، والذي نُشر عام 2020م، وتقدمه الدكتورة وجدان فهد. يتضمن الكتاب استعراضاً لأهم التجارب الدولية حول الاهتمام بتوظيف القوة الناعمة ضمن سياساتها الخارجية، ومنها التجربة الأمريكية وتطورها، سواء من خلال الأطر التشريعية أو المؤسساتية، بالإضافة إلى التجربتين اليابانية والبريطانية، وصولاً إلى تقديم نموذج من منطقة الخليج العربي، وهو إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة عن تأسيس مجلس القوة الناعمة. ويكتسب الكتاب أهميته في ظل ندرة المؤلفات العربية والخليجية حول تلك القضية.

أولاً: عروض الكتب

1- حكايا القوة الناعمة: الدبلوماسية والعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين

الناشر: دار تشكيل للنشر والتوزيع

سنة النشر: 2020م

المؤلف: أ. فيصل الحويل

عرض: الدكتورة وجدان فهد⁽¹⁾

أن العالم كان يموج في الصراعات ويرتكن إلى مفهوم البقاء للأقوى، ويقدم رصداً لأهم الحروب والصراعات الطويلة التي عرفها العالم كدليل قاطع على أن ما كان سائداً هو قانون الغاب، حتى تم تطبيق مفهوم القوة الناعمة والدبلوماسية الحديثة، والتي لم تُنهِ بدورها الحروب، إنما أصبحت الحروب بفضلها آخر الحلول، نظراً لكثرة البدائل وتحول الفكر السياسي من فوري إلى استراتيجي، وكذلك تحول الواقع من البقاء للأقوى إلى البقاء للأدنى.

ثم يعرج الحويل إلى مفهوم القوة الناعمة، فيذكر أنه في عام 1990م ظهر مصطلح القوة الناعمة لأول مرة، عبر كتاب عالم السياسة جوزيف ناي والعميد السابق لكلية كينيدي الحكومية بجامعة هارفرد، وعنوانه: "الطبيعة المتغيرة للسياسة الأمريكية"، وعزف فيه القوة الناعمة بأنها: "قوة الجاذبية: أن تكون جذاباً للآخرين، لا أن تضعهم في صفك وبجانبك بالإكراه واستخدام السلاح أو بدفع الأموال"، وهو ما دفع بالعديد من الدول لإنشاء كيانات ووضع استراتيجيات هدفها نشر هويتها وثقافتها، وتعزيز قوتها حول العالم، من بينها - على سبيل المثال لا الحصر - استراتيجية القوة الناعمة البريطانية، ومجلس القوة الناعمة الإماراتي.

وبحسب ما أتى به جوزيف ناي، تنقسم موارد القوة الناعمة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، هي:

• القيم السياسية: مثل القوانين المحلية للدولة، وآلية إدارة الأزمات، وغيرها من القيم التي تطبقها داخل البلاد وخارجها.

• السياسات الخارجية: وتتضح من خلال الشبكة الدبلوماسية للدولة، وتفاعلها مع المجتمع الدولي والمنظمات، ودورها في حل النزاعات وغيرها.

في علم الدبلوماسية والعلاقات الدولية الحديث، لم يعد الأمر مقتصرًا على "الدبلوماسية الكلاسيكية"، بوجود سفير وسفارة وبعثة دبلوماسية، بل صار تأثير الأفراد ومؤسسات المجتمع والقطاع الخاص هو المحرك الرئيسي ويحتاج استراتيجية أعمق، وعليه كثُر الحديث عن القوة الناعمة وتحديد مفهومها وأدواتها.

ويحاول الكاتب فيصل الحويل في كتابه "حكايا القوة الناعمة الدبلوماسية والعلاقات الدولية في القرن الـ 21" الإجابة عن كل تلك الأسئلة، بالإضافة إلى تقديم استعراض لأفضل الممارسات الدولية والمؤشرات العالمية لقياس القوة الناعمة، معتبراً أن هذه القوة قد أصبحت في عالمنا المعاصر قضية أمن وطني، وإذا ما تم الاهتمام بها وتعزيزها فستكون الدولة قادرة على الموازنة بين قواها الصلبة والناعمة، وتشكيل ما يسمى بالقوة الذكية.

وينطلق الكاتب في مؤلفه بالبحث عن العلاقات الدولية قبل ظهور مفهوم القوة الناعمة، فيذكر

1 - أكاديمية بحرينية.

• **الثقافة:** وتعد حجر الأساس للقوة الناعمة، لأنها تمثل ممارسات الدولة الجاذبة للجمهور، مثل الفن والتعليم والتراث.

أما عن شروط القوة الناعمة، فيذكر الكاتب أن هناك ثلاثة شروط لتكوين استراتيجية للقوة الناعمة، أو منظومة لأية دولة، وهي كالتالي:

- **الاستدامة:** بمعنى أن تكون للدولة استراتيجية خاصة للقوة الناعمة طويلة المدى، وبالإمكان تنفيذها وتطويرها باستمرار.

- **المؤسسية:** أن تؤكل مهمة متابعة تنفيذ استراتيجية القوة الناعمة لجهة محدّدة وواضحة، بإدارة كفاءات، ومرجعها المباشر قيادة البلاد.

- **التنوع:** أن تغطي استراتيجية القوة الناعمة جميع المجالات وأدوات ومؤشرات القوة الناعمة (سياسياً واقتصادياً، وثقافياً ورياضياً، وتقنياً... إلخ).

ويؤكد الكاتب أنه قد أصبحت للقوة الناعمة أدوات دبلوماسية جديدة، مثل الدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية الرياضية، والدبلوماسية الرقمية، والدبلوماسية الإنسانية، والكثير من أنواع الدبلوماسية التي جعلت نمطها التقليدي ليس اللاعب الوحيد في التأثير.

ثم ينتقل إلى استعراض أهم التجارب الدولية في مجال ممارسات القوة الناعمة. فيبدأ بالتجربة الأمريكية، التي تعد رائدة في مجال القوة الناعمة وضمن الخمس الأوائل في المؤشرات الدولية، وتلك

الريادة جعلت منها قُبلة للعديد من الفئات في المجتمع الدولي، وخاصةً ما يجذب الشعوب، ويؤثر فيها مباشرةً كالتعليم والفن والموسيقى، لافتاً النظر إلى أن هذه القوة لم تكن وليدة اللحظة، بل هي نتاج عمل قرن ميلادي وأكثر، جعلتها دولة تحدد - عبر قوتها الناعمة - أسساً ومفاهيم ومبادئ راسخة لدى دول وشعوب مختلفة حول العالم، عبر نقل الثقافة الأمريكية.

ويعدّ الكاتب أبرز قرارات وقوانين استراتيجية القوة الناعمة والدبلوماسية العامة الأمريكية منذ عام 1946م، على النحو التالي:

• **1946م:** تم إقرار برنامج منَح فولبرايت من قِبَل الرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومان، بهدف ابتعاث أفضل نخبة من الأمريكيين للدراسة بدول متعددة لفهم تلك الدول، بالإضافة إلى استقطاب أفضل العقول من دول العالم المختلفة للتعرف على الولايات المتحدة، وبناء علاقة معها.

• **1953م:** تم إنشاء وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للمعلومات من قِبَل الرئيس الأمريكي الأسبق دوايت أيزنهاور، بهدف محدد وهو فهم الشعوب الأجنبية والتأثير عليها، لتعزيز المصلحة الوطنية الأمريكية، وكانت الحكومة تنفق عليها 2 مليار دولار سنوياً وذلك لخدمة مصالحها وتعزيز صورتها خارجياً.

• **1961م:** تم إقرار قانون التبادل التعليمي والثقافي من قِبَل الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي، بهدف تحسين وتقوية العلاقات الدولية للولايات المتحدة، من خلال تعزيز التفاهم المتبادل بين شعوب العالم.

ويختتم الكاتب استعراضه للتجربة الأمريكية بالتأكيد على أن الاستثمار الأمريكي في القوة الناعمة قد حصد ثماره، وباتت تستشعره كافة فئات المجتمع، وكذلك المؤسسات التجارية الربحية التي تعمل في مجال صناعة الإعلام والترفيه والمدن السياحية؛ وعززت جميعها من ممارسات الدبلوماسية الثقافية. فمثلاً، تضم مجموعة ديزني الإعلامية شبكات تلفزيونية شهيرة، أبرزها ناشيونال جيوغرافيك وإيه بي سي، ومجموعة فوكس، وتجلب لها أكثر من 25 مليون دولار كأرباح، ما يجعلها مصنعاً للتوظيف ومركزاً للاستثمار والاقتصاد الأمريكي.

وعن التجربة اليابانية، يذكر الكاتب أنه رغم تحديات اللغة والثقافة، إلا أن اليابان استطاعت جذب الشعوب. فبعد الدمار الذي لحق بها جراء الحرب العالمية الثانية، أرادت اليابان أن تقوّي اقتصادها وتحسّن صورتها وسمعتها وتزيد من تحالفاتها، فكانت استراتيجية بناء الهوية اليابانية عبر القوة الناعمة هي الحل، لكي لا يُنظر إليها كقوة عسكرية فقط لا تملك جاذبية، وفعلاً بدأ العمل على ذلك، لكن بشكل متفاوت وغير مُنظم، إلا أنه منذ عام 1980م، عملت اليابان بشكلٍ ممنهج على التسويق لثقافتها، والوصول لفئاتها المستهدفة من الشباب والمراهقين، وخاصةً عبر الرسوم المتحركة والموسيقى والألعاب والمأكولات، وكل ما يجذب اهتمام الأجيال القادمة، حتى أصبحت لها قصة نجاح تُروى ويستفاد منها.

وقد ابتكرت اليابان ما يسمى بدبلوماسية الطهي، عندما بدأت بتصدير مأكولاتها إلى الولايات المتحدة في سبعينيات القرن الماضي، وخصوصاً إدخال وجبة (السوشي) إلى السوقين الأمريكي والكندي،

• 1998م: تم إقرار قانون إصلاح وإعادة هيكلة الشؤون الخارجية، وإلغاء وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للمعلومات، وتحويل جميع مسؤولياتها ومهامها إلى وكالة جديدة باسم: "وكالة وزارة الخارجية للدبلوماسية العامة والشؤون العامة".

• 1999م: انطلاق ومباشرة وكالة وزارة الخارجية للدبلوماسية العامة والشؤون العامة لمهامها رسمياً، وكذلك إنشاء الوكالة الأمريكية للإعلام الدولي، بهدف التواصل إعلامياً مع الجمهور في مختلف أنحاء العالم.

• 2006م: تكوين لجنة باسم لجنة تنسيق السياسات للدبلوماسية العامة والاتصال الاستراتيجي، والهدف منها أن تكون جهة التنسيق بين الحكومة الأمريكية والشعوب الأجنبية، وتضم ممثلين من وزارات الخارجية والمالية والدفاع والأمن القومي وجهات أخرى.

• 2007م: صدرت رسمياً الاستراتيجية الوطنية الأمريكية للدبلوماسية العامة والتواصل الاستراتيجي.

• 2008م: تأسيس مركز التفاعل العالمي، ضمن وكالة وزارة الخارجية للدبلوماسية العامة والتواصل الاستراتيجي، بهدف قيادة وتوجيه جهود الحكومة الأمريكية لمواجهة وفهم وكشف أية دعاية أو تضليل من قبل الدول الأجنبية التي تهدف للتأثير على سياسات واستقرار الولايات المتحدة الأمريكية.

• 2009م: تسليم الكونجرس الأمريكي الاستراتيجية الوطنية الأمريكية "الجديدة" للدبلوماسية العامة والتواصل الاستراتيجي.

العام والخاص، لتوليد فرص العمل والنمو في بريطانيا على جميع المستويات والأصعدة.

وتكمن رؤية الحملة في أن بريطانيا تملك محتوى عظيمًا تقدّمه للعالم، وجامعاتٍ عالمية وأبحاثاً رائدة، وشركاتٍ تقنية حديثة ومناطق جذبٍ رائعة، وأن البريطانيين رؤاد في الصناعات الإبداعية، مثل الموسيقى والأزياء والتصميم والأفلام. أما الهدف فكان جمع الحملة لأفضل ما هو موجود وجديد ومدّش في البلاد، وأن تشجع الجميع حول العالم على التفكير والشعور بشكل مختلف عن بريطانيا، وإرثها وحضارتها، وحاضرها ومستقبلها.

وقد تم العمل على برنامج سفراء حملة بريطانيا عظيمة، الذي اختار شخصيات مميزة وملمّمة ومؤثرة في مجالات مختلفة، سواءً أكانوا بريطانيين أم مرتبطين ببريطانيا، ليكونوا ممثلين للحملة عالمياً، وتم اختيار هؤلاء السفراء بشكل دقيق ومدروس، لخدمة الحملة ورؤيتها، وأهدافها واستراتيجية البلاد.

وكي تكون الحملة مكتملة الأركان، وواضحة الرؤية ومتناسقة الجهود، تم تصميم واعتماد هوية بصرية للحملة، تتواجد في كل محفل و مناسبة ونشاط بريطاني حول العالم، للتأكيد لذهن المتلقي بأن كل ما هو بريطاني عظيم ذو فخامة وسُمُو.

ومنذ انطلاقة الحملة سنة 2012م وإلى الوقت الراهن، تحققت إنجازات كبيرة وظهرت في 145 دولة وفي حوالي 300 مدينة حول العالم، كما ساعدت الحملة الشركات البريطانية على التصدير لأول مرة، والتوسع في أسواق جديدة عالمياً، وتحقيق عائدات اقتصادية بلغت قرابة 4 مليارات جنيه إسترليني للاقتصاد البريطاني.

وتم تعديلها لتناسب الذوق الأمريكي، ويخضع هذا الانتشار للمراقبة والتقييم المستمر. فمثلاً، في عام 2014م، بحثت منظمة المطاعم اليابانية عن البلدان والمناطق التي تراها واعدة لتزيد من المطاعم اليابانية فيها، حتى وقع الاختيار على تايوان وهونغ كونغ والصين، وتايلند وسنغافورة وإندونيسيا. وكان الهدف من ذلك هو الترويج للمطبخ الياباني، وتوسيع سوق العلامات التجارية للمواد الغذائية والتوابل اليابانية.

ولغاية عام 2012م، كان المطبخ الفرنسي هو الوحيد المدرج على قائمة التراث الثقافي العالمي لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، حتى شعر اليابانيون بأنه قد حان الوقت لإنهاء ذلك، فقامت الحكومة اليابانية - وتحديدًا في فبراير 2012م - بالتقدم بطلب رسمي لليونسكو لإدراج الطعام التقليدي "واشوكو" على قائمة التراث الثقافي العالمي غير المادي، ودافعت الحكومة اليابانية بشراسة عن المطبخ الياباني أمام المنظمة؛ وبالفعل - وفي الدورة السنوية الثامنة للجنة الدولية للحفاظ على التراث الثقافي غير المادي، المنعقدة في باكو، بأذربيجان سنة 2013م - قررت منظمة اليونسكو إدراج الطعام التقليدي "واشوكو" على القائمة، لينتقل لمرحلة عالمية جديدة ومهمة.

أما عن التجربة البريطانية، فيذكر المؤلف تفاصيل حملة (بريطانيا عظيمة GREAT Campaign)، حيث انطلقت عام 2012م، واستغلت الزخم الدولي باليوبيل الماسي والألعاب الأولمبية لجذب الناس حول العالم لزيارة بريطانيا، والاستثمار فيها والدراسة في مؤسساتها التعليمية، بالإضافة إلى التنسيق المشترك وتوحيد الجهود بين القطاعين

شرعية، واستغلال جهل الفكر العميق للفرد دينياً.

• **الخلفية التاريخية:** وتعني محاولة إقناع الفرد بأن التاريخ والماضي أفضل من الحاضر، ويجب العودة لعصور القوة بدلاً من ضعف الحاضر والمستقبل المظلم.

• **البطولات الوهمية:** بمعنى إشعار الفرد بضرورة أن يصنع التغيير حالياً ليكون بطلاً وقائداً في المستقبل، وبأن الأغلبية في جهل وضلال.

أما عن أدوات القوة الناعمة المدبرة فيتصدرها الإعلام، حيث تُنشأ وتُستغل العديد من المنصات الإعلامية لبث الأفكار الهدامة واستضافة الأقطاب الأيديولوجية المتطرفة. أما ثاني الأدوات فهي مصادر التمويل المحرمة دولياً، مثل غسل الأموال وتجارة المخدرات، في حين إن ثالثها هي مؤسسات التدريب التي تعمل على تخريج قيادات تحمل وتنشر تلك الأفكار المدمرة.

وتتفق الباحثة، التي تستعرض الكتاب، مع كافة ما جاء به الكاتب في مؤلفه، إلا أنها تضيف بأن دولنا العربية بصفة عامة - ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة خاصة - تملك من المقومات ما يؤهلها لتنافس وتجي الماكاسب في مجال ممارسات القوة الناعمة.

وتقدم الباحثة مثلاً واقعياً لقدرة مملكة البحرين على تحقيق نقلة في ممارسات القوة الناعمة، حيث إنها - بعمقها الحضاري وانطلاقاً من دستورها الذي تُلزم فيه نفسها بصون التراث العربي والإسلامي - استطاعت بتوجيهات قائدها، حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، أن ترسخ إرثها الإنساني من التسامح بين الأديان، عبر تأسيس مركز الملك

ولقد أدركت المملكة المتحدة مبكراً أن القوة الناعمة ثروة لا حدود لمكتسباتها، حيث إنها تدعم القيادة السياسية وتبرز الثراء التاريخي، وتخلق فرص العمل، وتعزز التعاون بين كافة أفراد ومؤسسات الدولة، لذلك تملك بريطانيا اليوم استراتيجية قوة ناعمة حكومية واضحة، لها مسؤول محدد وفريق متكامل، إيماناً بأهمية تحديد التوجهات والأهداف المستقبلية لشؤونها الدولية وأمنها القومي.

ومن التجارب الخليجية لممارسات القوة الناعمة، يستعرض الكاتب التجربة الإماراتية، حيث يشير إلى تشكيل "مجلس القوة الناعمة لدولة الإمارات العربية المتحدة"، الذي يتبع مجلس الوزراء مباشرة، بهدف تعزيز سمعة الدولة إقليمياً ودولياً، وقد أطلق المجلس سنة 2017م استراتيجية القوة الناعمة لدولة الإمارات.

وتهدف الاستراتيجية الإماراتية لتطوير هوية موحدة للدولة في كافة المجالات الإنسانية، وتعزيز موقع الإمارات كبوابة للمنطقة العربية وعاصمة الوطن العربي للثقافة والإعلام، وتطوير شبكات دولية فاعلة مع الأفراد والمؤسسات حول العالم بما يخدم أهداف الدولة ومصالحها، بالإضافة إلى ترسيخ سمعة الدولة بصفاتها منفتحة ومتسامحة ومُجبة لكافة شعوب العالم.

ولم يغفل المؤلف عن ذكر القوة الناعمة المدبرة، عندما يتم استغلالها في الترويج للدمار والإرهاب ونشر الفوضى والأيديولوجيات المتطرفة، والدعوة المبطنّة للانضمام إلى الجماعات الإرهابية، لافتاً النظر إلى وجود ثلاثة موارد للقوة الناعمة المدبرة، وهي:

• **العاطفة الدينية:** عبر العبث بالنصوص الدينية وتحوير استخدامها، لإعطاء الأفكار المتطرفة

حمد العالمي للتعايش، وأيضاً إدراج ثلاثة مواقع على قائمة التراث العالمي لليونسكو، وهي: قلعة البحرين في العام 2005م، وطريق اللؤلؤ في العام 2012م، ومدافن دلمون في العام 2019م.

كما أن الأعمال الإنسانية التي وُجِّهت بجهود وأموال بحرينية للأشقاء السوريين اللاجئين في مخيم الزعتري من عام 2012م وحتى إغاثة بيروت عام 2020م بقيادة سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة حفظه الله، الممثل الشخصي لجلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب، إلى جانب الرياضات الاستثنائية التي يعمل سموه على توطئتها في البحرين، مثل سباقات القدرة والرجل الحديدي وغيرها؛ كلها نماذج يُستدل بها على ممارسات القوة الناعمة البحرينية.

وتتقترح الباحثة صياغة استراتيجية وطنية شاملة لزيادة أثر القوة الناعمة، بكافة الإمكانيات المادية والبشرية التي تملكها البحرين، منوهةً إلى أن المرأة البحرينية هي الأقدر على أن تكون فاعلة في ممارسة القوة الناعمة، لأنها متى ما تسلّحت بالثقافة، وأصبحت ناقلة لموروثها وملهمه في مجال اختصاصها، ومتصلة بالآخرين، ولاسيما في مجال العمل الدبلوماسي كسفيرة ودبلوماسية، فهي تكون عندئذٍ بحد ذاتها أهم رسالة ترسلها البحرين للعالم عن مقومات انفتاح المجتمع البحريني وحضارته وثقافته، وأن المرأة هي السّمة الوطنية المعنية في القوة الناعمة المرجوة .

2-Title: The US Role in NATO's Survival After the Cold War

Author: Julie Gary

Publishing house: Palgrave Studies in International Relations, Palgrave Macmillan

Year: 2020

دور الولايات المتحدة في بقاء حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة

المؤلفة: جولي غاري

الناشر: بلغريف ماكميلان

سنة النشر: 2020

عرض الأستاذة: أماني عبدالغني⁽¹⁾

العظمى المباشرة هي وحدها التي هيأت الملابس لتشكيل تحالف دفاعي عسكري ورسمت ملامحه واستراتيجيته، فإن انتفاء وجود تلك المعطيات وظهور مستجدات أخرى تغير طبيعة الخريطة العالمية يمكنه فعل أحد الأمرين: إما التشكيك في جدوى بقاء ما تم تشكيله بفعل معطيات الماضي، أو إضفاء ملامح جديدة عليه ودفعه نحو تحولات وتطورات تمكنه من التعامل مع كل مستجد. وهذا بالفعل ما انسحب على حالة حلف الناتو.

إن حزمة جديدة من التهديدات، التي لم تعد قاصرة على حكومات أو تكتلات بعينها، باتت تهيمن على المشهد، وأضحى الفاعلون غير الحكوميين، على سبيل المثال، معطىً جديداً يؤثر تأثيراً مباشراً على توجهات حلف الناتو، الذي تأسس في البداية لمواجهة تهديد لم يعد له وجود حالياً. هذا فضلاً عن المعطيات الاقتصادية التي أصبحت أيضاً محركاً أساسياً لاستراتيجيات الحكومات، وعلى رأسها إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، الذي سبق وأن لَوَّح بسيف التمويل، وانتقد صِغَر حجم مساهمات أعضاء الناتو في ميزانية دفاع الحلف.

وانطلاقاً من هذه المعطيات والمستجدات، يجب كتاب "دور الولايات المتحدة في بقاء حلف الناتو

قبل أكثر من سبعة عقود، وتحديدًا في مارس 1948م، وقَّعت كلٌّ من فرنسا والمملكة المتحدة وبلجيكا وهولندا معاهدة بروكسل، كمعاهدة دفاع متبادل لمواجهة التهديدات التي فرضها وجود الاتحاد السوفييتي في بداية الحرب الباردة. وبعد حصار برلين، صارت مواجهة السوفييت حتمية وضرورية، وهو ما دفع باتجاه إنشاء منظمة اتحاد أوروبا الغربية في العام نفسه، ولكن نظراً لضعف الإمكانيات العسكرية لأطراف تلك المنظمة حينها، مقارنةً بالقوة العسكرية للاتحاد السوفييتي، وجدت بريطانيا أن الحل الأمثل هو التوجُّه غرباً والتحالف مع الولايات المتحدة، التي كانت لها اليد الطولى عسكرياً حينها. وبنهاية عام 1948م، التقى قادة الدول الأوروبية مع مسؤولي الدفاع الأمريكيين، وأثمرت المحادثات بين الطرفين عن توقيع معاهدة حلف شمال الأطلسي في أبريل 1949م. واتفق الأعضاء على أن الهجوم على أي عضو في أوروبا أو أمريكا الشمالية هو هجوم ضد الحلف ككل، وهو ما يمنح الحق لأي عضو في الدفاع الفردي أو الجماعي.

من هنا يمكن القول إنه إذا كانت المعطيات السياسية والتهديدات التي تشكلها القوى

1 - باحثة ماجستير بجامعة عين شمس، مصر.

بعد انتهاء الحرب الباردة" لمؤلفته جولي غاري، على تساؤل مفاده: لماذا استمر بقاء حلف الناتو بعد حقبة الحرب الباردة، وما أهمية ذلك؟

وعبر الفصول المتوالية للكتاب، تناولت "غاري" بالتفصيل طبيعة التفاعل بين حلف الناتو، كتحالف دولي، والولايات المتحدة، باعتبارها القوة العظمى والمهيمنة عالمياً، وأهمها وظف الآخر لتحقيق مصالح سياسية أو أمنية وكان أكثر أهمية للآخر.

وبناءً على هذا، ووفقاً للمنطق التراتبي للأشياء، كان من المنطقي أن يتطرق الفصل الأول من الكتاب للجدل القديم الحديث بشأن جدوى بقاء حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة. وإن كان الجدل حول بقاء الناتو في الماضي يثيره انتهاء الحرب، التي اعتبرها البعض الدافع الرئيسي وراء تأسيس حلف الناتو، فإن ما يثير الجدل الآن يتمحور بشكل أساسي حول أمور إنفاقية بحتة. فإبان الحملة الانتخابية له، وحتى بعد انتهاء الانتخابات واختياره رئيساً للولايات المتحدة، لم يكف الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، المنتهية ولايته في يناير 2021م، عن الهجوم على حلف الناتو، باعتبار أن الولايات المتحدة تضطلع بنصيب الأسد من ميزانية الدفاع، وهو ما يقلل من أهمية وجدوى أعضائه الآخرين، من وجهة نظره.

واستعرض الكتاب تفصيلياً إشكالية تقاسم النفقات، التي باتت تشكل الجزء الأكبر من معضلات الحلف. فرغم التوسعات التي شهدتها الناتو منذ الحرب الباردة - وليس أقلها عدد أعضائه الذي ارتفع من 19 إلى 29 عضواً، في ظل مساعٍ حثيثة من جانب العديد من الدول، بما فيها دول الاتحاد السوفييتي السابق، وغيرها من الدول،

للظفر بعضوية الناتو - إلا أن معاناة الحلف، المتمثلة في تراجع الإسهامات مازال قائمة. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الحلفاء قاموا بإلغاء التجنيد العسكري، وتجميد نشاط الآلاف من القوات، وتقليص حجم قواتهم القابلة للانتشار، بالإضافة إلى عدم تلبية متطلب إنفاق 2% من مجمل دخلهم القومي على الدفاع (وهي بالمناسبة النسبة التي طالب ترامب بمضاعفتها لتصل إلى 4%). ويوضح الكتاب أن كل الحلفاء الأوروبيين مجتمعين يساهمون بنحو 25% من ميزانية دفاع الناتو، بينما تأتي النسبة المتبقية كلها من الولايات المتحدة وحدها.

وإلى جانب الفجوة الحاصلة بين الولايات المتحدة والأوروبيين حول مساهمة كل طرف في ميزانية الدفاع الخاصة بالحلف، يشرح الكتاب مدى اختلاف رؤى الحلفاء حول مسألة الأمن الأوروبي ودور الولايات المتحدة باعتبارها عضواً في الناتو في الصراعات المستقبلية. ذلك أنه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، سعى بعض الحلفاء لتأسيس آلية دفاع جماعي تقتصر على الأعضاء الأوروبيين، ولكن تدخل الحلف في أزمة البوسنة والهرسك أظهر عدم جاهزية أوروبا لاتخاذ أية خطوة للأمام من دون الولايات المتحدة؛ غير أن فرنسا وألمانيا ودولاً أخرى استمرت في مناصرتها لفكرة إطلاق تدابير دفاعية يغيب عنها الوجود الأمريكي. والواقع أن بعض الحلفاء أبدوا تردداً أو عدم رغبة في التداخل مع الولايات المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول غير الأعضاء في الحلف أبدت تخوفاً من استمرار بقاء الناتو كحلف، رغم مساعي الأخير لتوسيع شراكاته.

وخلُصت الكاتبة إلى أن تحليل الديناميكيات الداخلية للناتو هو الذي ولّد فهمًا أفضل وأكثر شمولاً لسياسات الحلف بعد الحرب الباردة، لكنه أيضاً لم يقدم تفسيراً مترابطاً لبقاء الحلف. وعلاوةً على ذلك، ماتزال التساؤلات حول مسألة تقاسم الأعباء بين دول الناتو دون إجابة ودون تفسيرات، لأسباب منها أن بعض الأعضاء كان أكثر استعداداً لتحمل قدر أكبر من الأعباء المالية داخل الحلف، والعكس.

وطرح الباحث عاملي ميزان القوى العالمي والظروف الخارجية كمتغيرين يمكن في ضوءهما تقديم تفسير محتمل لبقاء الناتو، وما يتبع ذلك من مراقبة وتحليل طبيعة النفوذ السياسي والموارد الاقتصادية والإمكانات العسكرية داخل الحلف.

ولتحقيق فهم أفضل لطبيعة الارتباط بين أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وبقاء الناتو، رصد الكتاب في هذا الفصل كيف تطور الحلف عبر تدخّلاته في البوسنة وكوسوفو وأفغانستان وليبيا، والدور المحدود الذي اضطلع به في الحرب الأمريكية على العراق.

وترصد الفصول (الثالث والرابع والخامس والسادس) تدخّل الحلف في كوسوفو وأفغانستان والعراق وليبيا، باعتبار الحالات الأربع نماذج مختلفة للعمليات الأمريكية الكبرى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومن خلالها (الحالات الأربع) يفسّر الكاتب أبجديات العلاقات التي جمعت الولايات المتحدة والناتو؛ ذلك أنه بعد انتهاء الحرب الباردة، سقطت الأهداف الواضحة التي كانت تجمع حلفاء الناتو تحت مظلة هيكلية واحدة، إذ كان انهيار الاتحاد السوفييتي يعني غياب القوة العظمى الذي يستلزم وجود قوة عظمى أخرى تقابلها وتوازنها.

فروسيا - على سبيل المثال - ترى أن بقاء الناتو يمثل تهديداً مباشراً للسلام المحتمل بين الشرق والغرب، معللة ذلك باحتمالات التدخّل من جانب الحلف في أراضيها المتنازع عليها، وذلك على الرغم من دخول روسيا في شراكة مع الناتو لمعالجة عدد من قضايا الأمن الدولي.

من هنا تناول الفصل الثاني بعض التفسيرات التي تبرّر استمرار الناتو وكيف تمكّن من البقاء، مع شرح وافٍ لطبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة والناتو. وانطلاقاً من هذا الشرح، تضع الكاتبة أساساً للإطار العام الذي يستند إليه الكتاب، وتذهب في نهايته إلى استخلاص حقيقة مفادها أن الولايات المتحدة لعبت دوراً محورياً في استمرار الناتو.

ويرصد هذا الفصل من الكتاب أيضاً المقاربات النظرية الخاصة التي يمكن في ضوءها تفسير سلوك حلف الناتو، وخصّص من بين كل المقاربات على وجه التحديد، المقاربة النفعية والمقاربة القائمة على الهوية، واعتبر أنه رغم احتمال كونه هاتين المقاربتين هما الأقرب لفهم تطور الناتو بعد الحرب الباردة، إلا أن كليهما أخفقتا في إرساء تفسير أو إجابة مُرضية تماماً لتساؤلاتٍ على غرار: لماذا لم يتم حل الحلف بعد نهاية الحرب؟ فالمقاربة النفعية، على سبيل المثال، اكتفت بمجرد تأكيد قدرة الحلف على تعزيز إمكانات أعضائه وتعاملهم مع التهديدات، وكذلك مؤسسة آليات صناعة القرار. أما المقاربة القائمة على الهوية، فإنها قد رصدت القيم المشتركة والقواسم التاريخية التي تجمع الدول الأعضاء، والتي ساهمت في بقاء الحلف واجتماعه على حزمة من المصالح المشتركة، تكريساً للقيم الغربية والأهمية المتزايدة للتعديدية بالنسبة للدول الأعضاء.

وحسب الترتيب التاريخي للحالات الأربع، تناول الفصل الثالث التدخل في كوسوفو عبر عملية القوة المتحالفة Force Allied Operation (OAF))، وهي أول عملية كبرى للناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، ورصدت المؤلفة بالتفصيل الملابس التي أدت إلى هذا التدخل عام 1999م، والتطورات التي حدثت أثناء وصاحبته، واعتبرت أن تلك العملية هي التي جعلت الحلفاء يدركون أهمية بقاء الحلف.

أما الفصل الرابع، فرصد أول عملية للحلف والولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر، وكانت وجهتها تلك المرة أفغانستان، حيث معقل تنظيم القاعدة الإرهابي، منفذ الهجمات التي وقعت عام 2001م، وأودت بحياة 2977 شخصاً، وأصاب 7 آلاف آخرين. وأوضحت المؤلفة كيف كانت مشاركة الناتو، في العمليات التي قامت بها الولايات المتحدة بتفويض من الأمم المتحدة، مصدر فائدة كبيرة للولايات المتحدة، وخاصةً "قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان" (إيساف ISAF)، التي قادها الناتو وشارك فيها إلى جانب العمليات الأمريكية، معتبراً أن مشاركة الحلف هو ما عزز شرعية الولايات المتحدة في أفغانستان. وباعتبارها أول مهمة للحلف خارج أراضيه، فإن المهمة التي قام بها الناتو في أفغانستان هي التي أظهرت قدرته على التكيف والبقاء بعد الحرب الباردة، كما منحه فرصة للتعلم من الأخطاء التي ارتكبها في عملية كوسوفو.

أما الفصل الخامس فاختص بحالة التدخل الثالثة، وكانت وجهته العراق، وأوضحت المؤلفة كيف أن هذا التدخل جاء انعكاساً لتغيرات في السياسة الخارجية الأمريكية - وسياسات التدخل

عموماً - في فترة ما بعد أحداث سبتمبر. فعلى عكس أفغانستان، افترقت الولايات المتحدة إلى الدعم الكبير الذي حظيت به في تدخلها في العراق. لذا يبدأ هذا الفصل بمقدمة مختصرة عن حالة الانقسام والخلاف التي سادت عام 2002م، أي قبل الغزو بعام، بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة والناتو بشأن مدى صحة ومناسبة اتخاذ إجراء عسكري في العراق. فالأمم المتحدة، على سبيل المثال، كانت ترى أن تدخل الولايات المتحدة يكتسب الشرعية فقط في حالة ما إذا اكتشفت الولايات المتحدة وجود أسلحة دمار شامل لدى العراق. أما المجتمع الدولي والعديد من الحلفاء داخل الناتو، فكانوا أقل اقتناعاً بفكرة الهجوم، ولم يكونوا مقتنعين أساساً بمسألة حصول صدام حسين على أسلحة دمار شامل؛ ومن ثم كانوا أكثر ميلاً للحلول الدبلوماسية بدلاً عن الرؤية الأمريكية. وتقول الكاتبة أنه رغم انخراط الولايات المتحدة في جدال عميق حول تبرير حربها على العراق، إلا أنها حافظت على علاقتها بالناتو، وعملت على تعزيز إمكاناته في أفغانستان وفي الحرب على الإرهاب عموماً.

ويسلط الجزء المتبقي من هذا الفصل الضوء على التساؤلات التي أحاطت بمسألة شرعية التدخل الأمريكي والقيمة التعددية المستمدة من تلك العمليات، رغم مشاركة الناتو المحدودة للغاية. وترى الباحثة أن الولايات المتحدة سعت لكسب الشرعية أولاً عن طريق الأمم المتحدة ثم الناتو، وفي النهاية سعت إلى تجميع تحالف من أعضاء الناتو لشرعنة إجراءاتها، واعتبرت أن غياب الناتو عن المشهد في العراق لم يؤثر على الولايات المتحدة لسببين، الأول: أن عدداً من الدول الحلفاء داخل الناتو قدموا للولايات المتحدة بالفعل مساهمات ببعض

عليه قرار مجلس الأمن رقم 1973، وهو ما شرّعَن تدخل الولايات المتحدة والناتو في ليبيا.

وعرضت المؤلفة تداعيات التدخل الأمريكي، وقالت أنه رغم المجيء السريع لقرار التدخل في ليبيا لتحجيم الانتهاكات الحقوقية، إلا أن تحقيق السلام والاستقرار لم يأت بالسرعة نفسها، إذ ماتزال ليبيا تعاني من فراغٍ سياسي وفراغ حكم، عقب التدخل الذي قادته الولايات المتحدة. غير أن الكاتبة خلصت إلى أنه مع التداعيات، فإنه - على المستوى العملياتي متعدد الأطراف، والتشغيل المتبادل بين الحلفاء - يمكن القول إن العمليات العسكرية للناتو والولايات المتحدة كانت ناجحة.

أما الفصل السابع فيعرض تقييماً شاملاً للعلاقات الأمريكية مع الناتو، وتطورها خلال وبعد الحالات الأربع المشار إليها سلفاً. ويشمل هذا الفصل تحليلاً لاستجابات الولايات المتحدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتحول في ميزان القوى. والدلائل التي يتم عرضها في الفصل السابع تؤكد على الفرضية الأولى، القائلة إن استمرار الحلف بعد الحرب الباردة كان نتيجة للدور الذي لعبته الولايات المتحدة داخل الناتو. وتناول هذا الفصل بالتحليل ما يمكن استخلاصه من مشاركة الناتو في الحروب أو بالأحرى الصراعات الأربعة المشار إليها آنفاً (كوسوفو، وأفغانستان، وليبيا، والعراق)، وكيف كشفت هذه المشاركة عن مواطن القوة والضعف لدى الحلف على الصعيد القتالي، وكذلك المزايا التي انعكست على الولايات المتحدة من وراء إشراك الناتو في جهودها.

واهتمت المؤلفة بالرّصْد والتفصيل الوافي وكيف كانت كل حلقة قتالية من الحلقات الأربع بمثابة

الإمكانات في العمليات القتالية، والثاني أنه رغم مساهمات الحلفاء المحدودة، فإن مستوى العمليات في العراق لم يختلف عن تلك التي نُفِذت في كوسوفو وأفغانستان، وكان الناتو مشاركاً رئيسياً فيها.

أما الفصل السادس، فيوضح كيف كان التدخل في الحالة الليبية مختلفاً عن الحالات الثلاث الأخرى. فتدخّل الولايات المتحدة في ليبيا عام 2011م لم يكن نابعاً من صراعات عرقية ممتدة، أو هجوم تم شنّه على حليفٍ للناتو، أو تهديدٍ فوري قوي للأمن العالمي، وإنما كان سبب التدخل هو تصاعد الغضب الشعبي وإحباطه إزاء حكم العقيد الراحل معمر القذافي. من هنا ساهم الاستياء من الفوارق الاقتصادية الفجّة وتطور آليات التواصل الاجتماعي، إلى جانب سلسلة الأحداث الدولية، في إشعال انتفاضة النخبة المثقفة والطلاب وعاملي النفط الليبيين. ورغم أن المجتمع الدولي كان يراقب ثورات الربيع العربي جميعها، فإن التدخل في ليبيا لم يصبح وشيكاً إلا عندما بدأ نظام القذافي يتعامل بوحشية مع المظاهرات السلمية منتصف فبراير 2011م. وتطرقت المؤلفة في طيّات هذا الفصل إلى تتبّع عملية عزّل القذافي عن المجتمع الدولي، قبل سنوات من الإطاحة به.

وتناول الفصل بالشرح والتحليل تفاصيل العمليات العسكرية التي تمت في ليبيا، وعلى وجه التحديد عملية (فجر أوديسا Dawn Odyssey Operation) التي قامت بها الولايات المتحدة، وعملية (الحامي الموحد Protector Unified Operation (OUP))، التي قام بها الناتو، والتي اكتسبت شرعيتها باعتبارها وفاءً للالتزام المجتمع الدولي بمبدأ "مسؤولية الحماية"، إضافةً إلى تفويض التدخل الذي ينص

لحظة فاصلة للحلف، تسمح لدوله الأعضاء بتجميع صفوفها من جديد وإعادة تقييم احتياجات الناتو العمليّاتية والسياسية، بفعل تدخّله مع جهود الولايات المتحدة. فخلال العقدين التاليين لانهيار الاتحاد السوفييتي، على سبيل المثال، تراجع عدد القوات العسكرية النشطة من 5 ملايين إلى 3 ملايين و800 ألف فرد، بينما تراجع عدد المنشآت الخاصة بالحلف من 78 موقراً إلى 11 فقط. ورغم ذلك، أخذ الحلفاء على عاتقهم مهمة إطلاق العديد من المبادرات في فترات ما بين النزاعات لتحسين البنية السياسية والعسكرية للحلف، بعد أن كشفت تلك الصراعات عن التحديات السياسية والعسكرية والعمليّاتية الملموسة التي كان يواجهها الناتو في كل عملية، وكان من شأن تلك المبادرات التطويرية تحسين استجابة الحلف وقدرته على التعامل مع البيئة الأمنية المعاصرة.

ودلّت المؤلفة على مساعي الناتو للتطوير والاستمرار بعد الحرب الباردة في ضوء إصلاح البرامج الموجودة بالفعل، وإنشاء مبادرات جديدة، وتوسيع العضويات والشراكات مع الدول غير الأعضاء، وكذلك إعلانات القمم. واعتبرت أن التحسينات التي طرأت على قيادة الحلف وأنظمة التحكم به وإمكاناته الدفاعية الجوية برزت أثناء التدخل في ليبيا عام 2011م، إذ مكّن هيكّل القيادة المتكامل للتحالف كُلاً من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا من نقل قيادة عملياتها للناتو بشكل أسرع وأكثر سهولة، غير أن مواطن القصور لدى حلف الناتو، وخاصةً على صعيد إمكانات الاستطلاع والمراقبة والاستخبارات، دفعت الولايات المتحدة إلى الضغط مرة أخرى لإجراء المزيد من الإصلاحات داخل الناتو.

واشتمل الفصل الثامن على مجمل ما استخلصته واستنتجته المؤلفة، مما تم رصده في الفصول السابقة، واعتبرت أن تطور الحلف واستمراره بعد انتهاء الحرب الباردة، إنما يمكن التدليل عليه في ضوء نماذج التدخل الأربعة التي تم رصدها. ورغم أن التحليلات السابقة مالت إلى التعامل مع هذه الحالات كحظّات تحوّل منفصلة، إلا أن المؤلفة أكدت على أهمية تحليل وفحص الفترات بين الصراعات، واعتبرت أن تحقيق فهمٍ أكثر شمولاً لتطور الناتو، يتسنى من خلاله اكتشاف العامل "الذي يتم دوماً التقليل من شأنه في التفسيرات الحالية" لبقاء الحلف، ألا وهو دور الولايات المتحدة، وأوضح أن بقاء الناتو سببه استمرار الولايات المتحدة في استثمارها في إمكانات الحلف، في ظل تراجع استثمارات باقي الحلفاء واختلاف رؤاهم وتوجهاتهم إزاء مسألة الأمن والدفاع الجمعيّين. وفُسّرت توجهات واشنطن في ضوء رؤية الولايات المتحدة بأن الحلف يمثل أهمية وقيمة للمصالح الأمنية والدفاعية الأمريكية. وبذلك خلصت الباحثة إلى أن بقاء الناتو واستمراره إنما يُعزى في الجزء الأكبر منه إلى الولايات المتحدة، التي تمثل قوة مهيمنة ومتماسكة لها مصلحة راسخة في استمرار الحلف، وبالتالي فإنها توظّف نفوذها السياسي، وتؤكد على تفوّقها العسكري، وتساهم بالموارد الاقتصادية اللازمة لضمان بقائه.

وترى الباحثة التي أعدت العرض أن الكتاب تضمّن رصداً شاملاً وواقعياً لعدد من العمليات الكبرى التي قام بها الناتو خارج أراضيه. وانفرد الكتاب دون أمثاله الصادرة سابقاً، بطرح تفسير جديد مصحوب بالدلائل لأسباب استمرار حلف الناتو بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، ومن ثم

ثانياً، هل من الممكن أن تتسبب هيمنة التوجهات الشعبوية وصعود اليمين المتطرف، الذي أدى قبل أربع سنوات إلى وصول ترامب للبيت الأبيض، في تغيير التوجهات الأمريكية على المدى البعيد رغم عودة الديمقراطيين مجدداً إلى سدة الحكم؟ وماذا عن الانتقادات التي يوجهها أعضاء الناتو الأوروبيون أنفسهم للحلف، ووصف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الحلف بأنه "ميت إكلينيكيًا"؟ كما لم يتطرق الكتاب ولو سريعاً إلى العلاقات بين الناتو والاتحاد الأوروبي، وجميعها قضايا لم تتناولها المؤلفة بشيء من التفصيل، إلا أنه رغم ذلك، يعد الكتاب مرجعاً مهماً للمهتمين بسياسات حلف الناتو عموماً، وتدخلات الحلف عسكرياً في الأزمات الدولية على نحو خاص.

كان أكثرَ منطقيةً في توظيف المعطيات السياسية والاقتصادية، للخروج بتفسيرات واستخلاصات أقرب للواقع وأكثر اتِّساقاً معه. كما نجحت المؤلفة في تحقيق التضافر المنشود بين الأطر النظرية والعملية لفهم طبيعة تدخّلات الناتو خارج أراضيه من جهة، والتدخلات والتفاعلات بين دول الحلف الواحد، وعلى وجه التحديد طبيعة التفاعل بين الناتو ككل والولايات المتحدة كأحد أعضائه، وكقوة عالمية مهيمنة، من جهةٍ أخرى.

وتضيف الباحثة التي أعدت العرض أن الكتاب افتقر إلى رصد مجمل تدخلات (وليس تدخلات) الناتو الخارجية، والتي لا تقل أهمية عن الحالات التي تم رصدها في الكتاب، وأبرزها على سبيل المثال ديناميكيات التفاعل بين دول حلف الناتو ودول الخليج العربي، في ظل وجود تهديدات لا تقل خطورة عن تلك التي دفعت باتجاه التدخلات الأربعة المشار إليها في الكتاب، وتتمثل هذه التهديدات في إيران ومساعيها النووية، والاضطرابات التي تعج بها منطقة الشرق الأوسط، وما تعكسه من مخاطر على القارة العجوز، ليس أقلها الهجرة غير الشرعية والهريب والتطرف.

من ناحية أخرى، ترى الباحثة أن ما خلصت إليه الكاتبة، ومفاده أن بقاء حلف الناتو يُعزى إلى الدور الذي لعبته الولايات المتحدة واستمرار استثمارها فيه، وذلك رغم إشارتها في مستهل الكتاب إلى الانتقادات التي وجهها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى الحلف، فضلاً عن وصف الرئيس الأمريكي للناتو في لقاء مع صحيفة "بيلد" الألمانية بأنه قد "عقاً عليه الزمن"، وهو ما قد يتناقض بعض الشيء مع ما خلصت إليه المؤلفة.

ثانياً: المؤتمرات

فاعليات "منتدى دراسات" الثالث:

دور المراكز الفكرية في دعم الجهود الوطنية:
محاربة جائحة كورونا وتداعياتها
مملكة البحرين، 24-26 نوفمبر 2020م

عرض د. أشرف كشك⁽¹⁾

استقطبت جائحة كورونا اهتمامات دول العالم كافة، بمؤسساتها الرسمية وكذلك منظمات المجتمع المدني، لتتكامل جهودها معاً في مواجهة تداعيات تلك الجائحة، التي كانت - وماتزال - تحدياً هائلاً للعديد من دول العالم. وفي هذا الإطار، كان للمراكز الفكرية والبحثية دور مهم في تلك المواجهة، سواء عبر الإسهام في نشر الوعي بأبعاد تلك الجائحة وكيفية التعامل معها، أو من خلال تقديم المشورة لصانعي القرار حول التداعيات الحالية والمستقبلية للجائحة، فضلاً عن محاولة بلورة الدروس المستفادة من تلك الأزمة عموماً، وكيفية الاستفادة منها مستقبلاً في التعامل مع أزمات أخرى مماثلة. وقد تنوعت مخرجات المراكز البحثية من حيث التقارير والدراسات أو تنظيم الفاعليات، وتباين أداء تلك المراكز تجاه تلك الأزمة. وفي محاولة للتعرف على دور تلك المراكز الفكرية والبحثية في هذا الإطار، نظّم مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" المنتدى السنوي الثالث خلال الفترة 24-26 نوفمبر 2020م، والذي جاء بعنوان: "دور المراكز الفكرية في دعم الجهود الوطنية: محاربة

جائحة كورونا وتداعياتها"، وذلك على مدى ثلاثة أيام عبر تقنية الاتصال المرئي، وشاركت فيه نخبة متميزة من رؤساء وممثلي المراكز البحثية في منطقة الخليج العربي والدول العربية، بالإضافة إلى ممثلي منظمة الأمم المتحدة، وشهد المنتدى نقاشاً علمياً رصيناً تناول أبعاد الدور الذي اضطلعت به المراكز في هذا الشأن، ضمن الجهود الوطنية للعديد من الدول، ويمكن عرض فاعليات المنتدى على النحو التالي:

أولاً: الكلمة الافتتاحية: الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة، رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

وقد تضمنت النقاط التالية:

- يواصل منتدى "دراسات" السنوي أعماله للعام الثالث على التوالي، كمُنبر فكري استراتيجي، ومنصة بحثية معرفية، لمناقشة أبرز التحديات التي تواجه المنطقة والعالم.

- يتفرد منتدى "دراسات" بطرحه الموضوعي، وتميُّزه في الحضور، وواقعية توصياته، بالإضافة إلى التركيز على استشراف سيناريوهات المستقبل. كما نجح كملتقى في تعزيز الشراكة بين الفكر الاستراتيجي ودوائر صُنع القرار، انطلاقاً من مواكبته للنهج الإصلاحي الشامل لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه، وترجمة مبادئ رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

- حرص مركز "دراسات" في منتدى هذا العام على تناول دور المراكز الفكرية في دعم الجهود الوطنية لمكافحة جائحة فايروس "كورونا المستجد"، بهدف تسليط الضوء على مساهمات

1 - مدير تحرير دورية "دراسات"، ومدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز "دراسات"

تهيئة الظروف التي تتيح الوصول للقاحات بشكل عادل، وبتكلفة ميسورة لتوفيرها لكافة الشعوب دون استثناء.

- إذا كانت جائحة كورونا تمثل تحدياً لدول العالم كافة، فإن مملكة البحرين قدمت نموذجاً حضارياً في إدارة أزمة الوباء العالمي، في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى، الذي وجّه باتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية، والعمل الاستباقي لاحتواء التداعيات المحتملة. ولعب الفريق الوطني للتصدى للجائحة، بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس الوزراء حفظه الله ورعاه، دوراً فاعلاً وناجحاً بكل المقاييس، حيث اعتمد الشفافية والمبادرة عنواناً لعمله، فضلاً عن تبني آليات عملية ومبتكرة للسيطرة والتوعية، كما لم تحصل تفرقة بين مواطن ومقيم في الرعاية الصحية.

- نعتز بأن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" نهض بدور طبيعي في دعم جهود التصدي للجائحة، من خلال تنظيم حوارات وندوات فكرية، لزيادة الوعي المجتمعي دون تهويل أو تهوين؛ وإصدار سلسلة متنوعة من التقارير والمقالات النوعية التي تناولت الأزمة من كافة جوانبها. كما قام المركز، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإجراء دراسة مسحية حول الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة "كورونا" على مملكة البحرين، إلى جانب دراسة أخرى عن تأثير الجائحة وتطبيق نظام العمل عن بُعد على صياغة الخطط الاستراتيجية المستقبلية لقطاع الموارد البشرية.

المراكز الفكرية والبحثية، ولاسيما في أوقات الأزمات، من خلال دورها في طرح البدائل والخيارات المناسبة، للتعامل مع ظرف استثنائي عالمي، ترك أثراً واضحاً على مختلف القطاعات التنموية والإنتاجية، ومجمل النشاط الإنساني.

- إن أزمة تفشي فيروس "كوفيد-19" جعلت البشرية جمعاء أمام وضع كارثي، وهو ما يمكن تسميته بـ"عولمة الوباء"، وحملت الكثير من المآسي الإنسانية والأضرار المادية، بالنظر إلى ما يلي:

أولاً: إن عالمنا يواجه أزمة مُركّبة صعبة، معقّدة وغير مسبوقة، سواءً في ضخامتها أو تأثيرها، تخطّت جميع الحدود والأجناس، وخلفت تداعيات مؤلمة على الاقتصاد العالمي.

ثانياً: برزت خلال هذه الكارثة العالمية أزمات صحية وإنسانية واقتصادية متعددة، وكانت الجائحة اختباراً حقيقياً لعناصر الأزمة الثلاثة، وهي: (المفاجأة، والتهديد، وضيق الوقت المتاح لاتخاذ قرارات بشأنها)، في ظل تضارب أو نقص المعلومات.

ثالثاً: أعادت "عولمة الوباء" التأكيد على أن العالم قرية صغيرة، لكنها في الوقت نفسه زعزعت الرهان على فاعلية التعاون الدولي وقت المحن، بعد أن تحولت الكثير من دول العالم إلى ما يشبه العزلة والانغلاق في مواجهة الجائحة؛ مثمين في هذا الإطار دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله ورعاه، ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة، خلال قمة قادة دول مجموعة العشرين، إلى العمل على

ثانياً: الجلسات والمناقشات

تضمّن المنتدى المقام خلال الفترة 24-26 نوفمبر 2020 ثلاث جلسات، تضمّنت كل جلسة منها محورين على النحو التالي:

الجلسة الأولى: الأسس الوطنية لمواجهة الجائحة من منظور بحثي، وتضمّنت محورين: المحور الأول: آثار الجائحة على المؤسسات الفكرية والبحثية واستجاباتها؛ والمحور الثاني: تعاون مراكز الفكر مع المنظمات الوطنية في مواجهة الجائحة.

الجلسة الثانية: كيفية تعامل مراكز الفكر مع تحديات ما بعد الجائحة، وتضمنت محورين. المحور الأول: دور المراكز الفكرية في دعم المساهمة المجتمعية لتجاوز تداعيات جائحة كورونا: التحديات والأولويات. والمحور الثاني: مناهج البحث المختلفة وآثارها على المجتمع: أسس البحث.

الجلسة الثالثة: آليات تنفيذ الخطط المستقبلية الشاملة، وتضمنت محورين. المحور الأول: دراسة حالة وطنية، مخرجات التعاون بين مركز "دراسات" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والمحور الثاني: الموارد المطلوبة لمواجهة تداعيات الأزمة، وآليات تنسيق الجهود ما بين المؤسسات الفكرية والوطنية.

وشاركت في تلك الجلسات نخبة متميزة من رؤساء وممثلي المراكز الفكرية والبحثية في دول الخليج العربي والدول العربية.

- في ظل استمرار الجائحة بدرجات متفاوتة في دول العالم، جرى تخصيص أيام المنتدى الثلاثة لتبادل الرؤى حول أفضل السبل لمواجهة تداعياتها، حيث استعرض اليوم الأول "الأسس الوطنية لمواجهة الجائحة من منظور بحثي"، بينما ركز اليوم الثاني على "كيفية تعامل مراكز الفكر مع تحديات ما بعد الجائحة"، أما اليوم الثالث، فدار حول "آليات تنفيذ الخطط المستقبلية الشاملة"، وتكاملت الجلسات الثلاث، لتقدم معاً إطاراً فكرياً شاملاً لبحث الأزمة، واستخلاص الدروس المستفادة للتعامل مع أزمات مماثلة مستقبلاً.

- أعلن مركز "دراسات" عن إطلاق مبادرة للتضامن والتعاون البحثي والفكري بين مراكز البحوث والدراسات على مستوى دول العالم، تحت شعار "مجتمع فكري وإنساني واحد"، وتتمثل في ربط تلك المراكز والمؤسسات في نسق واحد، لتبادل البيانات والأفكار، ونقل الخبرات والتجارب عن بُعد، بهدف المساهمة في التصدي للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية الناجمة عن انتشار وباء (كوفيد-19). وتستمد هذه المبادرة أهميتها وغايتها من الرؤية الملهمّة والقيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى، بشأن أهمية تضامن دول العالم لمواجهة الوباء. كما ينبغي لمراكز الدراسات أن تسهم بدورها الإيجابي في هذه المواجهة، سواء من خلال دعم عملية صناعة القرار أو نشر الوعي بالمستجدات الجارية، سعياً إلى تعزيز التبادل المعرفي وبناء القدرات، فضلاً عن التنبؤ واستشراف ملامح المرحلة المقبلة، باقتراح وتقييم الخيارات الاستراتيجية المتاحة.

الجلسة الأولى: الأسس الوطنية لمواجهة الجائحة من منظور بحثي

وقد أثّرت خلالها الأفكار التالية:

1- شكّلت جائحة كورونا تحدياً هائلاً للمراكز الفكرية والبحثية، سواءً بالنسبة لتعديل جداول أعمالها أو إلغاء بعض فاعلياتها، فضلاً عن بدء إجراء الفاعليات عن بُعد، وما اعتُرى ذلك من صعوبات بشأن البنى التحتية اللازمة أو توقّعت تقديم تلك الفاعليات، إلا أن التعاون بين تلك المراكز قد مكّنها من تجاوز بعض الصعوبات، بالإضافة إلى القيود التي فُرضت على سفر الباحثين الذين يقومون بالمسوحات الميدانية، فضلاً عن التحديات المالية في ظل كؤن العديد من تلك المراكز منظمات غير ربحية، وتعتمد في إيراداتها على دعم بعض الجهات الحكومية أو رعاية المؤتمرات وورش العمل، إلا أنه على الجانب الآخر أتاحَت جائحة كورونا لبعض المراكز التواصل مع مجموعة العشرين وإعلان 77 مقترحاً بحثياً بشأن الجائحة.

2- فرضت جائحة كورونا على المراكز الفكرية والبحثية تعديل برامجها البحثية ليصبح جُلُّ تركيزها على تأثيرات الجائحة داخل الدول والإطار الإقليمي الأقرب، بالإضافة إلى التأثيرات الاقتصادية، فضلاً عن المشاركة في مشروعات بحثية مشتركة لهذا الغرض.

3- ظهرت برامج بحثية جديدة ومهمة، منها تعزيز القدرات الصحية والتعاون الدولي في هذا الشأن، بالإضافة إلى تأثيرات الجائحة على المجتمع على المستويات الاجتماعية

والاقتصادية والنفسية، وهي الدراسة التي قام بها مركز "دراسات".

4- يزداد دور المراكز الفكرية خلال الأزمات. فعلى سبيل المثال لا الحصر، قام مركز "أسبار" بالمملكة العربية السعودية بإصدار 18 تقريراً باللغتين العربية والإنجليزية حول كيفية مواجهة تلك الجائحة، بالإضافة إلى عقد العديد من ورش العمل والفاعليات بشأنها.

5- يتجلى دور العمل الإنساني خلال الأزمات، وقد قدمت المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية بمملكة البحرين نموذجاً واضحاً في هذا الشأن، من خلال حملة "فيينا خير"، والتي استطاعت جمع حوالي 100 مليون دولار، وتعمل المؤسسة الآن في 14 دولة، ودائماً ما تكون جهودها في طليعة الجهود الإنسانية لدول العالم، في ظل التوجهات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه.

6- خلال الجائحة، ظهرت أُطر للتنسيق بين المؤسسات الفكرية والمؤسسات الوطنية، وكذلك المنظمات الدولية. فعلى سبيل المثال، شارك مركز "أسبار" في قمة العشرين، التي ناقشت الجائحة وتداعياتها.

الجلسة الثانية: كيفية تعامل مراكز الفكر مع تحديات ما بعد الجائحة

وقد أثرت خلالها الأفكار التالية:

1- توجد ثلاثة عناصر أساسية تقوم عليها إدارة واحتواء تداعيات أزمة كورونا، وهي الحوكمة والاستعداد الكافي وتوافر المعرفة العلمية الصحيحة، التي يقدمها الخبراء والعلماء ومراكز الفكر والاستشارات، إلا أن أزمة كورونا خلقت حالة من عدم اليقين بسبب انعدام الثقة والأخبار الزائفة، وهو ما استدعى تكوين علاقة جديدة بين الحكومة والمواطنين.

2- أوضحت الأزمة حاجة مراكز الفكر لتطوير عملها بحيث تُولي اهتماماً بالسياسات الصحية والمخاطر البيولوجية، بالإضافة إلى أهمية المساهمة في صياغة الاستراتيجيات الكبرى والتركيز على عناصر القوة الشاملة للدولة، ضمن ما يعرف بـ "زمن ما بعد كورونا"، مثل إعادة تسليط الضوء على قضية الأمن الغذائي، والتداعيات الاقتصادية للجائحة، والتي ستستمر إلى ما بعد عام 2021م، فضلاً عن تأثير جائحة كورونا على نمط التفكير ليصبح من الشامل إلى المحلي، حيث إن كل دولة أصبحت تركّز على مواطنيها.

3- كانت لجائحة كورونا تأثيرات عديدة خاصة على الاقتصاد العالمي، حيث انخفض الإنتاج العالمي بنسبة 4.5%، كما انخفض دخل العمالة بنسبة 11%، وشهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعاً بنسبة 15%، وهو ما يعني وجود أولويات يتعيّن على الدول تحديدها، ومنها تحفيز الاستثمارات، وخاصة

في المجال الرقمي، وإعادة تعريف الأمن ليشمل الجوانب الصحية، والاهتمام برأس المال البشري، ووضع تقديرات بشأن عدالة توزيع اللقاحات، بالإضافة إلى إمكانية تحوّل فيروس كورونا ليصبح أكثر شراسة بما يفوق قدرة تلك اللقاحات، وأهمية الاستثمار في البنية التحتية. وبشكل عام، تشبه جائحة كورونا حالة الحرب التي يجب التعلّم منها، وخاصةً تداعياتها الإنسانية؛ الأمر الذي يملّي على كافة الدول ومراكزها الفكرية والبحثية تغيير آليات عملها بما يصلح لطبيعة تلك المرحلة، التي برزت فيها مفاهيم مثل الأمن الصحي والغذائي والتكنولوجي بشكل كبير.

4- ارتبطت نشأة مراكز الأبحاث في العديد من دول العالم بالأزمات، وتطور عملها خلال قرن من الزمن، إلا أنها أخفقت في التنبؤ بجائحة كورونا، وربما يعود ذلك إلى تركيز تلك المراكز على العمل بشكل جزئي دون وجود رؤية استراتيجية طويلة الأمد، إلا أن جائحة كورونا قد فرضت اهتماماً بحثياً بها، وهو ما يتمثل في إضافة المحور الحادي عشر لمجموعة العشرين: "التعامل مع الأزمات"، ضمن اهتمامها ببحث تداعيات تلك الجائحة، فضلاً عن التقارير التحليلية الأسبوعية والشهرية التي بدأت مراكز الفكر والبحث بإصدارها في أعقاب تفشّي وباء كورونا، حيث أصبحت تلك المراكز هي البوصلة الاستراتيجية لصانعي القرار، من خلال الإصدارات وكذلك عقد الفاعليات، بما يمثل ذلك من عمل عصيف ذهني يقدم لصانعي القرار.

الجلسة الثالثة: آليات تنفيذ الخطط المستقبلية الشاملة

وقد أثّرت خلالها الأفكار التالية:

1- ضمن الجهود الدولية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، تؤدي منظمة الأمم المتحدة دوراً مهماً بتقديم الدعم الفني عبر أجهزتها المختلفة، وليس نقل الخبرات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

2- فرضت جائحة كورونا تحديات هائلة على عمل الجامعات، والتي لا يكون عملها في العادة بنفس وتيرة المؤسسات الأخرى، نظراً لمتطلبات العملية التعليمية التي تختلف عن بقية المؤسسات، إلا أن جائحة كورونا فرضت تسارع وتيرة أداء الجامعات، سواء عبر المزيد من الاهتمام بالبحوث ذات الصلة بالأزمة، أو تأسيس شراكات محلية ودولية للتكيف مع واقع ما بعد كورونا.

3- شكّل قياس تداعيات أزمة كورونا محور اهتمام منظمة الأمم المتحدة، من خلال برنامجها الإنمائي، الذي أعلن عن إجراء دراسة استهدفت تقييم بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية للجائحة، للتوصل إلى دروس مستفادة من شأنها دعم سياسات مواجهة الجائحة من ناحية، وتعزيز الاستعداد لمواجهة أزمات مستقبلية مماثلة من ناحية أخرى، وقد تم اختيار مملكة البحرين ضمن 117 دولة لإجراء تلك الدراسة.

4- تميزت مملكة البحرين في مواجهة جائحة كورونا، وخاصةً على الصعيد الصحي، بالنظر إلى ما تمتلكه من بنية صحية متميزة، مكّنت

5- اضطلعت مراكز الفكر والبحث بدور مهم خلال الجائحة، ومن ذلك على سبيل المثال ما قام به المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، الذي حدّد أفق العمل بعام 2025م، وتم تقسيم الرؤية البحثية إلى ثلاث مراحل زمنية: المرحلة الأولى كانت في بداية انتشار الفيروس، من خلال تحديد سبل الخروج من تلك الأزمة، أما المرحلة الثانية فكانت الإعداد لبرنامج إنقاذ اقتصادي واجتماعي، بينما المرحلة الثالثة هي التفكير في الإصلاحات الكبرى وسبل تنفيذها.

6- يجب أن تطور مراكز الفكر والبحث من عملها بحيث يشمل وضع سيناريوهات بما قد يحدث عند انتشار مثل تلك الأوبئة من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية كجزء أساسي من عملها، بالإضافة إلى التركيز على الدراسات المستقبلية؛ لأن الاستشراف الاستراتيجي يدعم صانعي القرار، ويقوم على ثلاثة أسس هي: التفكير الجماعي ثم طرح الأسئلة المستقبلية من خلال توظيف مناهج البحث المختلفة، وصولاً إلى تقييم الخيارات الاستراتيجية، بالإضافة إلى أهمية العمل الميداني. وقد كان واضحاً تأثير الأزمة على مجالات عمل مراكز الفكر والبحث، حيث أضحت هناك اهتمام بتأثير الأزمة على موازين القوى العالمية، وكيفية استغلال الجماعات الإرهابية لتلك الجائحة، بما يعنيه ذلك من ضرورة أن تعمل مراكز الفكر والبحث على ضم عدد كبير من مختلف التخصصات إلى صفوفها، في ظل ما فرضته متطلبات دراسة وتحليل أبعاد جائحة كورونا.

والمنطقة العربية، وممثلين لمنظمة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى عددٍ من النُخب الفكرية والأكاديمية والإعلامية، والباحثين المهتمين بتلك القضية من داخل مملكة البحرين وخارجها.

وعلى مدى ثلاثة أيام، خلال الفترة من الرابع والعشرين إلى السادس والعشرين من نوفمبر 2021، دارت مناقشات المنتدى في ثلاث جلسات رئيسية، وهي:

الجلسة الأولى: الأسس الوطنية لمواجهة الجائحة من منظورٍ بحثي.

الجلسة الثانية: كيفية تَعامُل مراكز الفكر مع تحديات ما بعد الجائحة.

الجلسة الثالثة: آليات تنفيذ الخطط المستقبلية الشاملة.

وخلال الجلسات، قدم المشاركون رؤىً شاملة حول كيفية مواجهة المراكز الفكرية والبحثية لجائحة "كوفيد-19"، وجهودها في التعامل مع تحديات ما بعد الجائحة، وكذلك خطط تلك المراكز لتنفيذ البرامج البحثية المستقبلية ذات الصلة بمواجهة آثار الجائحة، بالإضافة إلى المناقشات والأسئلة والمداخلات الثرية من جانب عددٍ كبيرٍ من المتابعين لأعمال المنتدى، سواءً من داخل مملكة البحرين أو خارجها. ومن خلال تحليل تلك المساهمات والمناقشات، فقد توافق الجميع على ما يلي:

أولاً: على الرغم من تَعامُل مراكز البحوث مع العديد من الأزمات والكوارث، فإن جائحة كورونا مثلت تحدياً هائلاً لتلك المراكز، سواءً بالنسبة لطبيعتها المفاجئة أو كونها ترتبط بالقطاع الصحي، الأمر الذي انعكس على طبيعة عملها، سواءً

المملكة من مواجهة تلك الجائحة، وتمثلت في مستشفيات متكاملة مزوّدة بأحدث الأجهزة، إلا أن المملكة - كغيرها من الدول - واجهت تحديات اقتصادية من جرّاء تلك الجائحة.

5- أعلنت دولة الكويت عن برامج هي عبارة عن منَح دراسية مدتها عدة أشهر ضمن جامعاتها، لدراسة آثار جائحة كورونا كآلية تعكس أولوية البحوث ذات الصلة بها، وهي تجربة يمكن للدول الأخرى الاستفادة منها.

6- في ظل مواجهة كافة دول العالم لجائحة كورونا، ظهرت العديد من الثغرات التي يمكن سدّها من خلال توظيف الشراكات البحثية الدولية، لتبادل الخبرات والمعرفة في هذا الشأن، حيث لوحظ ضعف التعاون الدولي خلال الجائحة، وذلك بسبب انكفاء كل دولة على شؤونها الداخلية خلال مواجهتها.

رابعاً: البيان الختامي للمنتدى

في ختام أعمال منتدى دراسات الثالث صدر بيان ختامي جاء فيه:

فيعون من الله وتوفيقه، اختُتِمت أعمال مُنتدى "دراسات" السنوي الثالث، الذي نظّمه مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"، عبر تقنية الاتصال الإلكتروني المرئي، الذي جاء هذا العام تحت عنوان "دور المراكز الفكرية في دعم الجهود الوطنية: محاربة جائحة كورونا وتداعياتها"، بمشاركة واسعةٍ من عددٍ من رؤساء ومُمثلي مراكز الدراسات والبحوث والمؤسسات المرموقة في دول الخليج العربي

من ناحية ثانية، تَوَافَق المشاركون على أن الجائحة كان من شأنها جعل تلك المراكز لصيقةً بصانعي القرار، سواءً في الحصول على معلوماتٍ أو تقديم الرأي والمشورة العلمية، من خلال تقارير شاملة حول الجوانب المختلفة لأبعاد الجائحة، وكيفية التعامل معها، بالإضافة إلى التركيز على الاستشراف الاستراتيجي ودراسات المستقبل.

خامساً: أكدت جائحة كورونا مدى الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الأممية. ونوّه المنتدى في هذا السياق، إلى مشروع مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" البحثي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مملكة البحرين، الذي استهدف تقييم بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، بهدف التوصل إلى دروسٍ مستفادةٍ وتوصياتٍ محدّدةٍ من أجل تعزيز جهود مواجهة الجائحة من ناحية، وتعزيز الاستعداد لمواجهة أزماتٍ مماثلةٍ مستقبلاً من ناحية ثانية، بما يؤكد أهمية الشراكات بين المراكز الوطنية والمنظمات الدولية خلال الأزمات، فضلاً عن إسهام بعض مراكز البحوث الخليجية ضمن مجموعة الفكر التي انبثقت عن مجموعة دول العشرين.

سادساً: تَوَافَق المشاركون على أنه في ظل استمرار الجائحة وتداعياتها، وإن كان بشكلٍ متباينٍ من دولةٍ إلى أخرى، فإن هناك حاجةً ماسّةً لتحديد الموارد المطلوبة للتعامل مع تداعيات تلك الجائحة على المديين القريب والبعيد، لارتباطها بكافة مناحي الحياة، وخاصةً الاقتصادية والاجتماعية، وبكل فئات المجتمع، الأمر الذي يتطلب المزيد من التعاون والتنسيق بين كافة المؤسسات المعنية في الدول، ومن بينها المراكز الفكرية والبحثية التي

بتعديل جداول أعمالها أو طريقة تنظيم فاعلياتها لتكون عبر تقنية الاتصال الإلكتروني المرئي، فضلاً عن تحديد أولويات عملها مستقبلاً بما يتوافق وآثار تلك الجائحة.

ثانياً: انطلاقاً من أن التحدي يخلق الاستجابة، بدأت المراكز الفكرية والبحثية بإصدار التقارير النوعية المتخصصة، ونشر المقالات ذات الصلة بتلك الجائحة، فضلاً عن تنظيم العديد من الفاعليات عبر تقنية الاتصال الإلكتروني المرئي، والتي تنوّعت موضوعاتها، بمشاركة نخبة من الخبراء والمختصين؛ كُلٌّ في مجال تخصصه، الأمر الذي كان له أبلغ الأثر في تنمية الوعي المجتمعي بتلك الجائحة وتخفيف آثارها السلبية.

ثالثاً: إذا كانت جائحة كورونا - بطابعها النوعي والمفاجيء - قد مثّلت تحدياً للمراكز الفكرية والبحثية، فإن تلك المراكز قد استنفرت جهودها لدراسة التحديات الناجمة عن الأزمة، وتحديد الأولويات، في ظل ضغوطٍ هائلةٍ على الموارد، فضلاً عن آليات التنفيذ مع بيان أهم المُعوقات، وهو ما يمكن أن يُطلق عليه "خارطة طريق فكرية"، بهدف تحديد المسار الذي يتعين انتهاجه مستقبلاً لمعالجة آثار تلك الجائحة.

رابعاً: لاحظ المشاركون أن المراكز الفكرية والبحثية لم تكن أسيرة العمل التقليدي، من خلال إصدار التقارير الدورية والدراسات وتنظيم الفاعليات فحسب، بل إن بعضها قام باستطلاعاتٍ للرأي حول الرؤى المجتمعية لتلك الجائحة، وهو أمرٌ كان مفيداً للغاية في التعرّف على مردود السياسات والقرارات، وكيفية تطوير الأداء في مواجهة الجائحة، من خلال رفع مستوى الجاهزية وبناء القدرات.

تقع على عاتقها صياغة استراتيجيات متكاملة للتعامل مع تلك التحديات، من خلال التعاون مع كافة المؤسسات المعنية، سواء الرسمية أو التابعة للمجتمع المدني.

وبناءً على ما تقدّم من آراء ونتائج، فقد أوصى المشاركون في المنتدى بما يلي:

أولاً: العمل على ترجمة مخرجات هذا الحوار الفكري إلى برامج بحثية، بما يسهم في مواجهة تداعيات جائحة كورونا، فضلاً عن أهمية التفكير في تنفيذ مشروعات بحثية مشتركة بين مراكز الدراسات، من أجل تبادل الرؤى لمواجهة تداعيات تلك الجائحة، وتحديد الأولويات على المديين القريب والبعيد، وعلى نحو خاص دراسات المستقبل.

ثانياً: ضرورة إيلاء المراكز الفكرية والبحثية أهمية بالغة لمسألي الأزمات والكوارث، باعتبارهما أبرز التحديات التي تواجه الدول كافة، وتحتاج إلى رؤى فكرية وبحثية ليس فقط لمواجهة تلك الأزمات بل ضمن ما يُطلق عليه "الإجراءات الاحترازية". ولعل إدراج مجموعة العشرين لمسألة إدارة الأزمات ضمن برامجها البحثية المستقبلية يُعدّ مؤشراً مهماً في هذا الشأن.

ثالثاً: أهمية تركيز المراكز الفكرية والبحثية على التحديات الأمنية الجديدة، والتي كانت جائحة كورونا أحد مؤثراتها، ومن ذلك الحروب البيولوجية، التي تمثل تحدياً هائلاً بالنظر إلى كونها غير مكلفة، لكن آثارها بالغة الخطورة ولن تكون وقتية، بل تمتد لسنواتٍ ليست بالقليلة.

رابعاً: مع أهمية جهود المؤسسات الرسمية في التصدي للمخاطر التي تواجه الأمن الوطني للدول عموماً، وخلال الأزمات والكوارث على نحو خاص، سواءً من خلال مؤسساتٍ تم تأسيسها لهذا الغرض، أو ما يتم استحداثه لمواجهة أزماتٍ نوعيةٍ على غرار جائحة كورونا، تبقى الحاجة لتنسيق الجهود الرسمية مع مثيلتها الشعبية، وهو ما أظهرته الجهود التطوعية النوعية في دول الخليج العربي، ويمكن استثمارها مستقبلاً في تنمية الوعي بالعمل المشترك، وحماية المصالح العليا للدول، وهو ما يمكن أن يؤسس لمشروعاتٍ بحثيةٍ مشتركة.

خامساً: ضرورة تطوير عمل المراكز الفكرية والبحثية، بما يتلاءم وطبيعة التهديدات التي تواجه الأمن الوطني في الوقت الراهن، بحيث تجمع بين العمل التقليدي المتمثل في إعداد التقارير والدراسات والتحليلات الاستراتيجية، وفي الوقت ذاته انتهاز آليات جديدة من شأنها أن تفيد صانع القرار، ومنها استطلاعات الرأي، فضلاً عن الدورات التدريبية للتوعية بشأن المخاطر الأمنية.

سادساً: أبدى المشاركون اعتزازهم وإعجابهم بتميّز تجربة مملكة البحرين في إدارة أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد، بفضل التوجهات الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، والدور الكبير والفاعل الذي يضطلع به الفريق الوطني للتصدي للجائحة، بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس الوزراء حفظه الله ورعاه.

سابعاً: أشاد المشاركون بإطلاق مركز "دراسات" مبادرة التضامن والتعاون البحثي والفكري بين مراكز البحوث والدراسات على مستوى دول العالم، تحت شعار "مجتمع فكري وإنساني واحد"، التي وجدت صدىً إيجابياً واسعاً، من أجل التعاون معاً للتصدي لتداعيات الجائحة، سواءً من خلال دعم عملية صُنع القرار، أو نشر الوعي بالمستجدات الجارية، سعياً إلى تعزيز التبادل المعرفي، وبناء القدرات، فضلاً عن التنبؤ واستشراف ملامح المرحلة المقبلة، باقتراح وتقييم الخيارات الاستراتيجية المتاحة.

ثامناً: رفع المشاركون في المنتدى أسى آيات الشكر والإجلال إلى مملكة البحرين، ملكاً وحكومةً وشعباً، مُتمنين للمملكة دوام التقدم والرفق والازدهار، كما أشادوا بالدور الذي يضطلع به منتدى "دراسات" السنوي، والذي أضفى منصةً علميةً وفكريةً متقدمة، لمناقشة كافة القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة والعالم؛ وفي هذا الإطار، تقدم المشاركون بكل الشكر والثناء والتقدير لمركز "دراسات" - رئيساً وإدارةً وباحثين - على جهودهم الدؤوبة والناجحة، التي بُذلت للإعداد والتحضير لهذا المنتدى المهم مضموناً وتوقيتاً، وما تمخّضت عنه من مناقشاتٍ مثمرة، وتوصياتٍ بناءة.

صدر في المنامة - مملكة البحرين

26 نوفمبر 2020م

قواعد وإجراءات النشر في الدورية

- أولاً: ترحب دورية "دراسات" بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين، المتخصصين في المجالات السياسية والدولية، والاقتصادية والأمنية، والمتعلقة الطاقة والفضاء الرقمي، وتقبل الدراسات والتقارير باللغتين العربية والإنجليزية، مع توافر الشروط والضوابط التالية:
- أن تتسم بالحدثة والأصالة العلمية والموضوعية، وألا تكون قد سبق نشرها، كلياً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألا تكون مرشحة للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.
- أ. يوضح الباحث إن كان بحثه ملكاً لجهة بحثية أو أكاديمية معينة، وفي هذه الحالة فلا بد من الحصول على موافقة هذه الجهة.
- ب. التقيّد بمنهج علمي دقيق، وتتوفر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية، المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والالتزام بقواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمد.
- ت. أن تندرج المادة ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن تقدّم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.
- ث. أن تلتزم الدقة والسلامة اللغوية، وألا تزيد عن (7000) كلمة، بما فيها الهوامش والمصادر والمراجع، وأن تكون مطبوعة إلكترونياً.
- ج. يرفق مع الدراسة أو التقرير ملخص تنفيذي لا يزيد عن (250) كلمة، باللغتين العربية والإنجليزية، يتضمن أهداف الدراسة أو التقرير والنتائج.
- ح. تجري هيئة تحرير الدورية التقويم الأولي للعمل، على أن يلتزم المؤلف بإجراء أي تعديلات قد تطلبها هيئة التحرير لإجازة البحث أو الدراسة للنشر في الدورية.
- خ. يلتزم مدير التحرير بإخطار الباحثين بتلقّي أعمالهم خلال أسبوعين من تاريخ تلقّيها، كما يلتزم بإبلاغ المؤلف بقرار صلاحية العمل للنشر من عدمه، خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تسلّم العمل.
- د. يلتزم المؤلف بدفع كل النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم في حال طلبه سحب العمل وعدم رغبته بمتابعة إجراءات النشر.
- ذ. عند الموافقة بشكل نهائي على النشر، تؤول كافة حقوق النشر تلقائياً إلى الدورية.
- ثانياً: ترحب الدورية بنشر مراجعات الكتب العربية والأجنبية، على أن تتوافر في المادة المقدمة للنشر الشروط التالية:
- أ. يتراوح عرض الكتاب الواحد ما بين 1500-2000 كلمة.
- ب. أن يكون تاريخ إصدار الكتاب في العامين الأخيرين.
- ت. أن يندرج موضوع الكتاب ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن يقدم العرض إضافة نوعية في هذا الشأن.
- ث. يلتزم الموضوعية، وتناول أبرز محتويات الكتاب برؤية تحريرية متوازنة، ولغة عربية رصينة وسليمة.

رابعاً: الهوامش والمراجع:

يُتبع في كتابة الهوامش والمصادر والمراجع الأسلوب التالي:

تعتمد الدورية نمط شيكاغو في طريقة توثيق الهوامش والمراجع، وهي متاحة على الرابط التالي:

http://www.chicagomanualofstyle.org/tools_citationguide/citation-uide-1.html

خامساً: قواعد الاستكتاب للدورية:

أ. يُشترط في الاستكتاب تناول الموضوعات ذات العلاقة بأولويات الدورية، والتي تهم المنطقة، وتنسجم مع أهداف المركز.

ب. يكون اقتراح موضوعات الاستكتاب من قبل هيئة التحرير، كما يجوز أن يتقدم بها المُستكتب لمدير التحرير، وفي الحالتين يكون إقرارها من قبل هيئة التحرير.

ت. يقدم المؤلف إقراراً لمدير التحرير بعدم نشر البحث سابقاً، أو أجزاء مهمة منه، وعدم تقديمه للنشر إلى جهة أخرى.

ث. يُبرم عقد بالاستكتاب بين المركز والمؤلف، يتضمن حقوق الطرفين وواجباتهما.

ج. تُصرف مكافأة المؤلف بعد التحكيم، كما هو موضح في عقد الاستكتاب.

ح. يلتزم المؤلف بالقواعد والأصول العلمية المذكورة في اللائحة التنفيذية.

خ. يُرفق بالعمل ملخصان باللغتين العربية والإنجليزية.

د. تخضع الأعمال المستكتبة للتحكيم العلمي، حسب القواعد المذكورة في اللائحة التنفيذية.

ج. ألا تكون المادة المقدمة قد سبق نشرها، ورقياً أو إلكترونياً، وألا تكون مقدمة في الوقت نفسه إلى وسائل نشر أخرى.

ح. تُرفق مع المادة صورة واضحة لغلاف الكتاب، مع البيانات الأساسية للكتاب (العنوان، واسم المؤلف، وتاريخ النشر، والناشر، وعدد الصفحات، والرقم الدولي المعياري للكتاب).

ثالثاً: قواعد عامة:

أ. تلتزم الدورية بحزمة من المبادئ في تقييم المواد المرشحة للنشر، أبرزها رفض أي أعمال قائمة على الإساءة إلى الأديان أو الثقافات، مع احترام حقوق الملكية الفكرية، ونبذ أي ممارسات من شأنها الإساءة إلى البحث العلمي.

ب. تترقب الدورية من الأكاديميين والباحثين والمتخصصين إرسال سيرة ذاتية مختصرة تتضمن الخلفية العلمية، وأبرز الأعمال المنشورة، ووسائل الاتصال الشخصية.

ت. تحتفظ الدورية بحق إجراء تعديلات في الصياغة التحريرية للمادة المقدمة، حسب مقتضيات النشر، على ألا تؤثر هذه التعديلات في محتوى النص.

ث. تقدم الدورية خمس نسخ من العدد لكل مؤلف مشارك في العدد.

د. يحتفظ المركز بحقوق النشر والتوزيع للمادة المستكتبة لمدة ⁽⁵⁾ سنوات من تاريخ نشرها.
ر. يُطبع الاستكتاب ضمن أعداد الدورية.

سادساً: الإسهامات البحثية:

- أ. ترخّب دورية "دراسات" بإسهامات المؤلفين في الشأن البحريني والخليجي والعربي.
- ب. جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبّر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات".
- ت. لا تلتزم الدورية بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.
- ث. جميع حقوق النشر والتوزيع محفوظة للدورية.
- ج. لا يُسمح بإعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "تقليدياً أو إلكترونياً" دون الحصول على إذن خطّي مسبق من الدورية.

سابعاً: الاشتراك السنوي

يرسل طلب الاشتراك الى عنوان الدورية، باسم مدير التحرير بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات".

ثامناً: الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في الدورية يمكن الاتصال الإلكتروني المباشر بمدير التحرير على العنوان التالي:
akishk@derasat.org.bh

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية:
StrategicJournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية "دراسات"
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص.ب. 39443، المنامة، مملكة البحرين
هاتف: 17752762 (+973)
فاكس: 17754678 (+973)



مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

www.derasat.org.bh

